هذا التقرير 3
القسم الأول: أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة 4
ملخص عام 5
توصيات 16
توصيات للمجتمع الدولي 16
توصيات للسلطة الوطنية الفلسطينية 17
الجزء الأول: انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي 19
الاستخدام المفرط للقوة وجرائم القتل العمد وانتهاكات الحق في الحياة 20
أعمال التوغل والاجتياح في الأراضي الفلسطينية 23
جرائم الإعدام خارج إطار القانون (الاغتيالات) 26
جرائم قتل الأطفال 27
استهداف الطواقم الطبية 28
استمرار العمل بسياسة هدم المنازل 29
تعذيب المعتقلين وإساءة معاملتهم 33
التعذيب وسوء المعاملة 35
الاعتقال الإداري 37
استمرار حصار الأراضي الفلسطينية المحتلة وانتهاك الحق في حرية التنقل والحركة 38
الاستيطان واعتداءات المستوطنين 44
جرائم المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم 48
جدار الضم (الفاصل) في عمق أراضي الضفة الغربية المحتلة 51
القضاء الإسرائيلي أداة سياسية 53
تطور الأحداث المتصلة بالجدار خلال العام 55
تعزيز عزل مدينة القدس العربية 56
الآثار المترتبة على بناء الجدار حول مدينة القدس الشرقية 61
تطورات خاصة بقانون الأضرار المدنية 64
الحصانة الإسرائيلية لمقترفي جرائم الحرب 66
المساعي لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام القضاء الدولي 69
الجزء الثاني: الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات التحول الديمقراطي 71
الانتخابات: الإرادة الفلسطينية تحت الحصار 72
عدم استكمال انتخابات مجالس الهيئات المحلية 74
استمرار حالة الانفلات الأمني وفوضى السلاح 76
1) نزاعات بين جماعات مسلحة و/أو مع أجهزة أمن 77
2) الاعتداءات على مؤسسات دولية ورعايا أجانب 78
3) استخدام السلاح في نزاعات شخصية وعائلية 79
4) اعتداءات على مؤسسات عامة وشخصيات رسمية 80
5) سوء استخدام والعبث بالسلاح من قبل جماعات مسلحة أو أفراد أمن 82
6) إعدام مواطنين خارج إطار القانون بادعاء التخابر مع أجهزة أمن إسرائيلية 82
7) قتل مواطنين خارج إطار القانون على خلفية الشرف 82
عقوبة الإعدام في السلطة الوطنية الفلسطينية 83
المجلس التشريعي الفلسطيني: بين تجديد الشرعية الديمقراطية واستمرار ضعف الأداء 85
السلطة القضائية: استمرار محاولات السلطة التنفيذية للهيمنة على القضاء 87
استمرار انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي 89
القسم الثاني: تقرير نشاطات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام 2006 93
مقدمة 94
تقارير نشاطات الوحدات 96
وحدة المساعدة القانونية 97

وحدة تطوير الديمقراطية 119
وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 133
وحدة البحث الميداني والتوثيق..... 145
وحدة التدريب 155
وحدة حقوق المرأة والطفل 164
الوحدة الدولية..... 175
المشاركة في مؤتمرات ولقاءات دولية وإقليمية..... 179
اللقاءات مع الوفود والشخصيات الزائرة..... 184
اللقاءات مع وسائل الإعلام..... 196
إصدارات ومطبوعات المركز خلال العام 2007..... 200
الموقع الإلكتروني للمركز (www.pchrgaza.org) 207
المكتبة 209

هذا التقرير

نضع بين يدي القارئ التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عن العام 2006. ويشكل هذا التقرير نتاج وحصاد عمل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على مدار عام كامل من الجهد المتواصل، وقد بات إصداره تقليداً أساسياً للمركز حرص على ممارسته بانتظام منذ العام 1997.

ينقسم التقرير إلى قسمين:

- القسم الأول: وهو عبارة عن تقرير مفصل بأوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الفترة الممتدة من 1 يناير وحتى 31 ديسمبر 2006. ويحتوي هذا القسم على جزأين: الأول، يتعلق بجرائم الحرب وانتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي اقترفتها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة على مدار العام؛ والثاني، يتناول انتهاكات حقوق الإنسان ومعوقات التحول الديمقراطي المتصلة بالسلطة الوطنية الفلسطينية، في نطاق ما تمارسه من صلاحيات.

- القسم الثاني: تقرير نشاطات المركز خلال الفترة الممتدة أيضاً من 1 يناير وحتى31 ديسمبر 2006.

أما التقرير المالي للمركز، والذي تقوم بإعداده مؤسسة مهنية مستقلة متخصصة في تدقيق الحسابات، فسوف ينشره المركز كوثيقة مستقلة حال الانتهاء من إعداده.

يأمل المركز أن يساهم هذا التقرير في التعريف بأوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن تأخذ الأطراف المعنية بالتوصيات الواردة فيه، خاصة المجتمع الدولي والسلطة الوطنية الفلسطينية. كما يتوخى أن يكون هذا التقرير دليلاً ومرشداً له في رسم استراتيجياته ووضع خططه المستقبلية. ومن وجهة نظر المركز فإن إصدار هذا التقرير هو أيضاً التزام أساسي من جانبه تجاه المجتمع، حرصاً على الشفافية في العمل وانطلاقاً من الوضع القانوني للمركز كمنظمة أهلية لا تتوخى الربح وتقدم جميع خدماتها مجاناً. وأخيراً، فإن نشر التقرير والتعريف بنشاطات المركز يتضمن دعوة لكل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان لطلب المساعدة من المركز وعدم التردد في طرق أبوابه في كل وقت.

القسم الأول: أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة

ملخص عام

في الخامس والعشرين من يناير 2006، أدلى الناخبون الفلسطينيون بأصواتهم لاختيار ممثليهم في ثاني انتخابات تشريعية تشهدها السلطة الوطنية الفلسطينية منذ إنشائها في العام 1994، وذلك في أجواء اتسمت بالشفافية والنزاهة، أشاد بها كافة المراقبين المحليين والدوليين. وقد شكلت الانتخابات ونتائجها منعطفاً هاماً في الحياة السياسية والبرلمانية لشعب ما يزال يرزح تحت نير الاحتلال، سيكون له آثار عميقة في النظام السياسي الفلسطيني وفي مستقبل عملية التحول الديمقراطي في السلطة الوطنية. فمن ناحية، كانت الانتخابات خطوة أساسية أخرى في سلسلة الخطوات التي شرعت بها القيادة الفلسطينية في أعقاب وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في نوفمبر 2004، بما في ذلك إجراء الانتخابات الرئاسية الثانية في يناير 2005، وإجراء الانتخابات المحلية الجزئية في 265 هيئة محلية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة من ديسمبر 2004-ديسمبر 2005. ومن ناحية ثانية، اعتبرت هذه الانتخابات تجديداً لشرعية المجلس التشريعي الذي كانت قد انتهت ولايته القانونية في مايو 1999، وفقاً لاتفاقية التسوية المرحلية الفلسطينية – الإسرائيلية، التي أجريت بموجبها الانتخابات العامة الأولى في يناير 1996، وبالتالي كانت تصويباً للوضع القائم الذي واصل المجلس التشريعي خلاله عمله بواسطة مراسيم رئاسية عوضاً عن صناديق الاقتراع. ومن ناحية ثالثة، حظيت الانتخابات بأهمية متزايدة في ضوء مشاركة كافة الفصائل الوطنية والإسلامية (باستثناء حركة الجهاد الإسلامي) فيها، بعكس الانتخابات العامة في العام 1996، التي قاطعتها معظم الفصائل الوطنية والإسلامية، والانتخابات الرئاسية الثانية عام 2005، التي قاطعتها حركتا حماس والجهاد الإسلامي، وبالتالي شهدت كافة مراحل العملية الانتخابية تنافساً شديداً، خاصة بين الحزبين الكبيرين على الساحة الفلسطينية، حركتي فتح وحماس. ومن ناحية رابعة، فقد جاء فوز قائمة التغيير والإصلاح (قائمة حركة المقاومة الإسلامية "حماس") بأغلبية 74 مقعداً من أصل 132 مقعداً في المجلس التشريعي- الذي فاجأ كثيراً من المراقبين – ليضع حداً لعقد كامل من سيطرة حزب سياسي واحد (حركة فتح) على المجلس التشريعي واستئثاره بتشكيل الحكومة منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994. وفي 18 مارس جرى تنصيب المجلس التشريعي الجديد، وبتاريخ 28 مارس نالت الحكومة الفلسطينية الجديدة التي شكلتها حركة حماس الثقة البرلمانية ليبدأ فصل جديد من فصول السياسة الفلسطينية.

كان مؤملاً أن تساهم الانتخابات التشريعية في تقوية عضد الديمقراطية الفلسطينية الناشئة من خلال تكريس التداول السلمي للحكم، وأن يتبعها خطوات أخرى في إطار عملية التحول الديمقراطي، بما في ذلك استكمال انتخابات مجالس الهيئات المحلية التي كانت قد بدأت في أواخر ديسمبر 2004 دون أن تستكمل كما كان مقرراً لها قبل نهاية العام 2005. وكان مؤملاً أيضاً أن تكون مجمل التطورات الإيجابية المتصلة بعملية الانتقال الهادئ والسلمي للسلطة التي شهدتها السلطة الوطنية إثر وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات في نوفمبر 2004، بما فيها الانتخابات التشريعية، عامل قوة داخلي للشعب الفلسطيني يتم استثماره في خدمة تطلعاته ونضاله من أجل الحرية والاستقلال وتقرير المصير ووضع نهاية للاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ أربعة عقود.

غير أن التطورات التي لا تزال تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ إجراء الانتخابات التشريعية، ومن ثم تشكيل الحكومة الجديدة، لا تشكل فقط انتكاسة لعملية التحول الديمقراطي وتقويضاً للجهود والإجراءات التي قامت بها السلطة الوطنية خلال العامين المنصرمين، ولكنها تفضح وبصورة جلية واقعاً يجري فيه تكريس الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة أكثر من أي وقت مضى، بما فيها قطاع غزة الذي تدعي تلك القوات أنها أنهت احتلالها له بموجب "خطة الانفصال أحادي الجانب." فمن ناحية، شهدت هذه الفترة تصعيداً غير مسبوق من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين وضد الحكومة الجديدة والمجلس

التشريعي المنتخب، بما في ذلك اعتقال عشرة من الوزراء و 31 نائباً، بمن فيهم رئيس المجلس التشريعي؛ الامتناع عن تحويل عائدات الضرائب التي تجبيها إسرائيل على الواردات الفلسطينية وتقوم بتحويلها للسلطة الوطنية وفق اتفاقية التسوية المرحلية؛ تشديد إجراءات الحصار المفروض على كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ وتصعيد قتل المدنيين وتدمير الممتلكات المدنية، بما فيها منشآت مدنية حيوية. ومن ناحية ثانية، قررت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان وكندا تعليق مساعداتها المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، في سابقة هي الأولى في العالم التي يتم فيها فرض عقوبات دولية على شعب يرزح تحت نير الاحتلال ويعاني من جرائم حرب متواصلة على أيدي القوات المحتلة. ومن ناحية ثالثة، شهدت الأوضاع الأمنية الداخلية تدهوراً خطيراً في ظل التصعيد غير المسبوق في حالة الانفلات الأمني والزيادة المحمومة في الاعتداءات على سيادة القانون في كافة مناطق السلطة الوطنية، خاصة في قطاع غزة، وهو ما حذر منه المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مراراً، في ظل تقاعس السلطة الوطنية الفلسطينية عن اتخاذ إجراءات جدية في مواجهته. وكان الصراع السياسي بين حركتي فتح وحماس وأعمال الاقتتال الداخلي بين الأذرع العسكرية للحركتين والأجهزة الأمنية المنقسمة على نفسها بينهما هو العنوان الأبرز في حالة الانفلات الأمني المذكورة.

كان سجل العام 2006 الأكثر سوءاً في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ربما منذ العام 1967، إن كان على مستوى جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، أو كان على مستوى الأوضاع الداخلية الفلسطينية، خاصة التدهور الخطير في حالة الانفلات الأمني والتصعيد عير المسبوق في الاعتداء على سيادة القانون، وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان ومعوقات التحول الديمقراطي.

وعلى مدار العام واصلت قوات الاحتلال جرائمها بحق المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك أعمال القتل العمد وتشديد إجراءات الحصار وتدمير الممتلكات والتوسع الاستيطاني ومصادرة الأرض لصالح الاستمرار في بناء جدار الضم في عمق أراضي الضفة الغربية. غير أن هذه الجرائم قد تصاعدت بشكل غير مسبوق، خاصة في قطاع غزة، إثر العملية العسكرية التي نفذتها المقاومة الفلسطينية بتاريخ 25 يونيو ضد موقع عسكري إسرائيلي شرق مدينة رفح،[1] لتظهر الوجه الحقيقي لخطة الانفصال عن غزة بعد مرور أكثر من عام على تنفيذها، ولتبدد أوهام الانسحاب من القطاع ولتؤكد ما سبق وعبر عنه المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في ورقة موقف خاصة صدرت في العام 2004، بأن الخطة ليست سوى إعادة انتشار لقوات الاحتلال في قطاع غزة وأنها لا تشكل إنهاءً للاحتلال إنما تكريس له.[2] ومنذ تنفيذ العملية العسكرية في رفح، اقترفت قوات الاحتلال سلسلة من الجرائم شملت إغلاق كافة المعابر الحدودية لقطاع غزة، بما فيها معبر رفح الحدودي مع جمهورية مصر العربية، وتنفيذ عمليات عسكرية واجتياحات واسعة النطاق وأعمال قصف بالطائرات الحربية لمنشآت مدنية طالت جميع الجسور الرئيسة والفرعية التي تربط شمال قطاع غزة بجنوبه، وتدمير محطة توليد الكهرباء الوحيدة في القطاع التي تزود المدنيين بنحو 45% من احتياجاتهم من الطاقة الكهربية. كما صعدت قوات الاحتلال من أعمال قتل المدنيين، بما في ذلك تنفيذ جرائم الإعدام خارج إطار القانون، واستأنفت مجدداً جرائم تدمير منازل المدنيين، خاصة تدمير منازل الناشطين في الانتفاضة كوسيلة للردع وعقاباً للأهل.

[1] بتاريخ 25 يونيو 2006، نفذت المقاومة الفلسطينية عملية عسكرية في موقع عسكري إسرائيلي شرق مدينة رفح (كرم أبو سالم)، قتلت خلالها جنديين وأسرت ثالث.

[2] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، خطة شارون لإعادة الانتشار في غزة: إنكار لحقوق الإنسان الفلسطيني وليس إنهاءً للاحتلال، ورقة موقف، 2004، متوفرة على الموقع الإلكتروني للمركز.

ووفقاً لتحقيقات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في المئات من الجرائم التي اقترفتها قوات الاحتلال، فقد قامت تلك القوات بتوظيف مفرط وغير متناسب للقوة ضد المدنيين المحميين بموجب القانون الدولي الإنساني، ولم تراع مبدأ التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية، وهناك ما يدل على أن تلك القوات نفذت أعمالاً انتقامية وتدابير اقتصاص بحق المدنيين. وهذا ما يفسر ارتفاع عدد الضحايا المدنيين الذين سقطوا على أيدي قوات الاحتلال على مدار العام. ووفقاً لتوثيق المركز، فقد قتل (647) مواطنُ على أيدي قوات الاحتلال، بينهم (498) مدنياً قتلوا في ظروف لم ينشأ في أغلبها تهديد لحياة جنودها، بينهم (119) طفلاً، و(36) امرأة. كما أدت تلك الجرائم إلى إصابة (1700) في قطاع غزة فقط. وبذلك يرتفع عدد الفلسطينيين الذين قتلوا على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين منذ بدء الانتفاضة في سبتمبر 2000، إلى 4025 شخصاً، منهم (3226) مدنياً، بينهم (740) طفلاً، و(141) امرأة، فيما أصيب عشرات الآلاف بجراح مختلفة، بينهم حوالي (10000) في قطاع غزة، منهم المئات أصيبوا بإعاقات متنوعة دائمة.

وتعتبر جرائم الإعدام خارج إطار القضاء (الاغتيال) من أبرز جرائم القتل العمد التي اقترفتها قوات الاحتلال بحق الفلسطينيين خلال العام 2006. وتحظى هذه السياسة بتأييد من قبل الحكومة الإسرائيلية، ومباركة وتغطية من قبل الجهاز القضائي الإسرائيلي على أعلى المستويات، ممثلاً بمحكمة العدل العليا. وقد شهد العام 2006 تصعيداً ملحوظاً في عدد الجرائم المقترفة بحق الناشطين الفلسطينيين، من خلال عمليات القصف للمنشآت المدنية أو السيارات أو المنازل في قطاع غزة، أو من خلال استخدام الوحدات الإسرائيلية الخاصة "المستعربين" في الضفة الغربية. ووفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فقد سقط (140) فلسطينياً في (48) جريمة اغتيال خارج نطاق القضاء في الأراضي المحتلة. وكان من بين الضحايا (94) مستهدفاً، (64) في قطاع غزة و(30) في الضفة الغربية، بجانب (46) غير مستهدف، منهم (41) في غزة، و(5) في الضفة الغربية، ومن بين هؤلاء غير المستهدفين (20) طفلاً. كما أصيب في هذه الجرائم عشرات آخرون بجراح. ومع نهاية 2006، يرتفع عدد ضحايا جرائم الاغتيال بحق الناشطين الفلسطينيين منذ بدء الانتفاضة في سبتمبر 2000، إلى (613) شخصاً في الضفة الغربية وقطاع غزة، أي ما نسبته (19%) من مجمل الضحايا المدنيين الذين سقطوا على أيدي قوات الاحتلال خلال الانتفاضة والبالغ عددهم (3226) شخصاً. ومن بين الضحايا (401) شخصاً كانوا من المستهدفين، إلى جانب (212) غير مستهدفين، كانوا متواجدين مصادفة في مكان وقوع الجريمة، بينهم (75) طفلاً.

وشهد العام 2006 تصعيداً ملحوظاً في اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الطواقم الطبية الفلسطينية في الأراضي المحتلة. وكان المسعفون الفلسطينيون عرضة أكثر من غيرهم لشتى أنواع الاعتداءات، بما في ذلك جرائم القتل، والضرب والإهانة، أو الإعاقة على الحواجز العسكرية التي تفصل المدن الفلسطينية عن بعضها البعض. ووفقاً لتوثيق المركز، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال هذا العام (5) من أعضاء الطواقم الطبية الفلسطينية، جميعهم في قطاع غزة،، فيما أصابت عدداً آخر بجراح.

وواصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2006 العمل بسياسة هدم المنازل السكنية والمنشآت المدنية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد أخذت هذه الأعمال منحى خاص في قطاع غزة، حيث تواصلت أعمال تدمير المنازل السكنية على الرغم من إعادة نشر قوات الاحتلال في إطار تنفيذ خطة "فك الارتباط" عن القطاع التي تم تنفيذها في سبتمبر 2005، وهو ما يقدم دليلاً إضافياً على وهم الانسحاب وحقيقة استمرار احتلال القطاع من قبل تلك القوات. وقد تركزت جميع أعمال هدم المنازل في القطاع في النصف الثاني من العام 2006. ووفقاً لتوثيق المركز، بلغ عدد المنازل التي هدمتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع

غزة خلال العام 2006، (810) منازل، بينها (205) منازل تم تدميرها بشكل كلي و(605) أخرى هدمت بصورة جزئية. وقد دمرت هذه المنازل في الغالب خلال أعمال الاجتياح والتوغل في المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية.

ومنذ أواخر يوليو 2006، انتهجت قوات الاحتلال الإسرائيلي نهجاً جديداً في تنفيذ جرائم هدم منازل المواطنين الفلسطينيين، وذلك من خلال إنذارهم بواسطة الهاتف ومطالبتهم بإخلائها قبل وقت قصير من قصفها بواسطة الطائرات الحربية. ووفقاً لتوثيق المركز، طالت هذه السياسة (73) منزلاً في أنحاء مختلفة من قطاع غزة حتى نهاية العام 2006. كما أدت هذه الجرائم إلى إلحاق أضرار بالغة في المنازل المجاورة، خاصة في ظل الكثافة السكانية العالية التي تميز قطاع غزة، وتلاصق المنازل بعضها البعض، فضلاً عن تشريد مئات العائلات في تلك المنازل وفي محيطها. كما أسفر قصف هذه المنازل إلى مقتل ثلاثة مدنيين. ويرى المركز أن هذه الجرائم تندرج في إطار العقوبات الجماعية، بهدف معاقبة الأهل كوسيلة للردع.

وواصلت قوات الاحتلال أعمال تدمير المنازل السكنية والمنشآت المدنية في الضفة الغربية. وتبدو هذه السياسة أكثر جلاء في مدينة القدس العربية المحتلة التي شهدت تصعيداً في أعمال هدم البيوت العربية بعد التوقيع على الاتفاقية المرحلية في أوسلو، بذريعة عدم الترخيص. وخلال عام 2006، جرفت قوات الاحتلال الإسرائيلي (116) منزلاً سكنياً و(65) منشأة مدنية تستخدم لأغراض زراعية أو تجارية أو صناعية في مختلف محافظات الضفة الغربية، منها (17) منزلاً و(13) منشأة مدنية أخرى جرى تجريفها لقربها من جدار الضم. وكانت تلك المنازل والمنشآت موزعة على النحو التالي حسب المحافظات: القدس (78) منزلاً و(33) منشأة تجارية؛ محافظة بيت لحم (9) منازل و(5) منشآت؛ محافظة الخليل (3) منازل ومنشأتان؛ محافظة رام الله (7) منازل؛ محافظة نابلس (5) منازل و(7) منشآت؛ محافظة جنين (8) منازل و(5) منشآت؛ محافظة قلقيلية (4) منازل و(12) منشأة)؛ محافظة طولكرم (منزل واحد)؛ ومحافظة أريحا (منزل واحد ومنشأة مدنية).

ومع نهاية العام 2006، كان لا يزال نحو 11 ألف فلسطيني يرزحون في سجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية المقام معظمها داخل الأراضي الإسرائيلية، في انتهاك سافر للمادة (76) من اتفاقيات جنيف الرابعة التي تلزم الدولة المحتلة باحتجاز السكان المحتلين في الأقاليم المحتلة، حتى انتهاء فترة محكوميتهم، بينهم 383 طفلاً و114 امرأة. ومن بين المعتقلين أكثر من 750 معتقلاً يخضعون للاعتقال الإداري، بدون محاكمة وبدون أن توجه لهم لوائح اتهام. وعلى مدار العام، نفذت قوات الاحتلال العديد من حملات الاعتقال التي طالت نحو 3500 فلسطيني، غالبيتهم العظمى من الضفة الغربية (115 فقط من قطاع غزة)، بمن فيهم قادة سياسيين ونواب ووزراء، بطريقة توضح مدى الاستخفاف الإسرائيلي بإرادة الشعب الفلسطيني المجسدة في رموزه السياسية وأعضاء مؤسساته التشريعية والوزارية. ومنذ أواخر يونيو، شنت قوات الاحتلال حملة اعتقالات طالت عشرة وزراء و31 نائباً في المجلس التشريعي الفلسطيني، فضلاً عن اعتقال عدد آخر من القيادات السياسية لحركة حماس في الضفة الغربية. وكان من بين المعتقلين رئيس المجلس التشريعي د. عزيز الدويك، ونائبه الثاني د. حسن خريشة، ونائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم العالي ناصر الدين الشاعر. وقبل ذلك، وبتاريخ 14 مارس 2006، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي مقر سجن أريحا المركزي ومقر المقاطعة، حيث يحتجز أحمد سعدات الأمين العام للجبهة الشعبية والنائب في المجلس التشريعي وعدد من أعضاء الجبهة الذين تتهمهم إسرائيل بالمسؤولية عن اغتيال وزير سياحتها الأسبق رحبعام زئيفي، والعميد فؤاد الشوبكي، عضو المجلس الثوري لحركة فتح الذي تحمله المسؤولية عن تهريب سفينة الأسلحة كارين إيه.

وفي أغلب الأوقات، يخضع هؤلاء المعتقلون للتعذيب والمعاملة القاسية والحاطة بالكرامة أثناء احتجازهم والتحقيق معهم، ويعانون من سوء الرعاية الصحية ويحرمون من حقهم في تلقي زيارات عائلية منتظمة ومن حقهم في الاتصال بمحامٍ.

وخلال العام 2006 استمرت السلطات الحربية المحتلة وقواتها في حصار الأراضي الفلسطينية المحتلة وفرض الإغلاق الشامل عليها. ولم يخفف من ذلك بدء سريان اتفاقية المعابر، التي تم التوصل إليها بين السلطة الفلسطينية وسلطات الاحتلال الإسرائيلي، وبرعاية أمريكية منذ 2005/11/25. وخلافاً لما تنص عليه الاتفاقية، فرضت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي قيوداً إضافية مشددة على حرية حركة وتنقل المدنيين الفلسطينيين والمنتجات من وإلى الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد استمر إغلاق المعابر الدولية، وفي أحسن الأحوال فرضت تقييداً شديداً عليها، وبخاصة على معبري رفح على الحدود المصرية الفلسطينية، ومعبر الكرامة على الحدود الفلسطينية الأردنية، واللذين يعتبران الرئة الوحيدة لكل من سكان قطاع غزة والضفة الغربية للاتصال بالعالم الخارجي. وشهدت الفترة منذ 2006/6/25 وحتى نهاية العام تصعيداً خطيراً في القيود على حرية التنقل، خاصة في قطاع غزة. فقد فرضت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي عملية خنق شامل على كافة المعابر الحدودية لقطاع غزة، وخضع معبر رفح البري، منذ ذلك التاريخ، إلى عملية إغلاق كلي ولمدة 160 يوماً، أي بنسبة 84.2% من إجمالي أيام تلك الفترة، فيما فتح المعبر جزئياً لمدة 30 يوماً، أي بنسبة 15.8% من إجمالي أيام تلك الفترة.

كما فرضت السلطات المحتلة وقواتها، وفي معظم فترات العام 2006، إغلاقاً شاملاً، أو في أحسن الأحوال قيوداً مشددة على المعابر التي تربطها مع الأراضي الفلسطينية المحتلة، ما أدى لمنع التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة عبر الأراضي الإسرائيلية، وحرم طالبات وطلاب قطاع غزة من إكمال تعليمهم في جامعات الضفة الغربية، ومنع زيارات الأهالي والعائلات لذويهم وأقاربهم، وحرم المئات من مرضى القطاع من العلاج في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مستشفيات مدينة القدس المحتلة، وحرم المدنيين الفلسطينيين من القيام بممارسة شعائرهم الدينية كزيارة المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدن القدس وبيت لحم والخليل.

وفرضت القوات الحربية المحتلة قيوداً أكثر تعقيداً على الحركة الداخلية للمدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية. وتتمثل القيود الداخلية في ما يزيد عن 528 حاجزاً عسكرياً ومانعاً إسرائيلياً مقامة على مداخل المدن الفلسطينية والطرق الرئيسة في الضفة الغربية وعزلها عن محيطها الخارجي ومنع وتقييد الحركة بين المدن والقرى والمخيمات.

وواصلت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي فرض حصارها على مدينة القدس المحتلة، وظلت المدينة معزولة تماماً عن محيطها، حيث يُحظر دخولها على المواطنين الفلسطينيين من بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 من الضفة الغربية وقطاع غزة. وإمعاناً في إجراءات عزل المدينة عن محيطها الفلسطيني كلياً، افتتحت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بتاريخ 2006/4/4، معبر قلنديا، الواقع بين مدينتي القدس الشرقية المحتلة ورام الله، كمعبر دولي يفصل بين الضفة الغربية وإسرائيل.

وقد خلفت سياسة الحصار وفرض قيود على حركة المواطنين الفلسطينيين آثاراً خطيرة على تمتع الفلسطينيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن آثارها على تمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية. وأصبح الفلسطينيون يعيشون أزمة اقتصادية خانقة شملت مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك التجارة، الصناعة، الزراعة، العمل، السياحة، النقل والمواصلات، الاستثمار، والتنمية. وشكلت سياسة الإغلاق الشامل انتهاكاً للحق في العمل، والحق في الصحة، والحق في التعليم، والحق في مستوى معيشي

مناسب يشمل المأكل والملبس والمشرب. لقد مست سياسة الحصار وآثارها كل فرد في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبفعل إجراءات الحصار وغيرها من الإجراءات، كرست قوات الاحتلال نظاماً جديداً للتمييز العنصري في الأراضي المحتلة، يتم من خلاله عزل الفلسطينيين في كانتونات غير متصلة جغرافياً، ويحرمون من أبسط حقوقهم في الحركة والتنقل.

ويترافق مع إجراءات الحصار والقيود على الحركة التي تفرضها قوات الاحتلال الإسرائيلي، استمرار فرض المقاطعة المالية للحكومة الفلسطينية، وهو ما أدى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية والمعيشية للسكان الفلسطينيين المدنيين، حيث ارتفعت معدلات البطالة والفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة ارتفاعاً مذهلاً وغير مسبوق. فقد بلغت نسبة العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة نحو 40 %، فيما ارتفعت لتصل لنحو 44 % في قطاع غزة، لتتصاعد إلى نحو 55 % في فترات الإغلاق الشامل للأراضي المحتلة. وفي المقابل قفزت نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى حوالي 64 %، فيما سجلت قرابة 73 % في قطاع غزة. وتشير التقديرات المختلفة إلى أن أكثر من مليون فلسطيني في الأراضي المحتلة يعيشون في فقر مدقع. كما انعكس ذلك على مداخيل القوى البشرية الفلسطينية العاملة، حيث انخفضت معدلات الدخل الفردي، خلال السنوات الثلاثة الأولى للانتفاضة، إلى حوالي 32 %، وبلغ الانخفاض ذروته اليوم ليصل إلى نحو 40 %. وعلى الصعيد الاقتصادي تدنى الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني إلى مستويات خطيرة، باتت تهدد كافة قطاعات الزراعة، الصناعة، التجارة، النقل العام والمواصلات والسياحة.

وخلال العام 2006، واصلت دولة إسرائيل وقوات احتلالها الحربي والمستوطنون إقامة مستوطنات ومواقع استيطانية جديدة وتوسيع القائم منها، والتهام المزيد من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية لأغراض التوسع الاستيطاني وإنشاء طرق التفافية جديدة خاصة بالمستوطنين. فبتاريخ 2006/3/13، أعلنت القناة التلفزيونية الإسرائيلية الثانية أن قوات الاحتلال شرعت في بناء مقر للشرطة الإسرائيلية ضمن منطقة المشروع الاستيطاني (E1) الذي يربط الكتلة الاستيطانية (معاليه أدوميم) مع مدينة القدس الشرقية، هذا المشروع الذي سيقطع التواصل الجغرافي بين شمالي الضفة الغربية وجنوبها. وبتاريخ 2006/9/4 أصدرت وزارة الإسكان الإسرائيلية مناقصات لبناء 690 وحدة سكنية جديدة في تجمعات استيطانية في الضفة الغربية هي: معاليه أدوميم، شرقي مدينة القدس المحتلة وبيتار عيليت جنوب غرب مدينة القدس، والتي أعلنت إسرائيل عنهما في وقت سابق بأنهما ستقعان ضمن حدود القدس الكبرى تحت أية تسوية نهائية مع الفلسطينيين. وكشفت صحيفة "معاريف" الإسرائيلية، في عددها الصادر بتاريخ 2006/9/21، النقاب عن أن وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية، نشرت عطاءً لبناء 164 وحدة سكنية جديدة في مستوطنات "اريئيل"، "ألفيه مانشيه"،و"كارني شومرون"، وجميعها تقع شمالي الضفة.

بالتزامن مع الإعلان عن مخططات التوسع الاستيطاني، وبغية خدمة هذه الأهداف، أصدرت قوات الاحتلال العديد من القرارات القاضية بمصادرة المزيد من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين، كما وجرّفت المزيد من الأراضي لشق طرق جديدة، وتوسيع مستوطنات، وإقامة نقاط مراقبة عسكرية، وبخاصة في محيط الحواجز العسكرية، فضلاً عن تجريف العديد من المنازل السكنية، والممتلكات المدنية الأخرى، عدا عن تجريف مساحات شاسعة من أراضي الفلسطينيين لصالح بناء جدار الضم.

ووفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، شهد العام 2006 المزيد من الاعتداءات والجرائم التي يقترفها المستوطنون المسلحون ضد المدنيين الفلسطينيين وأملاكهم. وعلاوة على استمرار أعمال التدمير والتخريب في الممتلكات والأراضي الزراعية الخاصة بالمدنيين الفلسطينيين، قتل المستوطنون خلال هذا العام مدنياً فلسطينياً، وأصابوا عدداً آخر بجراح. ويرتفع بذلك عدد المدنيين الفلسطينيين

الذين قتلوا على أيدي المستوطنين منذ بداية الانتفاضة، أي منذ أواخر سبتمبر 2000 وحتى نهاية العام 2006 إلى 36 مدنياً فلسطينياً، بينهم 9 أطفال. ورصد باحثو المركز خلال هذا العام مائة اعتداء اقترفها المستوطنون، تركز 75% منها في محافظة الخليل، و10% في محافظة نابلس، و6% في محافظة قلقيلية، و5% في محافظة بيت لحم، و2% في كل من محافظتي جنين وأريحا. وشملت هذه الاعتداءات: إطلاق نار؛ دهس عمد؛ اعتداءات على المنازل السكنية؛ اعتداءات على المدارس والطلبة؛ اعتداءات على الأماكن الدينية؛ اعتداءات على المزارعين ورعاة الأغنام وممتلكاتهم؛ التنكيل بالمواطنين الفلسطينيين؛ وقطع الطرق العامة، والاعتداء على السيارات المدنية.

واستمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في أعمال البناء في جدار الضم الذي تقيمه في عمق أراضي الضفة الغربية المحتلة خلافاً للقانون الدولي الإنساني، وللرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في لاهاي بتاريخ 2004/7/9. تركزت تلك الأعمال خلال هذا العام، بشكل رئيس، حول مدينة القدس المحتلة، رغم الاعتراضات القانونية التي قدمها وكلاء المدنيين الفلسطينيين من سكان البلدات والقرى الفلسطينية المحيطة بالمدينة، الذين طالت أوامر المصادرة وأعمال التجريف ممتلكاتهم الخاصة. كما واستمرت أعمال البناء في المحافظات الأخرى، وبخاصة محافظتي بيت لحم والخليل، فضلاً عن أعمال البناء حول بعض المستوطنات الكبرى كمستوطنة أريئيل، جنوبي مدينة نابلس، وفي عمق حوالي اثنين وعشرين كيلومتراً في أراضي الضفة، أو المستوطنات ذات الطابع العسكري مثل مستوطنة "شافي شومرون" شمال غربي مدينة نابلس، التي تشكل نقطة وصل مع المعسكر الذي تقيمه تلك القوات على قمة جبل عيبال، المطل على مدينة نابلس من جهتها الشمالية.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أكد منذ بداية شروع إسرائيل في بناء جدار الضم أن الجدار يشكل أحدث أشكال سياسة التوسّع الإقليمي الإسرائيلي وأكثرها سفوراً. كما ويشكّل في حدّ ذاته انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني كونه يهدف من الناحية الفعلية إلى المسّ بالتكامل الإقليمي للضفة الغربية، ويشكّل بصورة أكثر خطورة عملية ضم فعلية لأراضٍ فلسطينية محتلة إلى إسرائيل. علاوة على ذلك، فإن الأساليب التي تستخدمها قوات الاحتلال الإسرائيلي في بناء الجدار تشكّل انتهاكات لاتفاقية جنيف الرابعة، والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان بشكل عام، فمصادرة الأراضي الفلسطينية على نطاق واسع، وأعمال تدمير الممتلكات المدنية، بما فيها المنازل والمنشآت التجارية والبنية التحتية المدنية، محظورة بموجب المادة 147 من اتفاقية جنيف الرابعة.

وبالرغم من التصعيد المستمر في الجرائم التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحقهم فإن إنكار العدالة للضحايا المدنيين الفلسطينيين هو أمر متأصل في النظام القضائي الإسرائيلي بشكل عام، والقضاء العسكري بشكل خاص. ولا تجري قوات الاحتلال تحقيقاً سوى في عدد قليل من الجرائم، وغالباً ما تنكر مسؤوليتها عنها. ومن بين الأمثلة البارزة على ذلك كان جريمة قتل عائلة غالية بتاريخ 9 يونيو 2006، على شواطئ بلدة بيت لاهيا، عندما قصفت قوات الاحتلال بالمدفعية شاطئ بيت لاهيا، شمال قطاع غزة، مما أدى إلى مقتل سبعة مدنيين من عائلة غالية، هم أب وأم وأطفالهما الخمسة. وادعت قوات الاحتلال أن نتائج تحقيقها دلت على أن "الاحتمال الأقرب هو أن الانفجار الذي أودى بحياة أفراد العائلة قد نجم عن لغم أرضي وضعه الفلسطينيون في موقع الحادث!" وتتنافى نتائج تحقيقات الجيش الإسرائيلي في الحادثة تماماً مع نتائج التحقيق التي أجراها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، والتي تؤكد تورط جيش الاحتلال الإسرائيلي في إطلاق القذائف المدفعية. كما تتنافى مع نتائج التحقيق التي أجرتها منظمة مراقبة حقوق الإنسان التي أكدت أن حجم الحفر وطبيعة الإصابات لا تتفق مع النظرية القائلة بأن الانفجار ناجم عن لغم أرضي، وأن قصفاً مدفعياً إسرائيلياً هو ما قتل هؤلاء الناس."

وعبر تجربته الطويلة، يتضح للمركز الفلسطيني أكثر فأكثر أن القضاء الإسرائيلي يستخدم لإعطاء الغطاء القانوني لاقتراف جرائم الحرب التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين، وانه ليس سوى أداة امتصاص من أجل عدم الولوج في إجراءات العدالة الدولية بصورة مباشرة، تحت حجة وجود قضاء وطني إسرائيلي عادل.

وأمام هذه المعطيات، وبسبب استنفاذ آليات التقاضي المحلية (وفي هذه الحالة الإسرائيلية)، عكف المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على استخدام آليات دولية لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام القضاء الدولي، وذلك بالتعاون مع مؤسسات حقوقية وقانونية دولية. وكان من أبرز القضايا التي تابعها المركز خلال هذا العام ملاحقة موشيه يعالون، رئيس أركان قوات الاحتلال السابق، وذلك بالتعاون مع مكتب هيكمان وروز في لندن بالمملكة المتحدة. وقد أثمرت جهود المركز مع المؤسسات الحقوقية في إصدار مذكرة اعتقال ضد يعالون في أوكلاند بنيوزيلندا بتاريخ 27 نوفمبر 2006. إلا أن يعالون –وللأسف الشديد– نجا بتاريخ 28 نوفمبر 2006 من الاعتقال والمقاضاة القانونية في نيوزيلندا بالرغم من صدور قرار المحكمة المشار إليها. وقد عبر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عن استيائه الشديد لتمكن موشيه يعالون من الفرار من العدالة في نيوزلندا، خصوصاً أنها ليست المرة الأولى التي يتمكن فيها مجرم حرب إسرائيلي من الفرار من العدالة. ويخشى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من أن يكون نجاح هؤلاء المجرمين في الفرار من العدالة إشارة واضحة إلى أن الاعتبارات السياسية تأخذ الأسبقية على العدالة في كثير من الأحيان. على الرغم من ذلك، يود المركز التأكيد على عزمه وتصميمه على مواصلة العمل من أجل مقاضاة واعتقال المتهمين بارتكاب جرائم حرب في أنظمة قضائية أخرى، وسيستمر بالتعاون مع محامين آخرين، في السعي وراء ذلك.

* * *

وبالتوازي مع التصعيد المتواصل في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي، شهد العام 2006 أوضاعاً داخلية متردية وتدهوراً غير مسبوق في أوضاع حقوق الإنسان، خاصة الحق في الحياة. ورغم نجاح الفلسطينيين في إجراء انتخابات تشريعية وصفها جميع المراقبين، بمن فيهم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، بأنها نزيهة وشفافة وتعكس إرادة الناخبين، إلا أن الفترة التالية للانتخابات وحتى نهاية العام قد شهدت الكثير من العقبات والمعيقات أمام عملية التحول الديمقراطي في السلطة الوطنية، فيما سُجل أيضاً المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان، خاصة مع استمرار تدهور الأوضاع الأمنية الداخلية وانتشار فوضى السلاح ومظاهر أخذ القانون باليد وما خلفه ذلك من آثار سلبية على أوضاع سيادة القانون.

شكلت الانتخابات خطوة هامة وجوهرية على طريق التحول الديمقراطي في السلطة الوطنية الفلسطينية. وبدلاً من دعم وتشجيع هذه التحولات الديمقراطية الهامة، تعرض الشعب الفلسطيني لحملة دولية–إسرائيلية منظمة من العقوبات الدبلوماسية والاقتصادية. هذه العقوبات شملت– من بين أشياء أخرى– مقاطعة الحكومة الفلسطينية الجديدة المشكلة دستورياً من قبل حركة حماس في مارس 2006، والتوقف عن دفع رواتب موظفي السلطة الوطنية (المدنيين والعسكريين على حدٍ سواء)، بطريقة أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في الأراضي المحتلة، وزادت من معدلات الفقر والجريمة في المجتمع الفلسطيني. وقد تزامن التدهور في الأوضاع الاقتصادية لفلسطينيي الأراضي المحتلة مع توقف الحكومة الإسرائيلية عن تحويل الضرائب التي تحصلها من العمال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر إلى الحكومة الفلسطينية، وتراجع مستوى الخدمات الإنسانية المقدمة للمواطنين من قبل وزارات السلطة الوطنية (كالخدمات

الصحية، والتعليمية، والاجتماعية) نتيجة لتوقف الدعم المالي للشعب الفلسطيني. كل ذلك ساهم في تصعيد حالة الإحباط والاحتقان والتوتر في صفوف الفلسطينيين.

وتدهورت الأوضاع الداخلية الفلسطينية من السيئ إلى الأسوأ. وكان العام 2006 الأكثر تدهوراً في ما بات يعرف بـ"ظاهرة حالة الانفلات الأمني وسوء انتشار السلاح" في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ بدء الانتفاضة في سبتمبر 2000. وقد انعكس الصراع السياسي على السلطة بين حركتي فتح وحماس، والانقسام في السلطة التنفيذية بين الرئاسة والحكومة سلباً على مجمل الأوضاع الداخلية الفلسطينية، ووجد تعبيراته في أعمال اقتتال دامية بين الأذرع العسكرية التابعة للحركتين والأجهزة الأمنية المنقسمة على نفسها. وقد شكلت هذه الأحداث امتداداً لحالة الانفلات الأمني المستشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تشمل في إطارها الأوسع كافة الاعتداءات على سيادة القانون وأعمال أخذ القانون باليد وتغليب شريعة الغاب على حكم القانون. ووفقاً لتوثيق المركز فقد قتل خلال العام الحالي (291) شخصاً على الأقل في جرائم تندرج تحت ظاهرة الانفلات الأمني وفوضى انتشار السلاح، بينهم (230) شخصاً في قطاع غزة، و(61) شخصاً في الضفة الغربية. وكان بين الضحايا 34 طفلاً و26 امرأة. كما أصيب في تلك الجرائم حوالي (1538) فلسطينياً، بينهم 220 طفلاً و64 امرأة.

ويعتبر العام 2006 هو العام الأسوأ على صعيد النزاعات بين جماعات فلسطينية مسلحة وأجهزة أمن فلسطينية. وقد شهد هذا العام سلسلة من الاشتباكات المسلحة بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية ذاتها، كما دارت اشتباكات مسلحة بين أفراد من الأجهزة الأمنية أو مقربون منها وبين جماعات مسلحة محسوبة على حركتي فتح وحماس. وقد أدت هذه الأحداث في مجملها إلى مقتل (71) فلسطينياً، بينهم (5) أطفال وامرأتين. كما أصيب في هذه الأحداث (708) آخرين، بينهم (69) طفل و(18) امرأة. ولم تقتصر حالة التوتر التي سادت الأراضي الفلسطينية (خاصة في قطاع غزة) على الاشتباك المسلح فقط، بل شمل الاعتداء على المؤسسات العامة والخاصة المحسوبة على كلا الطرفين، بالإضافة إلى تبادل عمليات اختطاف الكوادر من الطرفين. وفي معظم حالات الاختطاف تم الإفراج عن المختطفين من الطرفين بعد تدخل أطراف فلسطينية أخرى، غير أنه في بعض الحالات تم قتل المختطفين من الطرفين، أو تعرضوا للتعذيب على الأقل.

وخلال العام 2006، تعرضت العديد من المؤسسات الدولية، والرعايا الأجانب للاعتداءات والاختطاف من قبل جماعات فلسطينية مسلحة، أو قوى سياسية مختلفة. ووفقاً لتوثيق المركز فقد تعرضت أكثر من (13) مؤسسة دولية كالأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمات إنسانية وإغاثية أخرى خلال العام 2006 للاعتداء، سواء بإطلاق النار أو الحرق، أو تدمير الممتلكات ونهبها. كما تعرض حوالي (25) من العاملين في المؤسسات الدولية أو الصحفيين للاختطاف على أيدي جماعات مسلحة. ومع أنه تم الإفراج عن المختطفين دون أن يتعرضوا للأذى في جميع الحالات، إلا أن الظاهرة ما تزال تثير قلق كبير في ظل تقاعس السلطة الوطنية عن اتخاذ تدابير فاعلة في ملاحقة مقترفي هذه الجرائم.

وساهمت النزاعات المسلحة الدامية بين الأجهزة الأمنية والجماعات المسلحة وانتشار السلاح بصورة كبيرة في أيدي المواطنين دون رقيب إلى تجرؤ المواطنين على القانون ومحاولة أخذه باليد وبقوة السلاح. وانعكس ذلك بشكل جلي في النزاعات العائلية والعشائرية

والشخصية التي استخدمت خلالها الأسلحة وأودت بحياة (88) مواطناً، بينهم (4) أطفال، و(5) نساء. كما أصيب في تلك الأحداث حوالي (307) آخرين بجراح، بينهم (51) طفل، و(17) امرأة.

وشهد العام 2006 سقوط (107) فلسطينيين، بينهم (25) طفلاً، و(10) نساء، نتيجة سواء استخدام السلاح والعبث به من قبل جماعات مسلحة أو مقربون منها أو أفراد أمن. كما أصيب في تلك الحوادث حوالي (310) مواطنين، بينهم (98) طفلاً، و(27) امرأة. وقد سقط هؤلاء الضحايا في ظروف مختلفة منها أخطاء في تخزين المواد المتفجرة والخطأ أثناء استخدام الأسلحة، سواء من قبل أفراد من الأجهزة الأمنية، أو من قبل عناصر مسلحة، أو مواطنين عاديين.

ويتجلى جانب آخر لظاهرة الانفلات الأمني في تصاعد جرائم قتل مواطنين خارج إطار القانون بادعاء التخابر مع أجهزة الأمن الإسرائيلية من قبل جماعات فلسطينية مسلحة، حيث وثق المركز (9) حالات قتل على هذه الخلفية، بينهم امرأتان.

وفي إطار تصاعد حالة الانفلات الأمني أيضاً، شهد العام 2006 قتل (15) شخصاً (12 امرأة و3 رجال) خارج إطار القانون على خلفية الشرف في الأراضي المحتلة.

وانعكست الأوضاع التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة سلباً على أداء المجلس التشريعي الفلسطيني، خصوصاً بعد تشديد قوات الاحتلال للقيود المفروضة على حركة نوابه، وتحديداً على أولئك المحسوبين على حركة حماس (التي يشكل أعضاؤها الأغلبية)، وتصعيد تلك القوات بحق هؤلاء النواب، واعتقال 31 نائباً خلال الفترة الممتدة من يونيو–أغسطس 2006، إضافة لاعتقال عشرة وزراء، بينهم ثماني وزراء من نواب المجلس أيضاً. وقد جاء اعتقال هؤلاء النواب، ومن بينهم رئيس المجلس التشريعي الدكتور عزيز دويك، في سياق أعمال الاقتصاص والعقاب الجماعي التي تنفذها قوات الاحتلال بحق المدنيين الفلسطينيين، بعد العملية العسكرية للمقاومة الفلسطينية شرق رفح بتاريخ 25 يونيو 2006. هذا مع العلم أن قوات الاحتلال كانت تعتقل أربعة نواب آخرين قبل هذا التاريخ.

وكان لاعتقال رئيس وأمين سر المجلس التشريعي، والعديد من النواب المحسوبين على حركة حماس في الضفة الغربية، بالإضافة إلى القيود المفروضة على حركة النواب داخل الضفة الغربية، ومن وإلى قطاع غزة نتائج سلبية على أداء الهيئة التشريعية، أدت إلى تدهور نشاط المجلس على المستويين الرقابي والتشريعي.

وشهد هذا العام المزيد من المساعي من جانب السلطة التنفيذية للتدخل في شئون القضاء الفلسطيني والحد من هيبته واستقلاليته، فيما خلف الإضراب عن العمل من قبل موظفي القطاع العمومي في الضفة الغربية وقطاع غزة آثاراً سلبية على نظام العدالة الفلسطيني. وسبق ذلك كله محاولات أخرى للانتقاص من هيبة القضاء الفلسطيني جاءت من جانب المجلس التشريعي المنتهية ولايته، تجلت في الجلسة الختامية للمجلس المنعقدة بتاريخ 13 فبراير 2006، حيث أقر التعديلات المقترحة من الرئيس محمود عباس على مشروع قانون المحكمة الدستورية العليا. ويرى المركز بأن إصدار قانون المحكمة الدستورية هو أمر في غاية الأهمية، ووضع ضمانات تكفل لهذه المحكمة استقلالها هو مطلب أساسي للمركز، تكريساً لمبدأ استقلال القضاء الوارد في القانون الأساسي المعدل وفي قانون السلطة القضائية رقم (1) لعام 2002، غير أن مشروع قانون المحكمة الدستورية العليا والتعديلات التي أقرها المجلس التشريعي في جلسته الختامية تتعارض مع القانون الأساسي ومع قانون السلطة القضائية في العديد من الجوانب. وخلال الفترة اللاحقة، التي تبعت

الجلسة الختامية للمجلس التشريعي في 13 فبراير، صدرت عن رئاسة السلطة الوطنية عدة قرارات تتعلق بتعديل قوانين تتصل بالسلطة القضائية دون أن يتم عرضها أو مناقشتها في المجلس التشريعي، وذلك خلافاً للقانون.

وعلى جانب آخر، شهد العام 2006 تدهوراً ملحوظاً في أوضاع القضاء الفلسطيني، جراء توقف عمل المحاكم الفلسطينية لمدة تقارب ثلاثة أشهر. فقد أعلنت نقابة الموظفين العموميين، في بداية شهر سبتمبر إضراباً عن العمل، طال موظفي السلطة القضائية، احتجاجاً على عدم تسلمهم رواتبهم منذ عدة أشهر، ولم يستأنف العمل بالمحاكم سوى في بداية ديسمبر. وقد أدى هذا الإضراب إلى تعطل عمل المحاكم الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك التوقف عن الفصل في قرابة 50 ألف قضية مرفوعة لدى شتى المحاكم الفلسطينية، من بينها قرابة 6000 قضية من قضايا الجنايات والجرائم الخطيرة.

وسجل العام 2006، تطوراً إيجابيا فيما يتعلق بالملف الخاص بعقوبة الإعدام في السلطة الوطنية، حيث لم تصدر المحاكم الفلسطينية، ولم تنفذ السلطة الوطنية، أي حكم بالإعدام على امتداد العام كله. ويشكل هذا التطور سابقة من نوعها، خصوصاً أن جميع الأعوام السابقة من عمر السلطة الوطنية (من العام 1994–حتى العام 2005) كانت قد شهدت–بلا استثناء– إما صدور أحكام بالإعدام، أو تنفيذ لتلك الأحكام، من قبل السلطة الوطنية. وقد بلغ مجمل عدد أحكام الإعدام التي أصدرتها السلطة الوطنية منذ نشأتها في العام 1994 حتى نهاية العام 2005، ما لا يقل عن 76 حكماً بحق مواطنين أدينوا بجرائم عادية وجرائم أخرى تتعلق بالأمن القومي، تم تنفيذ 12 حكماً منها. وعلى الرغم من ارتياح المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لهذه التطورات الإيجابية الخاصة بملف عقوبة الإعدام في السلطة الوطنية خلال العام 2006، إلا أنه يشعر بالقلق من استمرار احتفاظ السلطة الوطنية بتلك العقوبة في تشريعاتها، وهو ما يبقي الباب مفتوحاً أمام إمكانية استئناف العمل بهذه العقوبة، وبالتالي انتهاك السلطة الوطنية لأحد أبرز وأهم حقوق الإنسان، وهو الحق في الحياة.

ولم يطرأ أي تغير خلال العام 2006 على القوانين والأوامر واللوائح التي تضع قيوداً على ممارسة كل من الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في حرية التجمع السلمي. ولكن شهد هذا العام تراجعاً في حجم الانتهاكات التي تنفذها جهات رسمية (السلطة الوطنية وأجهزتها الأمنية) لهذين الحقين، في مقابل تصاعد ملحوظ للانتهاكات التي تنفذها جهات غير رسمية، وذلك في ظل استمرار فشل النيابة العامة في التحقيق في مثل هذه الجرائم وتقديم مقترفيها للعدالة. وقد وثق المركز خلال العام 2006 عدداً محدوداً من الحالات التي قامت خلالها جهات رسمية فلسطينية بانتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير، من بينها اعتداء أفراد أمن على صحفيين بالضرب في مناسبتين منفصلتين. ولكن شهد هذا العام زيادة في الاعتداءات على الصحافيين من قبل جماعات فلسطينية مسلحة، بما في ذلك تعرض (8) صحافيين بينهم (6) صحافيين أجانب لعمليات اختطاف.

من جهة أخرى، شهد العام 2006 تنظيم عشرات الاجتماعات العامة والمسيرات والاعتصامات في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، لم تلتزم جميعها بالقيود التي تفرضها اللائحة التنفيذية لقانون الاجتماعات العامة لسنة 1998، والتي ينتقدها المركز بشدة، ولكن وثق المركز أيضاً حالات اعتدى فيها أفراد الأمن على مسيرات سلمية. وبالمقابل كان هناك خرق من قبل بعض المنظمين والمشاركين الذين خرجوا عن طبيعة هذه المسيرات السلمية ونفذوا اعتداءات متكررة على مؤسسات عامة وخاصة، وفي بعض الأحيان على مؤسسات دولية عاملة في مناطق السلطة الوطنية.

توصيات

يجدد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان توصياته لكل من المجتمع الدولي وللسلطة الوطنية الفلسطينية. ويأمل المركز أن تأخذ الأطراف الدولية التوصيات الواردة على محمل الجد وأن تظهر قدرة وإرادة على فرض القانون الدولي والالتزام به. كما يأمل المركز أن تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية بموجب التوصيات الخاصة بها الواردة أدناه، وذلك في نطاق ما تتحمله من مسئوليات.

توصيات للمجتمع الدولي

1. يطالب المجتمع الدولي، بما في ذلك الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة بضرورة توفير الحماية الدولية الفورية والفاعلة وذات صلاحيات واسعة للمدنيين الفلسطينيين في داخل حدود الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 (أي الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة). ويرى أنه من المستهجن أن يستجيب المجتمع الدولي لمطالب إسرائيل، وتوفير قوات دولية لحماية حدودها الشمالية مع لبنان، فيما المدنيون الفلسطينيون، ضحايا جرائم الحرب الإسرائيلية يطالبون منذ عشرات السنين بتوفير الحماية لهم دون مستجيب.
2. يدعو المركز الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة، منفردة أو مجتمعة، إلى تحمل مسئولياتها القانونية والأخلاقية والوفاء بالتزاماتها، والعمل على ضمان احترام إسرائيل للاتفاقية وتطبيقها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بموجب المادة الأولى من الاتفاقية. ويرى المركز أن الصمت الدولي على الانتهاكات الجسيمة للاتفاقية التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي يشجع إسرائيل على التصرف كدولة فوق القانون وعلى ارتكاب المزيد من الجرائم بحق المدنيين الفلسطينيين دون ملاحقة.
3. يذكر المركز المجتمع الدولي والأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة بأن الاحتلال الإسرائيلي لا يزال قائماً في قطاع غزة بشقيه المادي والقانوني، رغم تنفيذ إسرائيل لخطة الفصل أحادية الجانب، وأن ما حصل هو إعادة انتشار لقوات الاحتلال في القطاع لا إنهاءً لاحتلاله. وبالتالي لم يطرأ تغيير على الوضع القانوني لقطاع غزة، وفقاً للقانون الدولي، مما يترتب على المجتمع الدولي والمنظمات الدولية الاستمرار في التعامل مع قطاع غزة كجزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة.
4. يقع على عاتق الأطراف السامية ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، في ظل الحصانة التي تمنحها إسرائيل، بما في ذلك النظام القضائي الإسرائيلي، لمجرمي الحرب الإسرائيليين وتوفير الغطاء القانوني لهم.
5. يدعو المركز المجتمع الدولي والحكومات ومنظمات المجتمع المدني الدولية بما فيها منظمات حقوق الإنسان، نقابات المحامين، ولجان التضامن الدولية إلى حث حكوماتهم على تقديم مجرمي الحرب الإسرائيليين للمحاكمة.
6. يطالب المركز المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات عملية من أجل ضمان إزالة جدار الضم الذي تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي بناءه في عمق أراضي الضفة الغربية المحتلة. ويطالب المركز على نحو خاص الأمم المتحدة باتخاذ إجراءات تتناسب والرأي الاستشاري الصادر في العام 2004 عن محكمة العدل الدولية، وهي أعلى هيئة قضائية دولية وجزء من المنظمة الأممية نفسها، والقاضي باعتبار الجدار غير قانوني.
7. يدعو المركز الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد إلى العمل على تفعيل المادة الثانية من اتفاقية الشراكة الإسرائيلية – الأوروبية التي تشترط ضمان احترام إسرائيل لحقوق الإنسان. ويناشد المركز دول الاتحاد الأوروبي بوقف

كل أشكال التعامل مع السلع والبضائع الإسرائيلية، خاصة تلك التي تنتجها المستوطنات الإسرائيلية المقامة فوق الأراضي الفلسطينية المحتلة.

8. أمام الاستهداف الواضح من جانب حكومة إسرائيل وقوات احتلالها ضد وفود التضامن الدولي ومنع أعضائها من الدخول إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، بل ومنعهم حتى من الدخول إلى إسرائيل أحياناً، يدعو المركز إلى العمل من أجل ضمان حرية الحركة والسفر للوفود الدولية القادمة للأراضي الفلسطينية المحتلة، أسوة بالحرية التي يتمتع بها رعايا دولة إسرائيل في الخارج.
9. أخيراً، يؤكد المركز مرة أخرى، بأنه لا يمكن التضحية بحقوق الإنسان بذريعة التوصل إلى سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. كما يؤكد أن أية تسوية سياسية مستقبلية لا تأخذ بعين الاعتبار معايير القانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان، لن يكتب لها النجاح، ولن تؤدي إلى تحقيق حل عادل للقضية الفلسطينية. وستبقي المنطقة عرضة لمزيد من التوتر وعدم الاستقرار. وبناءً عليه، فإن الحكومات ومنظمات المجتمع المدني مطالبة جميعاً بالعمل على تطبيق القانون الدولي في الحالة الفلسطينية.

توصيات للسلطة الوطنية الفلسطينية

1. يدعو لتكريس التداول السلمي للحكم في السلطة الوطنية وفقا لنتائج الانتخابات التشريعية، ويطالب الحكومة والرئاسة بممارسة صلاحياتهما الدستورية الواضحة والمحددة وفقا للقانون الأساسي.
2. يدعو لوقف الصراع السياسي الذي يجد تعبيراته في استمرار الأزمة بين الحكومة والرئاسة من جهة واستمرار حالة الاقتتال الداخلي بين حركتي فتح وحماس من جهة أخرى.
3. توحيد الأجهزة الأمنية الفلسطينية وتقليص أعدادها، وإعادة بنائها على أسس مهنية تكفل تحييدها سياسياً والنأي بها عن أية صراعات حزبية.
4. اتخاذ إجراءات فعالة لإعادة الهيبة لسيادة القانون، وضبط حالة الانفلات الأمني والتحقيق الجدي في جميع الجرائم ذات الصلة، بما في ذلك جرائم اختطاف الأجانب، وتقديم المتورطين فيها للعدالة.
5. التأكيد على استقلال السلطة القضائية ووقف كافة المحاولات الرامية إلى المس بها، بما في ذلك احترام قرارات المحاكم الفلسطينية، وإصدار مرسوم رئاسي بإلغاء محاكم أمن الدولة، مع التأكيد أن هذه المحاكم قد تشكلت بمرسوم رئاسي في فبراير 1995، ورغم صدور قرار عن وزير العدل في يوليو 2003 بإلغاء العمل بتلك المحاكم، إلا أن المركز يرى أن هذا القرار غير كافٍ، مما يتوجب إصدار مرسوم رئاسي يقضي بإلغائها.
6. وقف العمل بعقوبة الإعدام والامتناع عن تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة حتى الآن، والعمل على إلغاء عقوبة الإعدام من التشريعات الفلسطينية.
7. استكمال إجراء الانتخابات المحلية دون تأخير في باقي الهيئات المحلية المفترض إدراجها في المرحلة الخامسة والأخيرة من تلك الانتخابات، والتوصل على نحو من السرعة إلى وضع صيغة ملائمة لكافة الأطراف السياسية المعنية فيما يخص إعادة الانتخابات في مجالس الهيئات المحلية لكل من رفح والبريج وبيت لاهيا. ويقترح المركز إعادة الانتخابات بالكامل في هذه المناطق وفقاً للقانون الجديد الذي جرت على أساسه انتخابات المرحلتين الثالثة والرابعة.

8. التأكيد مجدداً على التزام السلطة الوطنية الفلسطينية بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وفقاً لما جاء في الإعلانات والعهود والمواثيق الدولية ذات الصلة، ومراعاة أن جميع الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة تتماثل مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتحترم الحقوق الأساسية للمواطنين.
9. إخضاع السجون ومراكز الاعتقال لرقابة السلطة القضائية وضمان عدم وجود أي معتقل فيها على نحو مخالف للقانون.
10. ضمان تمتع المواطن الفلسطيني بممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير وحق التجمع السلمي، وإعادة النظر في التشريعات ذات الصلة، بما فيها قانون المطبوعات والنشر لعام 1995، وكذلك إصدار تشريع لتنظيم عمل محطات الإذاعة والتلفزة الخاصة.

الجزء الأول: انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

الاستخدام المفرط للقوة وجرائم القتل العمد وانتهاكات الحق في الحياة

واصلت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي خلال العام 2006 الاستخدام المفرط للقوة وجرائم القتل العمد وانتهاك الحق في الحياة بحق المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويتضح وفقاً لتحقيقات المركز التي أجراها في مئات جرائم القتل وغيرها من الاعتداءات التي اقترفتها قوات الاحتلال بحق المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام 2006 ثلاثة أمور أساسية، يحظرها القانون الدولي: فأولاً، أن تلك القوات قد وظفت قواتها وإمكاناتها الحربية بصورة غير متناسبة، بما في ذلك استخدام الطائرات الحربية والدبابات والبوارج البحرية التي تستخدم في الحروب التقليدية في مواجهة المدنيين العزل من السلاح، وسط مدن ومخيمات مكتظة بالسكان، مما يخلف مزيد من الضحايا في صفوف المدنيين. وثانياً، أن قوات الاحتلال استخدمت القوة المفرطة بدون تمييز، ودونما اكتراث بحياة المدنيين، خاصة الأطفال منهم. وثالثاً، أن الكثير من تصرفات قوات الاحتلال توصف بأنها أعمال انتقامية وتدابير اقتصاص ضد المدنيين الفلسطينيين. وقد قتل غالبية هؤلاء المدنيين في ظروف لم ينشأ عنها تهديد لحياة جنود الاحتلال، كحالات القصف للمنازل والمنشآت المدنية؛ جرائم الاغتيال بحق الناشطين الفلسطينيين، من خلال القصف الجوي لسياراتهم أو أماكن تواجدهم وسط أماكن مزدحمة بالسكان؛ حالات القنص في أجواء تتسم بالهدوء؛ أو من خلال المواجهات المسلحة المباشرة مع قوات الاحتلال خلال الاجتياحات والتوغلات في عمق المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية.

ووفقاً لتوثيق المركز، فقد حصدت هذه الجرائم أرواح (647) مواطناً على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين.[3] ومن بين الضحايا (498) مدنياً قتلوا في ظروف لم ينشأ في أغلبها تهديد على حياة الجنود والمستوطنين، بينهم (119) طفلاً، و(36) امرأة. كما أدت تلك الجرائم إلى إصابة (1700) في قطاع غزة فقط. وبذلك يرتفع عدد الفلسطينيين الذين قتلوا على أيدي قوات الاحتلال والمستوطنين منذ بدء الانتفاضة في سبتمبر 2000، إلى 4025 شخصاً، منهم (3226) مدنياً، بينهم (740) طفلاً، و(141) امرأة، فيما أصيب عشرات الآلاف بجراح مختلفة، بينهم حوالي (10000) في قطاع غزة، منهم المئات أصيبوا بإعاقات متنوعة دائمة.

وفي قطاع غزة على وجه التحديد، ازدادت حدة الجرائم المقترفة بحق المدنيين الفلسطينيين من قبل قوات الاحتلال بشكل مثير للقلق، منذ تاريخ 25 يونيو، على إثر تمكن المقاومة الفلسطينية من أسر جندي إسرائيلي بعد اقتحامها لموقع عسكري على حدود قطاع غزة، وقتل وإصابة عدد من جنود الاحتلال. وفي أعقاب ذلك، شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي عسكرية واسعة النطاق، تحت حجة استرداد الجندي الأسير في غزة، ووقف إطلاق القذائف الصاروخية من غزة إلى إسرائيل، أطلقت عليها اسم "أمطار الصيف". وخلال هذه الحملة العسكرية التي استمرت عدة أشهر، زجت قوات الاحتلال بآلياتها العسكرية مدعومة بالطائرات الحربية، داخل المناطق الفلسطينية واحتلت بعض المدن الفلسطينية بشكل كامل، بعد إلحاقها تدمير واسع بالبنية التحتية، وهدم المنازل وتجريف الأراضي، فضلاً عن مقتل مئات الفلسطينيين خلال هذه الحملة. وخلال شهر نوفمبر، شنت تلك القوات حملة عسكرية أخرى، بحجة منع إطلاق القذائف الصاروخية من شمال غزة على الأراضي الإسرائيلية، أطلقت عليها اسم "غيوم الخريف". وقد كانت هذه الحملة أشد شراسة من مثيلتها، إذ تركزت في مدينة بيت حانون التي احتلتها قوات الاحتلال بالكامل، وألحقت تدميراً واسعاً في الأراضي الزراعية والمنازل، والممتلكات المدنية، والبنية التحتية. كما أسفرت تلك الحملة أيضاً عن مقتل العشرات وإصابة المئات. وفي كلتا الحملتين لم تنجح قوات الاحتلال في هدفيهما المعلنان، سواء تحرير الجندي الأسير، أو وقف إطلاق الصواريخ، بل استمر

[3] قتل خلال العام 2006 فلسطيني واحد على أيدي مستوطنين في الضفة الغربية.

المقاومون في إطلاق الصواريخ باتجاه الأراضي الإسرائيلية. ولم تتوقف عملية إطلاق الصواريخ من شمال غزة باتجاه الأراضي الإسرائيلية سوى بعد التهدئة التي أعلنت بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في 26 نوفمبر.[4]

إن استمرار جرائم الحرب ضد المدنيين الفلسطينيين يؤكد إشارات المركز إلى أوهام الانسحاب الإسرائيلي من القطاع في سبتمبر 2005، وأن الوقائع على الأرض تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن قطاع غزة لا يزال محتلاً بشكليه المادي والقانوني، بل على العكس ازدادت وتيرة الاعتداءات منذ الانسحاب بشكل غير مسبوق. ويمكن اعتبار الفترة اللاحقة بعد الانسحاب بأنها الأسوأ منذ الاحتلال الإسرائيلي للقطاع في العام 1967.

رسم بياني رقم (1): التوزيع الجغرافي للضحايا المدنيين الذين سقطوا على أيدي قوات الاحتلال خلال العام 2006

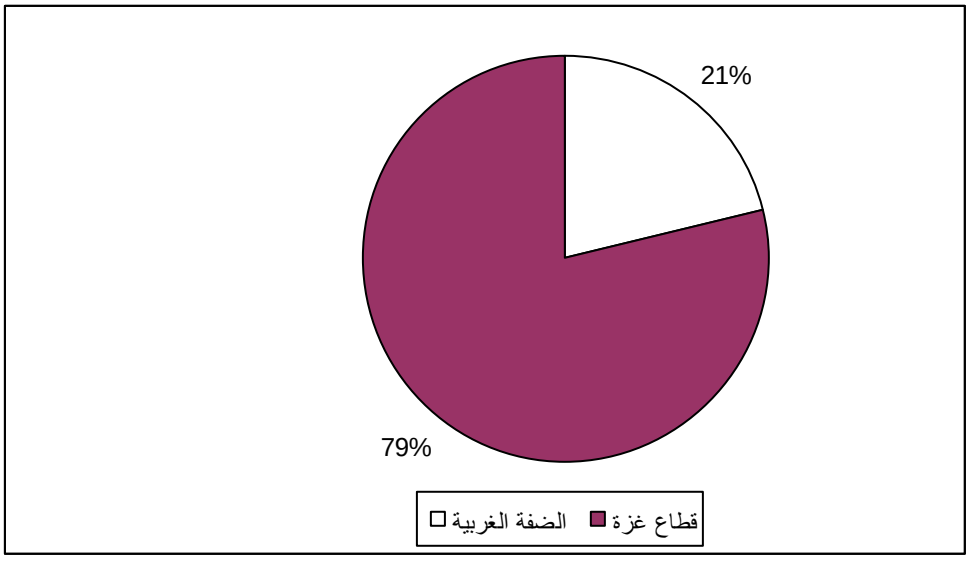

بالنظر إلى الرسم البياني أعلاه يتضح أن 498 مدنياً فلسطينياً سقطوا على أيدي قوات الاحتلال خلال العام 2006، سقط 392 منهم في قطاع غزة، و106 في الضفة الغربية. ويرجع هذا الارتفاع الكبير في عدد الضحايا في قطاع غزة إلى الاستخدام المفرط للقوة بحق المدنيين بشكل غير مسبوق، دون مراعاة لمبدأي التناسب والتمييز.

رسم بياني رقم (2): التوزيع الجغرافي للضحايا المدنيين الذين سقطوا على أيدي قوات الاحتلال خلال العام 2006 حسب المحافظات

[4] في السادس والعشرين من شهر نوفمبر أعلن الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي عن توصلهما إلى تهدئة تقضي بوقف الهجمات المتبادلة بين الطرفين.

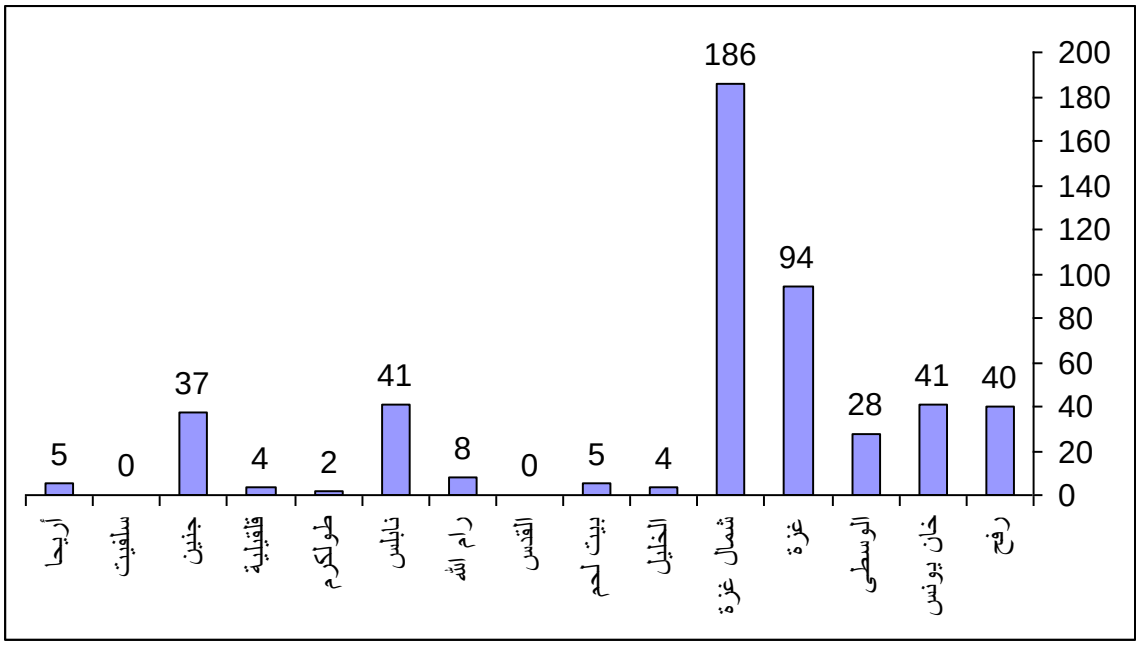

بالنظر إلى الرسم البياني أعلاه نلاحظ أن عدد الضحايا في محافظة شمال غزة هو الأعلى من بين جميع المحافظات. ويرجع ذلك إلى أن منطقة شمال غزة شهدت حملتين عسكريتين خلال النصف الثاني من العام الحالي، تركزت في بيت لاهيا وبيت حانون، أوقعت عدد كبير من الضحايا.

رسم بياني رقم (3): التوزيع الشهري لعدد الضحايا المدنيين الذين سقطوا على أيدي قوات الاحتلال خلال العام 2006

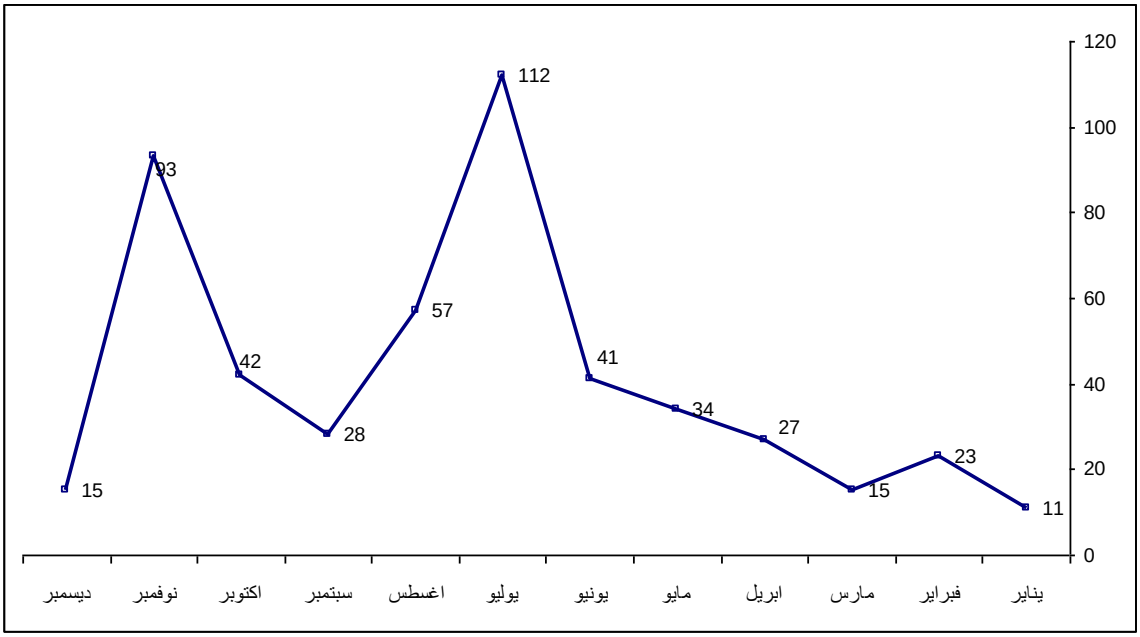

يلاحظ من خلال الرسم البياني أعلاه أن منحنى عدد الضحايا الذين سقطوا في قطاع غزة، بدأ في الارتفاع منذ بداية العام، وبلغ ذروته في شهر يوليو، حيث شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي حملة أمطار الصيف على قطاع غزة، أوقعت خلالها العدد الأكبر من الضحايا الفلسطينيين. ويلاحظ أن المنحنى في الأشهر الثلاثة اللاحقة أخذ في الانخفاض بشكل نسبي، على الرغم من استمرار الحملة العسكرية على أنحاء قطاع غزة، غير أنه ارتفع بشكل أكبر في شهر نوفمبر بسبب شن قوات الاحتلال حملة عسكرية ثانية على منطقة بيت حانون أسفرت عن مقتل العشرات من المدنيين.

رسم بياني رقم (4): توزيع عدد الضحايا المدنيين الذين سقطوا على أيدي قوات الاحتلال خلال العام 2006 حسب مكان الإصابة

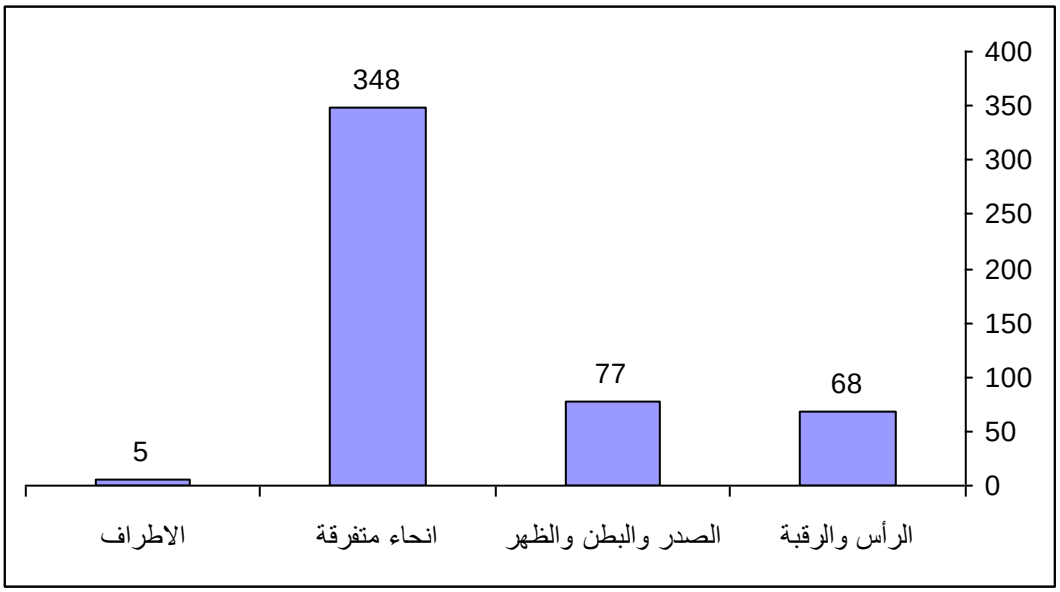

يلاحظ من خلال النظر إلى الرسم البياني أعلاه أن قوات الاحتلال تعمدت استهداف الأجزاء العلوية من أجسام الضحايا. فمن بين الضحايا، (145) سقطوا نتيجة إصابتهم في الأجزاء العلوية من الجسم أي بنسبة (29%)، بينهم (68)، أي بنسبة (13.6%) أصيبوا في منطقة الرأس والرقبة، فيما أصيب (77)، أي بنسبة (15.4%) أصيبوا في منطقة الصدر والبطن والظهر. كما يلاحظ أن العدد الأكبر (348) بنسبة (70%) من الضحايا سقطوا جراء إصابتهم في أنحاء متفرقة من الجسم. ويعود هذا إلى أن غالبية الضحايا الذين سقطوا خلال العام 2006، كانوا نتيجة القصف من الطائرات الحربية.

أعمال التوغل والاجتياح في الأراضي الفلسطينية

ظلت الأراضي الفلسطينية خلال العام 2006 عرضة لعمليات التوغل والاقتحام من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي بشكل مستمر، ولكنها تصاعدت في النصف الثاني من العام. وتوظف قوات الاحتلال في عملياتها ترسانة ضخمة من السلاح والعتاد والآليات، بما فيها الطائرات الحربية والدبابات والجرافات. وتتم هذه العمليات وسط غطاء كثيف من النيران وأعمال القصف بمختلف أنواع الأسلحة بما في ذلك المدفعية والصواريخ الجوية والرشاشات الثقيلة والخفيفة، فضلاً عن أعمال الهدم والتدمير في المنشآت المدنية والبنية

التحتية. ومنذ بداية العام حتى أواخر شهر يونيو شهدت أراضي قطاع غزة توغلات محدودة، لمسافات قصيرة، لم تسفر في غالبيتها عن ضحايا، غير أنها أسفرت عن عمليات تجريف وهدم في الممتلكات المدنية من منازل ومنشآت وأراضي زراعية.

وخلال النصف الثاني من العام 2006، شهدت الأراضي الفلسطينية أعمال توغل واقتحام غير مسبوقة، خاصة في قطاع غزة، أسفرت عن وقوع مئات القتلى والجرحى في صفوف المدنيين الفلسطينيين، ناهيك عن الدمار الهائل في الممتلكات المدنية، والبنية التحتية. ففي أعقاب العملية العسكرية التي نفذها مقاومون فلسطينيون في 25 يونيو، شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي حملة عسكرية واسعة على قطاع غزة، شملت قصف محطة الكهرباء الرئيسية، والجسور الحيوية، والمقرات الحكومية والتعليمية، وتدمير البنية التحتية، بالإضافة إلى عمليات الاغتيال النوعية. غير أن أبرز ملامح هذه الحملة كانت عمليات الاقتحام والتوغل في عمق الأراضي الفلسطينية، واحتلال بعض أجزاء المدن الفلسطينية، وفي بعض الأحيان احتلال المدينة بأكملها.

وخلال هذه الحملة التي أطلقت عليها اسم "أمطار الصيف"، اقتحمت قوات الاحتلال معظم المدن الفلسطينية على امتداد قطاع غزة، خاصة المناطق الشرقية والشمالية. واتبعت قوات الاحتلال سياسة التنقل بين هذه المناطق، فما أن تنتهي من اقتحامها لمنطقة، بعد أن توقع عدداً كبيراً من الضحايا، مستخدمة الطائرات الحربية والدبابات والبوارج الحربية، بدون أية مبررات عسكرية، حتى تنتقل لمنطقة أخرى.

كانت أول أعمال التوغل والاقتحام للمدن الفلسطينية في مدينة رفح، حيث قامت قوات الاحتلال بتفجير المزرعة التي انطلق منها رجال المقاومة الفلسطينية في الجنوب الشرقي من مدينة رفح، ومن ثم باشرت تلك القوات بأعمال تمشيط واسعة على الشريط الحدودي إلى الشرق من رفح. وفي 28 يونيو، احتلت قوات الاحتلال مطار رفح الدولي، ودمرت أجزاء كبيرة منه. كما توغلت تلك القوات في منطقة الشوكة إلى الشرق من المدنية، مسافة 300-500 م، وجرفت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية. وفي ذات السياق، واصلت قوات الاحتلال قصف الأحياء السكنية في المنطقة، مما أدى إلى تشريد قرابة 150 عائلة فلسطينية لجأت إلى داخل المدينة في مركز إيواء أعدته وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.

وخلال الفترة بين 3-5 /7 2006، توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي في أراضي بيت حانون، شمال قطاع غزة وأعادت احتلال أجزاء كبيرة من المدينة مخلفة دماراً كبيراً في المنازل والممتلكات المدنية والأراضي الزراعية، فضلاً عن قتل عدد من المواطنين الفلسطينيين. وبتاريخ 2006/7/15، اجتاحت قوات الاحتلال المدينة مرة أخرى، وانسحبت منها بتاريخ 18 يوليو مخلفة وراءها دماراً كبيراً وتخريباً في الممتلكات والأعيان المادية، والبنية التحتية، فضلاً عن القتلى والجرحى. وكانت حصيلة الخسائر البشرية والمادية خلال الاجتياح الثاني، مقتل 7 مواطنين فلسطينيين، من بينهم طفل، إصابة 30 مواطناً بجراح، بينهم 5 أطفال وامرأتان.

خلال الفترة بيت 6-8 يوليو، اجتاحت قوات الاحتلال منطقة بيت لاهيا، شمال قطاع غزة، بحيث توغلت في حي السلاطين إلى الغرب من المدينة، معززة بآليات عسكرية كبيرة ومسنودة بالطائرات الحربية والبوارج الحربية. وقد دارت اشتباكات عنيفة بين قوات الاحتلال والمقاومين الفلسطينيين، أسفرت عن مقتل العشرات من الفلسطينيين، أغلبهم من المدنيين، بخاصة الأطفال منهم.

ومنذ بداية الحملة العسكرية على قطاع غزة، توغلت قوات الاحتلال في قرية الفخاري شرق محافظة خان يونس، على الشريط الحدودي. ومنذ ذلك التاريخ حتى نهاية يوليو، تمركزت تلك القوات بالقرب من معبر صوفا، على الحدود الشرقية ودأبت قوات الاحتلال على التوغل في القرية بين الفينة والأخرى، مصطحبة عشرات الآليات، وسط القصف المدفعي الكثيف لمنازل المواطنين. وقد أسفرت هذه الجرائم عن مقتل عدد من المواطنين وإصابة عدد آخر، فيما تم تجريف مئات الدونمات، وإلحاق أضرار جزئية بقرابة مائة منزل. وفي يوم 12 يوليو توغلت قوات الاحتلال في بلدة القرارة شمال مدينة خان يونس، وصولاً لمفترق طريق صلاح الدين "منطقة المطاحن وأبو هولي" في ظل القصف العشوائي بنيران الأسلحة الرشاشة، وقذائف الدبابات للمنازل السكنية والأراضي الزراعية في بلدة القرارة. وقد تمكنت قوات الاحتلال من السيطرة على حاجز أبو هولي، ومنع الحركة من شمال القطاع وجنوبه. حيث استمر توغل قوات الاحتلال في المنطقة لمدة يومين ومن ثم انسحبت، مخلفة وراءها عدداً من القتلى والجرحى في صفوف المواطنين.

وبتاريخ 12 يوليو، توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة الجنوبية من دير البلح، واستمر هذا التوغل لمدة يومين، حيث وصلت الآليات العسكرية الإسرائيلية إلى منطقة أبو هولي واحتلت مفترق المطاحن على طريق صلاح الدين الرئيسي وفصلت شمال القطاع عن جنوبه، وتوغلت حتى حدود ما كان يعرف بـ "مستوطنة كفار دروم،" إلى الشرق من مدينة دير البلح. وكانت حصيلة العدوان على مدينة دير البلح، مقتل 8 مواطنين وإصابة العشرات بجراح.

واجتاحت قوات الاحتلال الإسرائيلي مخيم المغازي وسط قطاع غزة خلال الفترة بين 19 -21 يوليو 2006. وقد خلفت قوات الاحتلال وراءها دماراً كبيراً في المنازل السكنية والأراضي الزراعية، والبنية التحتية، فضلاً عن القتلى والجرحى. وكان حصاد ذلك العدوان على المخيم، مقتل 19 مواطناً فلسطينياً، من بينهم أربعة أطفال وامرأة" هي أم لأحد الأطفال القتلى"، وإصابة 125 مواطناً فلسطينياً، معظمهم من المدنيين العزل، بينهم، 30 طفلاً، وأربعة أفراد من الطواقم الطبية، أحدهم بترت ساقه.

وخلال الفترة بين 26-28 يوليو، توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي بقوات كبيرة إلى الشرق من مدينة غزة، مسافة بعمق حوالي كيلو متر شرقي مدينة غزة، وتمركزت على الأطراف الشرقية لكل من منطقتي الشعف والتفاح، وقامت بتنفيذ جرائم حرب وقتل في صفوف المدنيين، وتدمير وتخريب الممتلكات المدنية. وقد أسفرت هذه العملية عن مقتل 20 فلسطينياً، بينهم 7 من المدنيين، من ضمنهم طفلة في الثالثة من عمرها. كما أصيب 67 آخرون بجراح، بينهم 12 طفلاً، فضلاً عن إصابة صحفيين اثنين من تلفزيون فلسطين.

وفي مطلع شهر نوفمبر، شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي حملة عسكرية واسعة النطاق على منطقة شمال غزة، أطلقت عليها اسم "غيوم الخريف"، تركزت في مدينة بيت حانون، التي احتلتها بالكامل، وأحكمت الحصار عليها وعزلتها عن العالم الخارجي، لمدة تقارب الأسبوع، الأمر الذي أدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية للسكان في ظل انقطاع الخدمات الأساسية عنهم، وانقطاع الماء والكهرباء، وتدمير هائل للبنية التحتية. كما منعت قوات الاحتلال سيارات الإسعاف من الوصول للجرحى، وأعاقت عمل الطواقم الطبية، وقامت بعمليات اعتقال واسعة للمواطنين، حيث كانت تجمع المواطنين من الذكور من سن 16 سنة فما فوق وتقتادهم إلى موقع اعتقال عسكري أقامته في مدرسة الزراعة في البلدة. وقد أعادت قوات الاحتلال انتشارها في المدينة بتاريخ 7 نوفمبر، بعد انسحابها من وسط المدينة وتمركزها في الأطراف. وفي اليوم التالي- 8 نوفمبر- لإعادة انتشارها، اقترفت قوات الاحتلال جريمة بشعة في مدينة بيت حانون، حين أقدمت على قصف حي سكني بأكثر من عشر قذائف مدفعية بفارق زمني بسيط، موقعة 19 قتيلاً

بينهم 17 من عائلة العثامنة، سقطوا جميعاً في بنايتين تركز عليها القصف تعود للعائلة المذكورة، ومعظمهم كانوا نيام. ومن بين القتلى ستة أطفال وسبع نساء. كما أصيب في هذا الحادث حوالي 56 مدنياً آخرون بجراح. وبمقتل هؤلاء يرتفع عدد الضحايا في تلك البلدة إلى 76 قتيلاً، أكثر من نصفهم من المدنيين العزل، بينهم 15 طفلاً، وعشر نساء، فضلاً عن إصابة أكثر من 250 آخرين بجراح.

جرائم الإعدام خارج إطار القانون (الاغتيالات)

تعتبر جرائم الاغتيال من أبرز أشكال جرائم الحرب الإسرائيلية التي اقترفتها قوات الاحتلال بحق الفلسطينيين خلال العام 2006. وبالرغم من أجواء الهدوء النسبي –على ضوء إعادة انتشار قوات الاحتلال من قطاع غزة في سبتمبر 2005– التي خيمت على قطاع غزة، غير أن تلك القوات استمرت في انتهاج سياسة "القتل المستهدف" كما تسميها. وتدعي أنها تستهدف أشخاص مطلوبين يشكلون خطراً على أمن دولة إسرائيل. وتحظى هذه السياسة بتأييد من قبل الحكومة الإسرائيلية، ومباركة و تغطية من قبل الجهاز القضائي الإسرائيلي على أعلى المستويات، ممثلاً بمحكمة العدل العليا. وفي أحدث تطور نحو إضفاء الشرعية على هذه الجرائم، أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية حكمها في القضية التي رفعتها منظمات حقوق الإنسان منذ عدة سنوات لوقف هذه الجرائم، إلا أن المحكمة قررت أن القتل المستهدف لا يشكل انتهاكاً للقانون الدولي.

وشهد العام 2006 تصعيداً ملحوظاً في عدد الجرائم المقترفة بحق الناشطين الفلسطينيين، من خلال عمليات القصف للمنشآت المدنية أو السيارات أو المنازل في قطاع غزة، أو من خلال استخدام الوحدات الإسرائيلية الخاصة "المستعربين" في الضفة الغربية. ووفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فقد سقط (140) فلسطينياً في (48) جريمة اغتيال خارج نطاق القضاء في الأراضي المحتلة. وكان من بين الضحايا (94) مستهدفاً، (64) في قطاع غزة و(30) في الضفة الغربية، بجانب (46) غير مستهدف، منهم (41) في غزة، و(5) في الضفة الغربية، ومن بين هؤلاء غير المستهدفين (20) طفلاً. كما أصيب في هذه الجرائم العشرات، غالبيتهم من غير المستهدفين الذين تواجدوا مصادفة في مكان وقوع الجريمة.

وتقترف قوات الاحتلال الإسرائيلي جرائم الاغتيال دونما اكتراث بحياة المدنيين، خاصة الأطفال منهم، كما تشير الشواهد الكثيرة التي وثقها المركز خلال العام 2006. ولعل أبرز دليل على هذا النوع من الجرائم ما حدث مساء يوم 2006/5/20، حين استهدفت طائرات الاحتلال سيارة يقودها ناشط من سرايا القدس، محمد شعبان الدحدوح، 28 عاماً، وسط مدينة غزة. وقد أسفرت هذه الجريمة عن مقتل الناشط المستهدف، وقتل ثلاثة مدنيين وإصابة أربعة آخرين من المارة، جميعهم من عائلة واحدة، والقتلى هم: 1) **حنان محمد آمن، 45 عاماً؛ و2) نعيمة محمود آمن، 25 عاماً؛ و3) الطفل مهند محمد آمن، 4 أعوام**.

وفي جريمة أخرى هي الأبشع خلال هذا العام، اقترفت قوت الاحتلال جريمة اغتيال راح ضحيتها عائلة فلسطينية بأكملها. واستناداً لتوثيق المركز، بتاريخ 12 يوليو 2006 قصفت طائرات حربية إسرائيلية من نوع (أف 16) منزل د. نبيل أبو سلمية، بحي الشيخ رضوان في مدينة غزة، ما أدى إلى هدمه بالكامل على رؤوس أصحابه وهم نيام، ومقتل رب العائلة وزوجته وأطفاله السبعة، وإصابة 34 آخرين من الجيران. وادعت قوات الاحتلال بأن محمد الضيف، القائد العام لكتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحماس، وعدد من قادة الجناح كانوا موجودين في المنزل.

ومع نهاية 2006، يرتفع عدد ضحايا جرائم الاغتيال بحق الناشطين الفلسطينيين منذ بدء الانتفاضة في سبتمبر 2000، إلى (613) شخصاً في الضفة الغربية وقطاع غزة، أي ما نسبته (19%) من مجمل الضحايا المدنيين الذين سقطوا على أيدي قوات الاحتلال خلال الانتفاضة والبالغ عددهم (3226) فلسطينياً. ومن بين الضحايا (401) فلسطينياً كانوا من المستهدفين، إلى جانب (212) غير مستهدفين، كانوا متواجدين مصادفة في مكان وقوع الجريمة، بينهم (75) طفلاً. ومن بين الضحايا (305) شخصاً في الضفة الغربية، بينهم (233) مستهدفاً ، و(72) غير مستهدف، و(308) شخصاً في قطاع غزة بينهم (168) مستهدفاً، و(140) غير مستهدف.

جرائم قتل الأطفال

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2006 جرائمها المقترفة بحق الأطفال الفلسطينيين، غير آبهة بالمواثيق والأعراف الدولية التي تكفل الحماية الخاصة لهم. وبحسب توثيق المركز الفلسطيني فقد قتلت قوات الاحتلال (119) طفلاً، بينهم (100) في قطاع غزة، و(19) في الضفة الغربية خلال العام الحالي. وبذلك يرتفع عدد الأطفال الفلسطينيين الذين قتلتهم قوات الاحتلال خلال الانتفاضة إلى (760) طفلاً، أي ما نسبته (23.5%) من إجمالي الضحايا المدنيين خلال نفس الفترة، بينهم (462) في قطاع غزة، و(298) في الضفة الغربية.

وتؤكد التحقيقات وشهود العيان حسب كل حالة على حدة أن قوات الاحتلال الإسرائيلي استخدمت القوة المفرطة ودون تمييز في جميع ظروف القتل خلال العام الحالي. ولعل أبرز ما يميز العام 2006 هو قتل عائلات بأكملها، بمن في ذلك الأطفال. وفي واحدة من هذه الجرائم، قتل بتاريخ 8 نوفمبر، 19 مدنياً، بينهم 17 من عائلة العثامنة، خلال قصف بعشر قذائف استهدف بنايتين سكنيتين في مدينة بيت حانون، بينهم 6 أطفال، و7 نساء. كما أصيب في تلك الجريمة 56 مدنياً آخر بجراح.

وفي حالة أخرى، سقط عدد من الأطفال نتيجة جريمة اغتيال استهدفت أحد الناشطين الفلسطينيين في مدينة غزة، دون أن تأبه قوات الاحتلال بأرواح المدنيين. فبتاريخ 20 مايو قصفت طائرات حربية إسرائيلية سيارة ناشط في سرايا القدس، وسط شارع مكتظ بالسكان، في مدينة غزة، مما أسفر عن مقتل الناشط، ومقتل ثلاثة مدنيين آخرين، كانوا يمرون مصادفة في مكان وقوع الجريمة، هم أم وأختها وابنها، فضلاً عن إصابة أربعة آخرين بجراح، بينهم طفلة لم تتجاوز 5 أعوام، لا تزال ترقد في أحد المستشفيات الإسرائيلية في حالة شلل كامل.

ومساء يوم 9 يونيو، أطلقت قوات الاحتلال سبعة قذائف مدفعية بفارق زمني بسيط باتجاه شاطئ البحر في منطقة الواحة، شمال غرب بيت لاهيا. وقد سقطت القذائف على الشاطئ المكتظ بالمدنيين المصطفاين من رجال ونساء وأطفال، مما أسفر عن مقتل سبعة مدنيين من عائلة واحدة (عائلة غالية) هم 5 أطفال أشقاء والأب والأم. كما أسفر القصف عن إصابة اثنين وثلاثين مدنياً آخرين، بينهم ثلاثة عشر طفلاً بجروح متفاوتة، وصفت المصادر الطبية حالة اثنين من المصابين بأنها خطيرة.

استهداف الطواقم الطبية

شهد العام 2006 تصعيداً ملحوظاً في اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الطواقم الطبية الفلسطينية في الأراضي المحتلة. وكان المسعفون الفلسطينيون عرضة أكثر من غيرهم لشتى أنواع الاعتداءات، بما في ذلك جرائم القتل، والضرب والإهانة، أو الإعاقة على الحواجز العسكرية التي تفصل المدن الفلسطينية عن بعضها البعض. إن هذه الاعتداءات هي أعمال مقصودة هدفها إرهاب أفراد الطواقم الطبية وردعهم عن القيام بواجبهم الإنساني الذي تكفله الشرائع والمواثيق الدولية ذات العلاقة، بعكس ما تدعي قوات الاحتلال بأنها أعمال غير متعمدة. وتشير المعطيات المتوفرة، والتي قام المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتوثيقها، إلى أن الإفراط في استخدام القوة القاتلة ضد هؤلاء كان السمة الأساسية في التعامل معهم في جميع الظروف.

ووفقاً لتوثيق المركز، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي (5) من العاملين في الطواقم الطبية الفلسطينية خلال العام 2006، جميعهم في قطاع غزة، كما أصابت عدداً آخر منهم بجراح. فبتاريخ 13 يونيو، قتل كل من: موسى نصر الله، 34 عاماً، وعلي العمري، 23 عاماً، من حي التفاح في مدينة غزة، ويعملان مراسلين في مستشفى محمد الدرة في حي التفاح. ووفقا لتوثيق المركز فقد أطلقت طائرات حربية صاروخ باتجاه سيارة تقل اثنين من كوادر سرايا القدس، الجناح العسكري للجهاد الإسلامي، مما أدى إلى إصابتها بشكل مباشر ومقتل من بداخلها، ولدى تجمهر عدد من المواطنين، وهرولة اثنين من المسعفين لمحاولة الإنقاذ، أطلقت الطائرات الحربية الإسرائيلية صاروخا آخر باتجاههم. وقد أسفر ذلك عن مقتل تسعة مواطنين، بينهم المسعفان وثلاثة أطفال، وإصابة 30 آخرين بجراح. وبتاريخ 13 نوفمبر، قتلت قوات الاحتلال المسعفين المتطوعين، أحمد شحدة المدهون، 43 عاماً، ومصطفى حبيب، 23 عاماً، من جباليا، أثناء قيامهما بواجبهما الإنساني في منطقة بئر النعجة ببيت لاهيا. وبتاريخ 6 نوفمبر، قتل أحمد مطيع الحصري، 30 عاماً، من مدينة غزة في بيت حانون.

استمرار العمل بسياسة هدم المنازل

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2006 العمل بسياسة هدم منازل المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وتدل تحقيقات المركز على أن تنفيذ هذه السياسة هو جزء من الأعمال الانتقامية التي تقترفها تلك القوات ضد المدنيين، وهي أعمال محظورة بموجب القانون الدولي الإنساني. وقد أخذت هذه الأعمال منحى خاص في قطاع غزة، حيث تواصلت أعمال تدمير المنازل السكنية على الرغم من إعادة نشر قوات الاحتلال في إطار تنفيذ خطة "فك الارتباط" عن القطاع التي تم تنفيذها في سبتمبر 2005، وهو ما يقدم دليلاً إضافياً على وهم الانسحاب وحقيقة استمرار احتلال القطاع من قبل تلك القوات. وقد تركزت جميع أعمال هدم المنازل في القطاع في النصف الثاني من العام 2006، في إطار التصعيد عير المسبوق من قبل تلك القوات في جرائمها ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم. قد شهدت معظم مناطق القطاع عمليات اجتياح واسعة النطاق أسفرت عن مقتل المئات من المدنيين الفلسطينيين، وتدمير المئات من المنازل والمنشآت المدنية، بما في ذلك المقرات الحكومية والتعليمية، والصناعية، فضلاً عن تدمير البنية التحتية، بما يشمل ذلك من قصف محطة الكهرباء الرئيسية، والجسور الحيوية، خطوط المياه والشوارع الرئيسية.

ووفقاً لتوثيق المركز، بلغ عدد المنازل التي هدمتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة خلال العام 2006، (810) منازل، بينها 205 منازل تم تدميرها بشكل كلي و605 هدمت بصورة جزئية. وقد كانت الاجتياحات والتوغلات للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية في القطاع السبب الرئيسي في هدم هذه المنازل، وتركزت غالبية هذه الأعمال في منطقة محافظة شمال غزة، بيت حانون وبيت لاهيا وجباليا على وجه التحديد. ووفقاً لتوثيق المركز، فقد هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال اجتياحها لمنطقة بيت لاهيا في الفترة بين 6-8 يوليو الماضي، خلال الحملة العسكرية "أمطار الصيف"، قرابة 100 منزلاً بين كلي وجزئي، يقطنها 148 عائلة، قوامها أكثر من 1000 شخص، معظمهم من النساء والأطفال. وخلال شهر نوفمبر، شنت قوات الاحتلال حملة عسكرية واسعة النطاق على منطقة شمال غزة، خاصة بيت حانون، أسمتها "غيوم الخريف"، حصدت مئات المدنيين بين قتيل وجريح، فضلاً عن تدمير البنية التحتية، وتدمير المنازل والمنشآت المدنية. وقد أسفرت هذه الحملة عن هدم مالا يقل عن (406) منازل، بينها (51) منزلاً هدمت بشكل كلي، و(355) منزلاً هدمت بشكل جزئي.

في غضون ذلك، انتهجت قوات الاحتلال الإسرائيلي نهجاً جديداً أثناء تنفيذ جرائم هدم منازل المواطنين الفلسطينيين. فمنذ تاريخ 23 يوليو 2006، بدأت قوات الاحتلال بإنذار أصحاب المنازل المنوي هدمها أو قصفها عن طريق الهاتف الشخصي لصاحب المنزل، وإعطائه مهلة زمنية لا تزيد عن ساعة من الزمن- وفي حالات أخرى أقل من ذلك بكثير- من أجل إخلاء منزله. ووفقاً لتوثيق المركز، طالت هذه السياسة (73) منزلاً في أنحاء مختلفة من قطاع غزة حتى نهاية العام 2006. ووفقاً للإفادات التي أدلى بها سكان بعض تلك المنازل، لم تسنح الفرصة لأي منهم لإخراج أية مقتنيات من داخل منازلهم قبل تعرضها للقصف الإسرائيلي، حيث لم تتجاوز المهلة التي منحتها سلطات الاحتلال لهم لإخلاء منازلهم الساعة، أو أقل، في بعض الأحيان، وهي بطبيعة الحال، مهلة لا تسمح بإخلاء المنازل من محتوياتها من أثاث ومقتنيات شخصية. ولا تقع منازل العائلات المذكورة بالضرورة في مناطق المواجهات أو في المناطق المرشحة لإطلاق الصواريخ محلية الصنع منها، كما يمكن أن تكون عبارة عن شقق سكنية في بنايات متعددة الطوابق، وهو ما خلف حالة من الخوف الإنساني لدى السكان المدنيين. ولم تقدم إسرائيل في أية مرة من المرات التي استهدفت خلالها أيٍ من هذه المنازل، دليلاً واحداً يمكن أن ينظر له كمبرر لاستهداف هذه المنازل.

وفي جميع حالات هدم المنازل المذكورة، تمت بواسطة طائرات حربية من نوع (أف 16) أو في بعض الأحيان، استخدمت طائرات من نوع أباتشي، الأمر الذي يؤدي إلى تدمير المنزل بشكل كلي وتسويته بالأرض، ويلحق تدميراً واسعاً في المنازل المجاورة، خاصة في ظل الكثافة السكانية العالية التي تميز قطاع غزة، وتلاصق المنازل ببعضها البعض. وفي جميع هذه الحالات يتم إخلاء المنزل المستهدف، وعدد من المنازل المجاورة خوفاً أن يلحق بها الأذى، مما يستتبع ذلك، تشريد لعشرات الأطفال والنساء والشيوخ التي تقطن هذه المنازل.

والى جانب الدمار الذي يلحق بالمنزل المستهدف والمنازل المجاورة، وتشريد العائلات، أدت هذه السياسة إلى سقوط ثلاث ضحايا، بينهم طفلة تبلغ من العمر 14 عاماً، ورجل مسن وابنه في حادثين منفصلين. ووفقاً لتوثيق المركز، في 16 أغسطس 2006، أطلقت طائرات حربية إسرائيلية صاروخاً باتجاه منزل المواطن رضوان شعث، 31 عاماً، الواقع في حي مكتظ بالسكان يطلق عليه حي الشيخ ناصر بخان يونس، مما أدى إلى تدميره بشكل كلي، ومقتل مالك المنزل حسن شعث، 69 عاماً، وابنه إبراهيم، 45 عاماً، وإصابة ثلاثة مدنيين آخرين تواجدوا مصادفة في المكان. وفي إفادته للمركز، أفاد رضوان شعث، بأن "ضابطاً إسرائيليا اتصل به بعد منتصف ليل 16 أغسطس، عبر هاتفه الشخصي وأخبره بضرورة إخلاء منزله محذراً إياه بأنه سيتم قصفه خلال دقائق معدودة ولم يكن شعث في منزله لحظة الاتصال، فاتصل بأهله وأخبرهم بذلك، فباشر سكان المبنى المكون من ثلاثة طوابق ويضم 45 فرداً بعملية الإخلاء، غير أن انقطاع التيار الكهربائي في ذلك الحين صعب من المهمة. ويضيف شعث بأن قوات الاحتلال عاودت الاتصال به مرة أخرى وتحذيره، غير أنه لم يمض 15 دقيقة على الاتصال الأول حتى قامت الطائرات الحربية بقصف المنزل.

وفي جريمة أخرى مماثلة، قصفت طائرة حربية إسرائيلية بتاريخ 26 سبتمبر، منزل المواطن سامي الشاعر، في حي البرازيل بمدينة رفح، مما أدى إلى تدميره، وتطاير الجدران إلى مسافات بعيدة، سقطت إحداها على غرفة الطفلة دام العز حماد، 14 عاماً، المجاور للمنزل المستهدف، مما أدى إلى مقتلها على الفور.

والى جانب الأرقام الحقيقية التي سجلها المركز لعدد المنازل التي تمت قصفها بعد إنذارها بالفعل، سجل المركز العشرات من حالات الإنذار الأخرى التي لم يتم تنفيذها فعلياً على مدى الأشهر الماضية. وفي معظم هذه الحالات قام سكان هذه المنازل بإخلائها، لفترة من الزمن، وصلت في بعض الأحيان لعدة أيام، في انتظار تنفيذ التهديد، الأمر الذي يؤدي إلى تشريد المئات من السكان، خاصة الأطفال والنساء والشيوخ.

المركز بدوره، توجه بتاريخ 30 يوليو 2006، بطلب لقسم الالتماسات في النيابة الإسرائيلية حول أسلوب التبليغ عن نية قوات الاحتلال هدم مباني سكنية تعود ملكيتها لمدنيين فلسطينيين، معرباً عن احتجاجه على الطريقة التي يتم عبرها تنفيذ أعمال الهدم والتحذير المسبق منها. وأشار المركز في طلبه لأمور ثلاثة يمكن استخلاصها من أعمال التبليغ التي سبقت قيام قوات الاحتلال بهدم منازل مواطنين فلسطينيين عبر قصفها بواسطة الطائرات وهي: 1) الطريقة التي تنتهجها إسرائيل قبل إقدامها على تنفيذ أعمال هدم المنازل السكنية؛ 2) المهلة الزمنية التي تمنحها إسرائيل للمواطنين الفلسطينيين؛ 3) أعمال هدم المنازل تبنى على معلومات استخبارية بحتة، من غير المستبعد أن تكون مغلوطة أو غير دقيقة أو غير محدثة.

وبتاريخ 2 أغسطس 2006، تلقى المركز رداً على طلبه، من قبل النيابة العسكرية الإسرائيلية، جاء فيه، أن "عمليات الجيش الإسرائيلي ضد "الجهات الإرهابية" تجري كلها حسب قوانين الحرب والقانون الدولي... وهي تتم بدعم قانوني من جهات النيابة

العسكرية". ورفضت النيابة العسكرية إعطاء مهلة كافية لإخلاء المنازل المنوي هدمها، بعد تحذيرها، معتبرةً "أن المدة الزمنية المذكورة من أجل إخلاء المباني من الممكن أن تتغير من حالة إلى حالة." أما بخصوص البند الثالث من طلب المركز، المتعلق بأن عمليات الهدم تبنى على معلومات استخبارية، فقد ادعت النيابة العسكرية أن "هجمات سلاح الجو تستند إلى معلومات استخبارية موثوقة ومستحدثة لدى الجيش الإسرائيلي."

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يؤكد على أن إنذار المدنيين قبل تعرض منازلهم للقصف لا يمكنه أن يشكل بأي حال من الأحوال مبرراً للإضرار بالممتلكات والأعيان المدنية التي توفر لها اتفاقية جنيف الرابعة الحماية. وهي بكل الأحوال تأتي في سياق إتباع سياسة العقوبات الجماعية، واستمرار لسياسة هدم المنازل بهدف معاقبة الأهل ووسيلة للردع.

يشار في هذا الصدد، إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي قد عمدت خلال سنوات انتفاضة الأقصى إلى هدم منازل النشطاء الفلسطينيين، أو تلك التي تأوي نشطاء فلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد أدت هذه السياسة في حينه إلى هدم المئات من المنازل. ونتيجة للضغوطات من قبل المجتمع الدولي التي تعرضت لها اتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً في فبراير 2005 يقضي بوقف تلك السياسة التي أدت إلى نتائج كارثية على ممتلكات وأرواح المدنيين.

وفي الضفة الغربية تمارس حكومة إسرائيل سياسة هدم البيوت العربية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ حرب حزيران (يونيو) 1967. وتندرج هذه السياسة ضمن الخطط الرامية إلى اقتلاع الشعب الفلسطيني عن دياره لإحلال المستوطنين مكانه. وتبدو هذه السياسة أكثر جلاء في مدينة القدس العربية المحتلة التي شهدت تصعيداً في أعمال هدم البيوت العربية بعد التوقيع على الاتفاقية المرحلية في أوسلو.

إن بلدية القدس ووزارة الداخلية الإسرائيلية تقوم بهدم البيوت العربية تحت ذرائع مختلفة منها ذريعة "عدم الحصول على تراخيص". وفي الوقت الذي تطالب فيه البلدية المواطنين العرب بضرورة الحصول على تراخيص بناء إلا أنها لا تعطي تراخيص بناء في غالبية أراضي القدس العربية حيث لا يوجد لغالبيتها خرائط هيكلية وتنظيمية، وإن وجدت هذه الخرائط فهي تشمل المناطق المكتظة أصلاً بالبناء قبل وقوع المدينة تحت الاحتلال الإسرائيلي، والسبب معروف حيث كان أكثر من 34% من الأراضي الفلسطينية قد تمت مصادرتها لصالح البناء الاستيطاني اليهودي. كما وتعتبر 52% من أراضي المدينة "خضراء" لا يسمح البناء فيها لتبقى احتياطياً للاستيطان اليهودي الذي ينشط في مدينة القدس، ليبقى 14% يسمح البناء عليها وهي مكتظة أصلاً بالبناء. وكما أن سياسة ترخيص البناء تأخذ طابعاً عنصرياً عندما تسمح بلدية القدس بخمسة طوابق أو أكثر للبناء الاستيطاني، ولا تسمح إلا بطابق واحد للسكان العرب في نفس المكان علماً بأن الاستيطان يقوم على الأراضي العربية والمملوكة للعرب.

وخلال عام 2006، جرفت قوات الاحتلال الإسرائيلي (116) منزلاً سكنياً و(65) منشأة مدنية تستخدم لأغراض زراعية أو تجارية أو صناعية في مختلف محافظات الضفة الغربية، منها (17) منزلاً و(13) منشأة مدنية أخرى جرى تجريفها لقربها من جدار الضم. وكانت تلك المنازل والمنشآت موزعة على النحو التالي حسب المحافظات: القدس (78) منزلاً و(33) منشأة تجارية؛ محافظة بيت لحم (9) منازل و(5) منشآت؛ محافظة الخليل (3) منازل ومنشأتان؛ محافظة رام الله (7) منازل؛ محافظة نابلس (5) منازل

و(7) منشآت؛ محافظة جنين (8) منازل و(5) منشآت؛ محافظة قلقيلية (4) منازل و(12) منشأة)؛ محافظة طولكرم (منزل واحد)؛ ومحافظة أريحا (منزل واحد ومنشأة مدنية).

تعذيب المعتقلين وإساءة معاملتهم

مع نهاية العام 2006، كان لا يزال نحو 11 ألف معتقل فلسطيني يرزحون في السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية، المقام معظمها داخل الأراضي الإسرائيلية، في انتهاك سافر للمادة (76) من اتفاقيات جنيف الرابعة التي تلزم الدولة المحتلة باحتجاز السكان المحتلين في الأقاليم المحتلة، حتى انتهاء فترة محكوميتهم. وبين هؤلاء المعتقلين 383 طفلاً و114 امرأة. الغالبية العظمى من هؤلاء المعتقلين تم اعتقالهم أثناء أعمال الاجتياح والتوغل وحملات المداهمة التي دأبت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلية على تنفيذها في المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية منذ انطلاق انتفاضة الأقصى في 28 سبتمبر 2000، فضلاً عن عمليات الاعتقال على الحواجز العسكرية والمعابر الحدودية (خصوصاً في الضفة الغربية). وعلى مدار العام 2006، نفذت قوات الاحتلال العديد من حملات الاعتقال التي طالت نحو 3500 شخصاً وفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غالبيتهم العظمى من الضفة الغربية، وبينهم 115 معتقلاً من قطاع غزة.

علاوة على ذلك، طالت حملات الاعتقال تلك قادة وممثلي الشعب الفلسطيني بطريقة توضح- وبشكل جلي- مدى الاستخفاف الإسرائيلي بإرادة الشعب الفلسطيني المجسدة في رموزه السياسية وأعضاء مؤسساته التشريعية والوزارية. فبتاريخ 14 مارس 2006، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي مقر سجن أريحا المركزي ومقر المقاطعة، حيث يحتجز أحمد سعدات الأمين العام للجبهة الشعبية والنائب في المجلس التشريعي وعدد من أعضاء الجبهة الذين تتهمهم إسرائيل بالمسؤولية عن اغتيال وزير سياحتها الأسبق رحبعام زئيفي، والعميد فؤاد الشوبكي، عضو المجلس الثوري لحركة فتح الذي تحمله المسؤولية عن تهريب سفينة الأسلحة كارين إيه. وخلال عمليتها العسكرية الكبيرة التي بدأتها في صباح ذلك اليوم، واستهدفت فيها اعتقال سعدات، استخدمت قوات الاحتلال آلتها العسكرية الضخمة في قصف السجن ومقر المقاطعة قبل وبعد الشروع في تجريف مبانيهما، بما في ذلك قذائف الدبابات والصواريخ التي أطلقتها مروحياتها. وانتهت العملية باعتقال المذكورين وعشرات المعتقلين السياسيين الآخرين والجنائيين وحراس السجن وأفراد من قوات الأمن الوطني حيث يستخدم مبنى المقاطعة مقراً للأمن الوطني، فضلاً عن استشهاد مواطنين اثنين، أحدهما من حراس السجن، والآخر معتقل على خلفية جنائية، وإصابة حوالي خمسين مواطناً بجراح.[5]

وبتاريخ 29 يونيو 2006، اعتقلت قوات الاحتلال، ثمانية وزراء، وواحد وعشرين عضواً في المجلس التشريعي عن حركة حماس، فضلاً عن اعتقال عدد آخر من القيادات السياسية للحركة في الضفة الغربية. كما اعتقلت بتاريخ 6 يوليو، النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي، د. حسن خريشة، على معبر الكرامة لدى عودته من الخارج.[6] . كما اعتقلت بتاريخ 6 أغسطس رئيس المجلس التشريعي، د. عزيز دويك، واعتقلت بتاريخ 19 أغسطس نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التربية والتعليم العالي الفلسطيني، د. ناصر

[5] الجدير بالذكر أن هذه العملية جاءت بعد 15 دقيقة من الانسحاب المفاجئ لأفراد الحراسة الأمريكية . البريطانية التي تتولى حراسة سعدات وفق اتفاق بهذا الشأن كان للإدارة الأمريكية الدور الأكبر في صياغته. وإن حاولت جهات إسرائيلية وأمريكية وبريطانية التبرؤ من وجود تنسيق مسبق بين الجهات الثلاث، إلا أن وزير الدفاع الإسرائيلي، شاؤول موفاز، أكد في تصريحات أدلى بها لصحيفة "هآرتس" بعد انتهاء العملية عِلْمَ إسرائيل المسبق بموعد انسحاب الحراس البريطانيين والأميركيين من سجن أريحا، واستعداد الجيش منذ أسبوع لعملية اجتياح السجن واختطاف المعتقلين وفي مقدمتهم سعدات

[6] الجدير بالذكر أن د. خريشة بقي قيد الاعتقال حتى تاريخ 30 يوليو حيث أفرج عنه بكفالة مالية قدرها 10000 شيكل إسرائيلي. كما أفرجت تلك القوات عن المهندس وصفي قبها، وزير شؤون الأسرى والمحررين، ومحمد البرغوثي، وزير العمل ، فيما لا تزال تحتجز معظم النواب والوزراء.

الدين الشاعر من منزله في مدينة رام الله.[7] وبلغ مجموع النواب الذين تعرضوا للاعتقال على أيدي قوات الاحتلال خلال شهري يونيو ويوليو 31 نائباً، فضلاً عن اعتقال عشرة وزراء، ثمانية منهم من أعضاء المجلس التشريعي أيضاً.

علاوة على ذلك، شنت قوات الاحتلال خلال شهري أكتوبر ونوفمبر من العام نفسه حملات اعتقال جماعية طالت العشرات من المدنيين الفلسطينيين، خصوصا من سكان مدينة بيت حانون، شمالي قطاع غزة، التي تعرضت خلال الربع الأخير من العام 2006، لحملة منظمة ومنهجية من الانتهاكات لحقوق الإنسان (عملية غيوم الخريف) أوقعت العشرات من سكانها قتلى على أيدي تلك القوات.

ولا تزال دولة الاحتلال تطبق ما يسمى بـ "قانون المقاتل غير الشرعي"، الذي كانت قد ابتدعته في العام 2002، للالتفاف على مواد القانون الدولي الإنساني المتعلقة بحقوق المعتقلين في سجون الاحتلال، وللتكيف مع التطورات الميدانية الخاصة بإعادة الانتشار الإسرائيلي من قطاع غزة في سبتمبر 2005. يصف القانون المعتقلين الفلسطينيين (الذي هم في واقع الأمر مدنيون فلسطينيون يتمتعون بالحماية القانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949) بـ "مقاتلين غير شرعيين"، ويمنح رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الصلاحيات والسلطات المطلقة في إطلاق هذا اللقب (أي لقب المقاتل "غير الشرعي") على أي فلسطيني يعتقد (أي رئيس هيئة الأركان) أنه يشكل تهديداً على أمن إسرائيل، وبالتالي إصدار أوامر باعتقاله حتى لو لم تتوافر الأدلة القانونية التي تدينه.

وباتجاه استكمال سلسلة التشريعات التي تكفل إعفاء الحكومة الإسرائيلية من تحمل أعباء مسؤولياتها القانونية تجاه المعتقلين الفلسطينيين أمام القانون الدولي الإنساني، وإمعاناً في إجراءات التعذيب بحق المعتقلين الفلسطينيين، أقرت لجنة القانون والدستور بالكنيست الإسرائيلي بتاريخ 27 يونيو 2006، قانوناً جديداً بالقراءة الأولى (قانون تنظيم الإجراءات الجنائية: صلاحيات التطبيق–الأحكام) يسمح لجهاز الأمن الإسرائيلي الداخلي "الشاباك" باحتجاز ما أسمته بـ "المشتبه بهم" لمدة 96 ساعة بدلاً من 24 ساعة قبل المثول للمحكمة، كما كان معمولاً به سابقاً. كما يمنح القانون جهاز الشاباك الحق في منع المتهم من الالتقاء بمحام لمدة 50 يوماً بدلاً من 21 يوماً. إلى جانب ذلك، يسمح القانون الجديد للقاضي بتمديد فترة اعتقال شخص مشتبه به دون حتى أن يمثل ذلك الشخص أمام المحكمة، أو حتى أمام قاضي.[8]

بهذا المعني، يتضمن القانون الجديد صلاحيات أوسع لسلطات التحقيق من أجل التحقيق مع مواطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتحديداً في قطاع غزة، وانتزاع اعترافاتهم رغم إرادتهم. وهو بذلك (أي القانون) يفسح المجال أمام محققي جهاز الأمن العام لممارسة التعذيب بحق المعتقلين الفلسطينيين، وهو أمر يحظره القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، خاصة اتفاقية جنيف

---

[7] من وجهة نظر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، جاء اعتقال هؤلاء النواب والوزراء في سياق الجهود الإسرائيلية الرامية لتقويض نتائج الانتخابات الحرة والديمقراطية التي أجريت في الأراضي الفلسطينية المحتلة في 25 يناير 2006، و شكلاً من أشكال الاقتصاص من المدنيين الفلسطينيين، وإجراءات العقاب الجماعي المحظورة وفق المادة الثالثة والثلاثين من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب.

[8] كان القانون قد عرض أمام الكنيست الإسرائيلي بتاريخ 31 أكتوبر 2005 للمناقشة العامة. في حينه أقر الكنيست الإسرائيلي القانون بالقراءة الأولى وأحاله للجنة مشتركة من لجنتي القانون والدستور، والخارجية في الكنيست من أجل دراسته ,وإقراره نهائياً بالقراءة الأولى. إلا أنه تقرر فيما بعد تولي لجنة القانون والدستور فقط مسؤولية إقراره نهائياً بالقراءة الأولى. وبتاريخ 27 يونيو 2006، أقرت اللجنة المذكورة القانون بقراءته الأولى، وعرضته للكنيست لنقاشه بالقراءة الثانية والثالثة. بيانات صادرة عن اللجنة الشعبية لمناهضة التعذيب في إسرائيل بتاريخ 15 نوفمبر 2005، و 28 يونيو 2006. Online http://www.stoptorture.org.il/eng/press.asp?menu=6&submenu=1&item=293

الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب لعام 1949 واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من أشكال المعاملة القاسية أو الحاطة بالكرامة للعام 1984. كما أنه يرسّخ التوجهات العنصرية التي تحكم سلوك المؤسسة السياسية، العسكرية، والقضائية الإسرائيلية تجاه المواطنين الفلسطينيين. ويرى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن هذه التوجهات ليست غريبة على دولة الاحتلال التي عمدت مؤسساتها القضائية والسياسية والعسكرية- على مدار السنوات التسع والثلاثين لاحتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية المحتلة- إلى التآمر على الشعب الفلسطيني، والالتفاف على القانون الدولي الإنساني من أجل تسهيل استخدام أساليب تحقيق تنتهك المعايير الدولية لمعاملة السجناء الفلسطينيين.

التعذيب وسوء المعاملة

لا يزال العديد من المعتقلين الفلسطينيين يخضعون لضروب مختلفة من التعذيب وسوء المعاملة أثناء فترة الاحتجاز والاعتقال في السجون الإسرائيلية. فخلال العام 2006، تلقى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان العديد من الإفادات من المعتقلين الفلسطينيين أكدوا خلالها ممارسة المحققين الإسرائيليين لأساليب مختلفة من التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة أثناء فترة الاحتجاز والتحقيق. وقد تنوعت هذه الأساليب، ما بين أساليب التعذيب النفسي، وأساليب التعذيب الجسدي. في هذا الصدد، تتعرض الغالبية العظمى من المعتقلين الفلسطينيين لأساليب تعذيب تشمل الآتي:

1. عصب العينيين أثناء التحقيق قبل ضرب المعتقل في أنحاء مختلفة من الجسم، خصوصاً في الوجه والبطن.
2. خنق المعتقل بطريقة تؤدي إلى إحداث صعوبة في التنفس، من خلال وضع كيس على الرأس من قماش سميك ذي رائحة نتنة.
3. شتم المعتقل بألفاظ نابية وبعبارات مهينة وحاطة بالكرامة.
4. نزع شعر اللحية بقوة، وبطريقة تحدث آلاماً شديدة.
5. تعليق المعتقل من أرجله، ووجهه للأرض، مع ضرب أماكن حساسة في جسده (كالخصيتين) الأمر الذي يعرض حياته للخطر.
6. استخدام أسلوب التعذيب المسمى بـ "الجسر"، حيث يقوم ثلاثة محققين بمسك المعتقل بواسطة قيود، وهو معلق في الهواء ووجهه إلى الأرض، بطريقة أدت-في إحدى الحالات- إلى تضرر الجهاز البولي لأحد المعتقلين، بعدما بدأ يتبول دماً نتيجة تعرضه لأسلوب التعذيب هذا.
7. شبح المعتقل على الكرسي في وضع يكون فيه رأسه وأرجله على الأرض ومؤخرته على الكرسي (بشكل قوس) ويستمر ذلك لساعات طويلة (قد تصل إلى 48 ساعة) مما يؤدي إلى إحداث آلام شديدة في الجسم خاصة في منطقة الظهر.
8. شد القيود على الأيدي والأرجل بوثاق من البلاستيك بصورة تحدث آلاماً شديدة في الجسم.
9. الشبح على الحائط، مع إجبار المعتقل على حني ركبتيه بزاوية 90 درجة، مما يؤدي إلى إحداث آلام شديدة في الأرجل.
10. الحرمان من النوم لساعات طويلة.
11. تعريض المعتقل إلى تيارات هوائية ساخنة وباردة.
12. إحضار أفراد الأسرة لأقسام التحقيق واستخدامهم كأدوات ضغط على المعتقل.

ما يثير القلق في هذا السياق، أن إجراءات التعذيب المذكورة أعلاه تتم بمباركة رسمية من أعلى الجهات القضائية في إسرائيل، حتى بعد قرار المحكمة العليا في العام 1999 والذي منع استخدام وسائل تعذيب. ومن الواضح أن السلطات القضائية الإسرائيلية، لا تبدي اهتماماً جدياً وحقيقياً بالشكاوي التي يتقدم بها المركز ومنظمات حقوقية أخرى احتجاجا على التعذيب الذي يمارس بحق المعتقلين الفلسطينيين. في أغلب الحالات- تؤكد الردود التي يتلقاها المركز على الشكاوي المقدمة منه نيابة عن المعتقلين- بأن *"فحص الأمر بين أن المشتكي اعتقل للتحقيق معه بشبهة جسيمة تجاهه استندت على معلومات موثقة، والتي أتضح منها أنه كان متورطاً أو مساعداً لتنفيذ عمليات إرهابية. استنتاجات مسؤول التحقيق قدمت لنيابة الدولة، وبعد أن فحصت هذه الاستنتاجات بشكل جذري على يد المستشار القضائي للحكومة والنائب العام...تقرر أنه لا يوجد...ما يلزم لاتخاذ خطوات قضائية جدية أو خلافه تجاه أي من محققي الشاباك."*

هذه الردود على الشكاوي المقدمة من قبل المركز تنسجم- في روحها- مع العديد من الردود التي كانت اللجنة الشعبية لمناهضة التعذيب في إسرائيل قد تلقتها على العديد من الشكاوي التي تقدمت بها للجهات الإسرائيلية المعنية خلال العام 2006، احتجاجا على ممارسة المحققين الإسرائيليين للتعذيب بحق المعتقلين الفلسطينيين. فوفقاً للجنة، هناك إجابة نمطية تتلقاها على كل شكوى تتقدم بها إلى الجهات القضائية للدولة، وتحديداً إلى المستشار القضائي للحكومة، تفيد إما أن *الشكوى بعيدة عن الحقيقة*، أو أن التحقيق في الشكوى أظهر أن " *السيد (...) اعتقل للتحقيق معه من أجل ارتياب شديد فيه، قام على معلومات موثوق بها، ظهر منها أنه كان في ظاهر الأمر مشاركاً أو مساعداً في تنفيذ أعمال إرهاب شديدة كانت ستتم في زمن قريب جداً وكان من شأنها أن تضر أو تعرض حياة الناس للخطر، أي "قنبلة موقوتة"*.[9] وفي أغلب الحالات- تضيف اللجنة- يؤكد المستشار القضائي للدولة بأنه " *يتم فحص جميع الشكاوى فحصاً أساسياً جداً من قبل المسؤول عن فحص شكاوى المحقّق معهم وتنقل لتفحصها فحصاً عميقاً نائبة عامة رفيعة تعمل مسؤولاً عن المسؤول عن فحص شكاوى المحقّق معهم في النيابة العامة للدولة. يوجد جزء من الشكاوى بلا أي أساس، وجزء يتناول أحداثاً تقع تحت الدفاع الضروري. وتوجد حالات تفضي فيها التحقيقات إلى تقويم إجراءات أو إلى تغييرات. في حالات قليلة، وجد فيها أنه كان هناك تجاوز للإجراءات، يتم اتخاذ قرار بفتح إجراء تأديبي أو جنائي.*"[10]

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وإذ يستنكر ويستهجن تآمر المؤسسة القضائية الإسرائيلية مع جهاز الأمن العام للالتفاف على مواثيق واتفاقيات حقوق الإنسان الخاصة بحقوق المعتقلين الفلسطينيين، فأنه يؤكد أن التعذيب هو مبدأ محرم وفقاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وعليه، يطالب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المجتمع الدولي، وخصوصاً الأطراف المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة باتخاذ كافة ما يلزم من إجراءات لضمان امتثال إسرائيل للقانون الدولي الإنساني، كخطوة أولى نحو وقف ممارسة التعذيب بحق المعتقلين الفلسطينيين، قبل الإفراج عنهم وعودتهم إلى عائلاتهم على اعتبار أن احتجازهم داخل الأراضي الإسرائيلية يشكل انتهاكا صارخاً لاتفاقية جنيف الرابعة التي تحرم على الدولة المحتلة احتجاز السكان المحليين داخل أراضيها.

[9] *http://www.haaretz.com/hasen/objects/pages/PrintArticleEn.jhtm1?itemNo=785371*

[10] المصدر السابق.

الاعتقال الإداري

هناك ما يزيد عن 750 فلسطينياً يقبعون في سجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية رهن الاعتقال الإداري، في انتهاك صارخ لحق المتهم في المحاكمة العادلة، بما يشمله ذلك من حقه في تلقي الدفاع الملائم ومعرفة التهم الموجهة إليه. ويأتي انتهاك الاعتقال الإداري لحق المتهم في المحاكمة العادلة من طبيعة الاعتقال الإداري نفسه، الذي ينفذ وفق أمر إداري فقط دون أي قرار قضائي، وبطريقة تمس بالإجراءات القضائية النزيهة، بما في ذلك إجراءات المحاكمة العادلة. وقد عمدت حكومة الاحتلال الإسرائيلية- منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967- على تطبيق هذا النوع من الاعتقال كوسيلة من وسائل العقاب الجماعي المحرمة دولياً بموجب اتفاقيات جنيف الرابعة للعام 1949. في هذا السياق، تؤكد الحقائق على الأرض أن أوامر الاعتقال الإداري- منذ احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967- طالت الآلاف من الفلسطينيين الذين حُرموا من حقهم في المحاكمة العادلة، بما يشمله ذلك من حقهم في تلقي الدفاع الملائم، ومعرفة التهم الموجهة إليهم، خلال فترة احتجازهم التي تتراوح ما بين 3-6 شهور قابلة للتمديد بموجب قرار إداري، دون الرجوع للقضاء.

وبتطبيق مفهوم المقاتل غير الشرعي حافظت إسرائيل على جوهر الاعتقال الإداري، خصوصاً لمواطني قطاع غزة، ولكن بتسميات جديدة. فاستنادا إلى هذا المفهوم، لا تزال حكومة الاحتلال تحتفظ في سجونها باثنين من مواطني قطاع غزة وهما: رياض سعدي عياد، 32 عاماً، وحسان مسعود عياد، 33 عاماً. وكانا المواطنان المذكوران قد اعتقلا في يناير 2002، ويناير 2003 على التوالي، وصدر بحقهما قراراً من قبل رئيس هيئة الأركان باعتبارهما "مقاتلان غير شرعيين". وعليه، أصدرت قوات الاحتلال قراراً في 17 مارس 2002 يحتجز المواطن رياض سعدي عياد على ذمة الاعتقال الإداري لمدة ستة شهور قابلة للتمديد. كما أصدرت قراراً مماثلاً في 24 فبراير 2003 يحتجز المواطن حسان مسعود عياد على ذمة الاعتقال الإداري لمدة ستة شهور قابلة للتمديد. وعلى الرغم من صدور أمر عسكري بتاريخ 12 سبتمبر 2005 يقضي بإنهاء الحكم العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة (بالتزامن مع تفكيك المستوطنات الإسرائيلية هناك)- الأمر الذي كان يستوجب ضرورة الإفراج عن المعتقلين المذكورين أسوة بمعتقلين آخرين أفرج عنهم بالفعل، إلا أن حكومة الاحتلال لا تزال تحتفظ بالمعتقلين المذكورين حتى يومنا هذا استنادا إلى مفهوم "المقاتل غير الشرعي"، في انتهاك سافر لكافة الأعراف والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وخصوصاً اتفاقيات جنيف الرابعة للعام 1949.

استمرار حصار الأراضي الفلسطينية المحتلة وانتهاك الحق في حرية التنقل والحركة

واصلت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي فرض حصار مشدد على الأراضي الفلسطينية المحتلة، يشمل التحكم الكامل في حركة وتنقل السكان الفلسطينيين، ويقيد التنقل الحر لبضائعهم الواردة أو الصادرة. وتشكل سياسة الحصار والإغلاق الشامل للأراضي المحتلة أبرز إجراءات العقاب الجماعي التي تنفذها القوات المحتلة ضد المدنيين الفلسطينيين، في انتهاك سافر لمعايير القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتؤدي هذه الإجراءات إلى خنق اقتصادي وتدمير منهجي لوسائل عيش الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتزيد من الكارثة الإنسانية التي بات يعيشها هذا الشعب.

وخلال العام 2006 استمرت السلطات الحربية المحتلة وقواتها في حصار الأراضي الفلسطينية المحتلة وفرض الإغلاق الشامل عليها، ولم يخفف من ذلك بدء سريان اتفاقية المعابر، التي تم التوصل إليها بين السلطة الفلسطينية وسلطات الاحتلال الإسرائيلي، وبرعاية أمريكية منذ 2005/11/25. وخلافاً لما تنص عليه الاتفاقية، فرضت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي قيوداً إضافية مشددة على حرية حركة وتنقل المدنيين الفلسطينيين والمنتجات من وإلى الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد استمر إغلاق المعابر الدولية، وفي أحسن الأحوال فرضت تقييداً شديداً عليها، وبخاصة على معبري رفح على الحدود المصرية الفلسطينية، ومعبر الكرامة على الحدود الفلسطينية الأردنية، واللذين يعتبران الرئة الوحيدة لكل من سكان قطاع غزة والضفة الغربية للاتصال بالعالم الخارجي[11]. كما فرضت السلطات المحتلة وقواتها، وفي معظم فترات العام 2006، إغلاقاً شاملاً، أو في أحسن الأحوال قيوداً مشددة على المعابر التي تربطها مع الأراضي الفلسطينية المحتلة، ما أدى لمنع التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة عبر الأراضي الإسرائيلية، وحرمان طالبات وطلاب قطاع غزة من إكمال تعليمهم في جامعات الضفة الغربية، ومنع زيارات الأهالي والعائلات لذويهم وأقاربهم، وحرمان المئات من مرضى القطاع من العلاج في مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مستشفيات مدينة القدس المحتلة، وحرمان المدنيين الفلسطينيين من القيام بممارسة شعائرهم الدينية كزيارة المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدن القدس وبيت لحم والخليل.

كما شكل منع سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة من دخول إسرائيل سمة أساسية طالت غالبية السكان الفلسطينيين، حتى أن الحالات الإنسانية والمرضية لم تشفع لأصحابها بحرية دخول إسرائيل في الكثير من الحالات، فيما فرضت القوات الحربية المحتلة قيوداً أكثر تعقيداً على الحركة الداخلية للمدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية. وتتمثل القيود الداخلية في ما يزيد عن 528 حاجزاً عسكرياً ومانعاً إسرائيلياً مقامة على مداخل المدن الفلسطينية والطرق الرئيسة في الضفة الغربية وعزلها عن محيطها الخارجي ومنع وتقييد الحركة بين المدن والقرى والمخيمات.

وفي قطاع غزة أيضاً، ورغم تطبيق اتفاقية المعابر، إلا أن القطاع تحول إلى رقعة من الأرض أشبه بسجن جماعي مُنِعَ سكانُه من الخروج منه، كما تعرض اقتصاده لعملية خنق شامل، حُرِمَ خلاله المزارعون والتجار وأصحاب المصانع من تصريف منتجاتهم، ما كبدهم خسائر اقتصادية تدميرية.

[11] بهذا الصدد، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتجريف مطار غزة الدولي في أوائل الانتفاضة ودمرته بشكل شبه كلي وأوقفت حركة الطيران فيه نهائياً. وكان مطار غزة قد افتتح بموجب اتفاقية التسوية المرحلية بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل.

خلال النصف الأول من العام 2006 طبقت الاتفاقية على معبر رفح البري على الحدود المصرية الفلسطينية، جنوبي القطاع، والذي أعيد فتحه أمام تنقل وحركة سكان القطاع إلى مصر والعالم الخارجي منذ 2005/11/25. وتولى الفلسطينيون ومراقبون من الاتحاد الأوروبي إدارة الجانب الفلسطيني من المعبر. فيما نقلت مقاطع كاميرات مراقبة بث حي لعمل المعبر، يراقبه ضباط أمن من السلطة الفلسطينية، قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي والمراقبين الأوروبيين في غرفة تحكم على بعد عدة كيلومترات من المعبر. ورغم عمل المعبر لساعات محدودة، إلا أن حركة المسافرين شهدت انسيابا على جانبي المعبر، ولم يشهد المعبر أية ازدحامات أو منع مرور أي أشخاص في تلك الفترة.

غير أن الفترة منذ 2006/6/25 وحتى نهاية العام شهدت تصعيداً خطيراً في القيود على حرية التنقل، فقد فرضت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي عملية خنق شامل على كافة المعابر الحدودية لقطاع غزة، وخضع معبر رفح البري، منذ ذلك التاريخ، إلى عملية إغلاق كلي ولمدة 160 يوماً، أي بنسبة 84.2% من إجمالي أيام تلك الفترة، فيما فتح المعبر جزئياً لمدة 30 يوماً، أي بنسبة 15.8% من إجمالي أيام تلك الفترة. وقد تكبد الفلسطينيون معاناة إضافية أمام استمرار إغلاق المعبر أمام حركتهم وتنقلهم، فيما تحملوا أعباءً مادية إضافية أثقلت عليهم بسبب استمرار السلطات المحتلة في إغلاقه. فيما عانى المسافرون ظروفاً مأساوية وغير إنسانية، حرموا خلالها من التمتع بأبسط أنواع الخدمات التي تسد أدنى احتياجاتهم الأساسية، وبخاصة الأطفال والشيوخ والنساء، فضلاً عن حالة الفصل والتشتت بين هؤلاء الذين كانوا عالقين وعائلاتهم في قطاع غزة. ولم يسلم المرضى من هذه المعاناة فقد حال إغلاق المعبر دون دخول العشرات من مرضى القطاع إلى جمهورية مصر العربية والخارج لإجراء عمليات جراحية عاجلة، والعلاج من الأمراض الخطيرة، واضطر هؤلاء إلى الانتظار عدة أيام، ما أدى إلى تدهور أوضاعهم الصحية. وانعكس إغلاق المعبر أيضا على أوضاع المرضى العائدين من جمهورية مصر العربية، والذين كانوا قد أنهوا علاجهم في مستشفياتها. فقد تدهورت الظروف الصحية للعديد منهم في طريق عودتهم إلى بيوتهم في القطاع، وانتظارهم فتح المعبر عدة أيام في ظل ظروف مأساوية تنعدم فيها أدنى متطلبات الأمن الصحي، ما أدى إلى وفاة أربعة مرضى فلسطينيين، من بينهم سيدة وطفل، على الجانب المصري من المعبر. كما توفيت حالتان مرضيتان في المستشفيات المصرية، بعد أن ساءت أوضاعهما الصحية من طول الانتظار على الجانب المصري من معبر رفح، واضطرتا للعودة إلى المستشفى في مصر.

وخضع معبر المنطار"كارني" لإغلاق كلي لمدة 162 يوماً، أي بنسبة 41.6% من إجمالي أيام العام، فيما فتح المعبر جزئياً لمدة 213 يوماً، أي بنسبة 58.4% من إجمالي أيام العام، ما أدى في أوقات كثيرة إلى نقص في السلع الأساسية من أسواق القطاع، وارتفاع أسعارها بسبب ارتفاع أجرة النقل. وخلال العام أغلق معبر بيت حانون "إيريز" أمام مرور سكان القطاع لمدة 322 يوماً بشكل كلي، وبنسبة تزيد عن 88% من إجمالي أيام العام، باستثناء بعض الحالات الإنسانية المحدودة، خاصة الحالات المرضية التي يتم تحويلها إلى مستشفيات الضفة الغربية وإسرائيل.

وانتهاكا لما تنص عليه اتفاقية المعابر لم ينفذ جيش الاحتلال الحربي الإسرائيلي أياً من بنود الاتفاقية الخاصة بالسماح للفلسطينيين بتصدير جميع منتجات القطاع الزراعية عبر معبر المنطار (كارني)، ومعبر رفح البري، ولم يفتح معبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم)، جنوب شرقي قطاع غزة، أمام دخول الواردات الفلسطينية من الخارج. كما لم ينفذ نص الاتفاق الذي يسمح بتسيير قوافل حافلات للبضائع والمسافرين بين قطاع غزة والضفة الغربية، أو العكس ابتداءً من 15 كانون الأول/ديسمبر 2005، وتسيير قوافل الشاحنات ابتداء

من 15 كانون الثاني/ يناير 2006[12]. وعلى عكس ما نص الاتفاق من البدء في إعداد خطة للحد من العوائق وتسهيل حركة وتنقل فلسطينيي الضفة الغربية بين مدنها ابتداءً من 31 كانون الأول/ ديسمبر 2005، فإنه تم مضاعفة عدد الحواجز والعوائق بين مدن وقرى الضفة الغربية، وتفاقمت تبعاً لذلك معاناة المدنيين من أهالي الضفة. ولم يتم حتى الآن السماح ببدء البناء في ميناء غزة، كما تنص الاتفاقية بسبب تنصل قوات الاحتلال من التزامها بالتعهد أمام المستثمرين بعدم تدخلها في أعمال الميناء، وكذلك لتردي الأوضاع في قطاع غزة بكل جوانبها، السياسية والاقتصادية والأمنية. هذا ولم تباشر أي لجنة مشتركة في نقاش إعادة تشغيل مطار غزة الدولي، كما تنص الاتفاقية، لعدم تجاوب سلطات الاحتلال الحربية الإسرائيلية.

وقد أكد التنفيذ الهزيل للاتفاقية وجهة نظر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، والتي أعلنها عقب الإعلان عن التوصل لها، من حيث خضوع المعبر من الناحية الفعلية لسيطرة السلطات الحربية المحتلة، وبقائه معبراً غير حر مع العالم الخارجي، فضلاً عن تحكم السلطات المحتلة في حركة وتنقل الأفراد والبضائع بين الضفة والقطاع. وقد أكد الواقع بعد تطبيق الاتفاقية السيطرة الفعلية لسلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي على حرية التنقل والحركة من وإلى قطاع غزة، فيما حرم عشرات الآلاف من الفلسطينيين الذين يقيمون في القطاع، ولا يحملون بطاقات الهوية خلال العام 2006، من حقهم في زيارة ولقاء باقي أفراد عائلاتهم المشتتة في الخارج. كما أدى عدم التزام قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بتنفيذ بنود الاتفاقية الخاصة بالمعابر التجارية إلى تدهور اقتصاد القطاع، وذلك عبر سيطرة قوات الاحتلال على حركة الصادرات والواردات، والتي عملت جاهدة على إيقافها في ضوء أي تطور ميداني، أو تحت مبررات أمنية واهية، وهو ما بات يهدد أي محاولات حقيقية لنمو اقتصاده. وما يؤكد تعمد سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي إعاقة حرية التنقل والحركة هو تأجيل الاتفاق أو الحديث على إعادة تشغيل مطار غزة الدولي تحديداً، وبخاصة أن إعادة ترميمه وصيانته تمهيداً لتشغيله لا تستغرق سوى بضعة أشهر، بينما يمكن أن يستغرق إنشاء الميناء أكثر من عامين.

من ناحية ثانية، واصلت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي فرض حصارها على مدينة القدس المحتلة، وظلت المدينة معزولة تماماً عن محيطها، حيث يُحظر دخولها على المواطنين الفلسطينيين من بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 من الضفة الغربية وقطاع غزة. لقد حرمت هذه الإجراءات مئات الآلاف من المسلمين والمسيحيين من ممارسة شعائرهم الدينية في الأماكن المقدسة داخل المدينة، فضلاً عن حرمان المرضى من تلقي العلاج في مستشفياتها، والطلبة من تلقي العلم في مدارسها ومعاهدها وجامعاتها، والموظفين من الالتحاق بأعمالهم فيها. إن استمرار عزل المدينة، وإضافة حواجز جديدة، وبناء مقاطع من جدار الضم حولها، عمل على تدمير نسيج العلاقات الاجتماعية بين سكانها، وبخاصة بين العائلات التي تقطن داخل الحدود البلدية للمدينة، والتي تقطن في ضواحيها.

وإمعاناً في إجراءات عزل المدينة عن محيطها الفلسطيني كلياً، افتتحت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي بتاريخ 2006/4/4، معبر قلنديا، الواقع بين مدينتي القدس الشرقية المحتلة ورام الله، كمعبر دولي يفصل بين الضفة الغربية وإسرائيل. وأعلنت تلك القوات في حينه أن المعبر سيعتبر مدخلاً لمدينة القدس، ولن يسمح لسكان الضفة باجتيازه دون تصاريح، وبذلك تكون إسرائيل أتمت بناء أحد عشر معبراً محيطاً بمدينة القدس تعزل وراءها مجموعة من القرى التابعة للمدينة. وادعت قوات الاحتلال في حينه، وعلى لسان ايدو

[12] كانت قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي قد اغلقت "الممر الآمن" الذي يصل بين غزة والضفة الغربية عبر معبر ترقوميا جنوب مدينة الخليل، منذ بدء الانتفاضة. وكان الممر قد افتتح في أكتوبر من العام 1999، بموجب تفاهمات "واي ريفر" بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل في العام 1998، واستمر العمل فيه لمدة تقارب العام فقط.

منكوفسكي، الناطق بلسانها، أنه "فيما يتعلق بالفلسطينيين من حملة هويات الضفة الغربية الذين يغادرون رام الله فإنه سيكون أمامهم طريقان، الأولى تؤدي إلى الرام والأخرى تؤدي إلى حزما، ولن تكون هناك حاجة لهؤلاء الأشخاص بالمرور من خلال معبر قلنديا "عطاروت" وإنما هناك طرق بديلة تم إنشاؤها وستكون جاهزة لحركة هؤلاء المواطنين وبدون وجود أي حواجز عليها". وأكد المركز في حينه أن قوات الاحتلال كانت تدعي دائماً أنها تفتح طرقاً وبوابات لمرور المدنيين الفلسطينيين، إلا أنها تستمر في فرض سيطرتها عليها، ودلل المركز على ذلك بالإدعاءات الإسرائيلية المتكررة التي ترافقت مع بناء جدار الضم بتخصيص بوابات للفلسطينيين عبر الجدار، إلا أن تلك القوات تتحكم بتلك البوابات، وبشروط العبور منها، مما حرم المزارعين الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم الزراعية التي عزلها الجدار، فضلاً عن فرضها قيوداً مشددة على حركة المواطنين الفلسطينيين الذين أصبحوا يقطنون في معازل خلفه، وحرمانهم من أبسط حقوقهم الإنسانية. وفي وقت لاحق، أقامت قوات الاحتلال حاجزاً عسكرياً ثابتاً في محيط بلدة جبع، شمال شرقي مدينة القدس، على مسافة حوالي ثلاثة كيلومترات من معبر قلنديا، ما أكد توقعات المركز. ويخضع الحاجز المذكور لإشراف قوات (حرس الحدود) الذين يمعنون في إجراءاتهم التعسفية ضد المدنيين الفلسطينيين الذين يقصدون هذا الحاجز في تنقلهم بين شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية.

وفي الضفة الغربية، استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في بناء جدار الضم ليضيف مزيداً من العراقيل على حركة وتنقل المواطنين الفلسطينيين في مدن ومخيمات وقرى الضفة الغربية المحتلة، وبشكل كرّس عزلاً كاملاً لمدينة القدس المحتلة عن باقي مدن الضفة الغربية. فيما أحكم الجدار عزل الآلاف من الفلسطينيين القاطنين في مدنهم وقراهم، حيث يتحكم جنود القوات الحربية المحتلة في تنقلهم وحركتهم من خلال بوابات يتم فتحها وإغلاقها من قبلهم.

ففي تاريخ 2006/4/22 نفذت قوات الاحتلال الإسرائيلي خطة فصل تام بين شمالي الضفة الغربية وباقي أراضيها في الوسط والجنوب، وقيّدت حركة المدنيين الفلسطينيين بشكل غير مسبوق منذ اندلا ع انتفاضة الأقصى. جاء تنفيذ خطة الفصل تلك تطبيقاً لقرارات اتخذتها حكومة إسرائيل بعد تأهيل حاجز زعترة، وسط الضفة، ليكون معبراً دولياً شبيهاً لمعبر قلنديا (عطاروت) الذي جرى افتتاحه رسمياً بتاريخ 2006/4/4، ويعتبر حلقة وصل بين شمال الضفة وجنوبها، وبين شرقها وغربها. فضلاً عن أن هذا المعبر يأتي في إطار الخطط الإسرائيلية الرامية إلى تجزيء أراضي الضفة الغربية إلى ثلاثة كنتونات معزولة عن بعضها البعض. وأدى هذا الإجراء العقابي في زيادة الصعوبات الاقتصادية والإنسانية التي يمر بها الشعب الفلسطيني، فضلاً عن انتهاك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفلسطينيين. وتُذَكِّر هذه الإجراءات بتلك القيود التي تفرضها قوات الاحتلال على المعابر الحدودية مع قطاع غزة منذ إعادة انتشارها.

وفي خطوة مماثلة ومتزامنة، استكملت قوات الاحتلال، خلال هذا العام، خطة فصل الجزء الشرقي من الضفة الغربية عن باقي أنحاء الضفة وحظرت على مليوني مواطن فلسطيني دخول هذه المنطقة التي تبتلع ثلث مساحة الضفة الغربية وتضم منطقة الغور وشواطئ البحر الميت والسفوح الشرقية لسلسة جبال الضفة الغربية. ومنذ ذلك الحين تفرض تلك القوات قيوداً مشددة على حرية التنقل عبر حاجزي تياسير والحمرا، على مشارف الأغوار الشمالية والوسطى، بما في ذلك على سكان المنطقة نفسها. وتمثل هذه المنطقة سلة الغذاء الفلسطينية بسبب وجود الزراعة فيها.

وعادة ما تتبع قوات الاحتلال سياسة تمييز واضحة بين المواطنين الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين في الأراضي المحتلة من خلال تخصيص طرق للمستوطنين يُحظر على الفلسطينيين السير عليها، أو تخصيص مسارب عبور لهم على الحواجز العسكرية، لا يتم توقيفهم عليها، بعكس ما يتم إتباعه مع الفلسطينيين.

وقد خلفت سياسة الحصار وفرض قيود على حركة المواطنين الفلسطينيين آثاراً خطيرة على تمتع الفلسطينيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن آثارها على تمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية. وأصبح الفلسطينيون يعيشون أزمة اقتصادية خانقة شملت مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك التجارة، الصناعة، الزراعة، العمل، السياحة، النقل والمواصلات، الاستثمار، والتنمية. وشكلت سياسة الإغلاق الشامل انتهاكاً للحق في العمل، والحق في الصحة، والحق في التعليم، والحق في مستوى معيشي مناسب يشمل المأكل والملبس والمشرب. لقد مست سياسة الحصار وآثارها كل فرد في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبفعل إجراءات الحصار وغيرها من الإجراءات، كرست قوات الاحتلال نظاماً جديداً للتمييز العنصري في الأراضي المحتلة، يتم من خلاله عزل الفلسطينيين في كانتونات غير متصلة جغرافياً، ويحرمون من أبسط حقوقهم في الحركة والتنقل.

فقد تفاقمت خلال العام الأوضاع الإنسانية، خاصة الأوضاع المعيشية للسكان الفلسطينيين المدنيين، حيث ارتفعت معدلات البطالة والفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة ارتفاعاً مذهلاً وغير مسبوق. فقد بلغت نسبة العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة نحو 40 %، فيما ارتفعت لتصل لنحو 44 % في قطاع غزة، لتتصاعد إلى نحو 55 % في فترات الإغلاق الشامل للأراضي المحتلة. وفي المقابل قفزت نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى حوالي 64 %، فيما سجلت قرابة 73 % في قطاع غزة. وتشير التقديرات المختلفة إلى أن أكثر من مليون فلسطيني في الأراضي المحتلة يعيشون في فقر مدقع. كما انعكس ذلك على مداخيل القوى البشرية الفلسطينية العاملة، حيث انخفضت معدلات الدخل الفردي، خلال السنوات الثلاثة الأولى للانتفاضة، إلى حوالي 32 %، وبلغ الانخفاض ذروته اليوم ليصل إلى نحو 40 %. وعلى الصعيد الاقتصادي تدنى الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني إلى مستويات خطيرة، باتت تهدد كافة قطاعات الزراعة، الصناعة، التجارة، النقل العام والمواصلات والسياحة.

عدا عن ذلك، استمر حرمان الأهالي من حقهم في زيارة ذويهم المعتقلين في السجون الإسرائيلية. من جهة أخرى تستمر سلطات الاحتلال في منع المحامين من قطاع غزة من زيارة المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. علماً بأن المعتقلين يعانون ظروف اعتقال سيئة جداً نتيجة المعاملة غير الإنسانية بحقهم من قبل جنود الاحتلال الإسرائيلي. وقد أدى منع المحامين من زيارة المعتقلين إلى مزيد من المعاناة، حيث ساءت أوضاعهم النفسية أكثر فأكثر.

وتمثل سياسة الحصار شكلاً من أشكال العقوبة الجماعية التي يحظرها القانون الدولي الإنساني، وبخاصة أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب للعام 1949، والقانون الدولي لحقوق الإنسان. فالمادة 33 من الاتفاقية المشار إليها تحظر على قوات الاحتلال الحربي القيام بمعاقبة الأشخاص على جرائم لم يرتكبوها، كما تحظر على تلك القوات اتخاذ تدابير اقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم. وتكرس هذه القوات استخدام سياسة الإغلاق والحصار الشامل كإجراء من إجراءات الاقتصاص أو الثأر والمعاقبة للسكان المدنيين، وذلك عبر فرض سياسة العزل وفرض منع التجول وإغلاق المعابر الحدودية والطرق الرئيسة والفرعية في الضفة والقطاع، ما يؤدي إلى توقف حركة الأفراد والواردات والصادرات من البضائع. كما يشل حركة القوى البشرية الفلسطينية العاملة. إن هذا الإجراء يتنافى كلياً مع عملية حظر وتحريم اتخاذ تدابير الاقتصاص والعقوبات الجماعية ضد سكان الإقليم المحتل وممتلكاتهم كما

ورد في نص المادة سابقة الذكر. وهو بذلك يقوض مفهوم الحظر الذي يتخذ صفة الإطلاق، ولا يمكن تبريره على أنه يحتوي بعض الضمانات الخاصة بمسألة الضرورة العسكرية. وتؤكد المواثيق الدولية لحقوق الإنسان على حق كل شخص في التنقل والحركة، حيث تنص المادة الثانية عشرة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حق كل شخص يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما في حرية التنقل واختيار مكان إقامته، وحقه في حرية مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده.

الاستيطان واعتداءات المستوطنين

في (أيلول) سبتمبر 2005، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتفكيك جميع المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة (21 مستوطنة) وأربع مستوطنات أخرى في جزء من شمالي الضفة الغربية. وأعتبر هذا بحد ذاته تطوراً إيجابياً، وبخاصة في قطاع غزة الذي انتهت فيه السيطرة المباشرة لقوات الاحتلال على أكثر من 40 % من مساحته الإجمالية، وبسطت السلطة الفلسطينية سلطتها على جميع المناطق التي كانت مصنفة (C) و(B) بموجب اتفاقيات التسوية المرحلية (1994 و1995).[13] غير أن هذا التطور الهام لم يأتِ في إطار احترام إسرائيل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا كان إعلاناً بانتهاء الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة أو للأجزاء المخلاة من المستوطنات في شمالي الضفة الغربية، بقدر ما كان جزءاً من خطة إستراتيجية نفذتها إسرائيل من جانب واحد، وجاءت في إطار إعادة رسم إسرائيل لخارطة وجودها على الأراضي الفلسطينية من جانب واحد، وبما يخدم خلق وتكريس وقائع وفقاً لرؤيتها وأهدافها الإستراتيجية.

وبموجب هذه الخطة، سحبت إسرائيل قوات احتلالها ومستوطنيها من داخل قطاع غزة، فيما أبقت سيطرتها الفعلية على أجواء القطاع ومياهه الإقليمية ومنافذه الحدودية، لتُبقي على واقع احتلالها للقطاع في جوهره دون مساس. وبالمقابل، رافق هذه الخطة . وهو ما يعتبر الوجه الآخر لها . تكثيف للنشاطات الاستيطانية في جميع أنحاء الضفة الغربية أفقياً وعمودياً، وتصعيد في عمليات الاستيلاء المنظم على الأراضي الفلسطينية لصالح عمليات التوسع الاستيطاني، وذلك على امتداد العام 2006. كما شهد هذا العام تزايداً ملحوظاً في مظاهر العنف والاعتداءات التي نفذها المستوطنون ضد المدنيين الفلسطينيين في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة.

يحظر القانون الدولي على دولة الاحتلال "أن ترحل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها،"[14] ويعد هذا العمل انتهاكاً جسيماً لاتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب، أي يعتبر جريمة حرب وفقاً لِلُحِقِ الإضافي الأول للاتفاقية ذاتها (1977). ولكن خلافاً للالتزامات القانونية الواقعة على دولة إسرائيل بموجب الاتفاقية، قامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بدعم النشاطات الاستيطانية وإقامة المستوطنات وتقديم كافة التسهيلات المالية والقانونية والإدارية لتشجيع سكانها من اليهود على الإقامة في المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967. وفي هذا السبيل استولت إسرائيل على مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية المحتلة وخصصتها للمشاريع الاستيطانية. ورغم تفكيك المستوطنات في قطاع غزة، ما يزال أكثر من 480 ألف مستوطن يقيمون في أكثر من 130 مستوطنة في الضفة الغربية. ويعيش حوالي نصف المستوطنين في مستوطنات داخل مدينة القدس المحتلة وفي محيطها، حيث تواصل قوات الاحتلال تنفيذ سياسة التطهير العرقي للسكان الفلسطينيين في المدينة كجزء من مخطط تهويدها وطمس معالمها العربية، فيما يتوزع الباقون على مستوطنات في بقية أنحاء الضفة الغربية.

إن استمرار إسرائيل في أعمالها التوسعية الاستيطانية أسهم وبشكل مباشر في زيادة عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية بما في ذلك في مدينة القدس المحتلة حيث يبلغ تعداد المستوطنين 480 ألف مستوطن يهودي يقطن أكثر من 50% منهم في مدينة القدس حيث سيتسنى لإسرائيل ضم قرابة 85% (408 ألف) من تعداد المستوطنين وذلك بعدما تنتهي من أعمال البناء لجدار الضم، والتي تقوم ببنائه على طول الحدود الغربية للضفة الغربية بطول 703 كم، حيث سيتم عزل 555 كم^2 (10%) من مساحة الضفة الغربية

[13] المناطق المصنفة (C) تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، أما المناطق المصنفة (B) فتخضع للسيطرة الأمنية الإسرائيلية وتتمتع فيها السلطة الوطنية بصلاحيات مدنية.

[14] المادة (49) من اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب (1949).

بما في ذلك القدس باتجاه إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك ستقوم إسرائيل بإيجاد ما سيعرف باسم منطقة العزل الشرقي على طول الحدود الشرقية للضفة الغربية والتي تبلغ مساحتها 1555 كم^2 (27.5%) من مساحة الضفة الغربية، حيث ستسيطر عليها إسرائيل من خلال الحواجز العسكرية، والتي سيزيد عددها عن 25 حاجزاً عسكرياً بحيث تكون خاضعة لنظام التصاريح. كما ستقوم إسرائيل بفرض سيطرتها من خلال خمسة ممرات آمنة تربط ما بين منطقة العزل الشرقية وجدار الضم، والتي ستكون خاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية بالكامل، حيث ستبلغ مساحة الأراضي الواقعة ضمن الممرات الآمنة 371 كم^2 (6.5%) من مساحة الضفة الغربية. ومن الجدير ذكره أيضاً أن إسرائيل كانت قد فرضت على الجدار التي تقوم ببنائه على الجهة الغربية منطقة عزل بمساحة 200 متر عرض مما سيزيد من مساحة الأراضي التي ستقع ضمن السيطرة الإسرائيلية بـ 259 كم^2 (4.5%) من مساحة الضفة الغربية. [15]

وعلى مدى العقود الأربعة الأخيرة، كرست إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة نظاماً من التمييز العنصري هو الوحيد في العالم الآن، يحظى فيه المستوطنون بكامل الامتيازات والرعاية والحماية، فيما تتواصل المعاناة والاضطهاد والخنق للسكان الأصليين. وتسيطر المستوطنات على مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية، يخصص جزء قليل منها لغاية البناء الاستيطاني. [16] أما معظم الأراضي فهو مخصص لتوفير مناطق عازلة وبناء جدران حول المستوطنات ولشق الطرق الالتفافية الخاصة بمرور المستوطنين، وكذلك لغايات التوسع الاستراتيجي المستقبلي. ويتم محاصرة المدنيين الفلسطينيين الذين أقيمت المستوطنات في أراضيهم وباتوا في أماكن قريبة من المستوطنات. ويواجه هؤلاء المدنيون، على نحو خاص ظروفاً معيشية مزرية، وتضيق قوات الاحتلال والمستوطنين الخناق عليهم لإجبارهم على الرحيل، وبخاصة في ضوء الاستمرار في إقامة جدار الضم الذي يقتطع أجزاءً كبيرة من أراضي المدنيين الفلسطينيين.

وخلال العام 2006، واصلت دولة إسرائيل وقوات احتلالها الحربي والمستوطنون إقامة مستوطنات ومواقع استيطانية جديدة وتوسيع القائم منها، والتهام المزيد من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية لأغراض التوسع الاستيطاني وإنشاء طرق التفافية جديدة خاصة بالمستوطنين.

ففي تاريخ 2006/3/13، أعلنت القناة التلفزيونية الإسرائيلية الثانية أن قوات الاحتلال شرعت في بناء مقر للشرطة الإسرائيلية ضمن منطقة المشروع الاستيطاني (E1) الذي يربط الكتلة الاستيطانية (معاليه أدوميم) مع مدينة القدس الشرقية. وطبقاً للمخطط فإن المشروع الاستيطاني المقام على مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية المحيطة بمدينة القدس سيشمل نحو 3500 وحدة استيطانية، إضافة إلى فنادق ومناطق صناعية، ومقر الشرطة المشار إليه. جاءت أعمال البناء هذه بعد أيام من إعلان رئيس الحكومة الإسرائيلية بالوكالة آنذاك، أيهود أولمرت، بأن البناء الاستيطاني في (E1) يأتي لخلق تواصل استيطاني من القدس إلى مستوطنة "معاليه أدوميم". الجدير ذكره أن الحي الاستيطاني المذكور سيعمل على قطع التواصل الجغرافي بين شمالي الضفة الغربية وجنوبها. ويستخدم المواطنون الفلسطينيون الطريق المارة أمام المدخل الغربي لمستوطنة "معاليه أدوميم" الواقعة بين المستوطنة ومنطقة المشروع الاستيطاني (E1) في تنقلهم بين شمالي الضفة وجنوبها بعد منعهم من المرور عبر مدينة القدس الشرقية المحتلة.

---

[15] معهد الدراسات التطبيقية (أريج)

[16] وفقاً لدراسة صدرت مؤخراً عن منظمة إسرائيلية لحقوق الإنسان فإن المستوطنات أقيمت على 1.7% من أراضي الضفة الغربية ولكنها تسيطر على 41.9% من تلك الأراضي. أنظر في هذا الشأن:

B'Tselem, The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories, ***Land Grab: Israel's Settlement Policy in the west Bank***, May 2002

وفي تاريخ 2006/9/4 أصدرت وزارة الإسكان الإسرائيلية مناقصات لبناء 690 وحدة سكنية جديدة في تجمعات استيطانية في الضفة الغربية هي: معاليه أدوميم، شرقي مدينة القدس المحتلة وبيتار عيليت جنوب غرب مدينة القدس، والتي أعلنت إسرائيل عنهما في وقت سابق بأنهما ستقعان ضمن حدود القدس الكبرى تحت أية تسوية نهائية مع الفلسطينيين. يذكر بأن عدد الوحدات السكنية المطروحة لمناقصات البناء في مستوطنة معاليه أدوميم (348) وحدة سكنية ومستوطنة بيتار عيليت (342) وحدة سكنية حيث كانت إسرائيل قد أوضحت في مخططات سابقة عن عزمها توسيع وربط المستوطنتين المذكورتين بمدينة القدس لتشكل تواصلاً عمرانياً وجغرافياً لما تطلق عليها "القدس الكبرى". وتعتبر مستوطنة بيتار عيليت أسرع مستوطنات الضفة الغربية نمواً من حيث البناء وعدد السكان، فالتسهيلات الحكومية المتوفرة للمستوطنين اليهود كبيرة ومغرية مما جعلها موطناً لليهود المتزمتين حيث يبلغ عدد سكان المستوطنة اليوم أكثر من 25 ألف مستوطن. أما فيما يتعلق بمستوطنة معاليه أدوميم، والتي يبلغ عدد سكانها قرابة ألـ 32 ألف مستوطن، فإن حكومة إسرائيل تسعى لإطلاق مشروع توسع المستوطنة في الحي المزمع بناؤه والمعروف باسم (E1) والتي تسعى إسرائيل من خلاله إلى ربط المستوطنة مع قلب مدينة القدس.[17]

وفي غضون ذلك، كشفت صحيفة "معاريف" الإسرائيلية، في عددها الصادر بتاريخ 2006/9/21، النقاب عن أن وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية، نشرت عطاءً لبناء 164 وحدة سكنية جديدة في المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية. يتضمن العطاء عرضاً لبناء 88 وحدة في مستوطنة "اريئيل"؛ و56 وحدة في مستوطنة "ألفيه مانشيه"، و20 وحدة في مستوطنة "كارني شومرون"، وجميعها تقع شمالي الضفة، وتحديداً ضمن التجمعات الاستيطانية التي تسعى حكومة إسرائيل لضمها وفق خطة (الانطواء) التي كان يطرحها حزب (كاديما) وتم تأجيل تنفيذها في أعقاب الحرب على لبنان صيف هذا العام.

بالتزامن مع الإعلان عن مخططات التوسع الاستيطاني، وبغية خدمة هذه الأهداف، أصدرت قوات الاحتلال العديد من القرارات القاضية بمصادرة المزيد من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين، كما وجرّفت المزيد من الأراضي لشق طرق جديدة، وتوسيع مستوطنات، وإقامة نقاط مراقبة عسكرية، وبخاصة في محيط الحواجز العسكرية، فضلاً عن تجريف العديد من المنازل السكنية، والممتلكات المدنية الأخرى، عدا عن تجريف مساحات شاسعة من أراضي الفلسطينيين لصالح بناء جدار الضم.

فعلى صعيد تجريف الأراضي، جرفت قوات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ 2006/1/7، قطعة أرض زراعية في بلدة الخضر، جنوب غربي مدينة بيت لحم. أعمال التجريف المذكورة جرت بمحاذاة الشارع الالتفافي رقم (60) بالقرب من مقبرة البلدة، وطالت قطعة أرض زراعية تبلغ مساحتها دونمين، تعود ملكيتها للمواطن محمد سليم عيسى.

وبتاريخ 2006/2/23، جرفت تلك القوات مساحات من أراضي المدنيين الفلسطينيين الزراعية في منطقة الأغوار الشمالية، شمال شرقي الضفة الغربية. جرت أعمال التجريف تلك في الجهة الشرقية من مستوطنة "سيليت"؛ وذلك بهدف توسيع حدود المستوطنة المذكورة. وفي وقت متزامن، جرفت تلك القوات مساحات من الأراضي الفلسطينية في منطقة شويعر، قرب نهر الأردن، إلى الشرق من بلدة طوباس، جنوب شرقي مدينة جنين.

[17] معهد الدراسات التطبيقية (أريج).

وفي تاريخ 2006/3/13، شرعت قوات الاحتلال الإسرائيلي بالعمل في شق طريق استيطانية جديدة تربط بين البؤرة الاستيطانية "رامات يشاي" في حي تل الرميدة، وبين البؤرة الاستيطانية "أبراهام أفينو" الواقعة في البلدة القديمة من مدينة الخليل. يبلغ طول هذه الطريق حوالي ثمانمائة متر، ومن شأنها عزل عدد كبير من منازل المواطنين ومحاصرة قطع أراضي وضمّها، وخلق تواصل جغرافي بين البؤرتين الاستيطانيتين المذكورتين.

وفي تاريخ 2006/9/17، شرعت قوات الاحتلال الإسرائيلي، بتجريف مساحات واسعة من أراضي المواطنين الواقعة جنوبي بلدة الظاهرية، جنوب غربي محافظة الخليل، وذلك بهدف شق طريق استيطانية جديدة، تربط بين الطريق الالتفافية رقم (60)، وبناية مخفر قديم مهدم، كانت تستخدمه الشرطة الأردنية قبل العام 1967، يقع بمحاذاة مستوطنة "تينه"، جنوب البلدة.

وأما على صعيد إصدار أوامر مصادرة عسكرية وإجبار الفلسطينيين على إخلاء أراضيهم، فقد أصدرت قوات الاحتلال بتاريخ 2006/3/30، أمراً عسكرياً جديداً يقضي بالاستيلاء على قطعة أرض مساحتها (200) متر مربع محاذية للموقع العسكري المقام على المدخل الشمالي الغربي لمخيم العروب، شمالي مدينة الخليل،وذلك بهدف توسيعه.

وفي تاريخ 2006/5/25، سلمت قوات الاحتلال الإسرائيلي مجلس بلدي عصيرة الشمالية، شمالي مدينة نابلس، أمراً عسكرياً يقضي بوضع اليد على خمسة دونمات من أراضي البلدة. وجاء في الأمر، أنه وفقاً لصلاحيات قائد الجيش الإسرائيلي في المنطقة، ولاعتقاده أن الأمر ضروري لأغراض عسكرية، سيتم وضع اليد على أراضي مجمل مساحتها 5 دونمات و400 متر من أراضي عصيرة الشمالية حوض 28، قطع رقم 46،50،42،900، حيث تعطى الحيازة المطلقة بها لضابط الأراضي في قيادة المنطقة الوسطى. وتعود ملكية تلك الأراضي لكل من المواطنين: كامل يوسف حسن صوالحة؛ عبد اللطيف حسن صوالحة؛ أحمد عبد الله يوسف جاموس؛ أمجد عبد الله يوسف جاموس، وآمنة عبد اللطيف محمود صوالحة.

وفي تاريخ 2006/9/14، أخطرت قوات الاحتلال الإسرائيلي ورثة المواطن يوسف الحج داوود جاد الله من بلدة دير استيا، جنوب غربي مدينة نابلس، بضرورة إخلاء قطعة الأرض التي يملكها ضمن أراضي البلدة وذلك بحجة أنها أملاك حكومية. ووفقا للإخطار المذكور، والذي اطلع باحث المركز على نسخة منه، فإنه يحمل الرقم (0576) وصدر عن "المسؤول عن الأملاك الحكومية" في وحدة التفتيش المركزية الإسرائيلية بموجب الأمر العسكري بشأن الممتلكات الحكومية رقم (59) لعام 67 وبموجب المادة رقم "2" من الأمر رقم (1006) لعام 82. وتضمن الإخطار إلزام المواطنين بإخلاء الأرض خلال 45 يوما من تاريخ 2006/9/14 و"إلا ستقوم قوات الاحتلال بإخلاء الأرض على نفقة المواطنين وتكبيدهم تكاليف الإخلاء".

وفي سياق متصل، أصدرت قوات الاحتلال الإسرائيلي أمرا عسكريا يتضمن مصادرة ما مساحته عشرة دونمات ومائتا متر من الحوض رقم 9 المسمى " تلة أنشيت" من أراضي بلدة دير استيا أيضاً. وأفاد محمد أبو حجلة، سكرتير بلدية دير استيا لباحث المركز بأن احد ورثة المواطن عطا إبراهيم عبد الرازق تسلم هذا الأمر بتاريخ 2006/9/21. وأضاف بان الأمر يحمل الرقم 76/6/ ت ويتضمن وضع اليد لأغراض عسكرية حددها الأمر بـ"ميدان رماية عسكرية".

جرائم المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم

وفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، شهد العام 2006 المزيد من الاعتداءات والجرائم التي يقترفها المستوطنون المسلحون ضد المدنيين الفلسطينيين وأملاكهم. وعلاوة على استمرار أعمال التدمير والتخريب في الممتلكات والأراضي الزراعية الخاصة بالمدنيين الفلسطينيين، قتل المستوطنون خلال هذا العام مدنياً فلسطينياً، وأصابوا عدداً آخر بجراح. ويرتفع بذلك عدد المدنيين الفلسطينيين الذين قتلوا على أيدي المستوطنين منذ بداية الانتفاضة، أي منذ أواخر سبتمبر 2000 وحتى نهاية العام 2006 إلى 36 مدنياً فلسطينياً، بينهم 9 أطفال. ورصد باحثو المركز خلال هذا العام مائة اعتداء اقترفها المستوطنون، تركز 75% منها في محافظة الخليل، و10% في محافظة نابلس، و6% في محافظة قلقيلية، و5% في محافظة بيت لحم، و2% في كل من محافظتي جنين وأريحا.

وكانت أشكال الاعتداءات التي اقترفها المستوطنون ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم على النحو التالي:

إطلاق النار: تمنح سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي للمستوطنين حرية حمل السلاح، ولا يتورع المستوطنون في استخدام السلاح ضد المدنيين الفلسطينيين، إما بهدف قتلهم أو إصابتهم عمداً، وإما بهدف إرهابهم. ونظراً للسياسة التي تنتهجها قوات الاحتلال بالتغاضي عن جرائم المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين، والتسامح مع الخارجين منهم على القانون، وعدم تقديمهم للمحاكمة إلا في حالات نادرة جداً، فإن المستوطنين يلقون بذلك الدعم والتأييد والتشجيع المعلن أحياناً لاقتراف المزيد من اعتداءاتهم على أرواح المدنيين الفلسطينيين. وخلال هذا العام قتل المستوطنون مدنياً فلسطينياً، وأصابوا عدداً آخر بجراح.

* ففي تاريخ 2006/8/6، أ"طلق مستوطنون النار على سيارة شحن فلسطينية مما أدى إلى مقتل سائقها **حسين فهمي علي مرداوي، 48 عاماً**، من بلدة حبلة، جنوب شرقي مدينة قلقيلية، وإصابة نجله الطفل **عميد، 17 عاماً** بشظايا الرصاص في يده وكتفه الأيسر، فيما نجا ابن شقيق الضحية الطفل أحمد خالد فهمي مرداوي، 15 عاماً، وهو أصم.

* بتاريخ 2006/7/25، أصيب المواطن **موسى عطية حمامرة 47 عاماً**، من قرية حوسان، الواقعة على الطريق الالتفافية رقم (60)، غربي محافظة بيت لحم، جراء عيار ناري أطلقه عليه أحد مستوطني مستوطنة "بيتار عليت". ووفق معلومات المركز، أصيب المواطن حمامرة، بينما كان عائدا إلى منزله من عمله، عندما شرع المستوطن بإطلاق النار عليه بصورة متعمدة، فأصابه بعيار ناري في فكه السفلي.

* بتاريخ 2006/7/26، فتح أحد المستوطنين اليهود النار تجاه المواطنين سليمان شفيق الطل، وخليل باجس الطل، من سكان الظاهرية، اللذين كانا يقومان برعي قطيع من الأغنام، في منطقة "زنوتا"، جنوبي بلدة الظاهرية، جنوبي محافظ الخليل، ما أسفر عن إصابة المواطن **سليمان الطل، 27 عاماً**، بعدة شظايا في الساقين، وقتل ثلاثة رؤوس من الأغنام. وفر المستوطن هارباً من المكان، صوب مستوطنة "تينا عوماريم" المجاورة.

* بتاريخ 2006/8/26، فتحت مجموعة من المستوطنين، انطلقت من مستوطنة "إيتمار"؛ جنوب شرقي مدينة نابلس، النار تجاه مجموعة من الأطفال الفلسطينيين في بلدة بيت فوريك، شرقي المدينة، ما أسفر عن إصابة الطفل **حكيم عرسان محمود حنني، 12 عاماً**، بعيار ناري في الإلية خرج من البطن. نقل المصاب إلى مستشفى رفيديا في مدينة نابلس لتلقي العلاج، ووصفت المصادر الطبية حالته بالحرجة جداً.

* بتاريخ 12/3/ 2006، فتح أحد المستوطنين المارين بسيارتهم على الطريق الالتفافية رقم (60)، المحاذية لخربة "قلقس" جنوبي مدينة الخليل، النار تجاه أحد منازل الخربة، القريب من الطريق المذكورة، من الجهة الجنوبية. أسفر ذلك عن إصابة الطفل **محمد فراس فارس الأطرش، 6 أعوام**، بعيار ناري في الكتف الأيمن ونفذ إلى العنق، ووصفت إصابته بالخطرة.

الدهس العمد: من أشكال الاعتداءات التي يقترفها المستوطنون جرائم الدهس العمد ضد المدنيين الفلسطينيين، وخلال هذا العام تعرض طفلان فلسطينيان على الأقل لمحاولتي دهس، الأولى بتاريخ في 2006/5/4، عندما أقدم أحد المستوطنين القاطنين في مستوطنة "كريات أربع"؛ جنوب شرقي مدينة الخليل، على دهس الطفل **عبد الله جلال الجعبري، 3 أعوام**، ما أدى إلى إصابته بعدة جروح ورضوض وكدمات حادة، في أنحاء الجسم. والثانية بتاريخ 2006/9/10 عندما تعرضت الطفلة **هبه جمال عوده عزازمة، 10 أعوام**، من قرية النبي الياس، شرقي مدينة قلقيلية، وذلك أثناء عودتها من مدرستها إلى منزل عائلتها في القرية المذكورة، ما أسفر عن إصابتها بجراح خطيرة. هذا فضلاً عن تعرض سيارة مدنية فلسطينية كانت تسير على شارع نابلس ـ رام الله، بتاريخ 2006/8/30، لعملية صدم متعمدة على يد مستوطن كان يقود سيارة شحن كبيرة (براد) ما أسفر عن إصابة ركابها الأربعة بجراح ورضوض.

الاعتداء على المنازل السكنية: اقترف المستوطنون اثنين وأربعين اعتداء على منازل المدنيين الفلسطينيين، تركزت معظمها في محافظة الخليل. وتنوعت أشكال تلك الاعتداءات بين اقتحام المنازل والاستيلاء عليها لبعض الوقت، الاعتداء على سكانها بالضرب، إضرام النار بمحتوياتها، ومهاجمة المنازل بالزجاجات والحجارة. وأسفرت تلك الاعتداءات عن إصابة حوالي ثلاثين مدنياً فلسطينياً، من بينهم أحد عشر طفلاً، وثلاث نساء، بكسور وجروح وكدمات. وعادة ما كانت تنفذ تلك الاعتداءات تحت سمع وبصر قوات الاحتلال التي لم تكن تحرك ساكناً لردع المستوطنين وتقديمهم للمحاكمة، فضلاً عن تجاهلها لعشرات الشكاوى التي كان يتقدم بها الضحايا لإنصافهم أو رد العدوان عنهم.

الاعتداء على المدارس والطلبة: رصد باحثو المركز خمسة اعتداءات نفذها المستوطنون ضد طلبة المدارس، وجميعها وقعت في محافظة الخليل. ففي تاريخ 2006/2/2، أقدمت مجموعة من المستوطنين المسلحين، على توقيف واحتجاز حافلة ركاب فلسطينية، تقل حوالي أربعين طالباً من مخيم العروب للاجئين، شمالي محافظة الخليل، وتعريضهم للترهيب والتنكيل، ما أسفر عن إصابة خمسة من الطلبة. وفي تاريخ 2006/4/1، اعتدى المستوطنون القاطنون في البؤرة الاستيطانية "بيت هداسا"، في شارع الشهداء وسط مدينة الخليل، على طالبات ومعلمات مدرسة قرطبة الأساسية للبنات، ما أسفر عن إصابة ناشطة سلام أجنبية، وذلك أثناء مرافقتها لمجموعة من طالبات المدرسة بهدف حمايتهم من هجمات محتملة للمستوطنين. وفي تاريخ 2006/5/6، هاجمت مجموعة كبيرة من المستوطنين، انطلاقاً من مستوطنة "معون"، جنوبي بلدة يطا، جنوبي محافظة الخليل، حوالي عشرين من طلبة المدرسة الابتدائية في قرية "التواني" أثناء عودتهم إلى بيوتهم في قرية "طوبا" المجاورة، برفقة مجموعة تضامنية من "حركة تعايش" الإسرائيلية. أسفر ذلك عن إصابة خمسة طلبة بجروح ورضوض وكدمات مختلفة في أنحاء الجسم. وفي تاريخ 2006/11/11، هاجم عدد من المستوطنين طلبة مدرسة قرية التواني من خربة "طوبا"، جنوبي مدينة الخليل، ما أدى إلى إصابة عدد منهم بجروح ورضوض. وفي تاريخ 2006/11/27 هاجمت أربع مستوطنات يقطن في مستوطنة "رمات يشاي"، في حي تل رميدة، وسط مدينة الخليل، مجموعة من طلبة مدرسة "سلهب الأساسية للبنات"، في حي جبل الرحمة المجاور، واعتدين بالضرب المبرح على الطفلة ورود محمد خضر شبانة، 9 أعوام، من سكان الحي المذكور.

الاعتداء على أماكن دينية: رصد باحثو المركز أربعة اعتداءات على أماكن دينية إسلامية، الأول بتاريخ 2006/2/12، حيث قام مستوطنان بكتابة شعارات مسيئة للمسلمين على جدران مسجد قرية النبي إلياس، شرقي مدينة قلقيلية. والثاني بتاريخ 2006/8/11، عندما اقتحمت مجموعة كبيرة من المستوطنين القاطنين في مستوطنتي "كريات أربع" و"خارصينا" والبؤر الاستيطانية،

جنوب شرق ووسط الخليل، المسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل، مصطحبين معهم فرقة وآلات موسيقية لإقامة حفل زفاف يهودي، ما شكل مساساً بقدسية المسجد ومشاعر المصلين المسلمين، وشوش على أداء شعائرهم. والثالث بتاريخ 2006/8/27، حيث اقتحم أحد عشر مستوطناً المسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل، عبر بوابته الغربية، وفتحوا البوابة الحديدية الفاصلة بين منطقة "الصحن" وسط المسجد، ودخلوا إلى منطقة "الاسحاقية"، بالرغم من محاولة كبير سدنة الحرم، حجازي أبو اسنينة، منع دخولهم، وإعلامه الشرطة الإسرائيلية بذلك. رفض المستوطنون الانصياع لطلبه، وقاموا بالدخول بالقوة والصلاة في المنطقة المذكورة المخصصة للمسلمين، في أحد الأيام غير المسموح للمستوطنين بدخول المسجد كلياً والتواجد فيه، وفق ترتيبات قوات الاحتلال ولجنة "شمغار" الإسرائيلية، التي خصصت لهم أياماً معينة للصلاة في المسجد. والرابع بتاريخ 2006/9/10، عندما أقدم عدد من المستوطنين المسلحين، على اقتحام أحد المساجد الإسلامية في بلدة حلحول، شمالي مدينة الخليل، وأدّوا طقوساً دينية يهودية بداخله، بعد اقتحامهم البلدة برفقة وحراسة قوات الاحتلال الإسرائيلي.

الاعتداء على المزارعين ورعاة الأغنام وممتلكاتهم: رصد باحثو المركز ثلاثة وعشرين اعتداء نفذها المستوطنون ضد المزارعين ورعاة الأغنام الفلسطينيين وممتلكاتهم. وتراوحت هذه الاعتداءات بين إطلاق النار والاعتداء بالضرب على المزارعين ورعاة وقطعان الأغنام، وتجريف الأراضي والاستيلاء عليها وإقامة بؤر استيطانية عليها، وقلع الأشجار وتدمير المزروعات، ومنع المزارعين من فلاحة أراضيهم وجني محاصيلها.

اعتداءات أخرى: تراوحت الاعتداءات المتبقية بين التنكيل بالمواطنين الفلسطينيين، وقطع الطرق العامة، والاعتداء على السيارات المدنية.

جدار الضم (الفاصل) في عمق أراضي الضفة الغربية المحتلة

استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في أعمال البناء في جدار الضم الذي تقيمه في عمق أراضي الضفة الغربية المحتلة خلافاً للقانون الدولي الإنساني، وللرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في لاهاي بتاريخ 2004/7/9. تركزت تلك الأعمال خلال هذا العام، بشكل رئيس، حول مدينة القدس المحتلة، رغم الاعتراضات القانونية التي قدمها وكلاء المدنيين الفلسطينيين من سكان البلدات والقرى الفلسطينية المحيطة بالمدينة، الذين طالت أوامر المصادرة وأعمال التجريف ممتلكاتهم الخاصة. كما واستمرت أعمال البناء في المحافظات الأخرى، وبخاصة محافظتي بيت لحم والخليل، فضلاً عن أعمال البناء حول بعض المستوطنات الكبرى كمستوطنة أريئيل، جنوبي مدينة نابلس، وفي عمق حوالي اثنين وعشرين كيلومتراً في أراضي الضفة، أو المستوطنات ذات الطابع العسكري مثل مستوطنة "شافي شومرون" شمال غربي مدينة نابلس، التي تشكل نقطة وصل مع المعسكر الذي تقيمه تلك القوات على قمة جبل عيبال، المطل على مدينة نابلس من جهتها الشمالية.

مع إعلان الحكومة الإسرائيلية عن خطة الانفصال عن قطاع غزة من جانب واحد في العام الماضي (2005)، شرع رئيسها آنذاك، أريئيل شارون، والعديد من وزرائه بالإعلان عن خططهم لتوسيع أعمال البناء الاستيطاني في أراضي الضفة الغربية، والتسريع في بناء جدار الضم حول مدينة القدس الشرقية المحتلة في آن واحد. وقرروا بأن ينتهي العمل في بناء الجدار حول المدينة في موعد أقصاه إما نهاية العام 2005 أو في شهر آذار (مارس) عام 2006، وبذلك تكون إسرائيل قد حسمت مستقبل المدينة، خلافاً للقانون الدولي الإنساني، وضمتها فعلياً إلى أراضيها.

ينتهك بناء الجدار الذي شرعت قوات الاحتلال الإسرائيلي في بنائه على الأراضي الفلسطينية المحتلة مبدأ عاماً في القانون الدولي الإنساني، وهو أن قوة الاحتلال لا يمكنها تغيير طبيعة المنطقة التي تحتلها باستثناء الضرورة العسكرية، وفي حال أن تلك التغييرات من شأنها أن تفيد السكان الواقعين تحت الاحتلال. إن بناء الجدار، لا يفيد السكان الفلسطينيين، ولا يمكن اعتباره ضرورة عسكرية، على الرغم من الادعاءات الإسرائيلية التي تتحدث عن ضرورته الأمنية.

إلى وقت قريب، كانت حكومة إسرائيل وقوات احتلالها الحربي تدعي أن بناء الجدار يندرج في إطار الدواعي الأمنية وليس السياسية. وجاء أول تصريح علني يؤكد الدوافع السياسية لبناء الجدار على لسان تسيبي ليبني، وزيرة القضاء الإسرائيلي آنذاك، التي أعلنت أن جدار الضم سيكون حدود إسرائيل المستقبلية. ونقلت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية باللغة العبرية بتاريخ 2005/12/1، عنها قولها: "إن المحكمة العليا الإسرائيلية تقوم بواسطة قراراتها القضائية برسم حدود دولة إسرائيل من خلال جدار الفصل". تصريحات الوزيرة ليبني تتعارض مع موقف النيابة العامة الإسرائيلية التي أعلنت مراراً في المحكمة العليا الإسرائيلية، وخلال مناقشات متكررة، أن جدار الفصل هو جدار أمني وليس سياسياً، وأنه مجرد وسيلة مؤقتة لحفظ الأمن!![18]

[18] كانت النيابة العامة الإسرائيلية قد أقرت للمرة الأولى بأن ليس الاعتبارات الأمنية فقط هي ما يحدد مسار الجدار، وذلك في ردها على دعوى أمام المحكمة العليا من قبل أهالي قرية عزون، شمال قلقيلية. وفي ردها، طلبت النيابة من المحكمة الإبقاء على المسار الأصلي للجدار بادعاء أن تحريكه "سيكون مكلفاً جداً." حول هذا الموضوع، أنظر أيضاً الموقع الإلكتروني لصحيفة هآرتس باللغة الإنجليزية بتاريخ 2005/7/4.

وخلافاً للادعاءات الإسرائيلية حول الدوافع "الأمنية" لإقامة جدار الضم، كشف رئيس الوزراء الإسرائيلي بالوكالة آنذاك، إيهود أولمرت، عن المزيد من تفاصيل خطته "لفصل" إسرائيل عن الفلسطينيين خلال مقابلات صحافية نشرت بتاريخ2006/3/10، حيث قال إنه "سيحول الجدار الفاصل بالضفة الغربية إلى حدود نهائية لإسرائيل". وقال "إنه بحلول 2010 لن يكون هناك مستوطنون إسرائيليون على الجانب الشرقي من الجدار". وهذه هي المرة الأولى التي يعترف فيها مسؤول إسرائيلي على هذا المستوى بأن الهدف من الجدار سيكون حدوداً نهائية لها. وقال أولمرت لصحيفة "معاريف" الإسرائيلية: "سنتجمع خلف خط السور، وستظل القدس موحدة، وستبقى الكتل الاستيطانية المركزية، وسيجري توسيعها، وفي نهاية العملية سننفذ انفصالاً كاملاً عن أغلبية الفلسطينيين".

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أكد منذ بداية شروع إسرائيل في بناء جدار الضم أن الجدار يشكل أحدث أشكال سياسة التوسّع الإقليمي الإسرائيلي وأكثرها سفوراً. كما ويشكّل في حدّ ذاته انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني كونه يهدف من الناحية الفعلية إلى المسّ بالتكامل الإقليمي للضفة الغربية، ويشكّل بصورة أكثر خطورة عملية ضم فعلية لأراضٍ فلسطينية محتلة إلى إسرائيل. علاوة على ذلك، فإن الأساليب التي تستخدمها قوات الاحتلال الإسرائيلي في بناء الجدار تشكّل انتهاكات لاتفاقية جنيف الرابعة، والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان بشكل عام، فمصادرة الأراضي الفلسطينية على نطاق واسع، وأعمال تدمير الممتلكات المدنية، بما فيها المنازل والمنشآت التجارية والبنية التحتية المدنية، محظورة بموجب المادة 147 من اتفاقية جنيف الرابعة.

بتاريخ 2004/7/9، أصدرت محكمة العدل الدولية في لاهاي رأيها الاستشاري حول الجدار الذي تبنيه إسرائيل على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك مدينة القدس الشرقية وحولها. وأكد قرار المحكمة أن الجدار منافٍ للقانون الدولي، وأن إسرائيل ملزمة بوقف بنائه وبتفكيكه، وبإصلاح جميع الأضرار الناجمة عن بنائه، وأن جميع الدول ملزمة بعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الناجم عن بناء الجدار. كما أن على جميع الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة ضمان امتثال إسرائيل لأحكام تلك الاتفاقية، وعلى الأمم المتحدة أن تنظر فيما يجب اتخاذه من خطوات لإنهاء الوضع غير القانوني الناجم عن بناء الجدار. وبتاريخ 2004/7/20 اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً طلبت فيه إلى إسرائيل الامتثال للالتزامات القانونية المحددة بالرأي الاستشاري. إلا أن حكومة إسرائيل رفضت قبول الرأي الاستشاري المذكور، وواصلت أعمال البناء فيه طوال العام، ضاربة بعرض الحائط قرارات مؤسسات الشرعية الدولية.

وتأكيداً على القرار الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ 2006/12/15، بأغلبية ساحقة على إقامة مكتب جديد لتمكين الفلسطينيين من تقديم دعاوى تعويضات عن الأضرار الناجمة عن جدار الضم في الضفة الغربية. ويعمل المكتب على تسجيل ومعالجة طلبات التعويض. ودعا القرار إلى تشكيل لجنة ثلاثية وأمانة عامة خلال ستة أشهر لتسجيل ومعالجة طلبات التعويض عن الأضرار ووافقت الجمعية العامة على توصية الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بأن يكون مقر المكتب في فيينا رغم القرار المبدئي الذي نص على إنشائه بالضفة الغربية ليكون قريبا ممن يقدمون طلبات التعويض. وقد جاء في قرار الأمم المتحدة أن هذا المكتب أقيم استنادا واستمرارا لقرار المحكمة الدولية منذ شهر يوليو/ تموز 2004 والذي اعتبر الجدار غير شرعي. وجاء في قرار المحكمة أن إسرائيل "ملزمة بالتعويض عن كل ضرر نجم نتيجة إقامة الجدار".

القضاء الإسرائيلي أداة سياسية

ظل القضاء الإسرائيلي مسانداً في قراراته للمشاريع الاستيطانية التوسعية التي تنفذها قوات الاحتلال في الأراضي المحتلة، ولكافة الانتهاكات التي تقترفها تلك القوات لحقوق المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم. فخلال السنوات التي شهدت بناء جدار الضم؛ أصبحت المحكمة العليا الإسرائيلية كجسم فعال للاستئناف، كمكون أساسي للحق، محل تساؤل كبير. لقد اعترض الفلسطينيون المتضررون من بناء الجدار على مصادرة أراضيهم لغرض بناء الجدار، أو عزلها خلفه وعدم تمكينهم من الوصول إليها، إلا أن المحكمة لم توافق على اعتراضات السكان، وإن أصدرت بعض القرارات التي تؤيد بناء الجدار، لكن "دون فرض معاناة مفرطة على الفلسطينيين"!!. إن المحكمة بذلك تؤيد بناء الجدار على الأراضي الفلسطينية المحتلة خارقة بذلك قواعد وأحكام القانون الدولي، ولكنها تطلب التقليل من المعاناة الناتجة عن ذلك، كما جاء في قرارها الصادر بتاريخ 2004/6/30 الخاص بقضية قرية بيت سوريك، شمال غربي مدينة القدس. وبتاريخ 2005/9/15، أعطت المحكمة المذكورة، التي انعقدت بهيئة موسعة قوامها تسعة قضاة، الضوء الأخضر للحكومة الإسرائيلية وقوات احتلالها لمواصلة بناء الجدار، وبررت المحكمة قرارها بزعم أن "لإسرائيل الصلاحية من حيث المبدأ، إقامة جدار الفصل في الضفة الغربية لأسباب أمنية". وفي حينه أشار المركز إلى أن هذا القرار سيترك أثراً سلبياً على نحو (44) التماساً مطروحاً أمام المحكمة ضد بناء الجدار في الضفة الغربية.

وخلال العام الحالي، ردت المحكمة العليا الإسرائيلية العديد من الالتماسات التي قدمت إليها خلال العام، أو كانت قد أجلت النظر فيها في الأعوام السابقة. وفي خطوة تعكس مدى تأثير القادة السياسيين الإسرائيليين على قرارات تلك المحكمة، تعهد وزير القضاء، حاييم رامون، بتاريخ 2006/5/8، ببذل الجهود مع الجهاز القضائي لتسريع الإجراءات من أجل بناء المقاطع المتبقية من الجدار، بما في ذلك ضمان عدم إعاقة المداولات القضائية بالنسبة لمقاطع من الجدار الموجودة قيد التداول القضائي.

في بداية العام، وتحديداً بتاريخ 2006/1/9، ردت المحكمة العليا الإسرائيلية الالتماس الذي قدّمه مواطنو قريتي بيت سيرا وشقبا، غربي مدينة رام الله، وسكّان البلدات اليهودية "مخبيم" و"رعوت" ضد مسار جدار الضم المنوي إقامته في محيط مستوطنة "موديعين" المقامة على أراضي القريتين المذكورتين. وألغت المحكمة جميع الأوامر الاحترازية التي أصدرتها في السابق، وسمحت بذلك باستمرار بناء الجدار في المنطقة. وذكر موقع صحيفة "هآرتس" الإلكتروني أنه منذ تقديم الالتماسات من قبل المواطنين الفلسطينيين ضد الجدار لم يتغيّر مساره المخطّط في المنطقة إلا إلى مسافة 75 متراً فقط عن خط الهدنة الحدودي. وذكر الموقع أن السلطات الإسرائيلية اقترحت على أهالي بيت سيرا ثلاثة عشر دونماً من الأرض بدلاً من المساحة التي التهمها الجدار، وادّعى سكّان البلدات اليهودية (مخبيو) و(راعوت) أن الجدار قريب من بيوتهم جداً وعلى السلطات إبعاده عنها. وجاء في قرار قضاة المحكمة الإسرائيلية أن "قرار الحاكم العسكري بشأن الجدار يقع في حيّز المعقول". وأضاف القرار "الدولة بذلت مجهوداً لتقليص الضرر بالمواطنين الفلسطينيين إلى جانب الجهد لتحقيق الهدف الأمني للجدار!!). المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يؤكد إن المحكمة بذلك تؤيد بناء الجدار على الأراضي الفلسطينية المحتلة خارقة بذلك قواعد وأحكام القانون الدولي، وإن طالبت التقليل من المعاناة الناتجة عن ذلك، كما جاء في العديد من قراراتها السابقة، منها قرارها الصادر بتاريخ 2004/6/30 الخاص بقضية قرية بيت سوريك، شمال غربي مدينة القدس.

وبعد أسبوعين من تصريحات وزير القضاء الإسرائيلي، أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية يومي الاثنين والثلاثاء الموافقين 22 و2006/5/23، قرارين جديدين بهذا الصدد. ففي تاريخ 2006/5/22، صادقت المحكمة على مسار مقطع من جدار الضم في محافظة رام الله. وأفادت وسائل إعلام إسرائيلية إن مسار هذا المقطع يقع شمال غربي المحافظة، ويضم مستوطنتي "بيت أرييه"

و"عوفريم"؛ ويعزل حوالي (3900) دونم من ممتلكات المدنيين الفلسطينيين من قرية عابود. كما ويقضي قرار المحكمة باقتلاع نحو 1100 شجرة زيتون من أراضي المواطنين الفلسطينيين. وتكون المحكمة بقرارها هذا قد ردّت التماسين، الأول قدمه المجلس المحلي لمستوطنة بيت أرييه، والثاني قدمه المجلس القروي في قرية عابود.

وفي تاريخ 2006/5/23، ردت المحكمة التماساً تقدم به سكان بلدة العيزرية، شرقي مدينة القدس المحتلة، لتغيير مسار الجدار. وأفاد موقع "يديعوت أحرونوت" الإلكتروني أن قرار المحكمة الإسرائيلية يسمح لجهاز الأمن الإسرائيلي بمواصلة بناء الجدار الموصل بين القدس الشرقية ومستوطنة "معاليه أدوميم" إلى الشرق منها. ويهدف مسار الجدار في هذه المنطقة إلى ضم الكتلة الاستيطانية "معاليه أدوميم" إلى داخل حدود إسرائيل.

وفي تاريخ2006/5/30، صادقت المحكمة العليا الإسرائيلية، على مواصلة بناء الجدار العازل حول مستوطنة "شفي شومرون"؛ شمال غربي مدينة نابلس، والواقعة على شارع نابلس ـ جنين. وبمصادقتها على هذا القرار، تكون تلك المحكمة قد رفضت الالتماسات التي قدمت إليها من قبل المجالس القروية المقامة تلك المستوطنة على أراضيها، وأفادت فيها أن الجدار يمس بسكان القرى الفلسطينية في المنطقة، ويؤدي إلى قطع المئات من أشجار الزيتون التي تشكل مصدر المعيشة بالنسبة لهم. وجاء أن رئيس المحكمة العليا، أهارون براك، الذي كان على رأس الهيئة القضائية، قد قال في قراره "إن هناك توازناً بين الاحتياجات الأمنية وحقوق السكان الإسرائيليين وبين حقوق السكان الفلسطينيين"!! كما وجاء في القرار أن المحكمة توافق على موقف القائد العسكري بشأن المساحة الأمنية الخاصة، التي زعم بأنها ضرورية من أجل أمن المستوطنين في المستوطنة. وأن بناء الجدار بالقرب من منازل المستوطنة لن يوفر الحماية الضرورية للمستوطنين!! الجدير ذكره أن مسار الجدار سيحتل حوالي 53 دونماً من أراضي قرى سبسطية، الناقورة ودير شرف، وسيؤدي إلى اقتلاع حوالي 350 شجرة زيتون مثمرة، ويفصل المزارعين الفلسطينيين عن أراضيهم خلف الجدار.

وفي تاريخ 2006/9/10، أصدرت المحكمة قراراً جديداً صادقت فيه على مسار جدار الضم في قرى شمال غربي مدينة القدس الشرقية المحتلة. وبقرارها المذكور، الذي تلاه رئيس المحكمة، اهارون باراك، تكون المحكمة قد أقرت ضم ما يزيد عن 500 دونم من الأراضي الفلسطينية إلى إسرائيل. وبذلك تكون المحكمة العليا الإسرائيلية قد رفضت سبعة التماسات تقدم بها سكان قرى شمال غرب القدس ضد إقامة الجدار على أراضيهم، وسمحت لقوات الاحتلال مواصلة إقامة الجدار بمحاذاة قرى بدو، وبيت لقيا، وبيت سوريك، وبيت عنان. وفي المنطقة المذكورة تقيم قوات الاحتلال خمس مستوطنات، وهي: هارادار، ومعليه حميشه، ومفيسيرت تسيون، وغفعوت، وغفعات زيف. وبرر رئيس المحكمة هذا القرار بالقول: "إن الغرض من الجدار هو حماية حياة المواطنين الإسرائيليين من الاعتداءات الإرهابية، وعليه فإن الفائدة المتوقعة منه كبيرة، ومن ناحية ثانية فإن الضرر المتوقع على الملتمسين ليس كبيراً بما فيه الكفاية للقول أنه غير ملائم". وادعى أن المسار الجديد "قلص من مدى المس بالفلسطينيين بشكل ملموس وإنه ينطوي على إيجاد التوازن بين حق الإسرائيليين في ضمان أمنهم وحق الفلسطينيين في زراعة أراضيهم".

وفي تاريخ 2006/11/26، صادقت المحكمة العليا الإسرائيلية على قرار الجيش الإسرائيلي، إحاطة قرى بير نبالا والجيب وبيت حنينا البلد وقلنديا والجديرة، بجدار الضم من الجهات الأربع، على أن يرتبط المقطع الجديد بشارعين، أحدهما يصل إلى رام الله، والآخر إلى بلدة بدو، فيما يبقى المجال مفتوحا أمام السكان للاعتراض في حال وجدوا أن البوابات الزراعية المقرر إقامتها في الجدار لا تلبي احتياجات السكان. وبهذا الموقف فقد أعطت المحكمة العليا الإسرائيلية الشرعية لإقامة معزل "غيتو" تقيمه قوات الاحتلال

الإسرائيلي شمال غربي مدينة القدس المحتلة. الجدير ذكره أن ما يزيد على 17 ألف مواطن فلسطيني يعيشون في القرى المذكورة، ويحمل كثيرون منهم هويات القدس، في حين يتواجد في بلدة بير نبالا الكثير من المحال التجارية الكبيرة والمخازن والمصانع التي يتوقع أن تضطر لأن تهجر المنطقة، وهو ما ينذر بكارثة اقتصادية في المنطقة.

وبقراراتها تلك، أغفلت المحكمة القرار الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية بتاريخ 2004/7/9، الذي قضى بعدم شرعية إقامة الجدار في وضعه الحالي وطالبت بإزالته. كما وأغفلت المحكمة العليا الإسرائيلية اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب، والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تعتبر إسرائيل طرفاً فيها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تطور الأحداث المتصلة بالجدار خلال العام

استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2006 بأعمال التجريف في ممتلكات المدنيين الفلسطينيين والبناء في جدار الضم. وتركزت تلك الأعمال بشكل أساسي حول مدينة القدس الشرقية المحتلة، وبشكل أقل قليلاً في محافظات رام الله، بيت لحم، والخليل. وأما في شمالي الضفة الغربية فقد انتهت أعمال البناء في الجدار، وجرت أعمال بناء جدران عازلة حول العديد من المستوطنات.

وأصدرت قوات الاحتلال الإسرائيلي العديد من أوامر مصادرة أراضي المدنيين الفلسطينيين لصالح جدار الضم. وبلغت مساحة الأراضي التي شملتها قرارات المصادرة التي رصدها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان حوالي (4298) دونماً. ومن خلال رصد المركز لأعمال التجريف والبناء فإن مساحة الأراضي التي كانت تتعرض لأعمال التجريف والبناء والعزل تفوق الأرقام المعلن عنها بقرارات المصادرة، ما يعني أن الرقم المذكور قد يتضاعف عدة مرات أثناء العمل.

وأبقت قوات الاحتلال الإسرائيلي على خططها الرئيسة الرامية إلى ضم المستوطنات الكبرى إلى إسرائيل، مثل مستوطنة أريئيل، كبرى المستوطنات الإسرائيلية في شمال الضفة، والتي تقع على مسافة حوالي اثنين وعشرين كيلومتراً داخل أراضي الضفة، ومستوطنة معاليه أدوميم شرقي مدينة القدس العربية، والتجمع الاستيطاني "غوش عتصيون" بين مدينتي بيت لحم والخليل، جنوبي الضفة. وبموجب هذه التعديلات فإن طول الجدار عند الانتهاء من تشييده سيكون حوالي (670) كيلومتراً، مقابل (720) كيلومتراً في السابق. ويمتد المسار الجديد على طول (135) كيلومتراً على طول حدود الخط الأخضر، مقابل (48) كيلومتراً في المسار السابق، وما تبقى منه سيكون في عمق الأراضي الفلسطينية على مسافات متفاوتة. واستناداً للتقرير الذي قدمه جون دوجارد، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ العام 1967 للدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، فإن بناء الجدار حول مستوطنات أريئيل ومعاليه أدوميم وغوش عتصيون سيؤدي إلى ضم قرابة 10% من مساحة الضفة الغربية إلى إسرائيل، فضلاً عن ضم قرابة (12,7) من هذه الأراضي في الجزء الذي أنهت إسرائيل العمل فيه. وسيضم الجدار من الجانب الإسرائيلي حوالي (170) ألف مستوطن (باستثناء المستوطنين في القدس الشرقية) و(49) ألف فلسطيني يعيشون في (39) قرية.

وأنهت قوات الاحتلال الإسرائيلي العمل في بناء المقطع الشمالي من الجدار، الممتد على طول الحدود الشمالية للضفة الغربية، أي من جنين إلى منطقة الأغوار الشمالية الشرقية. وفي حين لم تشرع تلك القوات في بناء المقطع المعلن عنه، والممتد على طول الحدود الغربية

لنهر الأردن، إلا أن هذا المقطع يقع في صميم الخطط الإسرائيلية المتعلقة ببناء الجدار. وفي حال انتهاء العمل كلياً من بناء الجدار وفق الخطط الإسرائيلية المعلنة فإن ما يزيد عن نصف مساحة الضفة الغربية المحتلة يكون قد أصبح جزءاً من الأراضي الإسرائيلية بعد ضمها خلف الجدار.

وما زالت أعمال البناء جارية بين "الكناه" والقدس وحول مستوطنة أريئيل، وفي القدس الشرقية وحولها، ومن غوش عتصيون إلى متزودات يهودا على الحدود الجنوبية للضفة الغربية. وفضلاً عن ذلك، أنهت قوات الاحتلال الإسرائيلي العمل في بناء المقطع الشمالي من الجدار، الممتد على طول الحدود الشمالية للضفة الغربية، أي من جنين إلى منطقة الأغوار الشمالية الشرقية. وفي حين لم تشرع تلك القوات في بناء المقطع المعلن عنه، والممتد على طول الحدود الغربية لنهر الأردن، إلا أن هذا المقطع يقع في صميم الخطط الإسرائيلية المتعلقة ببناء الجدار. وفي حال انتهاء العمل كلياً من بناء الجدار وفق الخطط الإسرائيلية المعلنة فإن ما يزيد عن نصف مساحة الضفة الغربية المحتلة يكون قد أصبح جزءاً من الأراضي الإسرائيلية بعد ضمها خلف الجدار.

تعزيز عزل مدينة القدس العربية

خلال العام الجاري، تركزت أعمال البناء حول مدينة القدس العربية، وأدت تلك الأعمال إلى عزل المدينة عن محيطها الفلسطيني في الضفة الغربية بشكل شبه كامل. ففي تاريخ 2006/4/4 شغّلت قوات الاحتلال الإسرائيلي حاجز قلنديا كمعبر دولي بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل. وفي أعقاب ذلك سارعت تلك القوات في أعمال بناء القواطع الإسمنتية في الضواحي الشمالية للمدينة، وعملت على عزل المدينة في تلك المنطقة عن شمالي الضفة الغربية. فبعدما أنهت قوات الاحتلال إغلاق جميع المنافذ في جدار الضم في المقطع الممتد على طول الشارع الرئيس ما بين حاجز ضاحية البريد، شمالي مدينة القدس المحتلة ومعبر قلنديا، جنوبي مدينة رام الله شمالاً، أغلقت تلك القوات الفتحات التي لم تكن قد أغلقتها مقابل بريد العرب، في ضاحية البريد.

إن إغلاق تلك المنافذ أصبح يتسبب بمعاناة شديدة للمواطنين الفلسطينيين القاطنين في منطقتي ضاحية البريد وبلدة الرام، وبخاصة المتجهين منهم إلى مدينة القدس المحتلة، أو الطلبة الذين يدرسون في مدارس المدينة، أو في مدارس تقع على الطرف الآخر من الشارع. وأفاد باحثو المركز أن حركة المواصلات باتت صعبة وأكثر كلفة من قبل حيث سيتوجه المواطنون مُضّطرين إلى معبر قلنديا، ومن ثم إلى مدينة القدس عبر وسائل النقل العام. وسوف يسلك المواطنون عبر وسائل النقل العام إما الطريق الممتدة من معبر قلنديا باتجاه بلدات جبع وحزما وعناتا، شمال شرقي المدينة، وإما عبر الطريق الرئيسة من معبر قلنديا باتجاه المنطقة الصناعية "عطروت" والشارع الرئيس باتجاه المدينة. فقبل إقامة الجدار وإغلاق هذه المنافذ كان سكان المنطقة يتجهون إلى المدينة مباشرة عبر مفترق بريد العرب باتجاه حاجز الضاحية، أما الآن سوف يُجبرون على التوجه شمالاً إلى معبر قلنديا، ثم اجتياز المعبر، والعودة باتجاه الجنوب مرة ثانية.

وأفاد باحثو المركز أن قوات الاحتلال فصلت بذلك منطقتي ضاحية البريد وبلدة الرام، اللتين كانتا تعتبران امتداداً طبيعياً لمدينة القدس المحتلة من جهتها الشمالية عن المدينة، وذلك بعد الانتهاء أيضاً من بناء مقاطع الجدار داخل أحياء ضاحية البريد. وأضاف الباحثون أن حوالي تسعين ألف مواطن ممن يحملون الهوية الزرقاء (الإسرائيلية) ويقطنون في ضاحية البريد وبلدة الرام ومنطقتي سميراميس وكفر

عقب، شمالي مدينة القدس، أصبحوا مهددين بالفصل التام عنها، وحرمانهم من حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وبانتهائها من بناء هذا المقطع من الجدار دفعت مئات العائلات الفلسطينية، التي ارتبطت مصالحها الحياتية وسكنها في المنطقتين المذكورتين للعودة إلى داخل حدود المدينة حفاظاً على حقها في السكن فيها، وخشية من سحب بطاقات هوياتهم الزرقاء. كما وألحق بناء الجدار خسائر مادية كبيرة بأصحاب المحلات التجارية، حيث دفعت انتفاضة الأقصى وإجراءات الحصار التي فرضتها قوات الاحتلال على السكان المدنيين بعشرات التجار من مختلف محافظات الضفة لفتح محال تجارية لهم في تلك المنطقة التي كانت من أقل المناطق ضرراً جراء تلك الإجراءات القهرية. وأضطر هؤلاء التجار إلى إغلاق محلاتهم في المنطقة والهجرة عنها إلى مناطق أقل ضرراً. يُذكر أنه يسكن منطقة ضاحية البريد وبلدة الرام حوالي سبعين ألف مواطن، معظمهم ممن يحمل الهوية المقدسية الإسرائيلية "الزرقاء".

وبعد تشغيل حاجز قلنديا كمعبر حدودي، تكون قوات الاحتلال الإسرائيلي قد شرعت عملياً في تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث كنتونات معزولة، الأول شمالي الضفة، والثاني في وسطها، والثالث في جنوبها. وخلال العام أنهت تلك القوات العمل في بناء معبر آخر على مفترق زعترة، جنوبي مدينة نابلس. إن بناء هذه المعابر، بالتزامن من أعمال البناء في جدار الضم، يسير في إطار الخطط الإسرائيلية الرامية إلى حصر التجمعات السكانية الفلسطينية داخل كنتونات معزولة، يتم التنقل عبرها تحت الرقابة الأمنية الإسرائيلية. وتهدف حكومة إسرائيل من وراء ذلك إلى ضم أكبر مساحة من أراضي الضفة الغربية المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشرقية، إلى حدودها، وكذلك إلى إلغاء أي مقوم من مقومات إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافياً وقابلة للحياة.

وفي سياق متصل، عزلت قوات الاحتلال بالأسلاك الشائكة مخيم شعفاط للاجئين وحي رأس خميس المجاور، شمال شرقي مدينة القدس العربية المحتلة. جرت أعمال تثبيت الأسلاك الشائكة حول المخيم على حدوده الغربية لتركه خارج الجدار، وعزله عن مدينة القدس الذي يعتبر المخيم امتداداً طبيعياً لها. واستناداً لتقرير أصدرته وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) عام 2004 يبلغ عدد اللاجئين في المخيم المذكور الذي أقيم بين عامي 1965 و1966 حوالي (10) آلاف لاجئ ويحمل سكانه الهوية الزرقاء (الإسرائيلية). إن عزل المخيم عن المدينة يؤثر بشدة على وصول السكان إلى مرافق التعليم والرعاية الصحية في المدينة. علاوة على ذلك، سيكون من الصعب على بعض السكان خارج المخيم الوصول إلى الخدمات داخل شعفاط. وسيكون هذا الحال، مثلا، بالنسبة لمركز التأهيل المجتمعي الذي يزوره مرضى من مناطق ستقع "داخل" الجدار في 20% من الحالات. وذكرت الوكالة في تقاريرها بأن بعض الخدمات العامة التي يستفيد منها سكان القدس سيحرم منها سكان المخيم.

وعلى الجهة الجنوبية من مدينة القدس العربية، استمرت قوات الاحتلال في أعمال بناء جدار الضم. فمنذ بداية العام، شرعت قوات الاحتلال بأعمال تجريف في أراضي مدينة بيت جالا، على الحدود الجنوبية الغربية لمدينة القدس العربية. وفضلاً عن ذلك، جرت أعمال التجريف والبناء في قرية الولجة، شمال غربي مدينة بيت لحم، والخضر، جنوب غربي المدينة، ومناطق الريف الغربي. ووفق خط سير المقطع الجديد للجدار المشار إليه، فإن شأن إنشاءه والاستمرار فيه، سيعزل مساحات واسعة من أراضي بلدة الخضر، خلف الجدار، وسيؤدي للحيلولة دون وصول أصحابها والمزارعين لها. وتقدر مساحة تلك الأراضي بحوالي (5000) دونم، وهي أراضي تقع أيضا، خلف الطريق الالتفافية، من الجهتين الشمالية والغربية. كما وشرعت قوات الاحتلال الإسرائيلي، في نهاية هذا العام، بالعمل

على تجريف مساحة واسعة من أراضي المواطنين الزراعية في قرية "جورة الشمعة"، جنوبي محافظة بيت لحم، ذلك بهدف تهيئة البنية التحتية لإقامة مقطع جديد من جدار الضم، بالقرب من مستوطنة "افرات"، المقامة على أراض المواطنين، جنوب غربي المحافظة.

وفي شهر شباط (فبراير) استكملت قوات الاحتلال بناء آخر مقطع من مقاطع جدار الضم شمالي مدينة بيت لحم. وطالت أعمال التجريف والبناء محيط مسجد بلال بن رباح وقبر راحيل والمقبرة الإسلامية على الحدود الفاصلة بين مدينتي بيت لحم والقدس الشرقية المحتلة. وببناء هذا المقطع، استكملت قوات الاحتلال الفصل النهائي من بناء جدار الضم بين المدينتين، والذي يمتد في الجزء الشمالي من مدينة بيت لحم، بعمق كيلومتر ونصف الكيلو داخل حدود البلدية، وبارتفاع ثمانية أمتار، ويمنع 40 عائلة من الوصول إلى أعمالهم والى المدارس والأسواق والمرافق الطبية الاجتماعية والأماكن الدينية.

وشهدت عدة مناطق جنوبي الضفة الغربية أعمال تجريف وبناء في جدار الضم. وتركزت تلك الأعمال في أراضي قرى بيت الروش؛ سكّة؛ عرب الرماضين، خربة جمرورة، السموع، غرب وجنوب غربي محافظة الخليل، يطا والظاهرية، جنوبي المحافظة، منطقة البقعة، في الجهة الشمالية الشرقية لمدينة الخليل، وبلدة صوريف في الجهة الشمالية الغربية.

وفي تاريخ 2006/3/2، شرعت قوات الاحتلال الإسرائيلي بوضع مكعبات أسمنتية على طرفي الشارعين الاستيطانيين رقمي (60 و317)، غرب وجنوبي بلدة السموع، بغرض عزل مساحات واسعة من الأراضي والتجمعات السكانية الصغيرة المحيطة بعدد من المستوطنات والبؤر الاستيطانية الإسرائيلية جنوب وجنوب شرقي المحافظة. وشرعت بتجريف خط الأراضي التي سيقام عليها مقطع الجدار، ونصب القواطع الأسمنتية الضخمة منه. يمتد هذا المقطع من الجدار على مسافة تزيد على 32 كيلومتراً، بمحاذاة الشارعين الاستيطانيين المذكورين، غربي بلدة السموع وجنوبها، وصولا حتى مستوطنة "كربئيل" الواقعة شرقي بلدة يطا المجاورة، الأمر الذي سيؤدي إلى عزل عشرات العائلات المقيمة في 16 تجمعاً سكانياً تابعة لبلدات يطا والسموع والظاهرية، فضلاً عن عائلات أخرى في عدد من التجمعات السكانية البدوية.

واستناداً للمعلومات الإسرائيلية التي نشرت حول هذا المقطع، ففي هذه المرحلة يجري التخطيط لإقامة مقاطع من الجدار حتى منتصف برية الخليل، ولا يصل إلى البحر الميت، لأن مسار الجدار في هذه المنطقة لا يزال قيد التخطيط، ولم تتخذ الحكومة قراراً بشأنه بعد، وذلك في إطار المخططات الإسرائيلية لبناء ما يسمى "الحزام الشرقي" لفصل الأغوار عن الضفة الغربية. وتنوي قوات الاحتلال بناء جدار من منتصف برية الخليل، يمتد شمالاً لعزل أراضي الأغوار الزراعية عن الضفة الغربية، والتي تصل مساحتها إلى أكثر من نصف مليون دونم. وأضافت المصادر أن المقطع الحالي الذي يبدأ من شرق جبال الخليل وحتى منتصف برية الخليل، ستكون له إسقاطات بعيدة المدى من جهة المناظر الطبيعة، وكل ما يتعلق بالتأثير على البيئة، وهي في غالبيتها محميات طبيعية، تصل إلى درجة التدمير المباشر للمناظر الطبيعية وسد الطريق أمام تنقل الحيوانات البرية.

وأفاد عبد الهادي حنتش، خبير الأراضي والاستيطان في محافظة الخليل، إنّ إعلان قوات الاحتلال الشروع في بناء مقاطع جديدة من الجدار في محافظة الخليل، سيؤدّي إلى محاصرة أكثر من عشرة آلاف دونم من الأراضي الفلسطينية. وذكر أنّ المنطقة المستهدفة هي منطقة المسافر الشرقية لبلدتي "يطا" و"بني نعيم" شرق وجنوب شرقي الخليل، والتي كانت قوات الاحتلال قد أصدرت أمرين عسكريين تحاصر بموجبهما ما يزيد عن عشرة آلاف دونم في المنطقة المذكورة. وأصبحت هذه المنطقة محصورة بين الجدار المعلن

والبحر الميت. وأضاف أنّ الجدار حول محافظة الخليل، والذي يبدأ من منطقة "بيت أمر" شمالي الخليل، وحتى منطقة عرب "الهذالين"، جنوب شرقي بلدة يطا، يقتطع من مساحة المحافظة 28 ألف دونم، وهي أراضي زراعية مزروعة بأشجار الزيتون. [19]

وفي سياق متصل، أفادت مديرية زراعة الخليل، أن مساحة الأراضي التي صادرتها قوات الاحتلال بصورة مباشرة، لصالح بناء جدار الضم في المحافظة . باستثناء بلدة دورا والقرى التابعة لها . بنحو 6191 دونماً، بالإضافة إلى آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية التي جرى عزلها خلف الجدار.

القيود على حركة المزارعين

وخلافاً للادعاءات التي بثتها حكومة إسرائيل بأنها ستعمل على تأمين وصول المزارعين الفلسطينيين إلى أراضيهم الزراعية التي أصبحت تقع خلف الجدار، وكذلك تأمين وصول المواطنين الفلسطينيين الذين أصبحوا معزولين خلف الجدار إلى الجامعات والمدارس والمستشفيات وأماكن العمل في المدن الفلسطينية، استمرت قوات الاحتلال في فرض قيود صارمة على حركتهم. تشترط قوات الاحتلال حصول المزارعين والسكان المعزولين خلف الجدار إلى تصاريح صادرة عنها تخولهم بالحركة عبر جانبي الجدار، إلا أنها تضع قيوداً تعجيزية عليهم، كاشتراط أن تكون أراضيهم مسجلة بأسمائهم، وليس بأسماء مورثيهم. وبين حين وآخر، تُعَطِّلُ قوات الاحتلال العمل بتلك التصاريح، وبخاصة عند فرض إغلاق على الأراضي المحتلة، وتغلق البوابات المقامة في هيكل الجدار أمام المواطنين الفلسطينيين.

لقد أغلقت قوات الاحتلال العديد من مداخل البلدات والقرى الفلسطينية الواقعة بمحاذاة الجدار، أو أصبحت تقع وراءه. ففي تاريخ 2006/2/13، أغلقت تلك القوات المدخل الوحيد لقرية مردة، جنوب غربي مدينة نابلس، ببوابة حديدية تتحكم بدخول وخروج المواطنين. قوات الاحتلال وضعت بوابة حديدية على مدخل القرية بعد أن أكملت وضع سياج حديدي على امتداد الجهة الشمالية منها، في حين يحيطها من الجهة الجنوبية جدار عازل بينها وبين مستوطنة أريئيل.

وفي تاريخ 2006/2/19، وضعت قوات الاحتلال الإسرائيلي بوابة حديدية على مدخل قرية كفل حارس، جنوب غربي مدينة نابلس. وذكرت المصادر أن البوابة الحديدية حولت القرية إلى ما يشبه السجن المغلق، لاسيما وأنّ الطريق الذي تمّ إغلاقها بالبوابة مغلق بالحواجز الترابية منذ أكثر من عامين. ويضطر الأهالي لقطع مسافات طويلة سيراً على أقدامهم للوصول إلى الشارع الرئيس قبل تمكنهم من استقلال مركبات للتنقل.

وفي اليوم المذكور أعلاه، أقامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بوابة حديدية عند المدخل الجنوبي لبلدة جماعين، جنوب غربي مدينة نابلس. وأفادت مصادر محلية أن تلك القوات وضعت البوابة الحديدية على المدخل الجنوبي للبلدة، الواصل إلى الطريق الاستيطانية "عابر السامرة". الجدير ذكره أن قوات الاحتلال وضعت في وقت سابق سياجاً من الأسلاك الشائكة على امتداد الطريق المذكورة وعزلت العديد من القرى والبلدات الفلسطينية.

[19] إفادة لباحث المركز في محافظة الخليل

كما واستمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في إغلاق البوابات الحديدية المقامة في هيكل جدار الضم المقام على أراضي القرى والبلدات التي أصبحت هي أو أراضيها خلف الجدار. واستمر الجنود في منع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم المعزولة خلف الجدار هذا العام أيضاً وحرمتهم من قطف ثمار الزيتون الذي يشكل مصدر الدخل الوحيد لمئات من المواطنين في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها الفلسطينيون، بسبب الحصار الاقتصادي الإسرائيلي والدولي المفروض عليهم. وأفاد عدد من المزارعين لباحث المركز بأن الجنود المتمركزين عند البوابات الزراعية منعوهم من اجتيازها على الرغم من حيازتهم للتصاريح اللازمة التي تسمح لهم بعبور البوابات. وأضافوا بأن هذه الإجراءات تهدف إلى حرمانهم من مصدر دخلهم الوحيد، وكذلك من أجل إجبارهم على ترك أراضيهم وإهمالها تمهيدا لمصادرتها. وكانت هذه الإجراءات سمة عامة في كافة مقاطع جدار الضم.

لقد أصبحت قرى بكاملها معزولة خلف الجدار. وتشكل قرية عزون عتمة، جنوبي مدينة قلقيلية، أحد النماذج الحية على المعاناة التي يعيشها السكان المدنيون الفلسطينيون الذين أصبحوا يعيشون في الجانب الإسرائيلي من الجدار، حيث أصبحوا يتنقلون تجاه الأراضي الفلسطينية على الجانب الآخر عبر بوابات حديدية أقيمت في هيكل الجدار، يتحكم جنود الاحتلال المتمركزون عليها بحركتهم كونها تُفتح ساعات محددة خلال النهار. وتقيم قوات الاحتلال بوابة حديدية وغرفة تفتيش مزودة بأجهزة دقيقة على المدخل الوحيد للقرية، والذي يربطها بباقي قرى المحافظة، ويتم الدخول والخروج من القرية عبر هذه البوابة، وفق تعليمات قوات الاحتلال وتفتح البوابة من السادسة صباحا وحتى العاشرة مساء، ويقتصر دخول القرية على سكانها، وعلى من يحملون تصاريح خاصة تصدرها قوات الاحتلال، وتخول حامليها العمل في أراضيهم ومزارعهم المعزولة داخل القرية. وخلال العام تعمدت قوات الاحتلال منع الأطقم الطبية مرات عديدة من الدخول إلى القرية المذكورة، فيما تعمدت منع طلبة قرية بيت أمين المجاورة من الوصول إلى مدرستهم في قرية عزون عتمة. ويبلغ عدد هؤلاء الطلبة حوالي مائة طالبة وطالب.

ومع نهاية العام، شرعت قوات الاحتلال بتنفيذ مرحلة جديدة من جدار الضم جنوبي القرية. ويمتد المقطع الجديد من الجدار من مستوطنة "أورانيت" غربي القرية، ويتجه شرقاً بطول ثلاثة كيلومترات، ليصل حتى مدخل مستوطنة "شعاري تكفا" الواقعة جنوب شرقي القرية. وبإقامة هذا المقطع الجديد، يكتمل الطوق على القرية من جميع الجهات، بعد أن عزلت المرحلة الأولى القرية عن القرى المجاورة، وعن باقي أرجاء المحافظة. وأفاد عزمي سلامة، رئيس مجلس محلي القرية، لباحث المركز بأن الأراضي التي سيتم عزلها في المرحلة الجديدة تضم بئرا ارتوازية وعشرة منازل سكنية، مما يؤدي إلى حرمان تلك المنازل من الخدمات الأساسية التي يقدمها المجلس القروي، كما سيصعب على سكان تلك هذه المنازل الوصول إلى قريتهم للتزود باحتياجاتهم الضرورية. وستعزل هذه المرحلة من الجدار أكثر من أربعة آلاف دونم مزروعة بأشجار الزيتون والحمضيات والدفيئات الزراعية.

وتشكل حالة المواطن هاني عامر، 49 عاماً من قرية مسحة، جنوبي مدينة قلقيلية، وهو أب لستة أطفال، نموذجاً صارخاً على المعاناة الإنسانية التي أضافها بناء الجدار إلى مسلسل حياة المدنيين الفلسطينيين. لقد أحيط منزل المواطن المذكور بالسياج، وفُصِلَ منزله عن قريته، ولا يُسمح له بالدخول أو الخروج إلا بتصريح خاص، وفي أوقات معينة من النهار، و لا يُسمح لأحد بزيارته، كما لا يُسمح له بترميم بيته أو إصلاحه.

الآثار المترتبة على بناء الجدار حول مدينة القدس الشرقية

منذ اندلاع الانتفاضة الأولى، فرضت قوات الاحتلال الإسرائيلي قيوداً مشددة على دخول المواطنين الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مدينة القدس الشرقية المحتلة. واشترطت تلك القوات على هؤلاء المواطنين الحصول على تصاريح تصدر عنها تخولهم بالدخول إلى المدينة التي كانت تعمل منذ سنوات على تعزيز الاستيطان داخلها، وحولها، وتسعى إلى تهويدها وفرض سياسة الأمر الواقع فيها. ومع اندلاع انتفاضة الأقصى، فرضت تلك القوات مزيداً من القيود على دخول المدنيين الفلسطينيين إلى المدينة، بما في ذلك الحالات الإنسانية، ولأغراض العلاج والعمل والدراسة والعبادة. رافق ذلك فرض قيود على عمل المؤسسات الأهلية التي حالت إجراءات الحصار دون تمكن موظفيها، والأشخاص الذين تقدم لهم الخدمات الطوعية من الوصول إليها، ما دفع بعض المؤسسات، وانطلاقاً من حرصها على مواصلة تقديم خدماتها للضحايا وطالبي المساعدة لفتح فروع لها خارج حدود المدينة، أو نقل مقراتها. ومع اقتراب انتهاء العمل في بناء الجدار حول المدينة، تكون قوات الاحتلال قد عزلتها عن محيطها الجغرافي كلياً، وفرضت تحكمها الكامل في الدخول إليها والخروج منها من خلال معابر حدودية انتهت من تجهيزها، مثل حاجز قلنديا، بين مدينتي رام الله والقدس، وحاجز جيلو، بين مدينتي بيت لحم والقدس، وبعض المعابر الصغيرة مثل معبر حزما، ومعبر شعفاط، شرقي المدينة، ومعبر العيزرية، في الجنوب الشرقي.

في تاريخ 2005/3/13، أقرت الحكومة الإسرائيلية المسار الجديد لجدار الضم حول مدينة القدس الشرقية. وقضت هذه الخطة إلى عزل الأحياء والقرى والبلدات الشمالية عن المدينة بشكل كامل، فضلاً عن عزل مخيم شعفاط، بجدار من الأسلاك الشائكة. وفور الانتهاء من العمل في جدار الضم في مناطق شمالي القدس، وجد السكان المدنيون في قرية كفر عقب؛ سمير أميس؛ ضاحية البريد؛ وبلدة الرام، شمالي المدينة، والتي يقطنها أكثر من 90 ألف مواطن فلسطيني أنفسهم معزولين عن المدينة. كما وقررت الحكومة الإسرائيلية عزل مخيم شعفاط، شرقي المدينة، ويقطنه حوالي 10 آلاف مواطن فلسطيني، عن مدينة القدس بواسطة جدار من الأسلاك الشائكة. وبالتزامن مع ذلك، عزلت تلك القوات سكان تسع قرى، شمال غربي المدينة، وهي: بيت سوريك؛ بيت إجزا؛ بيت دقو؛ النبي صموئيل؛ بيت إكسا؛ بدو؛ القبيبة؛ قطنة؛ وبيت عنان، عن المدينة، ويبلغ مجموع سكانها حوالي 30 ألف نسمة، وبذلك أصبح حوالي مائة وخمسين ألف مواطن فلسطيني إما معزولين أو معرضين للانفصال القسري عن المدينة، وبالتالي قطع علاقتهم بها.

لقد أخرج الجدار قرية كفر عقب، شمالي مدينة القدس، التي كانت قوات الاحتلال قد ضمتها إلى حدود بلدية القدس، وفق مخططاتها الرامية إلى ضم المدينة المحتلة. ويحمل سكان القرية الهوية الزرقاء "الإسرائيلية". كما ووضع الجدار بلدة الرام وضاحية البريد، شمالي المدينة داخل معازل. ويقطن في المنطقتين المذكورتين حوالي ستين ألف مواطن فلسطيني، نصفهم تقريباً من حملة الهوية الزرقاء الذين دفعتهم الضائقة السكنية داخل حدود المدينة للسكن خارجها.

ومع إنهاء العمل في جدار الضم في هذه المناطق، وتنفيذ خطط الإطباق عليها نهائياً، شرع المئات من سكان منطقتي الرام وضاحية البريد بالعودة إلى داخل المدينة، وذلك للحفاظ على مواطنتهم فيها، وعلى النسيج الاجتماعي إذ أن معظمهم من الأزواج الشابة الذين استقلوا عن عائلاتهم التي بقيت تقطن داخل المدينة، وللحفاظ أيضاً على حقوقهم بالعمل والعلاج وحقوق أبنائهم في الدراسة في مدارس المدينة. ووفق التقسيمات الإدارية الإسرائيلية فإن الأحياء الشرقية من بلدة الرام وضاحية البريد تقع ضمن أراضي الضفة الغربية، بينما تقع الأحياء الغربية منها ضمن حدود بلدة القدس.

أولا: مصادرة وعزل الأراضي

مع شروع قوات الاحتلال في بناء جدار الضم (الفاصل) حول مدينة القدس الشرقية المحتلة، ازدادت إجراءات عزل المدينة عن محيطها الفلسطيني تعقيداً. وخلال العام الجاري سارعت قوات الاحتلال من وتيرة أعمال البناء حولها، بهدف إنهاء العمل في أسرع وقت ممكن، تنفيذاً لقرارات أعلى المستويات السياسية والأمنية في الحكومة الإسرائيلية. واستناداً لقرارات المصادرة التي أصدرتها قوات الاحتلال خلال هذا العام فقط وتمكن المركز من رصدها، فقد أصدرت تلك القوات ثلاثة قرارات جديدة تقضي بمصادرة (2017) دونماً من أراضي بيت حنينا، شمالي المدينة، وعناتا، شرقي المدينة،وقرى شمال غربي القدس.

ثانياً: حرمان السكان المدنيين من حقوقهم

مما لا شك فيه أن مجمل الإجراءات التعسفية وغير القانونية الإسرائيلية في مدينة القدس الشرقية تفضي جميعها إلى اقتراف سلسلة من انتهاكات حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، بحق المدنيين الفلسطينيين.

انتهاك الحق في المواطنة: تدخل إقامة جدار الضم حول مدينة القدس العربية المحتلة في إطار السياسات الإسرائيلية القديمة الهادفة إلى تهويد المدينة وترسيخ وقائع ضمها إلى إسرائيل، وبأقل عدد ممكن من السكان الفلسطينيين. وتقوم السياسة الإسرائيلية على أن يكون عدد المواطنين الفلسطينيين، حسب اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون القدس، 22 % من سكان المدينة الإجمالي فقط، على أن لا يزيدوا عن هذه النسبة. وخلال السنوات الماضية طبقت الحكومة الإسرائيلية التعليمات التي أصدرتها وزارة الداخلية الإسرائيلية والقاضية بإثبات سكان المدينة الفلسطينيين بأنهم يعيشون فيها، وهو ما يعرف بتعليمات "مركز الحياة". وتشترط هذه التعليمات، وعند مراجعة أي من سكان المدينة الفلسطينيين لأي دائرة رسمية إسرائيلية، إثبات إقامته فيها خلال السنوات السبع الأخيرة، ومن لم يثبت ذلك تُسحب بطاقة هويتهم "الإسرائيلية" منه. الجدير ذكره أن قوات الاحتلال فرضت الهوية الإسرائيلية على سكان المدينة الفلسطينيين بعد احتلالها عام 1967 كخطوة من خطوات تكريس ضمها. أدى هذا النظام إلى جملة أمور منها: تفريق شمل الأسر الفلسطينية وإنكار حقها في الحصول على الخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية، بما في ذلك رعاية الأمومة للنساء، وهي خدمات تعتبر من مزايا الإقامة في القدس.

الجدير ذكره أن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأمم المتحدة كانت قد أعربت عن قلقها إزاء الأثر المترتب على التعليمات الصادرة عن وزارة الداخلية التي يمكن بموجبها أن يفقد الفلسطينيون حقهم في العيش في المدينة إذا لم يتمكنوا من إثبات أن القدس الشرقية كانت "مركز حياتهم" في السنوات السبع الماضية. وأعربت عن أسفها أيضاً للنقص الشديد في الشفافية في تطبيق هذه التعليمات. ولاحظت في تعليقها على التقرير الأولي المقدم من إسرائيل عن الحقوق المشمولة بالمواد 1 إلى 15 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية فيما يتعلق بإعمالها لالتزاماتها تجاه تلك المواد من العهد، أن هذه السياسة تطبق حالياً بأثر رجعي على الفلسطينيين الذين يعيشون في الخارج وعلى الذين يعيشون في الضفة الغربية أو في ضواحي القدس القريبة، ولكنها لا تطبق على اليهود الإسرائيليين أو على اليهود الأجانب ممن يقيمون إقامة دائمة في القدس الشرقية. وأعربت عن قلقها البالغ لأن تنفيذ نظام حصص للمّ شمل الأسر الفلسطينية المتأثرة بقانون الإقامة هذا هو نظام ينطوي على تأخير كبير ولا يفي

بحاجات جميع الأسر المشتتة. وبالمثل، فإن منح مركز الإقامة كثيراً ما يكون عملية طويلة تؤدي في أحيان كثيرة إلى فصل العديد من الأطفال عن أحد أبويهم على الأقل أو تحول دون تمكن الزوجين من العيش معاً. [20]

انتهاك الحق في التعليم: ينتهك بناء الجدار حول المدينة حقوق الفلسطينيين في التعليم، ففضلاً عن وجود كلية هند الحسيني التابعة لجامعة القدس، والمتخصصة في مجال الخدمة الاجتماعية، هناك العديد من المدارس الخاصة التي يرغب الفلسطينيون تعليم أبنائهم فيها. وتقدر المصادر الرسمية الإسرائيلية بأن حوالي 3655 طالباً وطالبة من حملة الهوية الزرقاء سيصبحون خارج الجدار، إلا أن المصادر الفلسطينية تعتبر هذا الرقم متواضعاً، فضلاً عن حرمان آلاف الطلبة من سكان الضفة الغربية من التعليم في مدارس تقع داخل المدينة كمدارس دار الأيتام ومدارس التعليم المهني كمدرسة الاتحاد اللوثري. ويشمل انتهاك هذا الحق حرمان حوالي (700) معلم ومعلمة، من حملة الهوية الفلسطينية، من دخول مدينة القدس المحتلة، والالتحاق بعملهم الرسمي في مدارسها الخاصة، وتلك التابعة للأوقاف الإسلامية. بعد الانتهاء من بناء الجدار شمالي المدينة أصبح آلاف الطلاب يضطرون إلى اجتياز أحد عشر حاجزاً عسكرياً كل صباح من أجل الوصول إلى مدارسهم، نظراً لعدم وجود غرف دراسية كافية خلف الجدار. ما يضطرهم إلى تجاوز 11 حاجزاً كل صباح.

انتهاك الحق في العلاج: كما أشير سابقاً، توجد في مدينة القدس الشرقية العديد من المستشفيات الخاصة التي تقدم خدمات علاجية لا تتوفر في المستشفيات الأخرى في الضفة الغربية. كما ويحصل المواطنون الفلسطينيون من حملة الهوية الزرقاء على خدمات علاجية من المراكز الصحية المشمولة بنظام التأمين الصحي الإسرائيلي، وسيصبح سكان الضفة الغربية، وسكان المدينة الذين أبقاهم الجدار خارجه محرومين من التمتع بهذه الخدمات.

انتهاك الحق في العمل: عشية اندلاع انتفاضة الأقصى، كان آلاف الفلسطينيين يعملون في مؤسسات دولية ومنظمات أهلية ومدارس وكليات جامعية وشركات ومستشفيات فلسطينية داخل المدينة. ومع فرض القيود على حركتهم، فقد عدد كبير منهم وظائفهم، فيما استمر عدد آخر بالمغامرة ودخول المدينة بدون تصريح. ومع استكمال بناء الجدار سوف لن يتمكن هؤلاء من دخول المدينة، مما يعني فقدانهم لمصادر عيشهم. كما وسيترك استكمال العمل في بناء الجدار آثاراً سلبية على عمل المستشفيات والمراكز الصحية في المدينة، إذ تُشَغِّلُ هذه المستشفيات والمراكز مئات الأطباء والممرضين والعاملين الصحيين من سكان الضفة الغربية فيها، وهؤلاء بحاجة لتصاريح تخولهم دخول المدينة.

انتهاك الحق في العبادة: تحرم قوات الاحتلال عشرات الآلاف من الفلسطينيين، مسلمين ومسيحيين، من أداء شعائرهم في الأماكن المقدسة، وبخاصة في المناسبات والأعياد الدينية. وتفيد معلومات المركز إلى أن حوالي نصف مليون مسلم، كانوا يؤدون صلاة الجمعة الأخيرة من شهر رمضان في المسجد الأقصى قبل اندلاع الانتفاضة. أما في رمضان من العام الماضي لم يبلغ عدد المصلين ربع هذا العدد، مع العلم أنه يضم سكان المدينة، والسكان المسلمين من الأقلية العربية في إسرائيل. وينطبق الشأن على المؤمنين من المسيحيين.

[20] ورد نص هذا التعليق في الوثيقة E/1999/22.

تطورات خاصة بقانون الأضرار المدنية

بتاريخ 12 ديسمبر 2006، أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية قراراً يبطل البند 5 ج من قانون الأضرار المدنية "مسؤولية الدولة (" *The Civil Wrongs Law, " Liability of State")، تعديل رقم 7 من العام2005".* وكان البند 5 ج– الذي أقر في الكنيست الإسرائيلي بتاريخ 27 يوليو 2005– يسلب رعايا الأراضي المحتلة، رعايا "الدول المعادية" وناشطي منظمات "تخريبية، حق نيل تعويضات لأضرار قد تلحق بهم جراء العمليات الحربية الإسرائيلية التي تقع في مكان سكناهم.[21] برغم ذلك، يستثنى قرار المحكمة المذكور من أسماهم بـ "أعضاء المنظمات الإرهابية"، أو "مواطني دولة عدو"، من التمتع بهذا الحق، حيث يستمر في حرمانهم من الوصول إلى القضاء الإسرائيلي للحصول على تعويضات عن الأضرار التي تلحق بهم جراء العمليات العسكرية الإسرائيلية. الجدير ذكره، أن الكنيست الإسرائيلي كان قد صادق على مشروع تعديل للقانون في العام 2002، يضمن بأن لا تكون مطالب التعويضات في متناول غالبية الفلسطينيين من خلال تعريف موسع لما تسميه إسرائيل "أفعال في وقت الحرب" ومن خلال تعديلات إجرائية مشددة. هذه التعديلات منعت أي مواطن من "دولة معادية" أو عضو في منظمة "إرهابية" من رفع قضية تعويض أمام القضاء الإسرائيلي. وبتاريخ 27 يوليو 2005، صادق الكنيست الإسرائيلي على البند 5 ج من القانون، لكي يسلب رعايا الأراضي المحتلة، رعايا "الدول المعادية" وناشطي منظمات "تخريبية، حق نيل تعويضات لأضرار قد تلحق بهم جراء العمليات الحربية الإسرائيلية التي تقع في مكان سكناهم.

في حينه، اعتبرت منظمات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة الفلسطينية، ومن بينها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، أن التعديل 5 ج على القانون يتنافى مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. فالمادة 3 من تعليمات لاهاي لعام 1907 (الملحقة باتفاقية لاهاي الرابعة) تنص على أن "الطرف المتحارب الذي ينتهك التعليمات المذكورة يجب أن يكون مسؤولاً، إن تطلبت الحالة، عن دفع تعويضات. ويجب أن يكون مسؤولاً عن جميع الأعمال التي يقوم بها أشخاص يشكلون جزءاً من قواته المسلحة." وتعتبر تعليمات لاهاي جزءاً من القانون الدولي العرفي، وهي بذلك ملزمة لجميع الدول. كما تنص المادة 2(3) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية– والذي تعد إسرائيل طرفاً متعاقداً فيه– على أن "تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد: (أ) بأن تكفل سبيل فعال للتظلم لأي شخص انتهكت حقوقه أو حرياته المعترف بها في هذا العهد، حتى ولو صدر الانتهاك عن أشخاص يتصرفون بصفتهم الرسمية."

وعليه، تقدمت تسع مؤسسات حقوق إنسان من إسرائيل ومن الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة، من بينها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، بتاريخ 1 سبتمبر 2005، بالتماس للمحكمة العليا الإسرائيلية، طالبت فيه إلغاء تعديل 5 ج على القانون.[22] وفي

---

[21] وضع القانون بعض الاستثناءات مثل الإصابة في حادث سير يُتهم فيها جندي/سائق؛ أو إساءة معاملة معتقل/سجين في السجون الإسرائيلية. وفي هذه الحالة يطالب القانون وزير الدفاع بإنشاء "لجنة استثناءات" والتي من شأنها البت في مسالة منح الضحية بعض التعويضات المالية للحالة الاستثنائية تلك. ولا يوضح القانون أية معايير لتحديد المبلغ المالي لانتهاك "استثنائي" يتعرض له الفلسطينيين. والمبالغ التي تُدفع في الحالات الاستثنائية تعتبر خارج إطار المسؤولية القانونية ولا يجوز معها الاستئناف أمام القضاء. وهذه المبالغ لا تشكل أبداً اعترافاً بالخطأ من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلي بالجرم الذي ارتكب بحق الضحية.

[22] قدّم الالتماس كل من: مركز الدفاع عن الفرد، عدالة، وجمعية حقوق المواطن، بأسماء المؤسسات الثلاث وبأسماء كل من: مؤسسة الحق، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، بتسيلم، أطباء لحقوق الإنسان، اللجنة العامة ضد التعذيب في إسرائيل، وشومري مشباط – حاخامون من أجل حقوق الإنسان، بواسطة المحاميْن حسن جبارين وأورنا كوهين من عدالة، والمحامي غيل غان– مور من مركز الدفاع عن الفرد، والمحامي دان يكير من جمعيّة حقوق المواطن.

التماسها، شددت المؤسسات على أن تعديل القانون المذكور ينتهك بشكل فظ مبادئ القانون الإنساني الدولي ومبادئ قانون حقوق الإنسان الدولي السارية على المناطق المحتلّة. واعتبر الملتمسون أنّ هذا التعديل يبعث برسالة أخلاقيّة خطيرة ومتطرفة، تتضمن عدم التقدير لحياة أو حقوق المصابين من سكان منطقة المواجهة، لأن المحكمة لن تسعفهم ولأن من سبب لهم الضرر لن يطاله أي عقاب. وجاء في الالتماس أيضًا أنّ التعديل يلغي، عمليًا، الرقابة على عمليّات الجيش في المناطق المحتلة ويشجع على عدم إجراء تحقيقات وعدم محاكمة المسؤولين عن مقتل المدنيين الفلسطينيين أو إلحاق أضرار بممتلكاتهم. وبناءً عليه، اعتبر الملتمسون أن التعديل المذكور غير أخلاقي وعنصري، و يمس بالحقوق الأساسية للفلسطينيين، وتحديداً من حقهم في تلقي تعويضات على انتهاك حقوقهم الأساسية.

وعلى أثر هذا الالتماس، أعلنت محكمة العدل العليا الإسرائيلية أنه- وبسبب دخول تعديل القانون حيز التنفيذ في 10 أغسطس 2005- وتحديد فترة ستة شهور لتقرير مناطق العمليات التي لا يمكن تعويض الفلسطينيين الذين تضرروا فيها- سيتم البت في الالتماس في فبراير 2006. وبتاريخ 12 ديسمبر 2006، أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية قرارها القاضي ببطلان البند 5 ج من القانون المذكور (*قانون الأضرار المدنية "مسؤولية الدولة" (The Civil Wrongs Law, " Liability of State")، تعديل رقم 7 من العام2005*)، لكي تسمح لجزء من الفلسطينيين بممارسة حقهم في الوصول إلى القضاء الإسرائيلي على قاعدة مكان سكناهم، وفي الوقت نفسه، تستمر في حرمان من أسمتهم بـ "أعضاء المنظمات الإرهابية"، أو "مواطني دولة عدو"، من ممارسة هذا الحق.

وعليه، وعلى ضوء التعديلات الجديدة على القانون، يؤكد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أنه سيعمل خلال الفترة القادمة على فحص الأوضاع على أرض الواقع لاستيضاح مدى تمكن الضحايا الفلسطينيين من الوصول للعدالة، وذلك عبر متابعة للعديد من القضايا الحسية والملموسة التي سقط خلالها مدنيون فلسطينيون ضحايا استخدام قوات الاحتلال الإسرائيلي المفرط للقوة، أو التي لحق فيها أضرار عديدة بمدنيين فلسطينيين خلال نشاطات عسكرية إسرائيلية لم تنفذ في إطار عمليات قتالية.

الحصانة الإسرائيلية لمقترفي جرائم الحرب

بتاريخ 8 نوفمبر 2006، أقدمت قوات الاحتلال على قصف حي سكني في بلدة بيت حانون، شمال قطاع غزة، بأكثر من عشر قذائف مدفعية بفارق زمني بسيط، موقعة 18 قتيلاً بينهم 17 من عائلة واحدة (عائلة العثامنة)، سقطوا جميعاً في بنايتين تركز عليها القصف تعود للعائلة المذكورة، ومعظمهم كانوا نيام. ومن بين القتلى ستة أطفال وسبع نساء. كما أصيب في هذا الحادث حوالي 56 مدنياً آخر بجراح. وتأتي هذه الجريمة–التي لاقت استنكاراً محلياً ودولياً واسع النطاق– في ظل استمرار تجاهل القضاء الإسرائيلي لمئات الشكاوى التي تتقدم بها منظمات حقوق الإنسان، بما فيها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، نيابة عن ضحايا العنف الإسرائيلي، إلى القضاء الإسرائيلي والجهات المختصة في قوات الاحتلال (مكتب المستشار القانوني – النيابة العسكرية – وزارة الدفاع)، لوقف تلك الجرائم وتعويض ضحاياها. ووفقاً لإحصائيات بتسيلم، مركز المعلومات الإسرائيلي حول انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، فمنذ اندلاع الانتفاضة في سبتمبر 2000 وحتى نهاية العام 2005، فتحت الشرطة العسكرية الإسرائيلية تحقيقاً في عدد قليل من القضايا المتعلقة بقتل وإصابة فلسطينيين في الأراضي المحتلة على أيدي قوات الاحتلال. ومن بين القضايا ، تم توجيه لوائح اتهام فيما ما يقل عن 20 حالة، وفي حالتين فقط تم إدانة جنود بقتل فلسطينيين.

الأرقام المشار إليها أعلاه تشير أن التحقيق بالشكاوى لا يتم بشكل جدي وفعّال. ففي العادة، تجرى التحقيقات من قبل الجيش الإسرائيلي، وتحال إلى القضاء العسكري، وتكون تلك القوات هي المتهم والقاضي في نفس الوقت. أسلوب التحقيق هذا شجع قوات الاحتلال على الاستمرار في اقتراف المزيد من الجرائم بحق المدنيين الفلسطينيين دون الخوف من التعرض للمساءلة أو المحاسبة من قبل القضاء الإسرائيلي. ومنذ اندلاع الانتفاضة في سبتمبر 2000 وحتى نهاية العام 2006، بلغ عدد الفلسطينيين الذين قتلوا على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي 4025 شخصاً، منهم (3226) مدنياً، بينهم (740) طفلاً، و(141) امرأة، فيما أصيب عشرات الآلاف بجراح مختلفة، بينهم حوالي (10000) في قطاع غزة، منهم المئات أصيبوا بإعاقات متنوعة دائمة.

ومن بين الأمثلة البارزة على الحصانة التي يحظى بها جنود الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتشجعهم على اقتراف المزيد من جرائم الحرب بحق المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، وتعطيهم حرية التصرف دون أن يعاقبوا، حادثة مقتل عائلة الطفلة هدى غالية بتاريخ 9 يونيو 2006، على شواطئ بلدة بيت لاهيا، عندما أطلقت قوات الاحتلال سبعة قذائف مدفعية بفارق زمني بسيط تجاه المصطافين المتواجدين على شاطئ البحر في منطقة الواحة، شمال غربي بلدة بيت لاهيا. سقطت القذائف على الشاطئ المكتظ بالمصطافين من المدنيين من رجال ونساء وأطفال، ما أدى إلى مقتل سبعة مدنيين من عائلة غالية، هم أب وأم وأطفالهما الخمسة، ونجت طفلة سادسة لهما بأعجوبة (الطفلة هدى غالية)، حيث ظهرت على شاشات التلفزة وهي تصرخ بشكل هستيري قرب جثمان والدها. كما أسفر القصف عن إصابة اثنين وثلاثين مدنياً آخرين، بينهم ثلاثة عشر طفلاً بجروح متفاوتة، وصفت المصادر الطبية في حينه حالة اثنين من المصابين بأنها خطيرة[23].

وعلى الرغم من إعلان الجيش الإسرائيلي عن نيته إجراء تحقيق جدي ونزيه في الحادث، إلا أن نتائج التحقيق– وكالعادة– جاءت لكي تعفي قوات الاحتلال من أية مسؤولية قانونية أو أخلاقية عن الحادث، ولتؤكد– على لسان مسؤول قسم التحقيقات في الجيش الإسرائيلي اللواء مئير كليفي أن "الاحتمال الأقرب هو أن الانفجار [الذي أودى بحياة أسرة الطفلة هدى غالية] قد نجم عن لغم

[23] أنظر، بيان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتاريخ 10 يونيو 2006.

أرضي وضعه الفلسطينيون في موقع الحادث، وليس نتيجة لقصف بوارج حربية إسرائيلية... أن احتمال أن يكون قصف البوارج الحربية الإسرائيلية هو السبب الرئيسي في القتل هو احتمال نسبته صفر".[24]

وتتنافي نتائج تحقيقات الجيش الإسرائيلي في الحادثة تماماً مع نتائج التحقيق التي أجراها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، والتي تؤكد تورط جيش الاحتلال الإسرائيلي في إطلاق القذائف المدفعية التي أدت إلى مقتل عائلة غالية. كما تتنافى مع نتائج التحقيقات التي أجرتها منظمة مراقبة حقوق الإنسان في العالم (**Human Rights Watch**) والتي جاء فيها أن "حجم الحفر وطبيعة الإصابات لا تتفق مع النظرية القائلة بأن الانفجار ناجم عن لغم أرضي. فالحفر أكبر بكثير من أن تكون ناتجة عن لغم وثاب، وهو اللغم الوحيد من الألغام الأرضية الذي يمكن أن يوقع إصابات في الرأس والجذع من النوع الذي أصاب ضحايا يوم 9 يونيو/حزيران. كما أنه لم يعرف عن الجماعات المسلحة الفلسطينية امتلاكها أو استخدمها للألغام الوثابة..."[25] ولهذا، أكدت سارة ليا ويتسن، المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة مراقبة حقوق الإنسان في العالم (**Human Rights Watch**)، بأن "...قصفاً مدفعياً إسرائيلياً هو ما قتل هؤلاء الناس."[26]

وعلى ما يبدو أن تورط الجيش الإسرائيلي الواضح في هذه الجريمة، كان السبب الرئيسي وراء تصميم رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت ، على رفض فكرة تشكيل لجنة تحقيق دولية في الحادث، معتبراً إياها "غير مبررة"، ومضيفاً بأن "نتائج التحقيق التي نجريها [أي التي يجريها الجيش الإسرائيلي] غير قابلة للتشكيك!"[27] نتائج التحقيق التي يتوصل إليها الجيش الإسرائيلي، والتي تعتبر– من وجهة نظر رئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت– غير قابلة للتشكيك، هي التي كانت قد شجعت جندي إسرائيلي من حرس الحدود على إطلاق النار، وبدم بارد، على طفلة فلسطينية تبلغ من العمر 10 عشر سنوات لكي يرديها قتيلة على مدخل بلدة اليامون، شمال غرب مدينة جنين شمالي الضفة الغربية، في مارس 2006. وكالمعتاد، جاءت تحقيقات الجيش الإسرائيلي لكي تؤكد أن إطلاق النار على الطفلة المذكورة كان غير مقصود، وهدف إلى إيقاف السيارة التي كانت الطفلة وعمتها تستقلانها، عندما حاولت تلك السيارة تجاوز إحدى الحواجز العسكرية التي أقامها الجيش الإسرائيلي على مدخل بلدة اليامون.[28]

استمرار تمتع قوات الاحتلال بحرية التصرف دون عقاب من القضاء الإسرائيلي الذي بات–كما تشير الأدلة–متواطئاً مع المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في إجراءاتها التي تنتهك المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ساهم في تصعيد جرائم الإسرائيلية بحق المدنيين الفلسطينيين خلال العام 2006. ففي مايو 2006، قتلت قوات الاحتلال ثلاثة أفراد من عائلة واحدة في مدينة غزة،[29] أثناء تنفيذها لعملية اغتيال بحق محمد الدحدوح، الذي تتهمه قوات الاحتلال بقيادة الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي. في حينه، اكتفت قوات الاحتلال بالإعلان–على لسان اللواء أليرز شكدي، عن " أنها مستمرة في التحقيق من أجل فحص التقارير التي تفيد بمقتل ثلاثة من أفراد عائلة واحدة أثناء تنفيذ قوات الاحتلال لعملية اغتيال الدحدوح."[30]

---

[24] أنظر صحيفة هآرتس بتاريخ 14 يونيو 2006.

[25] أنظر بيان منظمة مراقبة حقوق الإنسان (Human Rights Watch) بتاريخ 13 يوينو 2006.

[26] المصدر السابق.

[27] صحيفة الأيام بتاريخ 19 يونيو 2006.

[28] أنظر صحيفة هآرتس بتاريخ 19 مارس 2006.

[29] الضحايا هم كل من الطفل مهند أمن، 7 سنوات، ووالدته نعيمة، 27 عاماً وجدته حنان، 46 عاماً.

[30] http://www.haaretz.com/hasen/objects/pages/PrintArticleEn.jhtm1?item NO=721483

ولا يبدو واضحاً– حتى لحظة إعداد هذا التقرير –ما إذا كان قد تم الكشف عن مقترفي الجريمة بحق أفراد تلك العائلة وتقديمهم للعدالة أم لا. حتى في حال تقديم مقترفي الجريمة للعدالة فان العقوبة المفروضة عليهم لن تتناسب– في جميع الأحوال– مع حجم الجرم الذي اقترفوه. هذا يعود إلى حقيقة أن قوات الاحتلال هي المسؤول الأول والأخير عن فتح التحقيقات في مثل تلك الجرائم، مما يجعلها المتهم والقاضي في نفس الوقت، ويمكّنها، بالتالي، من إعفاء جنودها من المسؤولية القانونية عن هذه الأعمال. في حالات نادرة، خصوصاً تلك المتعلقة باعتداء جنود إسرائيليين على حياة وممتلكات مواطنين أجانب، يسمح للقضاء المدني بفتح تحقيقات. برغم ذلك، يحتاج الضحية إلى سنوات عديدة من المتابعة مع القضاء الإسرائيلي لاستصدار قرار بفتح هذا النوع من التحقيق. فبعد صراع استمر ما يقارب أل ثلاث سنوات ونصف، نجح براين أفري، 24 عاماً ويحمل الجنسية الأمريكية، وأحد نشطاء حركة التضامن الدولية مع الشعب الفلسطيني، في استصدار قرار من محكمة العدل العليا الإسرائيلية في نوفمبر 2006، يلزم الشرطة العسكرية بفتح تحقيق في حادثة إطلاق جنود الاحتلال النار عليه وإصابته بجروح خطيرة في الوجه والعين،[31] أثناء تأديته لعمله الإغاثي والإنساني في مخيم جنين في أبريل 2003. وعلى مدار السنوات الثلاث والنصف الماضية، أنكرت قوات الاحتلال– على لسان المدعي العسكري العام مناحيم فنلكشتاين– أية مسؤولية عن الحادث، مؤكدةً على أنه "...لم يسجل أي حوادث إطلاق نار غير قانونية خلال اليوم الذي تعرض فيه براين أفري للإصابة، وأن حادثة إصابة أفري لا تنطبق مع أي من الحوادث التي كانت قد سجلت من قبل جيش الدفاع في ذلك اليوم."[32] إلا أن محامي الدفاع الخاص بالسيد أفري شكك في صحة موقف جيش الدفاع، معرباً عن أسفه لتجاهل القضاء الإسرائيلي لقضية موكله على مدار السنوات الثلاث والنصف الماضية، ومؤكداً على تصميمه في الاستمرار في متابعة ملف القضية حتى يتم تقديم مقترفي الجريمة للعدالة.[33] وحتى إصدار هذه التقرير لم ترد معلومات بخصوص التطورات الخاصة بالقضية، وما إذا تم تقديم مقترفي الجريمة بحق السيد افري للعدالة أم لا.

برغم ذلك، فان التطورات التشريعية في الجهاز القضائي الإسرائيلي لا تبعث على التفاؤل، وتشير إلى احتمالات مؤكدة باستمرار تمتع جنود الاحتلال الإسرائيليين بحصانة خاصة تمكّنهم من اقتراف المزيد من الجرائم في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ففي ديسمبر 2006، أصدرت محكمة العدل العليا الإسرائيلية قراراً اعتبرت فيه أن سياسة قوات الاحتلال الخاصة باستهداف ما أسمتهم بـ "بالمطلوبين" لا تشكل انتهاكاً للقانون الدولي.[34] هذا القرار من شأنه أن يضفي الشرعية المحلية الإسرائيلية على أعمال القتل والتصفية خارج إطار القانون التي تنفذها قوات الاحتلال، ويشجع تلك القوات على اقتراف المزيد من تلك الأعمال، وبالتالي وقوع المزيد من الضحايا بين المدنيين الأبرياء، خصوصاً أن الغالبية العظمى من أعمال القتل والتصفية التي شهدتها الأعوام الماضية نتجت عنها وقوع ضحايا أبرياء، خصوصاً بين المارة، الذين هم خارج إطار العمليات الحربية. وبلا شك، أن هذه التطورات التشريعية تبرز الحاجة– أكثر من أي وقت مضى– لتدخل الأطراف السامة المتعاقدة على اتفاقيات جنيف الرابعة لوقف جرائم الحرب الإسرائيلية، وتقديم مقترفيها للعدالة الدولية، خصوصاً في ظل التواطؤ الواضح للمؤسسة القضائية مع المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، وما ينتج عن ذلك من تقاعس من جانب المؤسسة القضائية في تقديم هؤلاء المجرمين للعدالة.

---

[31] نتيجة هذه الإصابات، اجرى السيد افري ثلاث عمليات جراحية في مستشفى رامبام بحيفا، قبل أن يسافر غلى الولايات المتحدة الأمريكية لإستكمال العلاج هناك.

[32] http://www.haaretz.com/hasen/spages/792477.htm1Eng

[33] http://www.haaretz.com/hasen/objects/pages/PrintArticleEn.jhtm1?itemNo=792510

[34] أنظر هآرتس بتاريخ 14 دبسمبر 2006. نسخة أنترنت إنجليزية http://www.haaretz.com/hasen/spages/801083.htm1

المساعي لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام القضاء الدولي

إن إنكار العدالة للمدنيين الفلسطينيين أمر متأصل في النظام القضائي الإسرائيلي بشكل عام والقضاء العسكري بشكل خاص. وعبر تجربته الطويلة، يتضح للمركز الفلسطيني أكثر فأكثر أن القضاء الإسرائيلي يستخدم لإعطاء الغطاء القانوني لاقتراف جرائم الحرب التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين، وانه ليس سوى أداة امتصاص من أجل عدم الولوج في إجراءات العدالة الدولية بصورة مباشرة، تحت حجة وجود قضاء وطني إسرائيلي عادل.

وأمام هذه المعطيات، وبسبب استنفاذ آليات التقاضي المحلية (وفي هذه الحالة الإسرائيلية)، عكف المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على استخدام آليات دولية لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام القضاء الدولي، وذلك بالتعاون مع مؤسسات حقوقية وقانونية دولية. وفي العام 2006، قام المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان –بالتعاون مع مكتب هيكمان وروز في لندن بالمملكة المتحدة لمقاضاة الإسرائيليين المتهمين بجرائم حرب خارج إسرائيل وفقاً للأسس القانونية الولاية القضائية الدولية– ببناء ملف قضائي ضد موشيه يعالون، إسرائيلي الجنسية ويبلغ من العمر 56 عاماً، وشغل منصب رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي في الفترة من 9 يوليو 2002 وحتى 1 يونيو 2005، وكان مسئوله المباشر رئيس الوزراء الإسرائيلي. الجدير ذكره أنه خلال فترة قيادة يعالون للجيش الإسرائيلي قامت القوات الإسرائيلية بارتكاب الكثير من المخالفات الجسيمة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الاحتلال الحربي لها.

وقد أثمرت جهود المركز مع المؤسسات الحقوقية المذكورة باستصدار قرار من القاضي أفيناش ديوبكتا في محكمة أوكلاند يقضي بإصدار مذكرة اعتقال ضد يعالون للاشتباه بضلوعه في ارتكاب مخالفات جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة (1949)، حيث أن هذه المخالفات تعتبر جرائم في نيوزلندا وفقاً لقانون اتفاقيات جنيف لعام 1958 وقانون محكمة الجنايات الدولية لعام 2000، بتاريخ 27 نوفمبر 2006. إلا أن يعالون –وللأسف الشديد– نجا بتاريخ 28 نوفمبر 2006 من الاعتقال والمقاضاة القانونية في نيوزيلندا بالرغم من صدور قرار المحكمة المشار إليها.

وكان قرار محكمة أوكلاند قد جاء بعد سنوات من الجهود الدؤوبة التي بذلت لمقاضاة المتهم من خلال النظام القضائي الإسرائيلي، ولكن هذه الجهود لم تنجح. وبسبب فشل النظام القضائي الإسرائيلي في التعاطي مع الالتماسات المطالبة بتحقيق جنائي أو برأي قانوني في مشروعية سياسة الاغتيالات خارج نطاق القانون، قام المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ببناء ملف قضائي ضد يعالون بالتعاون مع مكتب هيكمان وروز في لندن بالمملكة المتحدة لمقاضاة الإسرائيليين المتهمين بجرائم حرب خارج إسرائيل وفقاً للأسس القانونية الولاية القضائية الدولية.

وقد قام المحامون النيوزلنديون بتقديم الأدلة ضد موشيه يعالون بهدف تقديم طلب لإصدار مذكرة اعتقال ضده، حيث إن مذكرة الاعتقال تلزم الشرطة باعتقاله. إلا إن الشرطة النيوزلندية بدل اعتقاله سعت للحصول على رأي المحامي العام في نيوزيلندا، الذي يقدم المشورة للمدعي العام عند اتخاذ قرارات لإجازة مثل هذه القضايا أو غيرها من القرارات، بما في ذلك التجميد. كانت هناك مؤشرات أولية نحو استشارة برفض رفع القضية. وفي حوالي الساعة الخامسة من مساء يوم الثلاثاء 28 نوفمبر 2006، قام المدعي العام بتقديم وثائق توجه المحكمة نحو تجميد القضية بصورة نهائية، مما أدى إلى إلغاء مذكرة الاعتقال. تجدر الإشارة هنا إلى أن المدعي العام لم يقدم أي أسباب لتجميد إجراءات المقاضاة، بالرغم من أن القاضي أشار في قراره حول مذكرة الاعتقال إلى وجود "أسباب جيدة وكافية" لتبرير اعتقال موشيه يعالون. في حوالي الساعة السادسة من مساء يوم الخميس 30 نوفمبر 2006، رفع القاضي ديوبكتا

الحظر عن نشر معلومات عن أمر الاعتقال، وأكد في حكم جديد أن قرار المدعي العام قد وضع حداً نهائياً للإجراءات القانونية المتعلقة بالقضية، وصرح بالتفاصيل التالية:

"عندما لم تتم عملية الاعتقال (يومي 27 و 28 نوفمبر) بالرغم من وجود مذكرات الاعتقال بحوزة الشرطة لحوالي 30 ساعة، قام المدعي بالطلب من المحكمة أن تصدر أوامرها بخصوص التنفيذ.

قام محامي بتمثيل المفوض العام للشرطة في جلسة الاستماع، وقد أدلى خلال الجلسة بأن شرطة نيوزيلندا هيئة مستقلة لا يمكن أن تخضع لتوجيهات هذه المحكمة حول كيفية تنفيذ مهامها فيما يخص إنفاذ مذكرات الاعتقال.

هذه المحكمة على دراية تامة بالحدود القانونية في هذه المسألة، وتدرك أن أقصى ما يمكن أن تقوم به هو فقط حث الشرطة على تنفيذ أوامر المحكمة بدون تأخير. ما لم يتفهمه المدعي هو سلوك الشرطة وعدم تنفيذها عملية الاعتقال بالرغم من خطورة الاتهامات والطابع الملّح للقضية. فالشرطة تعلم أين يتواجد المتهم لأنه تحت المراقبة. وحيال الأدلة والمواد التي قدمها محامو المدعي للمحكمة، آثرت الشرطة أن تنتظر رداً من المحامي العام قبل تنفيذ عملية الاعتقال.

في النهاية قام المدعي العام مساء يوم 28 نوفمبر 2006 بتقديم طلب تجميد الإجراءات حول المعلومات المقدمة. كان من الممكن أن يخضع قرار المدعي العام للمراجعة القانونية من قبل المحكمة العليا في حال تم تنفيذ عملية الاعتقال أو في حال سماح الوقت بذلك."

ويشعر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان– نيابة عن الضحايا الفلسطينيين– باستياء شديد لتمكن موشيه يعالون من الفرار من العدالة في نيوزلندا، خصوصاً أنها ليست المرة الأولى التي يتمكن فيها مجرم حرب إسرائيلي من الفرار من العدالة. ففي سبتمبر 2005، تمكن اللواء الإسرائيلي المتقاعد دورون ألموغ، والمتهم باقتراف مخالفات جسيمة لاتفاقيات جنيف الرابعة أثناء قيادته لجيش الاحتلال في المنطقة الجنوبية، من الفرار من العدالة بعدما أصدر رئيس محكمة صلح لندن تيموثي ووركمان بتاريخ 10 سبتمبر 2005 أمراً باعتقال اللواء المذكور للاشتباه بارتكابه لمخالفات جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 (وهو ما يعتبر مخالفة جنائية في المملكة المتحدة بموجب قانون اتفاقيات جنيف لعام 1957). وأشار أمر الاعتقال في حينه بأن اللواء المذكور كان ذا صلة بجرائم حرب ارتكبت في مخيم رفح بتاريخ 10 يناير 2002. وكان مقرراً أن يتم اعتقال ألموغ من قبل الشرطة البريطانية أثناء زيارته الخاصة لمدينة برمنغهام بتاريخ 11 سبتمبر 2005. إلا أن الشرطة البريطانية لم تتمكن من اعتقاله، بعد أن تم إعلامه – أثناء تواجده داخل الطائرة التي كانت تقله على أرض مطار هيثرو– بأنه يواجه أمر اعتقال على أيدي الشرطة البريطانية. وعليه أمضى اللواء ألموغ بعض الوقت في داخل الطائرة، قبل أن يعود هارباً من يد العدالة البريطانية إلى إسرائيل.

وعليه، يخشى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من أن يكون نجاح هؤلاء المجرمين في الفرار من العدالة إشارة واضحة إلى أن الاعتبارات السياسية تأخذ الأسبقية على العدالة في كثير من الأحيان. على الرغم من ذلك، يود المركز التأكيد على عزمه وتصميمه على مواصلة العمل من أجل مقاضاة واعتقال المتهمين بارتكاب جرائم حرب في أنظمة قضائية أخرى، وسيستمر بالتعاون مع محامين آخرين، في السعي وراء ذلك.

الجزء الثاني: الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات التحول الديمقراطي

الانتخابات: الإرادة الفلسطينية تحت الحصار

في 25 يناير 2006، أدلى ما يزيد عن مليون واثنين وأربعين ألف فلسطيني بأصواتهم في صناديق الاقتراع لاختيار 132 نائباً من بين المئات من المرشحين الذين كانوا قد تقدموا بترشيح أنفسهم في ثاني انتخابات تشريعية ينظمها فلسطينيو الأراضي المحتلة منذ نشأة السلطة الوطنية في العام 1994. هذه الانتخابات– التي شكلت منعطفاً هاماً في الحياة السياسية الفلسطينية– جاءت بعد نجاح السلطة الوطنية في المصادقة على قانون انتخابي جديد في 13 أغسطس 2005، يتبنى النظام الانتخابي المختلط (المستند على مبدأي التمثيل النسبي "الدائرة الواحدة"، والأغلبية النسبية "نظام الدوائر")، ويرفع عدد أعضاء المجلس التشريعي إلى 132 عضواً بدلاً من 88 عضواً كما كان سابقاً. وقد حدد القانون 66 عضواً يتم انتخابهم بموجب نظام الدائرة الواحدة (أي بموجب مبدأ التمثيل النسبي)، و66 عضواً آخرين ينتخبون بموجب نظام الدوائر (أي مبدأ تمثيل الأغلبية).[35] كما خصص القانون 6 مقاعد للمسيحيين على مستوى الوطن في عدة دوائر (ينتخبون وفقاً لمبدأ تمثيل الأغلبية)، حددت بمرسوم رئاسي فيما بعد (القدس مقعدين؛ رام الله والبيرة مقعد واحد؛ غزة، مقعد واحد؛ دائرة بيت لحم مقعدان). علاوة على ذلك، حظيت المرأة في هذا القانون على مكانة خاصة، حيث أوجبت المادة (4) من القانون "أن تتضمن كل قائمة من القوائم الانتخابية المرشحة للانتخابات النسبية (القوائم) حداً أدنى لتمثيل المرأة لا يقل عن امرأة واحدة بين كل من : 1) الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة، 2) الأربعة أسماء التي تلي ذلك، 3) كل خمسة أسماء حتى نهاية القائمة

وخلافاً للانتخابات العامة الأولى عام 1996، التي قاطعتها معظم الفصائل الوطنية والإسلامية (لأسباب من بينها تبني القانون الانتخابي لتلك الانتخابات مبدأ الأغلبية النسبية فقط)، شاركت كافة الفصائل والقوى الوطنية والإسلامية (باستثناء حركة الجهاد الإسلامي) في هذه الانتخابات، على أمل احتلال مقاعد المجلس، والمشاركة في صنع القرار الفلسطيني. هذه المشاركة للغالبية العظمى من الفصائل والقوى الفلسطينية الوطنية والإسلامية ألقت بظلالها على الدعاية الانتخابية، التي شهدت أجواءً تنافسية شديدة، خاصة بين الحزبين الكبيرين على الساحة الفلسطينية، حركتي فتح وحماس، في ظل اهتمام محلي، وإقليمي، ودولي غير مسبوق، ومشاركة المئات من وكلاء المرشحين والقوائم والمراقبين المحليين (بما في ذلك المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان) والدوليين، ووسائل الإعلام المحلية والدولية، في عملية الرقابة لتلك الانتخابات.

ووفقاً لملاحظات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، اتسمت عمليات الاقتراع بالشفافية والنزاهة،[36] حيث لم يسجل مراقبو المركز سوى مخالفات وتجاوزات محدودة من قبل أنصار المرشحين والقوائم، كان أبرزها استمرار مظاهر الدعاية الانتخابية على أبواب وداخل مراكز الاقتراع، فيما استمرت الدعاية الانتخابية للمرشحين والقوائم في وسائل الإعلام الخاصة، خاصة المساندة والمحسوبة على الحزبين الكبيرين. وأظهرت نتائج الانتخابات فوزاً ساحقاً لقائمة التغيير والإصلاح (حماس)، خصوصاً على مستوى الدوائر، حيث فاز مرشحو القائمة بـ 45 مقعداً، من بين 66 مقعداً، فيما فاز مرشحو حركة فتح بـ 17 مقعداً، وباقي المرشحين المستقلين بـ 4 مقاعد. أما على مستوى القوائم،[37] فقد تقاربت عدد المقاعد التي فازت بها قائمة التغيير والإصلاح من جهة وقائمة حركة فتح من

---

[35] المواد (1–3) من قانون رقم (9) لسنة 2005 بشأن الانتخابات. في الوقائع الفلسطينية، الجريدة الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية، العدد السابع والخمسون، 18 أغسطس 2005

[36] كان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان قد جند طاقم من المراقبين مكون من نحو 600 مراقب، نصفهم من النساء، موزعين على 988 محطة اقتراع في 254 مركز اقتراع موزعة على محافظات قطاع غزة الخمس، لمراقبة العملية الانتخابية.

[37] بلغت نسبة الحسم في انتخابات القوائم 19,817 صوتاً صحيحاً. أنظر، الصفحة الإلكترونية للجنة الانتخابات المركزية <http://www.elections.ps>

جهة أخرى، حيث فازتا هاتان القائمتان بـ 29، و28 مقعداً على التوالي، ليصبح إجمالي المقاعد التي فازت بها قائمة التغيير والإصلاح 74 مقعداً، في مقابل 45 مقعداً ذهبت لقائمة حركة فتح. وتوزعت باقي المقاعد الأخرى بين قائمة الشهيد أبو علي مصطفى (3 مقاعد)، قائمة الطريق الثالث (مقعدين)، قائمة البديل (مقعدين)، وقائمة فلسطين المستقلة (مقعدين).[38]

بهذا المعني، شكلت الانتخابات خطوة هامة وجوهرية على طريق التحول الديمقراطي في فلسطين، وعلى طريق تجديد شرعية المجلس التشريعي الفلسطيني المنتهية ولايته منذ العام 1999، وفقاً لاتفاقيات التسوية المرحلية الفلسطينية–الإسرائيلية. وبدلاً من دعم وتشجيع هذه التحولات الديمقراطية الهامة، تعرض الشعب الفلسطيني لحملة دولية–إسرائيلية منظمة من العقوبات الدبلوماسية والاقتصادية. هذه العقوبات شملت– من بين أشياء أخرى– مقاطعة الحكومة الفلسطينية الجديدة المشكّلة دستورياً في مارس 2006، والتوقف تقديم المساعدات للحكومة الفلسطينية، بطريقة أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في الأراضي المحتلة، وزادت من معدلات الفقر في المجتمع الفلسطيني. وقد تزامن التدهور في الأوضاع الاقتصادية لفلسطينيي الأراضي المحتلة مع توقف الحكومة الإسرائيلية عن تحويل الضرائب التي تحصلها من العمال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر إلى الحكومة الفلسطينية، وتراجع مستوى الخدمات الإنسانية المقدمة للمواطنين من قبل وزارات السلطة الوطنية (كالخدمات الصحية، والتعليمية، والاجتماعية) نتيجة لتوقف الدعم المالي للشعب الفلسطيني. كل ذلك ساهم في تصعيد حالة الإحباط والاحتقان والتوتر في صفوف الفلسطينيين.

وتدهورت الأوضاع الفلسطينية من السيئ للأسوأ مع تفاقم حالة الاحتقان والتوتر بين حركتي فتح وحماس، نتيجة لاحتدام الصراع بين الطرفين على السلطة والصلاحيات الأمنية. وقد اكتسب هذا الصراع زخماً كبيراً بإعلان وزير الداخلية سعيد صيام بتاريخ 17 مايو 2006، عن قراره بتشكيل قوة أمنية جديدة سميت بـ "القوة التنفيذية" بهدف حفظ النظام العام والأمن الداخلي، وإعادة الهيبة للقانون. وكان قد سبق هذا القرار، قراراً رئاسياً صادراً عن رئيس السلطة الوطنية محمود عباس بتاريخ 20 فبراير 2006، يقضي بتعيين العقيد رشيد أبو شباك، مدير جهاز الأمن الوقائي في قطاع غزة، مديراً للأمن الداخلي.

ورافق ذلك تصعيد قوات الاحتلال لجرائمها بحق المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك تشديد إجراءات العقاب الجماعي المتمثلة في الحصار، فضلاً عن جرائم قتل المدنيين والاعتداءات على الممتلكات المدنية. وقد تصاعدت جرائم الاحتلال على نحو غير مسبوق في أعقاب قيام مجموعات فلسطينية مسلحة بعملية عسكرية على معبر كرم أبو سالم في 25 يونيو 2006. ومنذ ذلك التاريخ، صعدت قوات الاحتلال من إجراءاتها العقابية بحق فلسطينيي الأراضي المحتلة، خصوصاً فلسطينيي قطاع غزة، لكي تشمل: عزل قطاع غزة عن العالم الخارجي، وحرمانه من أبسط الخدمات الإنسانية (كالكهرباء والمياه). وكالعادة حمّلت الحكومة الإسرائيلية السلطة الوطنية (وبدرجة أكبر حكومة حماس) مسؤولية العملية العسكرية المذكورة، وتوعدتها بإجراءات قاسية في حال تعرض حياة الجندي المختطف للخطر. وتنفيذاً لهذه التهديدات، شنت حكومة الاحتلال حملة اعتقالات واسعة النطاق في صفوف أعضاء المجلس التشريعي والحكومة الفلسطينية خلال الفترة من يونيو– أغسطس 2006، طالت 31 عضواً في المجلس التشريعي، بمن فيهم رئيس المجلس، وعشرة وزراء، عن حركة حماس، فضلاً عن اعتقال عدد آخر من القيادات السياسية للحركة في الضفة الغربية.[39]

---

[38] المصدر السابق.

[39] الجدير بالذكر أن أحد النواب (د. حسن خريشة) كان بقي قيد الاعتقال حتى تاريخ 30 يوليو حيث أفرج عنه بكفالة مالية قدرها 10000 شيكل إسرائيلي. كما أفرجت تلك القوات عن المهندس وصفي قبها، وزير شؤون الأسرى والمحررين، ومحمد البرغوثي، وزير العمل ، فيما لا تزال تحتجز معظم النواب والوزراء.

ولا يمكن فهم اعتقال هؤلاء النواب والوزراء إلا في سياق الجهود الإسرائيلية الرامية إلى تقويض نتائج الانتخابات الديمقراطية التي أجريت في الأراضي الفلسطينية المحتلة في 25 يناير 2006، وإفشال الحكومة الحالية، بهدف تغييب أي شريك فلسطيني محتمل، كخطوة أولى نحو إعادة ترسيم حدود الدولة الفلسطينية المستقبلية بما ينسجم مع الرؤية الإسرائيلية (المستندة على الفلسفة أحادية الجانب) لتسوية الصراع مع الفلسطينيين، والتي تتمحور حول دولة فلسطينية معدومة/محدودة السيادة في قطاع غزة وما لا يزيد عن 42% من مساحة الضفة الغربية، بشكل كنتونات غير متصلة جغرافياً.

وعليه، يؤكد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن مواجهة هذا التحدي والمخطط الإسرائيلي، لابد وأن يتم من خلال الحوار الهادئ والبنّاء بين كافة الأطراف الفلسطينية، بهدف الوصول إلى رؤية مشتركة حول كيفية تقاسم الأدوار والسلطات، وبطريقة تكفل حفظ النظام العام والأمن الداخلي، وإعادة الهيبة لسيادة القانون. ويرى المركز أن لغة العنف– التي لا تنسجم مع الشرائع الدولية الخاصة بحقوق الإنسان– لا يمكن أن تكفل بناء مجتمع ديمقراطي سليم يصون الحريات العامة، بما في ذلك حرية التعبير والتجمع السلمي، وحرية المشاركة في صنع القرار السياسي من خلال الانتخابات، كشرط مسبق لمواجهة التحديات الإسرائيلية المختلفة. كما أن هذه اللغة– يؤكد المركز– لن تكفل بناء مؤسسات دولة شفافة وقابلة للمحاسبة، تستند في عملها على مبدأي سيادة القانون وفصل السلطات. في هذا السياق، يثمن المركز عالياً الجهود التي تبذلها كافة القوى والفصائل الفلسطينية في الوقت الراهن بغرض تسريع وتفعيل الحوار الوطني من أجل التوصل إلى توافق فلسطيني داخلي. ويرى المركز بأنه آن الأوان لكي تتخطى كافة القوى والفصائل الفلسطينية مصالحها الفئوية الضيقة لصالح المصلحة الوطنية، المتمثلة بتوحيد الصف الفلسطيني، وإعادة الهيبة لسيادة القانون، واحترام الحقوق المدنية والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني.

عدم استكمال انتخابات مجالس الهيئات المحلية

ألقت حالة الحصار الدولي المفروضة على الشعب الفلسطيني، وحالة الفلتان الأمني التي تعصف بالمجتمع الفلسطيني، بظلالهما على عملية التحول الديمقراطي على مستوى مؤسسات الدولة على المستوى المحلي، أو على مستوى مجالس الهيئات المحلية. فقد أسدل العام 2006 ستاره ولا تزال هناك 59 هيئة محلية غير منتخبة تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، بشكل يتنافى مع قانون مجالس الهيئات المحلية المقر من قبل المجلس التشريعي الفلسطيني في العام 2005 (القانون رقم "10" للعام 2005)، والقاضي بضرورة مأسسة نظام حكم محلي منتخب، يعمل وفقاً لمبدأي الشفافية والمحاسبة، وبطريقة تكفل قيامه بأدواره الرئيسية المتمثلة في مشاركة مؤسسات الدولة على المستوى الوطني (المجالس البرلمانية والوزارية) في تقديم الخدمات الرئيسية للمواطنين، وتعزيز دور المواطن في المشاركة السياسية وصنع القرار، كخطوة أولى نحو خلق نخب سياسية مستقبلية. وقد تم إدراج هذه الهيئات البالغ عددها 59 هيئة في المرحلة الخامسة من انتخابات مجالس الهيئات المحلية، وهي الانتخابات التي كانت قد جدولت في العام 2004 إلى خمس مراحل،[40] عقد منها– خلال الفترة الممتدة من ديسمبر 2004 إلى ديسمبر 2005– أربع مراحل فقط. وقد غطت المراحل الأربع المذكورة 265 هيئة محلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتبقى 59 هيئة محلية لم يجر لها انتخابات.

[40] في 10 مايو 2004، صدر قرار عن مجلس الوزراء يؤكد على عقد انتخابات مجالس الهيئات المحلية "...على ثلاث مراحل بشمل متدرج ابتداءً من أغسطس 2004، والانتهاء منها خلال عام، حيثما تسمح الظروف بذلك". ولكن خلافاً لذلك، تم إعادة جدولة الانتخابات– في نفس العام– إلى خمس مراحل.

وكانت المرحلة الثانية من الانتخابات– التي جرت في 5 مايو 2005، وغطت 84 هيئة محلية، بينها 8 هيئات محلية في قطاع غزة، و76 هيئة محلية في الضفة الغربية– قد اعتراها بعض المشاكل، حيث تقدم مرشحو قائمة الوفاء للأقصى، التابعة لحركة فتح، بطعون ضد اللجنة العليا للانتخابات ولجان الدوائر، في كل من رفح، البريج، بيت لاهيا، والمغراقة في قطاع غزة، وهي المناطق التي فازت قائمة التغيير والإصلاح، التابعة لحركة حماس، بأغلبية المقاعد فيها. وعليه، أصدر القضاء الفلسطيني قراراً يقضي بإعادة الانتخابات جزئياً في كل من رفح، بيت لاهيا، والبريج، في موعد أقصاه 1 يونيو 2005. وبناءً عليه، حددت اللجنة العليا للانتخابات المحلية يوم الأربعاء 1 يونيو 2005، موعداً لإجراء تلك الانتخابات. إلا أنها ما لبثت أن أعلنت عن تأجيلها لأجل غير مسمى، بعد إعلان حركة حماس عن مقاطعتها في حال إجرائها. ومنذ ذلك الحين ما تزال القضية معلقة وليس من الواضح بعد كيف ستتم معالجتها، وما إذا كانت ستتم إعادة الانتخابات أم لا.

الجدير بالذكر أن نتائج انتخابات المرحلتين الأولى والثانية كانت قد أظهرت قصوراً شديداً في قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية رقم (5) لسنة 1996 وتعديلاته الذي جرت بموجبه انتخابات مجالس الهيئات المحلية في المرحلتين المذكورتين. وفي أغسطس 2005، أصدرت السلطة الوطنية القانون رقم (10) للعام 2005 بشأن انتخابات مجالس الهيئات المحلية. وقد اعتمد القانون الجديد مبدأ التمثيل النسبي (نظام القوائم) بدلاً من مبدأ تمثيل الأغلبية (نظام الدوائر) كما كان الحال في القانون رقم (5) لسنة 1996. استناداً إلى هذا القانون، جرت انتخابات المرحلة الثالثة والرابعة– التي غطت 148 هيئة محلية (145 هيئة محلية في الضفة الغربية، و3 هيئات محلية في قطاع غزة) في الفترة ما بين سبتمبر حتى ديسمبر من العام 2005– باعتماد نظام القوائم بدلاً من نظام الدوائر، خلافاً لانتخابات المرحلتين الأولى والثانية التي جرت وفقاً للقانون رقم (5) لسنة 1996، واعتمدت نظام الدوائر (مبدأ الأغلبية النسبية).

ومع توتر العلاقة بين الحزبين الكبيرين فتح وحماس، وتدهور الأوضاع الأمنية خلال العام 2006، وتصاعد الإجتياحات الإسرائيلية للمناطق الفلسطينية، وخصوصاً في قطاع غزة، أصبح من غير الواضح لدى كافة الأطراف المعنية كيف سيتم عقد المرحلة الخامسة من الانتخابات المحلية، وما هي آلية إعادة الانتخابات الجزئية في كل من رفح، والبريج، وبيت لاهيا. وعلى ما يبدو أن هذه القضية أصبحت مرتبطة– بشكل أساسي– بتوصل الحزبين الكبيرين فتح وحماس إلى اتفاق حول حكومة الوحدة الوطنية الذي يأمل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن يتم صياغته بأسرع وقت ممكن. على جميع الأحوال، يتطلع المركز إلى استكمال الانتخابات المحلية دون تأخير، وإلى التوصل إلى تسوية مرضية لكافة الأطراف السياسية المعنية فيما يخص كل من رفح والبريج وبيت لاهيا. ويرى المركز أن إعادة الانتخابات الجزئية في هذه المناطق لا يمكن أن تتم بمعزل عن التطورات القانونية الخاصة بإصدار القانون رقم (10) للعام 2005، والذي جرت بموجبة انتخابات المرحلتين الثالثة والرابعة. وعليه، يقترح المركز إعادة الانتخابات في الدوائر الثلاث بالكامل وفق القانون الجديد، وإدراجها ضمن المرحلة الخامسة والأخيرة.

استمرار حالة الانفلات الأمني وفوضى السلاح

كان العام 2006 الأكثر تدهوراً في ما بات يعرف بـ"ظاهرة حالة الفلتان الأمني وسوء انتشار السلاح" في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ بدء الانتفاضة في سبتمبر 2000. وقد انعكس الصراع السياسي على السلطة بين حركتي فتح وحماس، والانقسام في السلطة التنفيذية بين الرئاسة والحكومة سلباً على مجمل الأوضاع الداخلية الفلسطينية، ووجد تعبيراته في أعمال اقتتال دامية بين الأذرع العسكرية التابعة للحركتين والأجهزة الأمنية المنقسمة على نفسها. وقد شكلت هذه الأحداث امتداداً لحالة الانفلات الأمني المستشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تشمل في إطارها الأوسع كافة الاعتداءات على سيادة القانون وأعمال أخذ القانون باليد وتغليب شريعة الغاب على حكم القانون. وتمدد هذه الظاهرة حياة الأفراد وأمنهم وممتلكاتهم، وتمتد لتطال المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء. وتتعدى هذه الظاهرة ذلك لتشمل حوادث أخرى ناجمة عن القتل نتيجة سوء استخدام السلاح بشكل شخصي، أو بشكل فصائلي، والحديث يدور هنا عن سوء تخزين المواد المتفجرة، أو استخدامها في المسيرات والعروض شبه العسكرية، وأثناء تنفيذ هجمات صاروخية على المدن الإسرائيلية التي تقوم بها فصائل المقاومة الفلسطينية وسط الأحياء السكنية المكتظة بالسكان.

وقد أخذت هذه الظاهرة في التفاقم بشكل غير مسبوق في ظل انخراط أفراد من الأجهزة الأمنية وجماعات مسلحة في الأحداث بدون محاسبة. وفي كثير من الأحيان توفر هذه الجهات الحماية لهم من قبيل التستر على الجرائم التي يقومون بها، وعدم فتح تحقيق لتقديم المتورطين فيها للعدالة. وعلى وجه العموم، فإن الجهات المكلفة بإنفاذ القانون هي التي تخترقه، وكأنها أصبحت فوق القانون. إلى جانب ذلك أدى التطاول على القانون من قبل هذه الأطراف إلى تجرؤ المواطنين وجهات أخرى على أخذ القانون باليد، وتغليب لغة القوة وشريعة الغاب في الأمور الحياتية.

إن تورط أشخاص مكلفين بإنفاذ القانون أو مقربين من أجهزة أمنية أو جماعات مسلحة في هذه الجرائم وتوفير الحماية لهم، بالإضافة إلى فشل النيابة العامة في التحقيق في تلك الجرائم وتقديم المتورطين فيها للعدالة، كان لهما الأثر الأكبر في تفاقم ظاهرة الفلتان الأمني بشكل مقلق وخطير، لدرجة أنذرت بشبح حرب أهلية بين الفرقاء الفلسطينيين مع أواخر العام.

ووفقاً لتوثيق المركز فقد قتل خلال العام الحالي حوالي (296)[41] شخصاً في جرائم تندرج تحت ظاهرة الانفلات الأمني وفوضى انتشار السلاح، بينهم (235) شخصاً في قطاع غزة، و(61) شخصاً في الضفة الغربية. وكان بين الضحايا 34 طفلاً و31 امرأة. كما أصيب في تلك الجرائم حوالي (1538) فلسطينياً، بينهم 220 طفلاً و66 امرأة.

رسم بياني رقم (1): يوضح عدد ضحايا الانفلات الأمني وسوء انتشار السلاح خلال أعوام الانتفاضة

[41] يقتصر هذا الرقم على الأشخاص الذين قتلوا بالأسلحة النارية، أو المتفجرات، ويستثنى العديد ممن قتلوا بالآلات الحادة في نزاعات مختلفة.

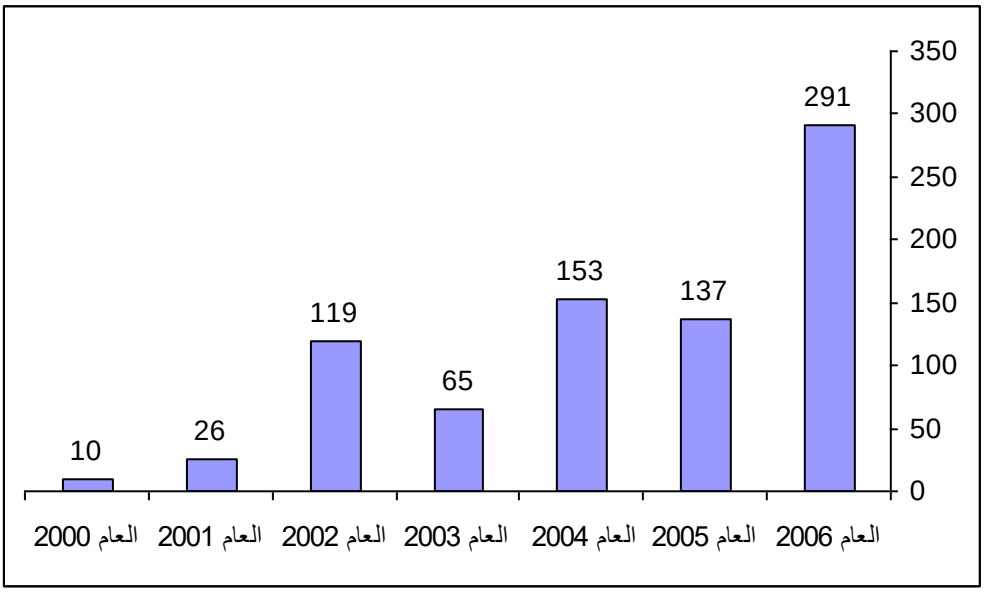

1) نزاعات بين جماعات مسلحة و/أو مع أجهزة أمن

يعتبر العام 2006 هو العام الأسوأ على صعيد النزاعات بين جماعات فلسطينية مسلحة وأجهزة أمن فلسطينية. وقد شهد هذا العام سلسلة من الاشتباكات المسلحة بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية ذاتها، كما دارت اشتباكات مسلحة بين أفراد من الأجهزة الأمنية أو مقربين منها وبين جماعات مسلحة محسوبة على حركتي فتح وحماس. وقد أدت هذه الأحداث في مجملها إلى مقتل (71) فلسطينياً، بينهم (5) أطفال وامرأتين. كما أصيب في هذه الأحداث (708) آخرين، بينهم (69) طفل و(18) إمرأة. ولم تقتصر حالة التوتر التي سادت الأراضي الفلسطينية (خاصة في قطاع غزة) على الاشتباك المسلح فقط، بل شمل الاعتداء على المؤسسات العامة والخاصة المحسوبة على كلا الطرفين، بالإضافة إلى تبادل عمليات اختطاف الكوادر من الطرفين. وفي معظم حالات الاختطاف تم الإفراج عن المختطفين من الطرفين بعد تدخل أطراف فلسطينية أخرى، غير أنه في بعض الحالات تم قتل المختطفين من الطرفين، أو تعرضوا للتعذيب على الأقل.

وكانت أبرز الجرائم التي اقترفت على هذه الخلفية، مقتل ثلاثة أطفال لأحد ضباط المخابرات في مدينة غزة، لم يتجاوز أكبرهم 9 أعوام. ففي صباح يوم 11 ديسمبر 2006، أطلق مسلحون مجهولون النار وسط مدينة غزة على سيارة يملكها الضابط في جهاز المخابرات العامة، بهاء مصباح بعلوشة، 34 عاماً، كان يستقلها أبناؤه الثلاثة وابنة أخته في طريقهم للمدرسة برفقة اثنين من مرافقيه. وقد أسفر إطلاق النار عن مقتل الأشقاء **سلام بهاء بعلوشة، 4 أعوام، أحمد، 7 أعوام، وأسامة، 9 أعوام**، بالإضافة إلى مقتل محمود محمد الهبيل، 22 عاماً، وهو أحد مرافقي الضابط بعلوشة، والذي كان يقود السيارة. كما أصيب في الجريمة المرافق الثاني وابنة أخته وتلميذتين شقيقتين أثناء ذهابهما للمدرسة.

وفي جريمة أخرى، اندلعت اشتباكات دامية مساء يوم 22 مايو 2006 بين عناصر فلسطينية مسلحة والشرطة الفلسطينية من جهة وبين القوة التنفيذية المساندة التابعة لوزارة الداخلية في مدينة غزة، راح ضحيتها المواطن الأردني، **خالد فالح الردايدة، 54 عاماً**،

ويعمل في مكتب التمثيل الأردني لدى السلطة الفلسطينية، وأصيب 11 فلسطينياً معظمهم من المدنيين الذين كانوا متواجدين في المكان.

وبتاريخ 31 مارس اندلعت اشتباكات مسلحة في مدينة غزة بين أفراد من لجان المقاومة الشعبية، من جهة، وعناصر من جهاز الأمن الوقائي وحراس أحد قيادات حركة فتح، من جهة أخرى. وتأتي هذه الاشتباكات في أعقاب اتهام الناطق بلسان لجان المقاومة قائدين في حركة فتح ومسئولين أمنيين فلسطينيين بالوقوف وراء اغتيال الأمين العام لألوية الناصر صلاح الدين، يوسف عبد الكريم القوقا، الذي قتل بتفجير سيارة بينما كان بالقرب من منزله في مخيم الشاطئ. وقد أسفرت هذه الاشتباكات عن مقتل ثلاثة أشخاص أحدهم من أعضاء لجان المقاومة الشعبية، وآخر من حراس العقيد طموس، والثالث طفل كان ماراً في الشارع، وإصابة 34 مواطنا بجراح متفاوتة، بينهم ثلاثة في حال الخطر.

وبتاريخ 1 أكتوبر اندلعت اشتباكات مسلحة في أنحاء متفرقة من قطاع غزة، بين أفراد من القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية وأفراد من الأجهزة الأمنية الفلسطينية، أسفرت عن مقتل ستة مواطنين بينهم طفل،وإصابة مالا يقل عن 115 آخرين، معظمهم من المدنيين. وقد بدأت الأحداث صبيحة ذلك اليوم في مدينة خان يونس بين أفراد من الأجهزة الأمنية وبين القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية، وامتدت إلى مدينة غزة، حيث شهدت أحياؤها اشتباكات مسلحة بين الطرفين. وفي مساء اليوم ذاته، امتدت تلك الأحداث إلى مخيم البريج وسط قطاع غزة، وشهدت اشتباكات مسلحة بين أنصار حركتي فتح وحماس.

2) الاعتداءات على مؤسسات دولية ورعايا أجانب

خلال العام 2006، تعرضت العديد من المؤسسات الدولية، والرعايا الأجانب للاعتداءات والاختطاف من قبل جماعات فلسطينية مسلحة، أو قوى سياسية مختلفة. وتأتي هذه الاعتداءات في ظل حالة الانفلات الأمني التي تشهده الأراضي الفلسطينية منذ سنوات، في ضوء تقاعس السلطة الوطنية وأجهزتها الأمنية في فرض النظام العام، من خلال التحقيق في هذه الجرائم وتقديم مقترفيها للعدالة وتوفير الحماية اللازمة لهذه المؤسسات والرعايا على حد سواء.

ووفقاً لتوثيق المركز فقد تعرضت أكثر من (13) مؤسسة دولية كالأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمات إنسانية أخرى خلال العام 2006 للاعتداء، سواء بإطلاق النار أو الحرق، أو تدمير الممتلكات ونهبها. كما تعرض حوالي (25) من العاملين في المؤسسات الدولية أو الصحفيين للاختطاف على أيدي جماعات مسلحة. والجدير بالذكر أنه في جميع هذه الحالات تم الإفراج عن المختطفين دون أن يتعرضوا للأذى، بعضهم تم اختطافه لعدة ساعات، والبعض لعدة ايام، والبعض الآخر فاق ذلك، لتصل المدة في أقصى الحالات إلي (14) يوماً. في المقابل تجدر الإشارة إلى أنه في جميع هذه الحالات أيضاً لم يتم اتخاذ التدابير القانونية اللازمة بحق الذين قاموا بهذه الجرائم ولم يقدموا للعدالة، مع العلم أن هويتهم معروفة لدى الجهات الأمنية المختصة، بل الأنكى من ذلك أن السلطة الوطنية في بعض الأحيان تذعن لمطالب الخاطفين، الأمر الذي ساهم وشجع بشكل كبير في تفاقم هذه الظاهرة.

أولى هذه الاعتداءات وقعت في ساعات الفجر الأولى من أول أيام العام الجديد 2006، حين أقدمت مجموعة فلسطينية مسلحة بتفجير مبنى نادي الأمم المتحدة المقام على شاطئ بحر مدينة غزة. وكان المسلحون المجهولون قد قاموا بالاعتداء على حارس النادي وقاموا بتكبيله، قبل أن يقتحموا النادي ويزرعوا بداخله عبوتين ناسفتين ويفجروهما عن بعد. وقد أدى الانفجار إلى تدمير سقف النادي المصنوع من مادة خشبية، وإلحاق أضرار كبيرة في المكتب وصالات الاجتماعات والمطبخ ومكتبة الفيديو وصالات الألعاب والكافتيريا. كما تم تدمير الجدار الذي يفصل بين النادي ومقر الدفاع المدني الفلسطيني، ولحقت أضرار جزئية في السلم الهيدروليكي الذي يستخدم في إطفاء الحرائق، كما لحقت أضرار بمضخة شفط مياه الفيضانات.

غير أن أبرز هذه الحالات وقعت في أعقاب اعتقال قوات الاحتلال الإسرائيلي الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من سجن أريحا – مقر المقاطعة، بتاريخ 14 مارس 2006، في أعقاب انسحاب المراقبين الأمريكيين والبريطانيين من السجن. وفي أعقاب ذيوع نبأ الاعتقال اندلعت أعمال عنف واقتحام وتدمير تخريب وإضرام نار في مكاتب تمثيل دبلوماسية، ومقرات منظمات إغاثية ومؤسسات ثقافية، وجرائم اختطاف طالت رعايا دوليين بمن فيهم صحفيون وموظفو منظمات إغاثية وتنموية. وشهدت أنحاء مختلفة من قطاع غزة عمليات تمشيط واسعة اقترفتها مجموعات مسلحة بحثاً عن رعايا دوليين، لمجرد أنهم أجانب، في أماكن عملهم ومنازلهم وفي الفنادق والمدارس والمؤسسات، وهو ما أدى إلى بث حالة من الترهيب والترويع لرعايا مدنيين يؤدون مهمات إنسانية لخدمة الشعب الفلسطيني. وفي أعقاب ذلك قامت المؤسسات الدولية بإخلاء كافة موظفيها الدوليين في قطاع غزة، بما فيها مكاتب التمثيل الدبلوماسي ووكالات الأمم المتحدة وأجسامها المختلفة واللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من مؤسسات إغاثية وتنموية ووكالات صحفية. وأصبح قطاع غزة شبه خالٍ من الأجانب تقريباً. وفي الضفة الغربية، اقتحم حشد كبير من المحتجين، بينهم مسلحون، مقر المركز الثقافي البريطاني، في الطابق الرابع من بناية تقع في شارع الكلية الأهلية في مدينة رام الله، وحطموا محتوياته.

3) استخدام السلاح في نزاعات شخصية وعائلية

أدت النزاعات المسلحة الدامية بين الأجهزة الأمنية والجماعات المسلحة وانتشار السلاح بصورة كبيرة في أيدي المواطنين دون رقيب إلى تجرؤ المواطنين على القانون ومحاولة أخذه باليد وبقوة السلاح. وانعكس ذلك بشكل جلي في النزاعات العائلية والعشائرية والشخصية التي استخدمت خلالها الأسلحة وأودت بحياة (88) مواطناً، بينهم (4) أطفال، و(5) نساء. كما أصيب في تلك الأحداث (307) أشخاص بجراح، بينهم (51) طفل، و(17) امرأة.

وكانت أبرز الحالات تلك التي شهدتها مدينة خان يونس من اشتباكات مسلحة عائلتي أبو طه والمصري، امتداداً للاشتباكات المسلحة المستمرة منذ فترة طويلة، أوقعت 12 قتيلاً، وعشرات المصابين في صفوف الطرفين خلال العام 2006 فقط. ووفقاً لتوثيق المركز ففي إحدى هذه الاشتباكات التي وقعت بتاريخ 4 نوفمبر 2006 قتل خمسة مواطنين، بينهم امرأة، وأصيب سبعة آخرون، بينهم طفل وامرأة.

وفي جريمة أخرى وقعت بتاريخ 7 يونيو قتل مواطنان خلال شجار مسلح بين عائلتين في مدينة غزة. ووفقاً لتحقيقات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وفقد قتل في حوالي الساعة 7:30 مساءً المواطن **جودت عيسى دغمش، 32 عاماً**، من سكان حي الصبرة في مدينة غزة، جراء إصابته بعيار ناري اخترق الفخذ الأيسر وأصاب الفخذ الأيمن، خلال خلاف مع عائلة الكفارنة في

منطقة الكرامة، شمال مدينة غزة. وفي حوالي الساعة 10:15 مساءً قتل المواطن **مجدي البحري دغمش، 32 عاماً**، من سكان حي الصبرة بمدينة غزة، جراء إصابته بعيار ناري في الرأس، في تطور للشجار العائلي بين عائلتي الكفارنة ودغمش، في حي التفاح شرقي مدينة غزة، والذي استخدم فيه الطرفان الأسلحة النارية.

وفي جريمة أخرى وقعت بتاريخ 2006/7/2، قتل المواطن **زاهر سلمان محاريقة، 27 عاماً**، من سكان بلدة دير استيا قضاء محافظة سلفيت، وهو أحد نشطاء كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح، جراء إطلاق النار عليه من قبل **ثائر سليمان ماضي، 26 عاماً**، من سكان مدينة سلفيت، على خلفية خلافات شخصية بين الطرفين. على الفور، حضر عدد من المسلحين التابعين لكتائب شهداء الأقصى، وطاردوا ثائر ماضي وفتحوا النار عليه، مما أدى إلى وفاته إثر إصابته بعدة أعيرة نارية في الصدر، كما أصيب خلال إطلاق النار مواطنين، أحدهما طفل، تصادف وجودهما في المكان. وفي تطور للأحداث، توجه عدد من نشطاء كتائب شهداء الأقصى إلى مستشفى سلفيت الحكومي حيث تتواجد جثة محاريقة، فوجدوا **فائق عطا ماضي، 50 عاماً**، وهو عم ثائر، داخل حرم المستشفى، فأطلقوا النار عليه، وأردوه قتيلاً.

4) اعتداءات على مؤسسات عامة وشخصيات رسمية

شهد العام 2006 تفاقماً ملحوظاً في ظاهرة الاعتداءات على المؤسسات العامة بما في ذلك الاعتداء على المقرات الحكومية الأمنية والمدنية، وعلى المدارس والجامعات، وعلى شخصيات رسمية بمن فيهم شخصيات قضائية وقانونية وأشخاص مكلفون بإنفاذ القانون ومسئولون أمنيون وسياسيون. وتشمل هذه الاعتداءات، إطلاق النار على المؤسسات أو على الشخصيات الرسمية؛ حرق المؤسسات العامة؛ اقتحام المؤسسات وتدمير ممتلكاتها؛ إطلاق النار على شخصيات أمنية وسياسية في وقت عملها الرسمي. وفي هذا الإطار، فقد وثق المركز خلال العام 2006، مقتل (7) شخصيات أمنية وسياسية في أوقات عملهم الرسمي من قبل مسلحين فلسطينيين، وأصيب 35 آخرين، بينهم طفلان وامرأتان.

ومن بين أبرز الاعتداءات التي وثقها المركز ما يلي:

بتاريخ 11 أبريل، اقتحم نحو عشرين مسلحاً ملثماً محكمة صلح عبسان الجديدة الواقعة في بلدة عبسان الجديدة، شرق محافظة خان يونس، وأجبروا العاملين فيها، والعاملين في نيابة القرى الشرقية التي يقع مكتبها في نفس البناية، على مغادرة المبنى. وتمركز المسلحون الذين أشعلوا إطارات السيارات بجوار المحكمة، داخل البناية وعلى سطحها، وانتشروا حولها. وأفاد أحد المسلحين الذين تمركزوا داخل المحكمة، لباحث المركز، أن هذا التحرك جاء من مسلحين من أبناء المنطقة الشرقية في محافظة خان يونس، احتجاجاً على قرار مجلس القضاء الأعلى بإلغاء محكمة صلح عبسان الجديدة وتحويلها إلى مدينة خان يونس. وفي حوالي الساعة 11:15 ظهراً، انسحب المسلحون من مبنى المحكمة، بعد أن استولوا على عدد من الملفات الموجودة في مكتب الكاتب العدل، إضافة إلى الأختام الرسمية الخاصة بالمحكمة.

وبتاريخ 4 أغسطس اقتحم مسلحون سجن أريحا وقتلوا ستة من السجناء، بينهم اثنان عن طريق الخطأ، وأصابوا ثلاثة آخرون بجراح. ووفقاً لتوثيق المركز تسلل ستة مسلحين فلسطينيين كانوا يرتدون لباس الشرطة الفلسطينية، ويستقلون سيارة تحمل لوحة تسجيل حكومية، إلى داخل سجن أريحا المركزي، في مدينة أريحا، واقتحموا إحدى الغرف وفتحوا النار على عدد من السجناء في داخلها، مستهدفين ستة أشقاء محتجزين فيها، مما أسفر عن مقتل أربعة من أصل ستة أشقاء من عائلة العملة، وهم من سكان بلدة قبلان،

قضاء نابلس. كما قتل سجينان آخران بطريق الخطأ، من مدينتي نابلس ورام الله. وجرح في الحادث ثلاثة سجناء آخرون وصفت إصاباتهم بالخطرة.

وبتاريخ 2006/8/29، خلال الاعتصام الذي نظمه عمال فلسطينيون حاول العديد منهم اقتحام مقر المجلس التشريعي والدخول إليه، وقاموا برشق المبنى بالحجارة، مما ألحق أضراراً مادية فيه. استطاع المتظاهرون فتح البوابة الشرقية للمقر بالقوة، والاندفاع باتجاه المبنى رغم محاولة قوات الشرطة الفلسطينية المتواجدة التصدي لهم بالهروات. وعلى إثر ذلك، انتشر العشرات من أفراد القوة التنفيذية المساندة على مداخل مبنى المجلس وأطلقوا النار في الهواء، إضافة إلى إلقاء قنبلتين إحداهما مسيلة للدموع والأخرى صوتية، في محاولة لتفريق المتظاهرين ومنعهم من الدخول إلى داخل المبنى. وقد أسفرت المواجهات بين قوى الأمن من جهة، وجموع العمال من جهة أخرى، إلى إصابة ستة من رجال الشرطة، إضافة إلى أحد العمال المتظاهرين.

وفي جريمة هي الأبشع من نوعها، قتل خلالها مسلحون فلسطينيون مجهولون ضابط في المخابرات الفلسطينية برتبة عميد، وأربعة من مرافقيه في مدينة غزة. ووفقاً لتوثيق المركز فبتاريخ 2006/9/15، اعترض مسلحون مجهولون سيارة العميد جاد تايه ومرافقيه الأربعة بينما كانوا يستقلون سيارتهم على شارع البحر بالقرب من منزل رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية، في مخيم الشاطئ غرب مدينة غزة، وقاموا باطلاق النار عليها عن قرب، بعد توقفها. وقد أسفرت الجريمة عن مقتل العميد ومرافقيه الأربعة وهم كل من: 1) **نايف محمد أبو عون، 54 عاماً؛ 2) محمد سليمان أبو شريعة، 34 عاماً؛ 2) محمد زياد السكني، 24 عاماً؛ و4) يسري يونس أبو زايد، 30 عاماً.**

وبتاريخ 1 أكتوبر 2006، تجمهر عشرات المتظاهرين وأشعلوا النار بإطار السيارات قبل توجههم إلى مقري المجلس التشريعي ومجلس الوزراء الفلسطيني في مدينة رام الله. وقام عدد من المسلحين بفتح النار باتجاه مقر المجلس التشريعي، ومن ثم توجهوا إلى مقر مجلس الوزراء الذي لا يبعد سوى عشرات الأمتار، واقتحموه من بوابته الرئيسية، ثم شرعوا في تحطيم الزجاج والمكاتب ورمي الملفات وبعض المحتويات إلى الشارع العام، وأضرموا النار داخل العديد من الغرف. ولم تتدخل القوة المكلفة بحراسة المقر إلا بعد مرور نحو نصف ساعة. وفي أعقاب ذلك، توجه الغاضبون إلى مبنى وزارة التربية والتعليم المجاور، إلا أن رجال الأمن منعوهم هذه المرة، فعمدوا إلى إحراق سيارتين تابعتين للوزارة وبعد ذلك، اقتحم الغاضبون مكتب نواب المجلس التشريعي عن كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحماس في الطابق الخامس من عمارة الإسراء، وسط المدينة وعبثوا بمحتوياته. كما هاجمت عناصر مسلحة منزل وكيل وزارة المالية، تامر البيراوي، في مدينة البيرة، وقاموا باختطافه واقتياده إلى جهة مجهولة. وفي وقت لاحق أطلق سراحه.

وفي ذات اليوم، هاجم عشرات المتظاهرين في ساعات المساء مكتب نواب المجلس التشريعي عن قائمة التغيير والإصلاح، في منطقة عين سارة في مدينة الخليل. وقد اقتحم المهاجمون المكتب وعمدوا إلى إتلاف محتوياته وتخريبها، وإلقائها في الشارع قبل أن يضرموا النار فيها.

وامتدت الاعتداءات في ذلك اليوم إلى مدينة نابلس، حيث تعرض منزل نائب رئيس الوزراء الفلسطيني، د.ناصر الدين الشاعر في حي المخفية جنوب المدينة لإطلاق النار. وقد كان الشاعر في منزله لحظة الهجوم، ولم يبلغ عن إصابات.

5) سوء استخدام والعبث بالسلاح من قبل جماعات مسلحة أو أفراد أمن

شهد العام 2006 سقوط (107) فلسطينيين، بينهم (25) طفلاً، و(10) نساء، نتيجة سواء استخدام السلاح والعبث به من قبل جماعات مسلحة أو مقربون منها أو أفراد أمن. كما أصيب في تلك الحوادث حوالي (310) مواطنين، بينهم (98) طفلاً، و(27) امرأة. وقد سقط معظم الضحايا نتيجة استمرار المقاومة الفلسطينية ارتكاب أخطاء في تخزين المواد المتفجرة أو إطلاق الصواريخ على البلدات الإسرائيلية داخل أو بالقرب من الأماكن السكنية المكتظة بالسكان، الأمر الذي يوقع المزيد من الضحايا في صفوف المدنيين الفلسطينيين. كما استمر خلال العام سقوط المزيد من الضحايا عن طريق الخطأ أثناء العبث بالأسلحة، سواء في من قبل أفراد من الأجهزة الأمنية، أو من قبل عناصر مسلحة، أو مواطنين عاديين.

ففي جريمة هي الأبشع من نوعها وقعت خلال العام في الضفة الغربية وراح ضحيتها ثلاثة أطفال في حفل زفاف تخلله إطلاق نار من قبل عدد من المسلحين في مدينة جنين. ووفقاً لتوثيق المركز، ففي مساء الخميس الموافق 2006/8/3، قتل الأطفال **رازي ناصر سليم الأسمر، 13 عاماً؛ أحمد سمير أبو جلدة، 15 عاماً؛ وعلاء عادل فارس حردان، 17 عاماً**، جراء إصابتهم بعدة أعيرة نارية قاتلة بعد أن فقد أحد المسلحين السيطرة على سلاحه وهو من نوع (كلاشنكوف) خلال حفل زفاف أقيم في حي المرح، شرق مدينة جنين، أطلق فيه العديد من المسلحين الأعيرة النارية ابتهاجاً بالحفل.

وفي حادثة أخرى قتل خلالها مواطنان وأصيب خمسة آخرون جراء سوء تخزين المواد المتفجرة في المناطق السكنية. ووفقاً لتحقيقات المركز، بتاريخ 28 يونيو، انفجر صاروخ محلي الصنع في منزل المواطن محمد قاسم محمد مسعود، 53 عاماً، الواقع في بلوك E بمخيم خان يونس، كان ابنه قاسم، يخزنه في المنزل. أسفر الانفجار عن مقتل الناشط المذكور، وابنة شقيقه الطفلة **ميسم**، إثر إصابتهما بشظايا في أنحاء متفرقة من الجسم، فيما أصيب خمسة آخرون من العائلة ذاتها، بينهم طفلة.

6) إعدام مواطنين خارج إطار القانون بادعاء التخابر مع أجهزة أمن إسرائيلية

شهد العام 2006 ارتفاعاً في ظاهرة قتل مواطنين خارج إطار القانون على أيدي جماعات فلسطينية مسلحة بادعاء التخابر مع أجهزة الأمن الإسرائيلية. فقد وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (9) حالات، بينهم امرأتان، مقارنة مع (سبع) حالات وقعت خلال العام 2005. على سبيل المثال قتل خلال يومين مواطنان مشتبه بهما بالتعاون مع قوات الاحتلال في الضفة الغربية. فبتاريخ 18 مارس أطلق مسلح مجهول الهوية النار باتجاه المواطن خالد يونس الذي كان يقف أمام منزله وبجانبه زوجته في حي كفار سابا في مدينة قلقيلية، فأصابه بعدة أعيرة نارية، أدت إلى وفاته على الفور أمام عيني زوجته. وبتاريخ 2006/3/20، توقفت سيارة مدنية أمام منزل المواطن أحمد سليم، في بلدة سلفيت بالضفة الغربية، وترجل منها شخص ملثم، كان مسلحاً ببندقية أوتوماتيكية، وقرع باب المنزل. وما أن فتح المواطن المذكور الباب، أطلق المسلح النار باتجاهه فأصابه بعيار ناري واحد في الفم خرج من الرقبة. نقل المصاب إلى مستشفى الطوارئ في البلدة، إلا أنه لفظ أنفاسه الأخيرة قبل وصوله المستشفى.

7) قتل مواطنين خارج إطار القانون على خلفية الشرف

شهد العام 2006 قتل (14) شخصاً على خلفية شرف العائلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، منهم 12 امرأة و2 رجال. فعلى سبيل المثال، بتاريخ 12 أبريل، قُتل الشاب **خليل سعيد العالول، 21 عاماً**، من سكان حي النصر بمدينة غزة، طعناً بآلات حادة

في أنحاء متفرقة من الجسم، من قبل أفراد ادعوا أنه تحرش بطفلتهم. ووفقاً لتحقيقات المركز لحقوق الإنسان، فإن العالول يعمل خياطاً، في مصنع للخياطة تملكه إحدى العائلات، ويقع بالقرب من مستشفى العيون في حي النصر بمدينة غزة، وقد تم طعنه بالسكاكين من قبل أفراد العائلة التي يعمل لديها، الذين قاموا بإلقاء جثته من نافذة شقة تمتلكها العائلة ذاتها، حيث اتهموه بالاعتداء جنسياً على ابنتهم الطفلة التي تبلغ من العمر 10 أعوام.

وفي جريمة أخرى، عثرت الشرطة الفلسطينية فجر يوم 9 أغسطس على جثتين لفتاتين ملقيتين على الأرض في منطقة السوارحة غرب مخيم النصيرات وسط قطاع غزة. وفي حينه نقلت الفتاتان إلى مستشفى شهداء الأقصى في مدينة دير البلح ومن تم تحويلهما إلى دائرة الطب الشرعي في مستشفى الشفاء بمدينة غزة للتعرف عليهما وعلى أسباب وفاتهما. وأفادت المصادر الطبية في مستشفى الشفاء لباحث المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، أن الفتاتين قتلتا جراء إطلاق النار عليهما مباشرة حيث أصيبت كل منهما بعيارين ناريين في الرأس، بالإضافة إلى تعرضهما إلى التعذيب والضرب المبرح، دون أن تعرف هويتهما. وبعد أربعة أيام ألقت النيابة العامة في مدينة دير البلح وسط قطاع غزة القبض على أحد المواطنين، اعترف لها بقتل شقيقتيه **فتحية كامل كلاب، 27 عاماً، وأماني كامل كلاب، 21 عاماً**، وكلتاهما من سكان مخيم جباليا شمال قطاع غزة، على خلفية ما يسمى بقضايا الشرف بحسب ادعاءات المتهم.

عقوبة الإعدام في السلطة الوطنية الفلسطينية

سجل العام 2006، تطوراً إيجابيا فيما يتعلق بالملف الخاص بعقوبة الإعدام في السلطة الوطنية، حيث لم تصدر المحاكم الفلسطينية، ولم تنفذ السلطة الوطنية، أي حكماً بالإعدام على امتداد العام كله. ويشكل هذا التطور سابقة من نوعها، خصوصاً أن جميع الأعوام السابقة من عمر السلطة الوطنية (من العام 1994-حتى العام 2005) كانت قد شهدت-بلا استثناء- إما صدور أحكاماً بالإعدام، أو تنفيذ لتلك الأحكام، من قبل السلطة الوطنية. وقد بلغ مجمل عدد أحكام الإعدام التي أصدرتها السلطة الوطنية منذ نشأتها في العام 1994 حتى نهاية العام 2005، ما لا يقل عن 76 حكماً بحق مواطنين أدينوا بجرائم عادية وجرائم أخرى تتعلق بالأمن القومي. من بين تلك الأحكام، نفذت السلطة الوطنية 12 حكماً خلال الفترة نفسها.[42] وكانت الغالبية العظمى من تلك الأحكام قد صدرت عن محكمة أمن الدولة التي أنشئت بقرار رئاسي في فبراير 1995. وكما هو معلوم، تشكل محكمة أمن الدولة مخالفة صريحة للمعايير الدولية الخاصة بالمحاكمة العادلة والإجراءات القانونية السليمة. فمحكمة أمن الدولة لا تعطي- في العادة- المتهم الوقت الكافي لتحضير الدفاع عن نفسه، كون إجراءاتها تتم بسرعة، دون إبلاغ محاميه بالمحاكمة في وقت معقول يسمح له بإعداد دفاعه. إلى جانب ذلك، تغيب في هذا النوع من المحاكمات التقارير الفنية من قبل جهات قضائية مستقلة، كالمعمل الجنائي ومعهد الطب الشرعي، فضلا على أن أحكام هذه المحكمة هي أحكام قاسية (كعقوبة الإعدام والسجن مدى الحياة) غير قابلة للاستئناف.

في تطور إيجابي آخر، أصدر رئيس السلطة الوطنية محمود عباس بتاريخ 22 يونيو 2005، قراراً يقضي بإعادة النظر في أحكام الإعدام الصادرة عن محاكم أمن الدولة، وعرضها على محاكم مدنية، باعتبار أنه لا يتوافر في محاكم أمن الدولة معايير المحاكمات العادلة. وقد بدأت الترجمة العملية لهذا القرار بتاريخ 14 فبراير 2006، عندما تم تحويل 11 ملفاً لقضايا مدانين محكوم عليهم بالإعدام في محاكم أمن الدولة إلى المحاكم المدنية لإعادة النظر في الأحكام الصادرة بحقهم.

---

[42] استناداً إلى توثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من ارتياح المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لهذه التطورات الإيجابية الخاصة بملف عقوبة الإعدام في السلطة الوطنية خلال العام 2006، إلا أنه يشعر بالقلق من استمرار احتفاظ السلطة الوطنية بتلك العقوبة في تشريعاتها ونصوصها القانونية، والتي من بينها قانون العقوبات الفلسطيني رقم 74 للعام 1936 (المعمول به في قطاع غزة)، وقانون العقوبات الأردني رقم 16 للعام 1960 (المعمول به في الضفة الغربية)، وقانون العقوبات الثوري للعام 1979 الخاص بمنظمة التحرير الفلسطينية، وغير المقر من الهيئة التشريعية الفلسطينية (المجلس التشريعي الفلسطيني). ويرى المركز أن استمرار احتفاظ السلطة الوطنية بعقوبة الإعدام في تشريعاتها ونصوصها القانونية يفتح الباب أمام إمكانية استئناف العمل بهذه العقوبة، وبالتالي انتهاك السلطة الوطنية لأحد أبرز وأهم حقوق الإنسان، وهو الحق في الحياة. فعقوبة الإعدام تشكل انتهاكا سافراً للمادة (3) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للعام 1948، والمادة (6) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية للعام 1966، اللتان تؤكدا على حق الإنسان في الحياة كحق أصيل لا يجوز حرمانه منه تعسفاً. كما تشكل انتهاكا سافراً للاتفاقية الخاصة بمناهضة التعذيب للعام 1984، التي تحرم إخضاع أي فرد للتعذيب، أو للمعاملة القاسية أو الحاطة بالكرامة، بما يشمله ذلك من تطبيق عقوبة الإعدام بحقه.

استناداً إلى ما تقدم، يدعو المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان السلطة الوطنية الفلسطينية إلى إعادة النظر في التشريعات والقوانين الفلسطينية الخاصة بهذه العقوبة (خصوصاً قانون العقوبات رقم 74 لسنة 1936، المعمول به في قطاع غزة، قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة 1960، المعمول به في الضفة الغربية) وسن قانون عقوبات موحد وحديث ينسجم مع روح الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، بما في ذلك تلك الخاصة بإلغاء عقوبة الإعدام.

كما يطالب المركز رئيس السلطة الوطنية باستخدام صلاحياته الدستورية لضمان الاستمرارية في تطبيق قراره الصادر بتاريخ 22 مايو 2005، والقاضي بتحويل الملفات الخاصة بأولئك الصادر بحقهم عقوبة الإعدام من قبل محاكم أمن الدولة إلى محاكم مدنية.

إلى جانب ذلك، يدعو المركز الرئيس الفلسطيني عباس إلى إصدار مرسوم رئاسي يلغي- وبشكل واضح- محكمة أمن الدولة، وعدم العمل بقانون العقوبات الثوري لعدم دستوريته.

المجلس التشريعي الفلسطيني: بين تجديد الشرعية الديمقراطية واستمرار ضعف الأداء

تميز العام 2006 عن غيره من الأعوام السابقة بتسجيله لإحدى أهم الأحداث ذات العلاقة بمسألة التحول الديمقراطي في فلسطين. فقد شهد ذلك العام نجاح الشعب الفلسطيني في تنظيم ثاني انتخابات لمجلسه التشريعي، بطريقة أنعشت شرعية هذه المؤسسة التي باتت– منذ انتهاء ولايتها القانونية في مايو 1999 (وفقاً لما جاء في قانون الانتخابات للعام 1995، والاتفاقيات الإسرائيلية–الفلسطينية الانتقالية[43]) تعاني من أزمة شرعية شكلت هاجساً لدى قوى المجتمع المدني، وحرمت الشعب من حقه في محاسبة حكامه من خلال ممارسة الرقابة الرأسية (أي الإنتخابات). وبتاريخ 25 يناير 2006، أي بعد مرور عقد من الزمان على الإنتخابات التشريعية الأولى، نجح الشعب الفلسطيني في عقد إنتخابات تشريعية ثانية أدت إلى فوز حركة حماس بالغالبية العظمى من مقاعد المجلس التشريعي (74 مقعداً من بين 132 مقعداً هي قوام مقاعد المجلس التشريعي المنتخب). في المقابل، حظيت حركة فتح–الحزب المهيمن على غالبية مقاعد المجلس التشريعي خلال الفترة 1996–2006– على ما لا يزيد عن 45 مقعداً ، فيما توزعت باقي المقاعد على القوائم والفصائل الصغيرة. بهذا المعنى، منحت الانتخابات حركة حماس أغلبية مطلقة في المجلس التشريعي، فيما تراجعت حركة فتح لتحمل صفة حزب الأقلية المعارضة داخل هذه المؤسسة البرلمانية. والأهم من هذا كله، أن الانتخابات أعادت للشعب الفلسطيني حقه في محاسبة حكامه، وجددت شرعية المجلس التشريعي الفلسطيني. وحدد يوم 18 فبراير 2006 (أي بعد ما يزيد عن 3 أسابيع من موعد إجراء الانتخابات) موعداً لأداء الأعضاء الجدد اليمين الدستوري.

لكن سرعان ما اصطدمت خطوات التحول الديمقراطي هذه بمحاولة الأغلبية من المجلس القديم (والتي أصبحت أقلية في المجلس الجديد) لتمرير رزمة من التشريعات والقرارات تستخدمها كإطار قانوني يشرع لها– مستقبلاً – سعيها لتقاسم السلطات والصلاحيات مع الحزب الحاكم الجديد (حركة حماس)، ويخلق لها حقائق جديدة على الأرض تكفل لها جزء من هذه السلطات والصلاحيات. فبتاريخ 13 فبراير 2006 (أي بعد مرور ثمانية عشر يوماً على إجراء الانتخابات التشريعية التي تعني إنهاء التفويض الشعبي الديمقراطي للمجلس القديم ومنح تفويض آخر لمجلس جديد)، عقد المجلس القديم جلسة ختامية أقر فيها التعديلات المقترحة من الرئيس محمود عباس على مشروع قانون المحكمة الدستورية العليا، واستحدث خلالها منصب أمين عام للمجلس التشريعي ونائبه. وقد انتقد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان هذه التشريعات والقرارات، معتبراً إياها غير دستورية، وتتنافى مع الأخلاق والقيم الديمقراطية (وليس القانون[44])، التي تفرض على المجلس القديم عدم اتخاذ أي إجراءات أو قرارات جوهرية خلال الفترة الانتقالية الممتدة من 25 يناير (تاريخ الانتخابات) إلى 18 فبراير 2006 (موعد أداء القسم الدستوري للأعضاء الجدد) إلى أن يتم تنصيب المجلس الجديد لكي يتخذ تلك التشريعات والقرارات. [45] هذا الأمر كان يعني أن المجلس الجديد يفتقد للسياق الثقافي الديمقراطي لجعل عمله في التشريع والمحاسبة والرقابة ممكنا أولاً، وفعالاً ثانياً.

---

[43] أكدت المادة الثانية (فقرة 1) من قانون الانتخابات الفلسطيني للعام 1995، على الولاية الزمنية القانونية للمجلس بفترة المرحلة الانتقالية التي تنتهي في 4 مايو 1999. وقد جاءت هذه المادة منسجمة مع المادة الأولى من اتفاقية إعلان المبادئ، والمادة الثالثة من اتفاقية أوسلو "2"، اللتان أكدتا على "[انتخاب] رئيس السلطة الوطنية وأعضاء المجلس الفلسطيني لتولي مسؤولية الحكم في المرحلة الانتقالية". فالقانون الانتخابي للعام 1995، واتفاقيات أوسلو، اللّذين استحدث وانتخب بموجبهما المجلس التشريعي الفلسطيني، أكدا على فترة المرحلة الانتقالية كولاية زمنية قانونية للمجلس.

[44] وفقاً للمادة (47) مكرر من القانون الأساسي لسنة 2005 بتعديل بعض أحكام القانون الأساسي لسنة 2003، تنتهي ولاية المجلس التشريعي القائم "عند أداء أعضاء المجلس الجديد المنتخب اليمين الدستورية،"

[45] في بيان أصدره بتاريخ 16 فبراير 2006، أكد المركز بأنه، وعلى الرغم من أهمية إصدار قانون المحكمة الدستورية، ووضع ضمانات تكفل لهذه المحكمة استقلالها، تكريساً لمبدأ استقلال القضاء الوارد في القانون الأساسي المعدل وفي قانون السلطة القضائية رقم (1) لعام 2002، إلا أن مشروع قانون المحكمة الدستورية العليا والتعديلات التي أقرها المجلس التشريعي في جلسته الختامية تتعارض مع القانون الأساسي ومع قانون السلطة القضائية في العديد من الجوانب، أبرزها:

ولم يتوقف الأمر على هذا الحد، بل امتد ليشمل تدهور أوضاع المجلس كمؤسسة برلمانية، خصوصاً بعد تشديد قوات الاحتلال للقيود المفروضة على حركة نوابه، وتحديداً على أولئك المحسوبين على حركة حماس (التي يشكل أعضاؤها الغالبية)، وتصعيد قوات الاحتلال لإجراءاتها بحق هؤلاء النواب واعتقال 31 نائباً، من بينهم رئيس المجلس التشريعي، إضافة إلى اعتقال عشرة وزراء، ثمانية منهم أعضاء في المجلس التشريعي أيضاً، خلال الفترة الممتدة من يونيو-أغسطس 2006. [46] وجاء ذلك في سياق أعمال الاقتصاص والعقاب الجماعي التي تنفذها قوات الاحتلال بحق المدنيين الفلسطينيين، وهي الأعمال التي تصاعدت بعد العملية العسكرية التي كانت مجموعات فلسطينية مسلحة قد نفذتها على معبر كرم أبو سالم، شرقي مدينة رفح، وقتلت خلالها جنديين إسرائيليين وأسرت آخر، في الخامس والعشرين من يونيو 2006.

وقد كان لاعتقال رئيس وأمين سر المجلس التشريعي، والعديد من النواب المحسوبين على حركة حماس في الضفة الغربية، بالإضافة إلى القيود المفروضة على حركة النواب داخل الضفة الغربية، ومن وإلى قطاع غزة نتائج سلبية على أداء الهيئة التشريعية، أدت إلى تدهور نشاط المجلس على المستويين الرقابي والتشريعي.

---

1) التعديل على المادة (5) والذي يقضي بأن يتم التشكيل الأول للمحكمة بتعيين رئيسها وقضاتها بقرار من الرئيس بالتشاور مع مجلس القضاء الأعلى ووزير العدل. علماً بأن المادة (99) من القانون الأساسي المعدل تنص على أن تعيين القضاة يكون بالكيفية التي يقررها قانون السلطة القضائية. والمادة (18) من قانون السلطة القضائية تنص على أن "يكون شغل الوظائف القضائية بقرار من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بناء على تنسيب من مجلس القضاء الأعلى.." وهناك فجوة واضحة بين "التشاور" وبين "التنسيب"، هذا إضافة إلى إقحام وزير العدل، خلافاً للقانون، في شأن من اختصاص مجلس القضاء الأعلى وحده.

2) بعد أن كان اختصاص المحكمة – وفقاً للمادة (24-2) يمتد ليشمل "الرقابة على دستورية القوانين والمراسيم والقرارات الرئاسية والوزارية واللوائح أو الأنظمة"، تم تعديلها لتشمل فقط "الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة." وبالتالي تم إخراج المراسيم والقرارات الرئاسية من نطاق اختصاص المحكمة، علماً بأن المادة (103-1-أ) من القانون الأساسي تنص على أن تتولى المحكمة النظر في "دستورية القوانين واللوائح أو النظم وغيرها."

في سياق آخر، أكد المركز في بيانه أن استحداث منصب أمين عام للمجلس التشريعي ونائبه يتعارض مع نص المادة (50) من القانون الأساسي المعدل التي تحدد هيئة مكتب رئاسة المجلس برئيس المجلس ونائبيه وأمين السر، وجميعهم يتم انتخابهم في أول اجتماع للمجلس. وهذا ما تنص عليه بوضوح أيضاً المادة (4) من النظام الداخلي للمجلس. علماً بأن المادة (11) من النظام نفسه تنص على أن تُعين هيئة المكتب أمانة عامة يرأسها أمين السر، تشرف على جميع الشؤون الإدارية والمالية والقانونية والإعلامية والعلاقات العامة والبروتوكول، وغير ذلك من المهام. .

46 حول اعتقال هؤلاء النواب راجع الجزء الخاص بالمعتقلين بعنوان "التعذيب وسوء المعاملة".

السلطة القضائية: استمرار محاولات السلطة التنفيذية للهيمنة على القضاء

شهد هذا العام المزيد من المساعي من جانب السلطة التنفيذية للتدخل في شئون القضاء الفلسطيني والحد من هيبته واستقلاليته، فيما خلف الإضراب عن العمل من قبل موظفي القطاع العمومي في الضفة الغربية وقطاع غزة آثاراً سلبية على نظام العدالة الفلسطيني. وسبق ذلك كله محاولات أخرى للانتقاص من هيبة القضاء الفلسطيني جاءت من جانب المجلس التشريعي المنتهية ولايته، تجلت في الجلسة الختامية للمجلس المنعقدة بتاريخ 13 فبراير 2006، حيث أقر التعديلات المقترحة من الرئيس محمود عباس على مشروع قانون المحكمة الدستورية العليا. وبناء على ذلك، أصدر الرئيس الفلسطيني قراراً بتاريخ 17 فبراير يتعلق بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا رقم 3 لسنة 2006، ونشر في الوقائع الفلسطينية بتاريخ 25 مارس، العدد 62. غير أنه حتى اللحظة لم يتم تشكيل المحكمة فعلياً، ولم يتم تعيين قضاة لها، حيث لا تزال المحكمة العليا تقوم بدور المحكمة الدستورية لحين تشكيلها.

ويرى المركز بأن إصدار قانون المحكمة الدستورية هو أمر في غاية الأهمية، ووضع ضمانات تكفل لهذه المحكمة استقلالها هو مطلب أساسي للمركز، تكريساً لمبدأ استقلال القضاء الوارد في القانون الأساسي المعدل وفي قانون السلطة القضائية رقم (1) لعام 2002، غير أن مشروع قانون المحكمة الدستورية العليا والتعديلات التي أقرها المجلس التشريعي في جلسته الختامية تتعارض مع القانون الأساسي ومع قانون السلطة القضائية في العديد من الجوانب، أبرزها: 1) التعديل على المادة (5) والذي يقضي بأن يتم التشكيل الأول للمحكمة بتعيين رئيسها وقضاتها بقرار من الرئيس بالتشاور مع مجلس القضاء الأعلى ووزير العدل. 2) بعد أن كان اختصاص المحكمة – وفقاً للمادة (24-2) يمتد ليشمل "الرقابة على دستورية القوانين والمراسيم والقرارات الرئاسية والوزارية واللوائح أو الأنظمة"، تم تعديلها لتشمل فقط "الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة."

وخلال الفترة اللاحقة، التي تبعت الجلسة الختامية للمجلس التشريعي في 13 فبراير، صدرت عن رئاسة السلطة الوطنية عدة قرارات تتعلق بتعديل قوانين تتصل بالسلطة القضائية دون أن يتم عرضها أو مناقشتها في المجلس التشريعي، وذلك خلافاً للقانون. معظم هذه القرارات صدرت قبل تنصيب المجلس التشريعي الجديد وأداء اليمين الدستورية في 18 فبراير، الذي فاز بأغلبيته حركة حماس، بعد انتخابات حرة ونزيهة في 25 يونيو 2006. وتتعلق هذه القرارات بـ1) قرار بقانون رقم 5 لسنة 2006 بشأن قانون معدل لأحكام في قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم 2001. وقد صدر القرار بتاريخ 16 فبراير، ونشر في الجريدة الرسمية، الوقائع الفلسطينية بتاريخ 25 مارس 2006، العدد 62. 2) قرار بقانون رقم 7 لسنة 2006 بشأن محكمة الجنايات الكبرى. وقد صدر بتاريخ 15 فبراير، ونشر في الوقائع بتاريخ 31 مايو 2006، العدد 64. 3) قرار بقانون رقم 8 لسنة 2006 معدل لقانون الإجراءات الجزائية. وقد صدر بتاريخ 15 فبراير ونشر في 31 مايو 2006، في الوقائع الفلسطينية العدد 64. 4) قرار بقانون رقم 9 لسنة 2006 معدل لقانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم 2 لسنة 2001. وقد صدر بتاريخ 16 فبراير، ونشر أيضا في جريدة الوقائع بتاريخ 31 مايو، العدد 64.

على جانب آخر، شهد العام 2006 تدهوراً ملحوظاً في أوضاع القضاء الفلسطيني، جراء توقف عمل المحاكم الفلسطينية لمدة تقارب ثلاثة اشهر. فقد أعلنت نقابة الموظفين العموميين، في بداية شهر سبتمبر إضراباً عن العمل، طال موظفي القطاع القضائي، احتجاجاً على عدم تسلمهم رواتبهم منذ عدة اشهر، ولم يستأنف العمل بالمحاكم سوى في بداية ديسمبر. وقد أدى هذا الإضراب إلى تعطل عمل المحاكم الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك التوقف عن الفصل في قرابة 50 ألف قضية مرفوعة لدى

شتى المحاكم الفلسطينية، من بينها قرابة 6000 قضية من قضايا الجنايات والجرائم الخطيرة. واقتصر عمل المحاكم خلال تلك الفترة على النظر في بعض القضايا الطارئة، كإخلاء السبيل والتمديد وتوقيف المتهمين.

استمرار انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي

لم يشهد العام 2006، أي تحول أو تغير في طبيعة التشريعات والقوانين التي تنظم ممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في حرية التجمع السلمي. فقد بقي العمل جار بقانون المطبوعات والنشر رقم (13) لعام 1995، الذي يحد بشكل واضح من ممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير. كما لا يزال المرسوم الرئاسي رقم (3) الصادر لسنة 1998 بشأن "تكريس الوحدة الوطنية ومنع التحريض" ساري المفعول مع ما ينطوي عليه من مساس خطير بحرية الرأي والتعبير، بعد أن أصدر الرئيس السابق ياسر عرفات أمراً بإعادة نشرة بتاريخ 21 يوليو 2003. وعلى جانب آخر، بقي قانون الاجتماعات العامة رقم (12) لسنة 1998، ولائحته التنفيذية الصادرة بمرسوم رئاسي في 30 أبريل 2000 هما الإطار القانوني الذي ينظم الحق في حرية التجمع السلمي. وبهذا الصدد يكرر المركز مطالبته السلطة الوطنية بإلغاء اللائحة التنفيذية لقانون الاجتماعات العامة أو تعديلها بما يتناسب مع القانون، ليتمتع المواطنون بحقهم في التجمع السلمي الذي كفله الدستور وقانون الاجتماعات العامة، بما يتماثل مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات العلاقة.

الإبقاء على الإطار القانوني الذي ينظم هذه الحريات قابله تحول في طبيعة الأطراف التي تمارس انتهاكات للحق في حرية الرأي والتعبير والحق في حرية التجمع السلمي. فقد شهد العام نفسه تراجعاً في حجم الانتهاكات التي تنفذها جهات رسمية (مثل السلطة الوطنية بأجهزتها الأمنية) لهذه الحريات، نتيجة لضعف مؤسسي عام بدأت تعاني منه تلك السلطة منذ انطلاق انتفاضة الأقصى في العام 2000، في مقابل تصاعد ملحوظ للانتهاكات التي تنفذها جهات غير رسمية لهذه الحريات، في ظل استمرار فشل النيابة العامة في التحقيق في مثل هذه الجرائم وتقديم مقترفيها للعدالة.

انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير

شهد العام 2006 استمراراً في انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية. غير أن ما ميز العام الحالي هو انخفاض حجم الانتهاكات بهذا الحق من قبل الجهات الرسمية، في مقابل تزايد حجم هذه الانتهاكات من قبل جهات غير رسمية. وقد كان تعرض الصحافيون والعاملون في وكالات الأنباء العالمية هو الملمح الأبرز في سياق الانتهاكات من قبل جهات غير رسمية.

أولاً: انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير من قبل جهات رسمية:

وثق المركز خلال العام 2006 عددا محدوداً من الحالات التي قامت خلالها جهات رسمية فلسطينية بانتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير، من بينها:

- بتاريخ 2006/5/11، قام أحد أفراد الشرطة الفلسطينية بمنع الصحفيين بسام عبد الله، ويعمل مصور صحفي لصالح تلفزيون فلسطين، وبسام مسعود، ويعمل مصور صحفي لصالح وكالة رويترز للأنباء، من التصوير في منطقة ما كان يعرف بمستوطنة موراج الواقعة بين محافظتي خان يونس ورفح جنوب قطاع غزة، والتي تعرضت لعمليات نهب وسرقة من قبل مجموعات مدعومة بالمسلحين.
- بتاريخ 2006/5/20، قامت مجموعة من أفراد جهاز المخابرات العامة بالاعتداء بالضرب والإهانة على مجموعة من الصحفيين، في مستشفى الشفاء بمدينة غزة، أثناء قيامهم بتغطية تبعات الانفجار الذي وقع صباح ذلك اليوم في مبنى

المخابرات العامة في منطقة السودانية شمال مدينة غزة، وأسفر عن مقتل أحد أفراد المخابرات وإصابة 10 آخرين، من بينهم مدير جهاز المخابرات العامة العميد طارق شنيورة "أبو رجب".

ثانياً: انتهاكات الحق في حرية الرأي والتعبير من قبل جهات غير رسمية:

طالت الانتهاكات التي نفذتها جهات غير رسمية العديد من الصحفيين الأجانب، و العاملين في مؤسسات ومراكز ثقافية أجنبية. في هذا الإطار، تعرض خلال العام (8) صحافيين بينهم (6) صحافيين أجانب لعمليات اختطاف من قبل مجموعات فلسطينية مسلحة، بعضهم حجز لعدة ساعات، وآخرين تعرضوا للاختطاف لمدة نزيد عن ذلك بكثير. وفي جميع الأحيان، أفرج الخاطفون عن رهائنهم بعد تدخل أطراف محلية، دون أن يتعرضوا لهم بالأذى، وعاملوهم معاملة حسنة. على سبيل المثال، بتاريخ 2006/8/14، اختطفت مجموعة مسلحة في مدينة غزة الصحفيين الدوليين ستيف سنتاني، 60 عاماً، أميركي الجنسية، ويعمل مراسل لمحطة (FOX News) الأميركية، وأولاف ويغ، 35 عاماً، نيوزلندي الجنسية، ويعمل مصوراً صحفياً في المحطة ذاتها، (بالإضافة إلى مرافقهما الفلسطيني خليل الفيشاوي، 25 عاماً. وقد طالبت المجموعة التي أطلقت على نفسها (كتائب الجهاد المقدس) من خلال بيان وزع في مدينة غزة بتاريخ 2006/8/23 الحكومة الأمريكية بالإفراج عن الأسرى والأسيرات المسلمين من السجون الأمريكية مقابل إخلاء سبيل الصحفيين. وبتاريخ 27 أغسطس أفرج الخاطفون عن الرهائن، بعد أن أرسلا لوسائل الإعلام شريطا مصوراً يظهر خلاله الصحفيان يعلنان إسلامهما ويغيران اسميهما لاسمين اسلامين.

انتهاكات الحق في التجمع السلمي

شهد العام 2006 تنظيم عشرات الاجتماعات العامة والمسيرات والاعتصامات في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، لم تلتزم جميعها بالقيود التي تفرضها اللائحة التنفيذية، والتي يتحفظ عليها المركز. غير أنه كان هناك خرق من قبل بعض المنظمين والمشاركين الذين خرجوا عن طبيعة هذه المسيرات السلمية ونفذوا اعتداءات متكررة على مؤسسات عامة وخاصة، وفي بعض الأحيان– على مؤسسات أجنبية عاملة في مناطق السلطة الوطنية، بطريقة أصبحت تسئ– وبشكل جدي– إلى صورة الشعب الفلسطيني أمام المجتمع الدولي، وإلى قدرته على تجنيد الرأي العام الدولي لمصلحة مطالبه العادلة في التحرر والاستقلال. بالإضافة إلى ذلك، سجل المركز خلال العام 2006 قيام جهات رسمية بانتهاك الحق في لتجمع السلمي.

أولاً: انتهاكات الحق في التجمع السلمي من قبل جهات رسمية:

- بتاريخ 2006/8/29، منع المئات من رجال الشرطة الفلسطينية مسيرة سلمية شارك فيها ما يقارب من ألف معلم فلسطيني في مدينة رام الله تضامناً مع الحكومة ووزرائها والنواب المعتقلين ورفضهم للحصار الاقتصادي والدبلوماسي الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني. وكان المتظاهرون قد حاولوا التوجه لمقر مجلس الوزراء، إلا أن حاجز شرطة بشري منعهم من ذلك، قبل أن يتعرض المتظاهرين للاعتداء بالضرب والهراوات والأيدي من قبل الشرطة تحت مبرر عدم حصول المسيرة على ترخيص من وزارة الداخلية. على أثر ذلك، حاول المتظاهرون التوجه إلى مقر وزارة التربية والتعليم العالي، إلا أنهم منعوا من قبل الشرطة أيضاً.
- بتاريخ 2006/9/3، أطلق عناصر من جهاز الأمن الوقائي النار باتجاه مجموعة من المتظاهرين بالقرب من مقر الأمن الوقائي في بلدة بير زيت، قرب رام الله، مما أسفر عن مقتل **إيهاب عبد فايز، 20 عاماً**، جراء إصابته بعيار ناري في الصدر. وكانت مجموعة من المواطنين من بلدة المزرعة القبلية قد تظاهرت أمام مقر الأمن الوقائي في البلدة مطالبين

بإطلاق سراح المواطنين عثمان علي وعبد المعطي عثمان من البلدة اللذين كانا محتجزين لدى جهاز الأمن الوقائي جهاز الأمن الوقائي على خلفية خلافات شخصية مع أفراد من الجهاز. وأثناء التظاهرة، ألقى المتظاهرون الحجارة والزجاجات الفارغة تجاه مقر الجهاز، مما دفع أفراد الجهاز طلب قوة مساندة، لمساعدتها في السيطرة على المتظاهرين. وفور وصولها بعد دقائق، شرع أفراد القوة المساندة في إطلاق النار تجاه المتظاهرين، ما أسفر عن إصابة المواطن المذكور بعيار ناري في الصدر توفى على أثره.

- بتاريخ 2006/12/15، حاصرت قوات مشتركة من أمن الرئاسة والشرطة، يرافقها عدد من المسلحين التابعين لكتائب شهداء الأقصى، مسجد جمال عبد الناصر في مدينة البيرة، وذلك قبيل انتهاء صلاة الجمعة بدقائق. وعندما تحرك عشرات المشاركين في الصلاة في مسيرة باتجاه دوار المنارة، أطلق أفراد أمن الرئاسة النار باتجاههم. ورشق المتظاهرون قوات الأمن واندلعت اشتباكات بين الطرفين تخللها إطلاق نار، مما أدى إلى إصابة 14 شخصاً من المتظاهرين ورجال الأمن.

ثانياً: انتهاكات الحق في التجمع السلمي من قبل جهات غير رسمية:

وقد كانت أبرز هذه الحالات على النحو التالي:

- **بتاريخ** 2006/3/14، اقتحم عدد كبير من المتظاهرين، بينهم مسلحين، مقر المركز الثقافي البريطاني، في الطابق الرابع من بناية تقع في شارع الكلية الأهلية في مدينة رام الله، وحطموا محتوياته. وأفاد شهود عيان لباحث المركز أن العشرات من المحتجين اقتحموا مقر المركز، بعد تحطيم بابه الرئيسي، وقاموا بإتلاف جميع محتوياته من كتب وحواسيب وأقراص مدمجة ووثائق، قبل أن يضرموا النار في أجزاء منه. وفي نفس الوقت تعرض مقر مؤسسة الأمديست الأمريكية، الواقع في حي الرمال بمدينة غزة لعملية اقتحام مماثلة، قام خلالها المهاجمون بتحطيم النوافذ الزجاجية للمؤسسة والعبث بمحتوياتها، فيما قام عددا آخر برفع راية الجبهة الشعبية فوق المبنى الذي تقع فيه المؤسسة.
- بتاريخ 2006/6/5، هاجم عشرات المتظاهرين من أنصار وأعضاء حركة حماس ، بينهم مسلحون، كانوا يشاركون في تشييع جثمان اثنين قتلا في أحداث داخلية في مدينة خان يونس في اليوم السابق، مبنى التلفزيون المحاذي للمقبرة. وقد أطلق عشرات المسلحين أثناء الهجوم النار باتجاه المبنى الذي كان يتواجد فيه اثنان من العاملين وهما كل من بسام مصطفى عبد الله، ويعمل مصور صحفي، وأحمد صقر، مدير الإرسال، بالإضافة إلى أربعة من أفراد الحراسة، قبل اقتحامه وتحطيم محتوياته من أدوات وأجهزة إرسال وبث، وكاميرات وأجهزة تلفزيون ومولدات الكهرباء، واللاسلكي، وغيرها من الأجهزة الأخرى الخاصة بعمل التليفزيون.
- وبتاريخ 2006/6/12، هاجم عدد كبير من المسلحين مقر صحيفة منبر الإصلاح التابعة لحركة حماس، الواقعة في الطابق الرابع من عمارة الرمونة في منطقة دوار الساعة بمدينة رام الله، وحطموا جميع محتوياته. وكان المسلحون قد شاركوا في مسيرة لحركة فتح في المدينة أقدموا خلالها على حرق مقر مجلس الوزراء.
- بتاريخ 2006/7/8، قتل الطفل إياد حسام سرور، 16 عاماً، من سكان مخيم جباليا، جراء إصابته بعيار ناري في الرأس داخل مستشفى الشفاء بمدينة غزة. وكان الطفل سرور يقف بالقرب من نافذة إحدى غرف مستشفى الشفاء بمدينة غزة أثناء زيارته لأحد أصدقائه المرضى، حينما كان بعض المسلحين يشيعون جثمان أحد شهداء الانتفاضة. وأثناء التشييع، أطلق المسلحون النار بكثافة في الهواء، مما أدى إلى إصابة الطفل المذكور بعيار ناري عشوائي في الرأس أدى إلى مقتله على الفور.

وتأتي الانتهاكات لقانون الاجتماعات العامة، أو تلك التي تنفذها جهات غير رسمية للحق في حرية الرأي والتعبير والحق في حرية التجمع السلمي، كنتاج طبيعي لحالة الفلتان الأمني التي تعصف بالمجتمع الفلسطيني منذ سنوات عدة، وحالة غياب القانون، إلى جانب استمرار فشل النيابة العامة في التحقيق في مثل هذه الجرائم وتقديم مقترفيها للعدالة. وقد تفاقمت هذه الأوضاع مع فرض المجتمع الدولي لحصار اقتصادي ودبلوماسي غير عادل على الشعب الفلسطيني وحكومته المنتخبة بانتخابات حرة وشفافة في 25 يناير 2006. فسياسة الحصار الدولية أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، وإلى تراجع قدرة الجهاز الحكومي الفلسطيني على القيام بواجباته في تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية للمواطنين. هذا الأمر أدى إلى ارتفاع حدة الاحتقان والتوتر بين صفوف الفلسطينيين، بطريقة أدت إلى ارتفاع مستوى الجريمة، والاعتداءات على القانون، والحريات العامة، والتي من بينها الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في حرية التجمع السلمي.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وإذا يعبر عن قلقه المتزايد إزاء تزايد الاعتداءات التي تنفذها جهات غير رسمية على الحريات العامة، فإنه يطالب النيابة العامة بتحمل مسؤولياتها القانونية، والتدخل الفوري والعاجل للتحقيق في مثل هذه الجرائم، وتقديم مقترفيها للعدالة. كما يدعو المواطنين إلى الالتزام بالقواعد القانونية الخاصة بتنظيم الاجتماعات العامة، كشرط مسبق لضمان احترام الآخرين، بما في ذلك السلطة الوطنية، لحرياتهم وحقوقهم. إلى جانب ذلك، يدعو المركز كافة المؤسسات والمنظمات الدولية العاملة في المجال الحقوقي والقانوني إلى التدخل للضغط على حكوماتها للعمل على إنهاء الحصار الاقتصادي والدبلوماسي الجائر على الشعب الفلسطيني، كخطوة أولى نحو إعمال مبدأي سيادة القانون وفصل السلطات في مناطق السلطة الوطنية.

القسم الثاني: تقرير نشاطات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام 2006

مقدمة

تناول القسم السابق من هذا التقرير عرضاً مفصلاً لحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام 2006. ويظهر التقرير التدهور غير المسبوق في أوضاع حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، في ظل تواصل جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة لقوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، وفي ظل استمرار تدهور الأوضاع الداخلية الفلسطينية والتصعيد المستمر في حالة الانفلات الأمني المستشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويترافق ذلك مع فرض مقاطعة مالية دولية على الحكومة الفلسطينية الجديدة التي شكلتها حركة المقاومة الإسلامية حماس إثر فوزها الساحق في الانتخابات التشريعية التي جرت في يناير 2006، وهي السابقة الأولى التي يتم فيها فرض عقوبات دولية على شعب ما يزال يرزح تحت نير الاحتلال ولا يتطلع لأكثر من تطبيق القانون الدولي لإنهاء محنته. وقد خلف ذلك المزيد من التدهور في الأوضاع الإنسانية والمعيشية وارتفعت معدلات البطالة والفقر إلى مستويات غير مسبوقة.

وفي خضم هذه الأوضاع، واصل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مسيرته، وأخذ على عاتقه تنفيذ خططه ونشاطاته المقررة للعام 2006، مع التكيف الإيجابي والسلس لمقتضيات التطورات الميدانية على الأرض وما تمليه من نشاطات طارئة وإعادة نظر أحياناً في ترتيب الأولويات وفقاً لذلك.

يتناول هذا الجزء من التقرير نشاطات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان التي نفذها خلال العام 2006. ويبدأ التقرير بعرض تقارير نشاطات الوحدات، ومن ثم يتناول نشاطات المركز الأخرى، بما في ذلك المشاركة في مؤتمرات وفعاليات خارج البلاد واستقبال الوفود الزائرة والعمل مع وسائل الإعلام. ويتضمن التقرير عرضاً مركزاً بإصدارات المركز خلال العام 2006، بما فيها البيانات الصحفية والتقارير والدراسات وغيرها من المواد المنشورة، كما يشمل هذا الجزء من التقرير معلومات حول الموقع الإلكتروني للمركز واستخداماته وزواره.

افتتاح مكتب للمركز في الضفة الغربية

مع نهاية العام 2006، كان المركز قد أنهى استعداداته لافتتاح مكتب له في الضفة الغربية، سيكون مقره في مدينة رام الله. ويأتي ذلك تتويجاً لجهود مستمرة من عمل المركز منذ عدة سنوات، خاصة في توثيق جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان التي تتصاعد ضد المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية. وكان المركز قد قام بتعيين عدد من الباحثين الميدانيين في محافظات الضفة الغربية منذ العام 2003 من أجل مده بمعلومات دقيقة وموثقة حول أوضاع حقوق الإنسان، بعد مأساة جمعية القانون، وهي المؤسسة الرئيسة التي كانت تعمل على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في الضفة الغربية، وكان يتبادل المركز معها المعلومات حول هذه الانتهاكات. ومع تصعيد قوات الاحتلال المستمر في جرائم الحرب والانتهاكات ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في محافظات الضفة الغربية، بما فيها القدس، خاصة استمرار التوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي وإقامة جدار الضم في عمق الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن حاجة المركز إلى مكتب في الضفة الغربية هي أكثر من أي وقت مضى. ويشكل هذا المكتب نقطة انطلاق لعمل الباحثين في الضفة الغربية في ضوء استمرار الحصار ومنع التنقل والحركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة. كما يشكل حلقة أخرى للتواصل وتعزيز التنسيق والتعاون بين المركز ومنظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية.

التنسيق والتعاون مع منظمات حقوق الإنسان

يظهر التدهور المستمر في أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة الحاجة أكثر وأكثر للعمل الجماعي وتعزيز التنسيق والتعاون بين منظمات حقوق الإنسان. وقد اتسم العام 2006 بدرجة أعلى من التنسيق والتعاون بين المركز ومنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، حيث تكثفت الاتصالات واللقاءات بين هذه المنظمات بهدف وتبادل الرأي والخبرات حول أوضاع حقوق الإنسان وبناء مواقف ورسم استراتيجيات عمل. وأثمر ذلك في تقريب وجهات النظر والاتفاق على آليات محددة للعمل، منها إصدار العديد من البيانات الصحفية التي تحمل تواقيع عدة منظمات في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما واصل المركز تعزيز صلاته وعمله مع منظمات حقوق الإنسان في إسرائيل، خاصة في مجالات المساعدة القانونية للمدنيين الفلسطينيين ضحايا انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي.

الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين

منذ سنوات عدة يبذل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان جهوده من أجل توفير الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين، وذلك في ضوء التصعيد المستمر في جرائم الحرب وغيرها من انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي تقترفها بحقهم قوات الاحتلال الإسرائيلي. وخلال العام 2006، كرس المركز المزيد من الجهد في محاولة للتأثير على الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة، وعلى الحكومة السويسرية وهي الدولة المودعة لاتفاقيات جنيف، من أجل عقد مؤتمر جديد للأطراف السامية في ضوء التصعيد غير المسبوق في أوضاع حقوق الإنسان، يتمخض عنه آليات حماية جدية، بما في ذلك توفير قوة حماية دولية فاعلة يتم توظيفها في حدود الرابع من حزيران 1967. وكان المركز يتطلع إلى تحقيق هذه الغاية، خاصة في ضوء سابقة لبنان، عندما وظف المجتمع الدولي قوة حماية للحدود الشمالية لإسرائيل إثر الحرب التي شنته على لبنان وما رافقها من قصف صاروخي لعدة مناطق في شمال إسرائيل.

وعلى مدى الشهور الماضية نشط المركز بالتعاون مع عدة منظمات دولية في حشد وتجنيد مواقف مؤيدة لفكرة الحماية الدولية. وتتويجاً لسلسلة من الاتصالات والنشاطات، عكف المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان على التحضير لعقد مؤتمر خاص بعنوان "إن لم يكن الآن فمتى؟ حماية المدنيين الفلسطينيين،" بهدف التأثير على الحكومة والسويسرية والأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة من أجل توفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين. وكان مقرراً أن يعقد هذا المؤتمر في جنيف خلال الفترة من 13-15 ديسمبر 2006، بالتعاون مع عدد من منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والإسرائيلية. ولكن بعد تقييم للأوضاع، قرر المركز والفيدرالية تأجيل المؤتمر بعد أن توصلا إلى أن عقده في الموعد المقرر له لن يحقق الأهداف المرجوة منه.

ومع ذلك يظل الجهد مكرساً من جانب المركز بالتعاون مع الفيدرالية الدولية والمنظمات الفلسطينية والإسرائيلية لعقد هذا المؤتمر وفقاً للظروف والمستجدات السياسية والميدانية المستقبلية.

تقارير نشاطات الوحدات

وحدة المساعدة القانونية

استمرت وحدة المساعدة القانونية بالعمل على كافة النشاطات التي أدرجت في خطتها السنوية للعام 2006، وبذلت جهوداً حثيثة لإنجاز كافة النشاطات المدرجة في الخطة السنوية. علماً بأن الوحدة تعمل على تقديم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني على الأجندتين الإسرائيلية والفلسطينية وفيما يلي استعراض لجميع نشاطات وحدة المساعدة القانونية خلال عام 2006.

أولاً: على الأجندة الإسرائيلية

أنجزت الوحدة القانونية ما ورد في خطتها السنوية من أنشطة خاصة بتقديم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، وقد انتزعت الوحدة عدداً من السوابق القضائية هذا العام، وسيجري تفصيلها لاحقاً، وفيما يلي استعراض نشاطات الوحدة على هذا الصعيد.

مخرج رقم (1)

تقديم المساعدة القانونية للمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية

1) الحد من ظاهرة التعذيب

2) توفير الرعاية الصحية للمعتقلين

3) الإفراج عن المعتقلين

4) تحقيق ظروف اعتقال أفضل

5) تحديد الوضع القانوني و أماكن اعتقال المعتقلين

النشاطات

واصلت الوحدة تقديم خدمات قانونية للمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي وذلك من خلال توفير محامين لزيارتهم والدفاع، وتقديم الشكاوى والالتماسات للجهات المختصة، فقد بلغ عدد المعتقلين اللذين استفادوا من الخدمات القانونية 145 معتقل فلسطيني، ويمكن إجمال هذه الخدمات على الشكل التالي:

تمثيل المعتقلين في المحاكم الإسرائيلية

قامت الوحدة وخلال العام 2006 بتقديم المساعدة القانونية ل 145 معتقل فلسطيني داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، وذلك عبر انتداب محامي المركز من اجل تحديد اماكن اعتقالهم، وكذلك تحديد وضعهم القانوني من خلال تمثيلهم أمام المحاكم الاسرائيلية.
كما بلغ عدد الزيارات التي قام بها محامي الوحدة المنتدب بـ 162زيارة للمعتقلين في أماكن اعتقالهم من أجل الاطمئنان على وضعهم الصحي والقانوني ، جدير ذكره بان كل معتقل يتلقى العديد من الزيارات من قبل المحامي.

تقديم الشكاوى و الالتماسات:

أولاً الشكاوى: تقدمت الوحدة بـ (54) شكوى لجهات مختصة منها مصلحة السجون الإسرائيلية، المستشار القانوني الإسرائيلي، النيابة العامة الإسرائيلية ، ويمكن توضيح هذه الشكاوي على الشكل التالي:-

_ تقديم (13) شكوى لوقف التعذيب منها (3) شكاوى قدمت خلال العام للنيابة العامة الإسرائيلية لفتح تحقيق في شكاوى تعذيب، بالإضافة لمتابعة (10) شكاوى تقدمت بها الوحدة في السنوات السابقة.

_ تقديم (6) شكاوى لمساعدة مرضي فلسطينيين (2) منها لمصلحة السجون الإسرائيلية ، (1) للمستشار القانوني الإسرائيلي، إضافة لقيام محامي المركز المنتدب بعمل زيارة خاصة لـ(3) معتقلين مرضي.

- تقديم (2) شكوى لكل من مصلحة السجون الإسرائيلية والنيابة العامة الإسرائيلية من اجل الإفراج عن معتقلين.

_ بلغ عدد الشكاوى التي تابعتها الوحدة خلال العام 2006 للمستشار القانوني الإسرائيلي بخصوص ضمان زيارة الأهل الذين تمنعهم السلطات الإسرائيلية من زيارة أبنائهم المعتقلين في السجون الإسرائيلية (33) شكوى، (5) منهم قيد المتابعة منذ عام 2005 .

عدا عن الحصول على لوائح اتهام لـ (32) معتقل ، ومساعدة ذوي (3) معتقلين في دفع غرامات مالية عن أبنائهم المعتقلين من أجل الإفراج عنهم.

ثانياً الالتماسات: خلال عام 2006 تقدمت الوحدة القانونية بـ (4) التماسات منها (1) قدم للمحكمة العليا الإسرائيلية من أجل الإفراج عن المعتقل، (3) التماسات قدمت للمحكمة المركزية في بئر السبع للسماح لأهالي المعتقلين بزيارتهم.

بالإضافة إلى متابعة الوحدة قضية تعذيب لأحد المعتقلين الفلسطينيين تم رفعتها في العام 2005.

توفير الرعاية الصحية للمعتقلين

تعمل الوحدة القانونية ضمن برنامج توفير الرعاية الصحية للمعتقلين في السجون الإسرائيلية من أجل تحقيق ظروف اعتقال أفضل لهم وذلك عبر التنسيق والتعاون مع مؤسسات صحية إسرائيلية، منها رابطة أطباء لحقوق الإنسان واللجنة الشعبية لمناهضة التعذيب، من أجل متابعة لأوضاع المعتقلين الصحية في السجون الإسرائيلية بحاجة لتوفير أطباء لزيارتهم والمساعدة فيما يخص أوضاعهم الصحية، فخلال العام قامت الوحدة بالتعاون مع رابطة الأطباء لحقوق الإنسان بإرسال طبيب لزيارة أحد المعتقلين في مكان اعتقاله لتقييم وضعه الصحي.

تقديم الاستشارات القانونية لأهالي المعتقلين

واصلت الوحدة استقبال المراجعين وتقديم الاستشارة القانونية لهم وذلك من خلال المحامين في مقر المركز بمدينة غزة وفرعيه في خان يونس وجباليا، حيث بلغ عدد الاستشارات 512 استشارة خلال عام 2006.

الأبحاث المتعلقة بالمعتقلين الفلسطينيين

تعمل الوحدة القانونية على إصدار تقارير قانونية كلما دعت الحاجة، وخلال العام 2006 أصدرت الوحدة القانونية تقريرين، هما:

1- تقرير بعنوان " المحرومون من الحرية " الخاص بالمعتقلين الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال، وذلك في ذكري يوم الأسير الفلسطيني .

2- تقرير حول التوظيف الإسرائيلي لأدوات القانون.

مؤشر القياس

-بلغ عدد المعتقلين الذين تابعتهم 145 معتقل فلسطيني.

- بلغ عدد المعتقلين المفرج عنهم بعد متابعة الوحدة لملفاتهم (30) معتقلاً، منهم (26) دون توجيه لائحة اتهام بحقهم، و(4) بعد انتهاء مدة محكوميتهم.

- زيارة محامي الوحدة المنتدب لـ162 معتقل في أماكن اعتقالهم لمعرفة ظروف اعتقالهم.

- الإفراج عن المعتقل أحد المعتقلين وعدم إبعاده للخارج، بعد تقديم الوحدة لالتماس للمحكمة العليا.

- تم التحقيق في (1) شكوى بخصوص شكاوى التعذيب، فيما لم تتلق الوحدة أي رد بالنسبة للشكاوى (9) الباقية.

- تابعت الوحدة الوضع الصحي لـ (6) من المعتقلين الفلسطينيين المرضى وذلك من اجل تحسين ظروفهم الصحية.

- السماح لعدد من أهالي المعتقلين من زيارة أبنائهم في أماكن اعتقالهم، بعد تدخل الوحدة أمام الجهات المختصة.

- السماح لـ (3) عائلات بزيارة أبنائهم في أماكن اعتقالهم، وذلك بعد تقديم التماسات لهم أمام المحكمة المركزية في بئر السبع.

- الإفراج عن المعتقل الكفارنة بعد تدخل الوحدة

- تقديم 512 استشارة لمئات المراجعين الذين زاروا الوحدة في مقرات المركز.

- زيادة عدد المراجعين يعكس مدي ارتياحهم للمساعدات القانونية التي تقدم لهم.

- طبع (2000) نسخة من التقريرين.

- الاهتمام الواسع بالتقريرين من قبل المتخصصين في هذا المجال.

وسائل القياس

- زيادة عدد حالات الاعتقال حيث رصدت الوحدة 145 معتقلاً تم اعتقالهم من سكان قطاع.

- في سابقة هي الأولى من نوعها أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية قراراً بالإفراج عن المعتقل الزقزوق.

- تلقت الوحدة رداً سلبياً واحداً خاصاً بالشكوى المتعلقة بتعذيب أحد المعتقلين.

- تلق المعتقل في مكان اعتقاله أكثر من زيارة من قبل محامي الوحدة المنتدب.

- تلقي الوحدة (2) رداً ايجابياً لسماح لذوي المعتقلين بزيارتهم.

- من خلال متابعة الوحدة لهذا الملف رصدت (6) من المعتقلين يعانون من مشاكل صحية.

- تلقت الوحدة رداً شفوياً إيجابياً من المستشار القانوني الإسرائيلي بخصوص أحد المعتقلين.

- أصدرت المحكمة المركزية في بئر السبع (3) قرارات للسماح لعائلات معتقلين بزيارتهم.

- تلقت الوحدة رداً شفوياً إيجابياً من المستشار القانوني الإسرائيلي بخصوص المعتقل الكفارنة.

- بلغ عدد الاستشارات القانونية التي قدمت للمراجعين 512 استشارة.

- ازدياد عدد المراجعين.

- توزيع جميع النسخ.

- ازدياد عدد الطلبات للحصول على نسخ من التقريرين.

المخرج رقم (2)

تقديم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وحقهم في التعويضات

1) الحصول على تعويضات للضحايا

2) (الولاية القضائية) ملاحقة مجرمي الحرب – تنظيم اجتماعات خبراء وجلسات استشارية حول موضوع الولاية القضائية العالمية

1) الحصول على تعويضات للضحايا

ولتنفيذ هذا المخرج تم تنفيذ النشاطات المرصودة في الخطة السنوية، على النحو التالي:

التوثيق القانوني

واصلت الوحدة القانونية خلال العام 2006 عملها على مستوى التوثيق القانوني لجرائم حرب إسرائيلية. وقد بلغ عدد ملفات الجرائم التي تم توثيقها خلال هذا العام 333 ملفاً، موزعة كما هو مبين في الجدول (1).

جدول (1): الملفات القانونية الخاصة بجرائم الحرب الإسرائيلية التي أعدتها الوحدة

نوع الجريمة	عدد الملفات
قتل	**106**
إصابة	**143**
تدمير ممتلكات	**70**
سلب ممتلكات	**14**
المجموع	**333**

تقديم الشكاوى ومراسلات

استمرت وحدة المساعدة القانونية في استقبال شكاوى المواطنين الذين تعرضوا لانتهاكات جسيمة وصارخة من قبل قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي. وخلال عام 2006 قامت الوحدة القانونية باستقبال 333 شكوى من الضحايا تتعلق بانتهاكات إسرائيلية، حيث تم توجيه الشكاوي نيابة عنهم إلى كل النيابة العسكرية وضابط ركن التعويضات في وزارة الدفاع الإسرائيلية للتحقيق فيها وجبر الضرر عن المواطنين. تتعلق هذه الشكاوي بجرائم القتل والإصابة وتدمير وسلب الممتلكات، وهي موزعه على الشكل التالي:-

جدول رقم (2) شكاوى بشأن جرائم القتل والإصابة والتدمير وسلب الممتلكات خلال عام 2006

موضوع الشكوى	عدد الشكاوي	نتيجة المتابعة
قتل	106	قيد المتابعة
إصابة	143	قيد المتابعة
تدمير ممتلكات	70	قيد المتابعة
سلب ممتلكات	14	قيد المتابعة
المجموع	333	

هذا بالإضافة إلى أن الوحدة القانونية خلال نفس الفترة السابقة قامت بإرسال 343 بلاغاً خطياً إلى وزارة الدفاع الإسرائيلية، وهذا طبقاً للتعديلات التي طرأت على قانون التعويضات بتاريخ 2002/7/24.

– ناهيك عن متابعة الوحدة العديد من الشكاوى قدمت في العام الماضي حيث وجهت 107 رسائل تذكير للنيابة العسكرية ومكتب التعويضات والمستشار القانوني، بالإضافة إلى إرسال تصاريح مشفوعة بالقسم وتقارير طبية بناء على طلب من النيابة العسكرية قيادة المنطقة الجنوبية بخصوص شكوى متابعة من العام 2005.

– كما تقدمت الوحدة وخلال العام 2006 باعتراض لقائد قوات الجيش الإسرائيلي لمنطقة "يهودا والسامرة" بخصوص إصدار قرار إغلاق نادي رياضي ومصادرة محتوياته.

قضايا ومحاكم

قامت الوحدة القانونية خلال عام 2006 برفع (44) قضية في المحاكم الإسرائيلية ضد دولة إسرائيل نيابةً عن (104) من ضحايا الانتهاكات الإسرائيلية للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بالمواطنين نتيجة الجرائم التي ارتكبتها قوات الجيش الإسرائيلي بحقهم ، حيث وزعت هذه القضايا ما بين قتل وإصابة، وهدم منازل. هذا بالإضافة إلى متابعة(42) قضية تم رفعها في العامين 2004 – 2005.

الاعتراض على قانون حرمان الضحايا من التعويض

بناء على التعديلات التي اقرها الكنيست الإسرائيلي على قانون الأضرار المدنية (مسئولية الدولة) التي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 2005/8/10 ، تقدمت 8 مؤسسات فلسطينية إسرائيلية لحقوق الإنسان، بما فيها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، باعتراض على هذا القانون أمام المحكمة العليا الإسرائيلية لإلغائه. وبتاريخ 12-12-2006 أصدرت المحكمة الإسرائيلية قراراها الإيجابي وذلك بإلغاء التعديلات التي تحرم المدنيين الفلسطينيين من التعويض.

مؤشر القياس

– في ضوء الاعتراض المذكور أعلاه، تم تأجيل النظر في قضايا التعويض أمام المحاكم الإسرائيلية لحين صدور قرار نهائي من قبل المحكمة العليا الإسرائيلية. ومع صدور قرار المحكمة بإلغاء التعديلات المكورة بتاريخ 12-12-2006، تم استئناف العمل في القضايا التي تم رفعها ضد إسرائيل. وبذلك لا تزال القضايا قيد المتابعة والبالغ عددها (87) والتي تم إيداعها في عام 2006 والأعوام الماضية

– في سابقة هي الأولى من نوعها انتزعت الوحدة القانونية تعويضاً مالياً لأحد ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من دولة إسرائيل وذلك في قضية قتل الطفل محمود الطلالقة والذي قتل على أيدي قوات الجيش الإسرائيلي في منطقة شمال قطاع غزة بتاريخ 2002/3/1، حيث حصل ذووه على مبلغ (446600 شيكل).

– تعهد السلطات الإسرائيلية بدفع مبلغ مالي وقدره (29) ألف شيكلاً إلى اثنين من المواطنين تم تدمير بضائعهم في معبر رفح.

– إلغاء التعديلات على قانون الأضرار المدنية

وسائل القياس

– رصد لعدد الملفات: بلغ عدد الملفات التي تم إرسالها نيابة عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان 333 ملفاً تتعلق بجرائم القتل والإصابة والتدمير وسلب الممتلكات.

– رصد عدد الردود: تلقت الوحدة القانونية خلال العام 2006 العديد من الردود من جهات إسرائيلية رسمية مختلفة حول الشكاوي التي قامت الوحدة بإرسالها ، وهي موزعة على الشكل التالي:-

جدول رقم (3) الردود التي تلقتها الوحدة من الجهات الإسرائيلية المختصة خلال عام 2006

الجهة ذات العلاقة	رد ايجابي	رد سلبي	قيد المتابعة	المجموع
ضابط ركن التعويضات وزارة الدفاع	لا يوجد	262	125	387
النيابة العسكرية الإسرائيلية المنطقة الجنوبية	لا يوجد	لا يوجد	10	10
النيابة العامة الإسرائيلية	لا يوجد	1	لا يوجد	1
المجموع		263	135	398

ملاحظة:- جميع الردود التي تلقتها الوحدة القانونية من ضابط التعويضات استندت على تعديلات قانون الأضرار المدنية (مسئولية الدولة) الذي يحرم الضحايا من التعويض الذي تم إلغاؤه.

رصد لعدد القرارات

– بتاريخ 2006/11/1 صادقت محكمة صلح الخضيرة على اتفاقين وقعا بين محامي المركز والنيابة الإسرائيلية بدفع تعويضات عن تدمير بضائع لمواطنين في معبر رفح.

– قرار سلبي بخصوص الاعتراض المقدم حول إنذارات بهدم منازل مواطنين عبر الهاتف من قبل الجيش الإسرائيلي.

– بتاريخ 2006/12/12 أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية قرارا يقضي بإلغاء التعديلات على قانون الأضرار المدنية مسئولية الدولة التي بحظر بموجبها الضحايا من المطالبة بالتعويض وبذلك يفتح الباب أمام كافة الضحايا لرفع قضايا تعويض في المحاكم الإسرائيلية لجبر الضرر عنهم وذلك استجابة للاعتراض الذي تقدم به المركز مع 8 مؤسسات فلسطينية إسرائيلية لحقوق الإنسان .

* عدد السوابق القضائية

– دفع مبلغ تعويض لذوي الطفل محمود الطلالقة والذي قتل بتاريخ1-3-2002 على أيدي قوات الجيش الإسرائيلي في شمال قطاع غزة.

– دفع تعويضات حول تدمير بضائع لمواطنين في معبر رفح وذلك بموجب اتفاق صادر عن محكمة صلح الخضيرة وذلك بموجب اتفاق وقعا بين محامي المركز والنيابة الإسرائيلية .

2) الولاية القضائية

2.1) ملاحقة مجرمي الحرب

ولتنفيذ هذا المخرج تم تنفيذ النشاطات المرصودة في الخطة السنوية، على النحو التالي:

التوثيق القانوني وبناء الملفات

من أجل ملاحقة مجرمي الحرب لا بد من العمل على التوثيق القانوني للجرائم وهذا يحدث من خلال العديد من الإجراءات القانونية التي يقوم بها محامو الوحدة ، منها عمل زيارات ميدانية لمكان الجريمة، واخذ التصاريح المشفوعة بالقسم من شهود العيان.

خلال عام 2006 قامت الوحدة بالتوثيق القانوني لجرائم الحرب الإسرائيلية، حيث بلغ عدد ملفات الجرائم التي تم توثيقها قانونياً 333 ملفاً موزعة في الجدول على الشكل التالي:-

جدول بعدد الملفات التي وثقتها الوحدة قانونياً خلال العام 2006 موزعة حسب الموضوع

نوع الجريمة	عدد الملفات
قتل	106
إصابة	143
تدمير ممتلكات	70
سلب ممتلكات	14
المجموع	333

شكاوى وقضايا أمام المحاكم الإسرائيلية

قامت الوحدة برفع (44) قضية ضد دولة إسرائيل نيابةً عن (104) من ضحايا الانتهاكات الإسرائيلية للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بالمواطنين نتيجة الجرائم التي ارتكبتها قوات الجيش الإسرائيلي بحقهم .

إقامة علاقات مع خبراء ومحامين دوليين

أقامت الوحدة القانونية وخلال العام 2006 ومن خلال عملها القانوني علاقات مع خبراء ومحامين دوليين من أجل ملاحقة ومحاسبة مجرمي الحرب ، ويعتبر مركز الحقوق الدستورية في نيويورك من إحدى المراكز الحقوقية التي تعني في عملها بملاحقة مجرمي الحرب ، ومؤسسة هيكمان أند روز في لندن بالمملكة المتحدة.

مؤشر القياس

- استمرت الوحدة خلال العام 2006 في ملاحقة مجرمي الحرب من خلال القضاء المحلي لبعض الدول الأوروبية لجلبهم ومحاكمتهم حيث تقتضي الإجراءات القانونية اعتقال أو توقيف لمجرمي الحرب للتحقيق معهم وفي ذلك تقييد لحركة مجرمي الحرب الإسرائيليين على المستوى الدولي لرفع قضايا ضدهم.

- لا يزال أمر التوقيف الذي صدر بتاريخ 10 سبتمبر /2005 من رئيس محكمة صلح لندن تيموثي ووركمان بحق اللواء المتقاعد دورون ألموج والذي كان يشغل منصب قائد المنطقة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي، ساري المفعول.

- تقييد عدد من المسؤولين الإسرائيليين المتورطين في جرائم حرب ضد الفلسطينيين حركتهم في العديد من الدول بسبب رفع قضايا ضدهم.

- بتاريخ 2006/11/28 صدر قرار من محكمة اوكلاند في نيوزلندا يقضي بإصدار مذكرة اعتقال ضد موشيه يعلون، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق للاشتباه بضلوعه في ارتكاب مخالفات جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949. ولكن بتاريخ 2006/11/28 قام المدعي العام النيوزلندي بتقديم وثائق لتجميد القضية بصورة نهائية مما أدى إلى إلغاء مذكرة الاعتقال على الرغم

من عدم تقديمه أي أسباب لتجميد إجراءات المقاضاة بالرغم من أن مذكرة الاعتقال قد أشارة إلى وجود أسباب جدية وكافية لتبرير الاعتقال مما مكن موشيه يعالون من الهرب من العدالة الدولية.

وسائل القياس

– يلقى هذا الموضوع اهتماماً بالغاً في الأوساط القانونية الفلسطينية والإسرائيلية والدولية.

– مجرد إثارة هذا الموضوع يشكل أحد عوامل الردع للحيلولة دون إقدام الكثيرين على اقتراف جرائم حرب خوفاً من الملاحقة القانونية لهم كأفراد أمام القضاء الدولي.

2.2) تنظيم اجتماعات خبراء وجلسات استشارية حول موضوع الولاية القضائية

نظم المركز بتاريخ 28– 30 ابريل 2006 في ملجا – أسبانيا بالتعاون مع الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، ومؤسسة هيكمان أند روز، وجمعية القدس، مؤتمرا حول الولاية القضائية الدولية، من اجل تعزيز سيادة القانون ومواجهة الحصانة. وقدّم مهنيون ملتزمون – محامون ونشطاء حقوق إنسان وممثلون لمنظمات غير حكومية ولجان تضامن دولية – من الأمريكتين ومن آسيا ومن أوروبا، نتائج توصلوا إليها في هذا الإطار، وتبادلوا الخبرات في قضايا تتصل بالولاية القضائية الدولية في القارات الأربع. وأكّد المشاركون في المؤتمر على التزامهم الراسخ بتعزيز سبل الانتصاف من خلال الولاية القضائية الدولية لضحايا انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. كما أكّدوا على أملهم في بناء مجتمع عالمي تتفوق فيه العدالة للضحية على عدالة المنتصر.

وينوي هؤلاء المهنيون تعزيز نضالهم ضد الحصانة وملاحقة أولئك المسئولين عن اقتراف انتهاكات للقانون الدولي دون هوادة أو تحيز. وقرّر المؤتمر مواصلة النشاطات التي ترمي إلى تعزيز الولاية القضائية الدولية، مدفوعاً بإلحاحية تحقيق العدالة، مع الإدراك التام للضرر الكبير الذي يلحق بحياة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في أنحاء العالم، مع الرغبة في إظهار ما هو أكثر من مجرد نوايا حسنة.

وسيستمر الالتزام الكبير من جانب المشاركين في الظهور في النشاطات المتواصلة: تعزيز وتوسيع الشبكات التي تعمل على الحملة العالمية لمناهضة الحصانة. وستتواصل هذه الحملة من خلال استغلال كافة الآليات المتاحة لإثارة مسألة الولاية القضائية الدولية، بما في ذلك من خلال الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

وفي الختام، طالب المشاركون في المؤتمر المجتمع الدولي باستخدام كافة الآليات القانونية من أجل ملاحقة المتهمين بارتكاب جرائم حرب، بصرف النظر عن جنسية الضحية أو المتهم. وطالبوا أيضاً بمساندة المجتمع المدني الدولي في تعزيز سيادة القانون، ومنع تآكل معايير حقوق الإنسان المتعارف عليها والمقبولة.

مؤشر القياس

ملخصات – استنتاجات– توصيات

– المشاركة الفاعلة في أعمال المؤتمر من قبل مهنيين ومحامين ونشطاء حقوق إنسان ومنظمات غير حكومية ولجان تضامن دولية من الأمريكتين ومن آسيا ومن أوروبا.

– تأكيد المشاركين على مواصلة النشاطات التي ترمي إلى تعزيز الولاية القضائية الدولية.
– خلص المؤتمرون إلى عدد من التوصيات والمطالب كما هو مبين أعلاه.

وسائل القياس

– يحتفظ المركز بتوثيق لمحاضر ومداولات المؤتمر وبيانات عن المتابعة اللاحقة.

المخرج رقم (3)

تقديم المساعدة القانونية للمحرومين من حرية الحركة

واصلت الوحدة تقديم خدماتها القانونية للمواطنين الفلسطينيين الذين منعتهم قوات الاحتلال من حرية الحركة والتنقل سواء بغرض العلاج، التعليم، ممارسة الشعائر الدينية، العمل، التواصل الإنساني.

تم تنفيذ هذا المخرج بموجب النشاطات المرصودة في الخطة السنوية، على النحو التالي:

شكاوى واعتراضات

حيث تابعت 121 شكوى خلال عام 2006، منها قيد المتابعة 81 قيد المتابعة منذ 2005 حيث قدمت فيها شكاوى للمستشار القانوني لقوات الاحتلال الإسرائيلي، الجدول التالي يوضح النشاط.

جدول يوضح تفاصيل شكاوى حرية الحركة خلال عام 2006

موضوع الشكوى	عدد الشكاوى	نتيجة المتابعة
حرمان مرضى من دخول إسرائيل للعلاج	16	9 ايجابي / 3 سلبي / 2 قيد المتابعة – 2دون رد
حرمان مواطنين من دخول الضفة الغربية	6	2 ايجابي / 2 قيد المتابعة– 2 دون رد
حرمان مواطنين من دخول إسرائيل لإجراء مقابلات شخصية في القنصلية الأمريكية	3	1 ايجابي / 2 عدم تلقي رد
حرمان مواطنين من دخول إسرائيل للعمل	15	7 ايجابي / 7 سلبي / 1 دون رد
منع مواطنين من مرافقة مرضى للعلاج	4	2 ايجابي / 1 سلبي / 1 قيد المتابعة
منع من السفر للدراسة وأسباب أخري	32	دون رد
رفض تجديد ممغنط ومصادرة تصريح	22	دون رد
منع من السفر للعلاج	23	دون رد
المجموع	121	21 ايجابي / 11 سلبي / 5 قيد المتابعة / 84 دون رد

قضايا والتماسات

قامت الوحدة بتوجيه 3 التماسات إلى المحكمة العليا الإسرائيلية،من أجل السماح للمواطنين من ممارسة حقهم في حرية التنقل، الجدول التالي يوضح ذلك.

جدول يوضح تفاصيل الالتماسات التي تابعتها الوحدة أمام المحكمة العليا الإسرائيلية خلال عام 2006

الموضوع	العدد	نتيجة المتابعة	ملاحظات
منع مواطنين من دخول إسرائيل للعلاج	2	2 ايجابي	
السماح للمواطنين العالقين على معبر رفح بالدخول إلى القطاع	1	وقف المتابعة بسبب فتح المعبر	تم تقديم الالتماس بالتعاون مع عدد من مؤسسات حقوق الإنسان
المجموع	3	3 ايجابي	

علاقات مع مؤسسات صحية و حقوق إنسان

قامت الوحدة بنسج علاقة مهنية مع العديد من المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان من أجل تسهيل حرية الحركة والتنقل للمواطنين الفلسطينيين، وكذلك توفير حجز طبي للمرضي في مستشفيات داخل إسرائيل و توفير ضمان وجود كفالة مالية، ومن بين تلك المؤسسات رابطة أطباء من أجل حقوق الإنسان في إسرائيل، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.

مؤشر القياس

- بلغ عدد الشكاوى التي تابعتها الوحدة 133.
- نجاح العلاقات مع المؤسسات الطبية ويظهر ذلك من خلال اللقاءات والعمل المتعاون معهم في العديد من الملفات.
- عدد الالتماسات التي تقدمت بها الوحدة لمحاكم خاصة داخل إسرائيل من أجل السماح لعدد من المواطنين من ممارسة حقهم في حرية الحركة والتنقل (3) التماسات.
- أجرت الوحدة العديد من المداخلات مع العديد من المؤسسات من أجل مساعدة مواطنين فلسطينيين أثناء الاجتياحات الإسرائيلية.
- ارتياح المواطنين المرضى من المساعدة الطبية المقدمة لهم من قبل محامي المركز، حيث بلغ عددهم (12) مريض.
- تم فحص (9) مرضى فلسطينيين من أجل تشخيص مشاكلهم الصحية وتحديد علاجهم الملائم، وتوفير تغطية مالية لهم.

وسائل القياس

- تلقت الوحدة 32 ردا خلال العام 2006 ، منها 21 ردا ايجابيا، و11 ردا سلبيا.
- أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية 3 قرارات ايجابية في الالتماسات التي قدمت لها خلال العام.
- بلغ عدد اللقاءات مع مؤسسات طبية (2) وهما:

*وفد من رابطة الأطباء لحقوق الإنسان ضم كل من الأستاذين صلاح الحاج يحيي وإبراهيم حبيب، حيث تم مناقشة العديد من المواضع بخصوص مساعدة المرضي الفلسطينيين.

*وفد مع أطباء العالم " فرنسا" تمت مناقشة موضوع المواطنين الفلسطينيين العالقين في معبر رفح الحدودي.

المعيقات

– استمرار فرض الحصار من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي من خلال إغلاق المعابر الحدودية للقطاع.

مخرج رقم (4)

حشد التأييد و المساهمة في جهود المركز في فضح انتهاكات قوات الاحتلال والتعريف بها على المستوي الدولي وحث المجتمع الدولي على التدخل لمواجهتها

1) المساهمة في إعداد مداخلات المركز أمام الأجسام الدولية (لجان الأمم المتحدة)

خلال عام 2006 لم تساهم الوحدة في إعداد مداخلات أمام الأجسام الدولية.

2) الإدلاء بالشهادة أمام لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة

لم يدل مدير الوحدة القانونية بشهادته إمام لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، بسبب قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بإغلاق المعابر، ومنع المشاركين من السفر إلى الخارج.

3) تقديم المساعدة والعون للجان التحقيق وغيرها من الجهات ذات العلاقة التي تطلب مساعدة المركز

قدمت الوحدة القانونية المساعدة والعون لعدد من المنظمات الدولية التي تتابع وتحقق في انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن أبرز النشاطات ذات الصلة التي نفذتها الوحدة خلال عام 2006 كان:–

– 24 أبريل: وفد من منظمة العفو الدولية ضم الدكتور عبد السلام السيد أحمد و دوناتيلا روفيرا .

– يونيو: وفد من منظمة مراقبة حقوق الإنسان.

–11 يونيو: لقاء مع د. جون دوغارت المقرر الخاص للأراضي المحتلة.

– 31 أغسطس: لقاء مع وفد من الشبكة الأورمتوسطية والفيدرالية الدولية.

– 20 نوفمبر: اجتماع مع المفوض السامي لحقوق الإنسان مع منظمات حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني في مقر المفوض السامي.

– 6 ديسمبر: لقاء مع د. جون دوغارت المقرر الخاص للأراضي المحتلة.

–9 ديسمبر: اجتماع مع أيرين خان السكرتير العام لمنظمة العفو الدولية.

مؤشر القياس

– من خلال المساعدة للجان التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الجهات ذات العلاقة نلاحظ أن معلومات المركز التي تم حصولهم عليها تم تضمينها في تقاريرهم.

وسائل القياس

– بلغ عدد اللجان التي قامت الوحدة بتقديم المساعدة لهم (7) لجان تابعة لـ(5) جهات دولية.

– اعتمدت هذه اللجان والجهات المعلومات القانونية من الوحدة من خلال الاطلاع على الملفات القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية وخلال الزيارات الميدانية لمكان الانتهاك .

المخرج رقم (5)

المساهمة في التوعية القانونية

1) الاستشارات القانونية للمراجعين

تعتبر الاستشارة القانونية شكلاً من أشكال التوعية القانونية لجمهور المراجعين من المواطنين الذين يردون إلى الوحدة في مقر المركز في مدينة غزة وفرعيه في كل من جباليا وخان يونس. بلغ عدد المراجعين الذين قدمت لهم الاستشارات 1235 مراجع ، وبلغ عدد الاستشارات التي تقدم بها محامو الوحدة 536 استشارة لهم.

مؤشر القياس

- آراء المراجعين: أبدى المراجعون ارتياحهم للخدمات والاستشارات القانونية المقدمة لهم من الوحدة.

وسائل القياس

- زيادة عدد المراجعين، حيث بلغ عددهم 1235 مراجعاً.
- زيادة عدد الاستشارات القانونية التي قدمت للمواطنين، حيث بلغت 536 استشارة متنوعة.

2) المشاركة في برامج التدريب التي ينفذها المركز

شاركت الوحدة القانونية في سلسلة من الدورات التدريبية التي تنظمها وحدة التدريب في المركز وقد بلغ عدد الدورات التدريبية 8 دورات، تمحورت حول سيادة القانون،وحقوق السجناء، وقواعد المكلفين بإنفاذ القانون، وهي كالتالي:-

- بتاريخ 2006/6/28 إلقاء محاضرة بعنوان سيادة القانون واستقلال القضاء في دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية لأعضاء مؤسسات أهلية مجمعية
- بتاريخ 2006/8/2 إلقاء محاضرة بعنوان قواعد سلوك المكلفين بإنفاذ القانون في دورة تدريبية نظمها المركز حول حقوق المرأة والسجينات استهدفت الشرطة النسائية
- بتاريخ 2006/8/3 إلقاء محاضرة بعنوان حقوق السجناء في دورة تدريبية نظمها المركز حول حقوق المرأة والسجينات استهدفت الشرطة النسائية
- بتاريخ 2006/8/17 إلقاء محاضرة بعنوان قواعد المكلفين بإنفاذ القانون في دورة تدريبية نظمها المركز حول حقوق المرأة والسجينات استهدفت الشرطة النسائية
- بتاريخ 2006/8/17 إلقاء محاضرة بعنوان حقوق السجناء في دورة تدريبية نظمها المركز حول حقوق المرأة والسجينات استهدفت الشرطة النسائية
- بتاريخ 2006/8/30 إلقاء محاضرة بعنوان حقوق السجناء في دورة تدريبية نظمها المركز حول حقوق المرأة والسجينات استهدفت الشرطة النسائية
- بتاريخ 2006/8/31 إلقاء محاضرة بعنوان قواعد المكلفين بإنفاذ القانون في دورة تدريبية نظمها المركز حول حقوق المرأة والسجينات استهدفت الشرطة النسائية
- بتاريخ 2006/11/21 إلقاء محاضرة بعنوان سيادة القانون واستقلال القضاء في دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية لأعضاء مؤسسات أهلية مجمعية.

مؤشر القياس

– آراء المتدربين: لمس محامو الوحدة تفاعلاً كبيراً بين المتدربين وكانت آراؤهم من خلال التقييم للدورات جيدة.

وسائل القياس

– عدد الجلسات التدريبية التي نفذها محامو الوحدة 8 جلسات خلال العام 2006 .

– عدد المتدربين الذين استفادوا من خلال الدورات التدريبية التي شارك فيها محامو الوحدة 147 متدرباً.

– اكتساب محامي الوحدة القانونية خبرات قانونية من خلال المشاركة في الدورات ، فقد تم تقديم ورقة عمل حول الحقوق المدنية والسياسية من خلال مشاركة محامي الوحدة بمؤتمر لحقوق الإنسان في جامعة أسيوط في الفترة ما بين 13-14-15 مارس 2006.

مخرج رقم (6)

تقديم المساعدة القانونية لإعادة جثامين محتجزة لدي إسرائيل

1) شكاوى للإفراج عن جثامين شهداء تحتجزها قوات الاحتلال

تابعت الوحدة القانونية خلال عام 2006 عدد من الشكاوى التي تتعلق باحتجاز قوات الاحتلال الإسرائيلي جثامين شهداء فلسطينيين، منها جثامين مضى على احتجازها عدة سنوات. وقد بلغت عدد ملفات جثامين الشهداء التي قامت الدائرة بمتابعتها 17 ملفاً من بينهم ملفات متابعة منذ سنوات وما زالت قوات الاحتلال تحتجز جثامين الشهداء الفلسطينيين وترفض تسليمها إلى ذويها، في انتهاك صارخ للأعراف والتقاليد الإنسانية.

مؤشر القياس

– لا تزال قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي تحتجز جثامين المواطنين الفلسطينيين وترفض تسليمها إلى ذويهم.

وسائل القياس

– رصدت الوحدة 17 جثة تم حجزها لدي قوات الاحتلال الإسرائيلي.

– تلقي رداً شفوياً من مكتب المستشار القانوني الإسرائيلي بخصوص ملف الجثامين المحتجزة لدي إسرائيل بأنه قيد المتابعة مع الارتباط الفلسطيني

المعيقات

– لا تزال قوات الاحتلال الإسرائيلي تخضع ملف الجثامين المحتجزة لديها للابتزاز السياسي ، وفي ذلك انتهاك صارخ للأعراف والتقاليد الإنسانية.

ثانيا: على الأجندة الفلسطينية

شهدت الساحة الفلسطينية خلال العام 2006 العديد من الظواهر أهمها غياب سيادة القانون والفلتان الأمني والإضرابات التي تم تنفيذها في القطاع الحكومي، هذه الظواهر أثرت بشكل واضح على تنفيذ الأنشطة التي وردت في الخطة السنوية للوحدة القانونية، وفيما يلي استعراض نشاطات الوحدة على هذا الصعيد.

المخرج رقم (1)

تقديم المساعدة القانونية للمعتقلين الفلسطينيين في السجون الفلسطينية

1) الاستئناف ضد المحاكم غير العادلة.

2) إلغاء محاكم أمن الدولة.

3) تحقيق ظروف أفضل للمعتقلين.

4) الإفراج عن المعتقلين السياسيين.

5) إعادة محاكمة من حوكم أمام امن الدولة.

النشاطات

واصلت الوحدة تقديم خدمات قانونية للمعتقلين الفلسطينيين في سجون الفلسطينية، وذلك عبر تقديم الشكاوى والالتماسات للجهات المختصة، من اجل الإفراج عنهم وتحقيق ظروف أفضل لهم و أيضاً زيارتهم، كما تابعت الوحدة من تم إعادة محاكمة من حوكم أمام أمن الدولة، حيث بلغ عدد الشكاوى التي قامت بها الوحدة (12) شكوى لكل من النائب العام ووزير الداخلية الفلسطيني، و (5) لمدير عام مراكز الإصلاح والتأهيل، وتقديم (1) التماس للمحكمة العليا من اجل الإفراج عن معتقل تم اعتقاله بشكل غير مشروع، زيارة سجن غزة المركزي (4) مرات خلال عام 2006، و عقد (3) لقاءات مع كل من اللجنة الدولية للصليب الأحمر ورئيس دائرة حقوق الإنسان في النيابة العامة، ويمكن تفصيل هذه الخدمات على الشكل التالي:-

1) الاستئناف ضد المحاكم غير العادلة؛ 2) إلغاء محاكم أمن الدولة

رقابة المحاكم ونشر التقارير

قام محامي الوحدة بحضور العديد من الجلسات في بعض القضايا التي تنظر أمام المحاكم المدنية وخاصة محكمة الجنايات، حيث تنظر هذه المحكمة القضايا الخطيرة التي قد تصل في حكمها للإعدام، وذلك للتأكد من توفير ضمانات للمحاكمة العادلة للمتهمين.

3) تحقيق ظروف أفضل للمعتقلين

شكاوي وقضايا

- تقدمت الوحدة القانونية بـ (8) شكاوى منها (7) للنائب العام بخصوص احتجاز مواطنين بشكل غير قانوني، و (1) لوزير الداخلية الفلسطيني بخصوص اعتقال مواطنين بقرارات إدارية.

- وجهت (4) رسائل لمدير عام مراكز الإصلاح والتأهيل من اجل زيارة سجن غزة المركزي والاطلاع على ظروف المعتقلين المعيشية والصحية.

- تقدمت الوحدة ب(1) التماس للمحكمة العليا الفلسطينية من اجل الإفراج عن معتقل تم اعتقاله بشكل غير قانوني، علما بأن الوحدة استنفذت كافة الوسائل مع الجهات المختصة بهذا الخصوص.

4) الإفراج عن المعتقلين السياسيين

شكاوى

تقدمت الوحدة القانونية وخلال العام 2006 العديد من الشكاوى للنائب العام من أجل الإفراج عن معتقلين سياسيين، حيث بلغ عدد الشكاوي(4) وهذه الشكاوى تعلقت في معتقلين سياسيين من الضفة الغربية.

5) إعادة محاكمة من حوكم أمام امن الدولة

لقاءات ومراسلات

خلال عام 2006 عقدت الوحدة القانونية عدداً من اللقاءات مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بغزة و مع رئيس دائرة حقوق الإنسان في النيابة العامة من أجل مناقشة من تمت إعادة محاكمة من حوكم أمام امن الدولة، حيث بلغ عدد اللقاءات (3)، بالإضافة لتوجيه (1) رسالة إلى مدير عام مراكز الإصلاح والتأهيل بنفس الخصوص.

مؤشر القياس

- المطالبة الحثيثة للوحدة من اجل إلغاء محاكم امن الدولة، حيث أن هذه المحاكم غير قانونية.
- بلغ عدد الزيارات الميدانية التي قام محامو الوحدة بها لسجن غزة المركزي (3) تمت فيها زيارة (5) من المسجونين.
- لقاء مع مدير عام مركز الإصلاح والتأهيل للاطلاع على الإجراءات التي تنفذها إدارة السجن بحق المسجونين.
- بلغ عدد الالتماسات التي تقدمت بها الوحدة للمحكمة العليا الفلسطينية (1) التماس.
- بلغ عدد المفرج عنهم (7) وذلك بعد تدخل الوحدة القانونية لهم.
- بلغ عقد لقاءات (3) مع كل من رئيس دارة حقوق الإنسان في النيابة العامة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر بغزة.
- توجيه (1) رسالة إلى مدير عام مراكز الإصلاح والتأهيل، من اجل تزويدنا بأسماء المحكومين بالإعدام الذين لا يزالوا داخل سجن غزة المركزي..
- تقوم المحاكم المدنية بالنظر في القضايا التي تم إعادة المحاكمة فيها.

وسائل القياس

- تلقت الوحدة (8) ردود ايجابية منها (5) ردود من النائب العام بخصوص الإفراج عن احد المحتجزين بشكل غير قانوني، و(3) من مدير عام مراكز الإصلاح والتأهيل وذلك بالسماح لنا بزيارة المعتقلين داخل سجن غزة المركزي والاطلاع على أوضاعهم المعيشية والصحية.
- اهتمام المعتقلين الفلسطينيين داخل سجن غزة المركزي بالزيارات التي نفذها المحامون.
- رصدت الوحدة القانونية (8) ملفات تمت إحالتها إلى المحاكم المدنية لإعادة النظر فيها .
- تلقت الوحدة رداً شفوياً سلبياً من مدير عام مراكز الإصلاح والتأهيل بعدم تزويدنا بقوائم المحكومين بالإعدام.
- نفذت الوحدة (3) لقاءات.

المعيقات

الظروف المعقدة التي شهدها الساحة الفلسطينية من عدم انعقاد المجلس التشريعي بسبب حملات الاعتقال لنوابه من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي التي بموجبها أثرت على عمله في سن القوانين، بالإضافة لغياب سيادة القانون التي أثرت بشكل واضح في استمرار حالة الفلتان الأمني، أعاقت من عقد لقاءات مع وزراء وأعضاء من المجلس التشريعي لبحث إلغاء محاكم امن الدولة.

مخرج رقم (2)

تقديم المساعدة القانونية لضحايا التعسف باستخدام السلطة

1) ضمان تطبيق قانون الخدمة المدنية

2) ضمان حرية التعبير والتجمع السلمي

النشاطات

1) ضمان تطبيق قانون الخدمة المدنية

تقديم شكاوى ورفع قضايا نيابة عن ضحايا سوء استخدام السلطة

قدمت الوحدة القانونية خلال العام 2006 خدماتها القانونية لضحايا سوء استخدام السلطة، فقد تابعت الوحدة 119 شكوى منها 3 منذ العام 2005، حيث وجهت هذه الشكاوى للجهات ذات العلاقة ،كما قامت بتمثيل الضحايا أمام المحاكم بعد استنفاذ كافة السبل القانونية فقد تابعت 19 قضية منها 6 قضايا متابعة منذ العام 2005، كما كان من المفروض أن تنفذ الوحدة ورش عمل من اجل ضمان تطبيق قانون الخدمة المدنية، لكنها لم تتمكن.

الجداول التالية توضح ذلك تفاصيل الشكاوي التي قدمت لجهات مختلفة.

جدول يوضح تفاصيل الشكاوى التي قدمتها الوحدة إلى النيابة العامة والوزارات والجهات المختصة خلال عام 2006

الجهة ذات العلاقة	عدد المراسلات والشكاوى	النتيجة
وكالة غوث وتشغيل اللاجئين	1	حيادي
ديوان الموظفين العام	28	12 سلبي / 3 ايجابي / 3 عدم تلقي رد / 6 قيد المتابعة/2 وقف المتابعة
وزارة المالية	8	3 سلبي / 2 ايجابي /3 عدم تلقي رد
الهيئة العامة للتأمين والمعاشات	5	2 قيد المتابعة / 3 سلبي
بلدية غزة	6	5 ايجابي / 1 قيد المتابعة
الغرفة التجارية الفلسطينية	1	1 ايجابي
وزارة الداخلية	4	لم نتلقى رد
وزارة شؤون الأسرى والمحررين	6	6 ايجابي
وزارة التربية والتعليم العالي	3	1 ايجابي / 1 سلبي / 1 عدم تلقي رد
وزارة الحكم المحلي	3	3 ايجابي
محافظة الشمال	1	1 ايجابي
سلطة جودة البيئة	1	1 ايجابي
وزارة الصحة	35	1 ايجابي / 31 قيد المتابعة /1 عدم تلقي رد/ 1 سلبي
المجلس الأعلى للخطوط الجوية	1	سلبي

الفلسطينية		
ديوان الرئاسة	3	3 قيد المتابعة
قاضي قضاة المحاكم الشرعية	3	3 سلبي
وزارة الأشغال العامة والإسكان	5	1 ايجابي / 1 سلبي / 1 حيادي /2 عدم تلقي أي رد
جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني	1	عدم تلقي رد
وزارة الشؤون الاجتماعية	2	2 رد ايجابي
بلدية النصيرات	1	ايجابي
التحقيق في الاعتداء على مواطن من قبل أفراد من شرطة بلدية غزة	1	عدم تلقي أي رد
مخالفة أوامر مشروعة	3	2 رد سلبي / 1 عدم تلقي أي رد
المجموع	119	27 سلبي /2 حيادي / 28ايجابي / 43 قيد المتابعة / 2 وقف المتابعة /17 عدم تلقي رد

جدول يوضح تفاصيل القضايا التي تابعتها الوحدة أمام المحاكم الفلسطينية خلال عام 2006

الموضوع	عدد القضايا	نتيجة المتابعة	ملاحظات
صرف بدل علاوة لموظف	1	سلبية	
تعيين مهندس بوظيفة محاضر في كلية العلوم والتكنولوجيا	1	قيد المتابعة	
تعيين مدرس	1	ايجابية	قررت المحكمة ترك الطلب بسبب تعيين المدرس قيد المتابعة من عام 2005.
صرف مستحقات موظفين	5	قيد المتابعة	قيد المتابعة من عام 2005
الاعتراض على نسبة الخصم من الراتب	1	ايجابية	قيد المتابعة من عام 2005
الاعتراض على قرار لرئيس مجلس القضاء الأعلى	1	قيد المتابعة	
الاعتراض على منع تنفيذ قرار صادر عن المحكمة العليا	1	قيد المتابعة	
الاعتراض على عدم ترقية موظف وصرف مستحقاته المالية بأثر رجعي	2	قيد المتابعة	
طلب تنفيذ قرار صادر عن المحكمة العليا	1	قيد المتابعة	تنظر هذه القضايا أمام دائرة التنفيذ في محكمة بداية غزة.
تعديل المسمى الوظيفي	2	ايجابية	قيد المتابعة من عام 2005

الاعتراض بخصوص تعديل سنة التخرج لطالب جامعي	1	قيد المتابعة	قيد المتابعة من عام 2005
الاعتراض على عدم تسجيل جمعية خيرية من قبل وزارة الداخلية	1	قيد المتابعة	قيد المتابعة من عام 2005
صرف مكافأة نهاية خدمة	1	سلبية	
المجموع	19	4 ايجابي / 2 سلبي /13 قيد المتابعة	

مؤشر القياس

– وجهت الوحدة 119 شكوى للنائب العام ووجهات مختصة أخري، وذلك نيابة عن ضحايا التعسف في استخدام السلطة.

– تابعت الوحدة القانونية 19 قضية والتماس خلال عام 2006 أمام المحاكم الفلسطينية المختصة.

وسائل القياس

– بلغت عدد القرارات صدرت عن محكمة العدل العليا الفلسطينية (6) قرارات منها 4 إيجابي و2 سلبي.

– بلغ عدد الردود التي تلقتها الوحدة على الشكاوى 57 رداً منها 28 ايجابي و 27 سلبي و 2 حيادي.

المعيقات

– خلال العام 2006 قرر الجهاز القضائي تعليق العمل في المحاكم احتجاجا على عدم صرف الرواتب والذي بدأ بعد انتهاء العطلة القضائية في شهر سبتمبر 2006 بالتالي عطل عمل المحاكم مما أدى إلى تأجيل كافة القضايا التي تنظر أمامها لأجل غير معلوم، مما كان له الأثر الأكبر في عدد قرارات المحاكم.

– عدم احترام قرارات المحاكم وعدم تطبيق القانون.

– استمرار حالة الفوضى و الفلتان الأمني أعاقت تنفيذ ورش العمل.

2) ضمان حرية التعبير والتجمع السلمي

لم تنفذ الوحدة القانونية هذا المخرج الفرعي.

المعيقات

– الظروف التي شهدها الساحة الفلسطينية من غياب سيادة القانون التي أثرت بشكل واضح في استمرار حالة الفوضى و الفلتان الأمني، حالت دون تنفيذ هذا المخرج.

مخرج رقم (3)

تقديم المساعدة القانونية لضحايا الفوضى والفلتان الأمني

1) ضمان محاكمة ومعاقبة خاطفي الأجانب.

2) وقف الاعتداء على أملاك الدولة.

3) التصدي لظاهرة فوضي السلاح والفلتان الأمني.

4) ضمان محاكمة ومعاقبة مرتكبي قضايا الخطف والقتل

تم تنفيذ جملة من النشاطات في هذا المجال بما في ذلك:

- توجيه شكوى للنائب العام بصفته الجهة المختصة من أجل التحقيق في ظاهرة اختطاف الأجانب ومعاقبة ومحاسبة مرتكبيها
- عقد لقاء مع رئيس دائرة حقوق الإنسان في النيابة العامة بخصوص ذلك.
- عقد الوحدة لقاء مع مسؤول دائرة الأملاك بخان يونس من أجل تحديد الأراضي التي تم الاعتداء عليها.
- جمع إفادات من ضحايا الانفلات الأمني، وبناء ملفات قانونية
- تقديم شكاوى للنائب العام نيابة عن ضحايا الانفلات الأمني، حيث تابعت (5) شكاوى منها (2) منذ عام 2005، حيث وجهت هذه الشكاوى للنائب العام بصفته جهة الاختصاص للتحقيق في جرائم القتل وتقديم مرتكبي الحوادث للقضاء.
- استمرت الوحدة بمتابعة (3) قضايا أمام محكمة بداية غزة بخصوص قتل (3) سجناء داخل سجن غزة المركزي نتيجة اقتحام مسلحين السجن من عام 2005.

مؤشر القياس

- عقد اللقاءات المذكورة أعلاه مع الجهات المختصة.
- تابعت الوحدة القانونية (5) شكاوى للنائب العام حول قتل مواطنين من قبل مسلحين.
- لم تفلح النيابة العامة في توقيف المشتبه بهم و مرتكبي قضايا القتل في الشكاوي التي تم تقديمها لها نيابة عن الضحايا، علماً بأنها الجهة القانونية المختصة في تحريك الدعوي الجنائية ضد مرتكبي تلك الحوادث.
- بلغ عدد الأحكام الصادرة من محكمة بداية غزة (3) حيث قررت وقف النظر في قضايا التعويض الخاصة بقتل 3 سجناء داخل سجن غزة المركزي من قبل مسلحين لحين البت في القضية الجزائية الخاصة بمرتكبي الحادث.

وسائل القياس

- لم تتلق الوحدة أي رد في الشكاوى التي قدمت للنائب العام نيابة عن ضحايا فوضي السلاح والفلتان الأمني .

المعيقات

- استمرار حالة الفوضى والفلتان الأمني التي تشهدها المنطقة.
- فشل السلطة بفرض النظام والأمن.

مخرج رقم (4)

تقديم المساعدة القانونية خلال عملية الانتخابات

قامت الوحدة بمتابعة سير جلسات عدد من الطعون التي قدمت من كل:- قائمة التغيير والإصلاح وحركة التحرير الوطني الفلسطيني بشأن الطعن في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي أجريت بداية 2006، إلى محكمة الانتخابات الخاصة، وقد رفضت المحكمة جميع الطعون، بالإضافة لمتابعة طعن للمواطن يحيي محمد حسين شامية، والخاص بتغيير رقمه من قائمة حركة فتح.

مؤشر القياس

– وثقت الوحدة (7)طعون انتخابية نظرت خلال العام 2006 أمام محكمة الانتخابات الخاصة، وذلك من خلال حضور محامي الوحدة جلسات تلك الطعون.

وسائل القياس

– بلغ عدد الطعون التي وثقتها الوحدة (7) طعون انتخابية.

– إصدار محكمة الانتخابات قرارات سلبية في تلك الطعون.

مخرج رقم (5)

تقديم المساعدة القانونية من أجل ضمان محاكمة وجبر الضرر عن ضحايا الإهمال الطبي

ولتنفيذ هذا المخرج تم تنفيذ النشاطات المرصودة في الخطة السنوية، على النحو التالي:

تقديم الشكاوى

قامت الوحدة خلال العام 2006 بالاستمرار في المساعدة القانونية وتقديم الاستشارات لضحايا الإهمال الطبي، وذلك بتوجيه شكاوى للجهات ذات العلاقة لفتح ملفات تحقيق في تلك الحوادث لمعاقبة المسئولين عن تلك الأفعال التي تلحق الضرر بالمواطنين، حيث بلغ عدد الشكاوي (5) شكاوى، (3) منها قيد المتابعة منذ عام 2005 .

جمع البيانات وبناء الملفات

تقوم الوحدة القانونية وقبل تقديم الشكاوي ببناء الملفات من الناحية القانونية وذلك من خلال جمع البيانات والمستندات الخاصة بالحادث، فخلال عام 2006 وبعد بناء الملفات تم تقديم (2) شكوى وجهت إلى كل من :– الهلال الأحمر لعدم تلبية نداء استغاثة، و النائب العام لوفاة جنين نتيجة إهمال طبي.

قضايا وطلبات تعويض

قامت الوحدة القانونية بإيداع أمام محكمة البداية بغزة (1) قضية تعويض حول مقتل توأمان نتيجة إهمال طبي، حيث طالبت الوحدة تعويضا ماليا نتيجة الضرر الذي لحق بالضحايا نتيجة وفاة توأمين نتيجة الإهمال الطبي الجسيم وذلك تطبيقا للقانون.

مؤشر القياس

– عدد لجان التحقيق: تم تشكيل لجنة تحقيق واحدة خاصة بملف إهمال طبي وتم إيداع لوائح اتهام بحق المتورطين في الموضوع.

– عدد المستفيدين من التعويض: بلغ عدد المستفيدين من قضية التعويض التي تقدم بها محامو الوحدة أمام محكمة البداية بغزة (2).

وسائل القياس

– تلقت الوحدة رداً إيجابيا من النيابة العامة بخصوص ملف المواطنة هدى الشريف يفيد الانتهاء من التحقيق والعمل على إيداع لائحة اتهام بحق المتورطين في الحادث.

– أودعت الوحدة (1) قضية أمام محكمة البداية بغزة.

- عدد الشكاوى التي قدمتها الوحدة (2) شكوى.
- أبدى المراجعون ارتياحهم للمساعدات القانونية التي قدمت لهم من خلال محامي المركز.

المعيقات

- تواجه الوحدة القانونية ومن خلال متابعتها للشكاوي الإهمال الطبي العديد من الصعوبات، ويرجع ذلك الى انخفاض مستوى الخبرة والإمكانيات من أجهزة ومعدات ومختبرات.

مشروع تعزيز الجهاز القضائي الفلسطيني (مشروع سيادة)

وهو مشروع ممول من قبل الاتحاد الأوروبي، يقوم على تنفيذه أربع مؤسسات هي: معهد أيكون في ألمانيا، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بغزة، ومؤسسة التعاون التقني البلجيكي في بروكسل، والمركز الدولي للتعاون القانوني بهولندا. ويهدف المشروع إلى تطوير نظام قضائي فلسطيني مستقل وفعال مستنداً للقانون الأساسي وقانون السلطة القضائية، ويشمل نطاق عمله:

- تعزيز قدرات مجلس القضاء الأعلى من خلال توصيف القانون الداخلي وتوفير الاستشارات في مجال التطوير المؤسساتي.
- تطوير المحكمة الدستورية والمحاكم الإدارية من خلال سن القوانين وتوفير الاستشارات في مجال التطوير المؤسساتي.
- تدريب القضاة ومحامي الادعاء والإداريين في المحاكم بشكل مبدئي وبشكل مستمر (على الأقل 130 قاضياً و90 محامي ادعاء).
- تحديد احتياجات المحاكم ومكاتب محامي الادعاء ومجلس القضاء الأعلى في مجال تكنولوجيا المعلومات.

وخلال العام 2006 تم تنفيذ النشاطات التالية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية:

1- أغسطس-أكتوبر 2006: تدريب موظفي الجهاز القضائي في مجال تكنولوجيا معلومات الحاسوب.
2- تدريب المحضرين (المبلغين) في الضفة الغربية وقطاع غزة: تم خلال أغسطس 2006 تدريب كافة المحضرين (المبلغين) في كل المحاكم في الضفة الغربية وقطاع غزة، في دورة تدريبية لمدة يوم واحد. كما شارك قاضيان من اللجنة التدريبية القضائية في الجلسات كمراقبين. وقد تضمنت المادة التدريبية: تعريف بوثائق الإشعار القضائية، دور كاتب المحكمة في عملية الإحضار(التبليغ)، دور كاتب الإشعار، دور موظف الأرشيف، مهام قسم الإشعارات، إجراءات العمل المقترحة لعملية الإحضار(التبليغ)، المحظورات المهنية، المعيقات المهنية، والحقوق والالتزامات والعقوبات المتعلقة بعملية الإحضار(التبليغ).
3- ورشة عمل عن قانون التأمين الفلسطيني رقم 20 لعام 2005 (13، 14 سبتمبر 2006): شارك في الورشة كافة القضاة من مختلف مستويات المحاكم في قطاع غزة، وكذلك موظفين 02) من موظفي المحاكم، حيث بلغ مجموع عدد المشاركين 47. عقدت الورشة في فندق القدس الدولي بمدينة غزة على مدار يومين. تضمنت الورشة شرحاً عن القانون الجديد والتطبيق العملي له، وكذلك المعيقات الرئيسية لتطبيق القانون.
4- ورشة عمل عامة للقضاة بتاريخ 30، 31 أغسطس 2006 في الضفة الغربية: ناقشت الورشة الأخلاقيات المهنية القضائية، قرارات المحاكم، وإدارة القضايا من قبل المدعي العام والجهاز القضائي.
5- المشاركة في الإعداد للدراسة المقارنة بين التدريب القضائي والمراكز التعليمية القضائية في العالم العربي و أوروبا.
6- تقييم تقرير STA الخاص بالسلطة القضائية الإدارية.
7- يقوم المشروع حالياً بتنفيذ دورة تدريبية في الأردن لخمسة قضاة من الضفة الغربية وقطاع غزة حول الفحص القضائي.

وحدة تطوير الديمقراطية

أنجزت وحدة تطوير الديمقراطية خلال العام 2006 كافة النشاطات المقرة في خطتها، والمشتقة من الخطة العامة للفترة 2006-2008. كما تم إنجاز نشاطات إضافية لم تكن مدرجة في الخطة ولكنها كانت مهمة للاستجابة للتغيرات في البيئة المحيطة. وقد كرست الوحدة جهداً خاصاً في الرقابة على الانتخابات التشريعية التي جرت في يناير 2006، وذلك بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني. كما تم التركيز أيضاً على قضايا تتصل بالأوضاع الداخلية الفلسطينية وما تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة من اعتداءات على سيادة القانون والتصعيد المستمر في حالة الانفلات الأمني. وفي يونيو 2006، وفي ضوء نتائج الانتخابات وما تلاها من تشكيل حكومة جديدة من قبل حركة حماس للمرة الأولى منذ نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية، نظمت الوحدة مؤتمراً بعنوان "الحكومة الجديدة وأجندة حقوق الإنسان. وكان المؤتمر من بين أهم نشاطات المركز لعام 2006، وقد لامس وتقاطع بطريقة أو بأخرى مع العديد من النشاطات الواردة في خطة الوحدة وغيرها من الوحدات في المركز. التقرير التالي يشمل عرضاً لكل نشاط، وفقاً لما ورد في الخطة السنوية، وشرحاً عن التقدم فيه ضمن مؤشرات قياس الأثر. وحيثما يكون مناسباً، يتم التطرق إلى وسائل التحقق من المؤشرات المذكورة. ويولي التقرير أهمية خاصة لدلالات وآثار النشاطات المنفذة.

مخرج رقم (1)

زيادة الوعي لدى المجتمع الدولي والجمهور المحلي بانتهاكات حقوق الإنسان المدنية والسياسية وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة

النشاطات

1) التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان والذي يحتوي على وثيقة شاملة بتقييم أوضاع حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة على أساس سنوي

- تم إعداد التقرير وصدر عن المركز في موعده المقرر في أوائل مارس 2006، كما تم إعداد ملخص عن التقرير صدر بشكل مستقل.
- نظم المركز مؤتمراً صحفياً للإعلان عن التقرير بتاريخ 22 مارس 2006.

2) تقارير وإصدارات خاصة[47]

– ورقة موقف بعنوان "عقاب الضحية – ورقة موقف من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من قرار وقف المساعدات الدولية للسلطة الوطنية الفلسطينية" – صدرت عن المركز في أبريل 2006.

- "الاقتصاص من المدنيين: تقرير حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين بعد عملية المقاومة في كرم أبو سالم" – صدر عن المركز في أغسطس 2006

[47] هذه التقارير لم تكن مدرجة في الخطة ولكن تم تنفيذها، بناء على طلب إدارة المركز، استجابة للتطورات التي شهدتها الأراضي الفلسطينية المحتلة فيما يتعلق بتصعيد قوات الاحتلال لانتهاكاتها ضد المدنيين الفلسطينيين، وكذلك قرارات المقاطعة الدولية للحكومة الفلسطينية بعد الانتخابات

- **"أوهام الانسحاب: تقرير حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة بمناسبة مرور عام على تنفيذ خطة الفصل"** – صدر عن المركز في أكتوبر 2006

3) بيانات صحفية ومواد إعلامية أخرى

- أصدرت الوحدة **35 بياناً** صحفياً تعالج انتهاكات فلسطينية لحقوق الإنسان.

- أمام تصاعد حالة الانفلات الأمني والاعتداءات على سيادة القانون، استحدثت الوحدة آلية جديدة في نشر وتعميم هذه الانتهاكات، ضمن "تطورات ميدانية خاصة بالانفلات الأمني"، كما استحدثت الوحدة نافذة خاصة بذلك على الموقع الإلكتروني للمركز. يتم نشر موسع لهذه المواد التي يتم توثيقها من قبل وحدة البحث الميداني. صدر من هذه المواد **193 مادة** حتى نهاية نوفمبر 2006.

- كان هناك تركيز خاص على التوعية لمناهضة العنف ضد المرأة، خاصة القتل على خلفية الشرف، حيث تم تناول هذا الموضوع في عدد من المواد الإعلامية الخاصة بالانفلات الأمني.

4) لقاءات واتصالات

نفذ أعضاء الوحدة وشاركوا في العديد من اللقاءات محلياً ودولياً، بما في ذلك مقابلات مع وسائل إعلام وندوات وغيرها. شمل ذلك:

1. إجراء 42 مقابلة مع وسائل إعلام محلية ودولية حول انتهاكات حقوق الإنسان، منها مقابلات مع بعض الصحف والمجلات الأوسع انتشاراً في العالم، مثل صحف الاندبندت ، التايمز، إنترناشيونال هيرالد تريبيون، ولوس أنجيليس تايمز. تم التطرق خلال هذه المقابلات إلى العديد من القضايا منها عقوبة الإعدام، الانتخابات، الانفلات الأمني وغيرها، كما تم تقديم معلومات هامة حول أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية بشكل عام.[48]

2. المشاركة في عشرات اللقاءات والندوات التي تنظمها مؤسسات المجتمع المدني.[49] وفيما يلي اللقاءات التي كان فيها أعضاء الوحدة من بين المتحدثين الرئيسيين:

- ورشة عمل في نادي فلسطين الرياضي بغزة بتاريخ 4/27 نظمه "تجمع السلام لشباب فلسطين" بعنوان "حول ظاهرة الفلتان الأمني،" شارك فيها مدير الوحدة حمدي شقورة بورقة عمل حول ظاهرة الانفلات الأمني من وجهة نظر منظمات حقوق الإنسان

- المشاركة في المؤتمر الذي نظمته جميعة الوداد للتأهيل المجتمعي بعنوان "تعزيز ثقافة التسامح ونبذ التعصب." عقد المؤتمر في مدينة غزة بتاريخ 2006/12/4، وقد شارك الباحث طارق مخيمر في أعمال الجلسة الثانية منه بورقة عمل بعنوان "موقف القانون وحقوق الإنسان من ظاهرة التعصب الحزبي."

3- المشاركة في عدد من اللقاءات التي يجريها المركز مع شخصيات دولية.[50]

مؤشرات قياس النشاط

---

[48] بالإمكان الإطلاع على تفاصيل هذه اللقاءات الإعلامية ضمن جدول خاص ص.ص. =====

[49] أنظر أدناه أيضاً نشاطات ذات صلة بالانتخابات يتم استعراضها على انفراد.

[50] لمزيد من المعلومات حول هذه اللقاءات، أنظر ص ص ======

– تغطية موسعة لهذه النشاطات في وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية
– تم استخدام هذه المواد من قبل جهات مختلفة محلية ودولية.
– الطلب على المعلومات التي ينشرها المركز
– ردود الفعل إيجابية على ما ينشر

وسائل التحقق

– تم بث المؤتمر الصحفي للإعلان عن التقرير السنوي للمركز على الهواء مباشرة في قناة الجزيرة، وهي إحدى أهم قنوات التلفزة الفضائية العربية بتاريخ 2006/3/22.

– تم نشر مقابلات مع أعضاء الوحدة في صحف ومواقع إخبارية محلية ودولية، بما فيها صحف نيويورك تايمز، الإندبندنت، إنترناشيونال هيرالد تريبيون، ولوس أنجيليس تايمز. تحتفظ الوحدة بتوثيق حول بعض ما تم نشره في الصحف العالمية والمحلية. وعلى سبيل المثال، بتاريخ 2006/9/13 أجرى الصحفي دونالد ماكنتير، مدير مكتب صحيفة الاندبندنت البريطانية في القدس، مقابلة مع مدير الوحدة حول الأوضاع الراهنة وما تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد الانتخابات، مع التركيز على جرائم قتل الأطفال. وتبع هذا اللقاء اتصالات تليفونية عدة للاستفسار أو للرد على ادعاءات قوات الاحتلال أو لتزويد معلومات إضافية في حالات محددة. وقد تم استخدام المقابلة ومواد المركز في تقرير حول جرائم قتل الأطفال نشرته الإندبندنت على صفحتها الأولى بالكامل بتاريخ 2006/9/19. وكان نشر هذا التقرير حدثاً بحد ذاته، وقد نقلت الخبر وسائل إعلام أخرى منها صحيفة القدس الفلسطينية بتاريخ 9/20، ووكالة الأنباء السورية (سانا) بتاريخ 9/19.

– تم بث بعض المقابلات في إذاعات محلية وفي تلفزيون فلسطين.

– تلقي عشرات الطلبات للحصول على معلومات من قبل وسائل الإعلام وغيرها.

– تم تقديم تقرير "الاقتصاص من المدنيين" لمقرر الأمم المتحدة الخاص بالأراضي الفلسطينية المحتلة البروفيسور جون دوغارد، كما تم إعداد نسخة محدثة عنه طلبتها سفيرة كوبا في جنيف.

– بتاريخ 2006/2/5، أصدر المركز بياناً انتقد فيه استمرار عمل اللجنة العليا للانتخابات المحلية واعتبره مخالفاً للقانون وطالب بحلها وتحويل صلاحياتها للجنة الانتخابات المركزية. وقد تم نشر البيان في الصحافة بشكل موسع وأثار ردود فعل من اللجنة العليا ورئيسها الوزير السابق جمال الشوبكي الذي اتصل بالمركز للاحتجاج على مضمون البيان. وفي الأسابيع التالية تم حل اللجنة وحولت صلاحياتها للجنة الانتخابات المركزية.

مخرج رقم (2)

المساهمة في تقليص انتهاكات الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي من خلال الكشف عن هذه الانتهاكات ونشرها كوسيلة لمكافحتها، خاصة الانتهاكات ضد الصحفيين والجماعات السياسية

النشاطات

1. الرقابة والرصد

– يقوم طاقم الوحدة بمتابعة ومراقبة هذه الانتهاكات وذلك بالتعاون مع وحدة البحث الميداني

2. تقرير دوري حول الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي في السلطة الوطنية الفلسطينية

– تم إعداد مسودة التقرير الذي يتضمن توثيقاً لانتهاكات الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي خلال الفترة من 2005/10/1 وحتى 2006/9/30. ولكن حتى نهاية العام 2006 لم يكن معداً للنشر ، وذلك بانتظار إقراره من قبل لجنة البرنامج ومن ثم إدخال التعديلات اللازمة عليه وإصداره.

3. إصدار بيانات صحفية

– تم إصدار بيانات أو مواد إعلامية أخرى للكشف عن هذه الانتهاكات وإدانتها (انظر البيانات المذكورة أعلاه)

مؤشرات قياس النشاط

– هناك تراجع في الاعتداءات الرسمية على حرية التعبير وعلى الحق في التجمع السلمي

– ولكن كان هناك تصاعد في الانتهاكات من قبل جهات غير رسمية (جماعات مسلحة) في ظل تصاعد ظاهرة الانفلات الأمني

وسائل القياس

– أنظر الجزئية المتعلقة بهذه الانتهاكات في تقرير أوضاع حقوق الإنسان

– يتوفر في الوحدة توثيقاً لما نشرته الصحف المحلية وغيرها حول البيانات التي أصدرتها الوحدة.

مخرج رقم (3)

تعديل اللائحة التنفيذية لقانون الاجتماعات العامة رقم 12 لعام 1998

النشاطات

تم تنفيذ النشاطات المقرة في الخطة وشملت:

1. إعداد مذكرة حول اللائحة التنفيذية للقانون تبين أوجه تعارضها مع القانون وتطالب بإلغائها أو تعديلها.

2. تم توجيه رسائل لكل من وزير الداخلية وأعضاء المجلس التشريعي تدعو إلى إلغاء أو تعديل اللائحة

3. كان المؤتمر الذي عقده المركز مناسبة لطرح هذا الموضوع حيث تم تناوله في الجلسة الأولى أمام نحو 500 من ممثلي منظمات المجتمع المدني والقوى السياسية وأعضاء المجلس التشريعي والقضاة. وكان من المقرر أن يشارك وزير الداخلية في هذه الجلسة ولكنه اعتذر بسبب أمور أمنية طارئة. (أنظر التفاصيل عن المؤتمر في بند 7)

مؤشرات قياس النشاط

– تعديل اللائحة التنفيذية

– تنظيم اجتماعات عامة وغيرها من النشاطات ذات الصلة بالتجمع السلمي (مسيرات – اعتصامات) بحرية أكثر

وسائل التحقق

– لم يتم تعديل اللائحة التنفيذية حتى الآن. ومن الواضح أن الأوضاع التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة، في ضوء التصعيد من قبل قوات الاحتلال من ناحية وفي ضوء الأوضاع الداخلية بعد الانتخابات وتشكيل الحكومة، قد عكست نفسها على هذا النشاط.
– ولكن بالمقابل، تم تنظيم عشرات الاجتماعات العامة والمسيرات والاعتصامات السلمية بدون انصياع المنظمين لما تنص عليه اللائحة التنفيذية. ولا يمكن بأي حال الادعاء بأن ذلك كان نتيجة مباشرة للنشاطات التي نفذها المركز خلال العام 2006، بقدر ما هو ثمرة لعدة عوامل كان من بينها الجهود المتواصلة من جانب المركز ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية منذ عدة سنوات، علاوة على الأوضاع التي تشهدها الساحة الفلسطينية بعد الانتخابات.

مخرج رقم (4)

إلغاء عقوبة الإعدام أو وقف العمل بها

النشاطات

تم تنفيذ جميع النشاطات المقرة في خطة العام 2006، سواء في إطار العمل على وقف أو إلغاء عقوبة الإعدام في السلطة الوطنية أو في إطار مناهضة جرائم الإعدام التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق مواطنين فلسطينيين، أو أعمال قتل مواطنين خارج إطار القانون من قبل جماعات فلسطينية مسلحة بادعاء العمالة. وقد شملت هذه النشاطات ما يلي:

1) تقارير ، أوراق بحثية ومواد إعلامية أخرى

– تقرير حول أعمال الإعدام خارج إطار القانون التي اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين منذ بدء سبتمبر 2000 وحتى يوليو 2006 – صدر عن المركز في أغسطس 2006
– ورقة موقف حول عقوبة الإعدام تشرح موقف المركز المناهض لهذه العقوبة وتدعو السلطة الوطنية لوقف العمل بها وإلغائها من التشريعات الفلسطينية – صدرت عن المركز في سبتمبر
– إعداد ورقة بحث بعنوان عقوبة الإعدام بين مواثيق حقوق الإنسان والتشريعات الفلسطينية – صدرت عن المركز في ديسمبر 2006
– إعداد ورقة موقف حول إعدام مواطنين بادعاء العمالة – صدرت عن المركز في ديسمبر 2006
– إصدار بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام الذي يصادف 10 أكتوبر، يطالب بإلغاء هذه العقوبة في السلطة الفلسطينية
– إصدار بوستر للتوعية ضد عقوبة الإعدام، بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام.

2) لقاءات واتصالات

– نظمت الوحدة ورشتا عمل في كل من رفح وخان يونس لشرح موقف المركز وللتوعية ضد عقوبة الإعدام. عقدت الورشة الأولى بتاريخ 9/21 في مقر فرع المركز بمدينة خان يونس وشارك فيها أكثر من 20 شخصاً يمثلون منظمات المجتمع المدني. أما الورشة الثانية فعقدت بتاريخ 9/24 في مقر منتدى شارك الشبابي بمدينة رفح وشارك فيها 15 شخصاً من ممثلي منظمات المجتمع المدني.
– نظمت الوحدة، بالتعاون مع وحدة التدريب، لقاءً جماهيرياً بتاريخ 2006/12/13 حول عقوبة الإعدام، عقد في مخيم دير البلح (في نادي خدمات دير البلح) بمشاركة نحو 40 شخصاً.

– مؤتمر "الحكومة الفلسطينية الجديدة وأجندة حقوق الإنسان" الذي نظمته وحدة تطوير الديمقراطية يومي 21-22 يونيو. وقد تضمنت الجلسة الثانية من أعمال المؤتمر، ضمن محور حقوق مدنية وسياسية، موضوع عقوبة الإعدام، حيث قدم مدير المركز راجي الصوراني ورقة عمل بعنوان "الحق في الحياة: عقوبة الإعدام في السلطة الوطنية الفلسطينية." حول هذا المؤتمر، أنظر البند رقم (7).

– العمل على إدماج موضوع عقوبة الإعدام ضمن برامج التدريب التي تنفذها وحدة التدريب في المركز، حيث تم تخصيص جلسة خاصة للتوعية ضد عقوبة الإعدام وللتعريف بالبروتوكول الإضافي الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وقد نفذت الوحدة أربع جلسات تدريبية في هذا الشأن على مدار العام (**الأولى** في غزة بتاريخ 6/20 في مؤسسة ساهم وشارك فيها نحو 20 متدرب (طلاب جامعيون – محامون – موظفون)؛ **الثانية** في خان يونس بتاريخ 6/27 واستهدفت 34 شخصاً يمثلون عشر مؤسسات مجتمعية وعقدت في مقر المركز الفرعي؛ **الثالثة** بتاريخ 11/7 في نادي خدمات دير البلح بالتعاون مع 6 مؤسسات أهلية وشارك فيها 22 شخصاً؛ **والرابعة** بتاريخ 11/20 في رفح بالتعاون مع 18 مؤسسة أهلية وشارك فيها 35 شخصاً.

– كان للوحدة نشاط مكثف مع وسائل الإعلام المحلية والدولية لشرح موقف المركز المناهض لعقوبة الإعدام.

– شارك أعضاء الوحدة في العديد من النشاطات التي تنظمها منظمات المجتمع المدني وعرضوا موقف المركز من عقوبة الإعدام

مؤشرات قياس النشاط

– تعديلات تشريعية

– تصريحات وبيانات من قبل السلطة الوطنية (مكتب الرئيس مثلاً)

– تغطية النشاطات في وسائل الإعلام

– المساهمة في إثارة جدل مجتمعي حول عقوبة الإعدام

وسائل التحقق

– لم يطرأ أي تعديل على التشريعات القائمة التي تسمح باستخدام عقوبة الإعدام

– مع ذلك لم يتم تنفيذ أي حكم بالإعدام على مدار العام كما لم تصدر أحكام إعدام جديدة عن القضاء الفلسطيني.

– عملية إعادة محاكمة الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام من قبل محاكم أمن الدولة أمام القضاء المدني ما تزال جارية حتى الآن، وذلك وفقاً لقرار الرئيس الفلسطيني محمود عباس في 22 يونيو 2005.

– يتوفر في الوحدة توثيق بالمقابلات الإذاعية والتلفزيونية والصحفية التي نفذتها الوحدة وتم خلالها التطرق لموقف المركز المناهض لعقوبة الإعدام

– تلقى المركز عدد من الردود المؤيدة لموقفه المناهض لعقوبة الإعدام.

– أظهرت المناقشات في الندوات وورش العمل انقساماً في وجهات النظر، فيما لا تزال تطغى وجهات نظر مؤيدة لتطبيق العقوبة.

مخرج رقم (5)

تحسين أداء المجلس التشريعي في المجالات التالية: أ) الالتزام بالقانون في عملية التشريع؛ ب) التزام الأعضاء بحضور جلسات المجلس؛ ج) وقف الازدواج الوظيفي لبعض الأعضاء في الوظائف العامة؛ د) استخدام أدوات المحاسبة والرقابة على الحكومة

النشاطات

1) اجتماعات ولقاءات مع أعضاء المجلس التشريعي

- دعوة أعضاء البرلمان للمشاركة في نشاطات ينظمها المركز
- تم تنظيم عدد من اللقاءات مع أعضاء المجلس

2) حضور الجلسات ومراقبة النشاطات

- يقوم الباحثون في الوحدة بحضور ومراقبة جلسات المجلس التشريعي.
- أعدت الوحدة بياناً صحفياً صدر عن المركز بتاريخ 2006/2/16 أبدى فيه تحفظه على جملة من القرارات التي اتخذت في الجلسة الختامية للمجلس التشريعي المنتهية ولايته، والتي كان من بينها استحداث منصب أمين عام للمجلس ونائبه. واعتبر المركز أن الجلسة تنطوي على تعسف في استخدام التفويض القانوني وأنه ليس من المقبول أن يجتمع المجلس المنتهية ولايته للتقرير في أمور عادية عير طارئة، وأن الجلسة لا يمكن تفسيرها إلا في سياق السعي لتمرير تشريعات وقرارات من جانب الأغلبية القديمة التي أصبحت أقلية في المجلس الجديد بعد الانتخابات.
- أصدرت الوحدة ثلاثة بيانات صحفية تدين الاعتداءات على مقر المجلس التشريعي وأعضائه من قبل مسلحين، وذلك في إطار حالة الانفلات الأمني وحالة الاحتقان الحزبي المستشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد الانتخابات التشريعية.

3) دراسة شاملة لتقييم أداء المجلس التشريعي خلال الفترة 1996-2006

- تم إنجاز هذه الدراسة وهي بعنوان "**المجلس التشريعي الفلسطيني: عشرة أعوام من غياب المساءلة**،" وقد صدرت عن المركز في يونيو 2006.

4) ورشة عمل حول أداء المجلس التشريعي

نظمت الوحدة بتاريخ 9 نوفمبر 2006، ورشة عمل بعنوان "المجلس التشريعي الفلسطيني: بين إخفاقات الماضي وطموحات المستقبل"، وذلك في مقر المركز بمدينة خان يونس بمشاركة مجموعة من ذوي الاختصاص وممثلي منظمات المجتمع المدني ونشطاء حقوق الإنسان. تركزت النقاشات خلال الندوة حول الدراسة التي أصدرها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان حول المجلس التشريعي بعنوان "المجلس التشريعي الفلسطيني: عشرة أعوام من غياب المساءلة."

مؤشرات قياس النشاط

- تغطية النشاطات في وسائل الإعلام
- معرفة أكبر بآليات عمل المركز وأهم الانتقادات حول أدائه.
- تعديلات في عمل المجلس لها صلة بالنشاطات
- التغذية الاسترجاعية الإيجابية من المستفيدين

وسائل التحقق

- تحتفظ الوحدة بتوثيق لما نشر في الصحف المحلية وغيرها حول بيان المركز المتعلق بالجلسة الختامية للمجلس.
- أعاد المجلس الجديد النظر في بعض القرارات الصادرة عن الجلسة الختامية.

– تحتفظ الوحدة أيضاً بتوثيق ما تنشره وسائل الإعلام حول النشاطات التي تنفذها.

– تم توزيع الدراسة على أعضاء المجلس التشريعي.

– أشاد المشاركون في ورشة العمل بأهمية الدراسة والنتائج التي خرجت بها، وطالبوا بضرورة تعميمها على كافة قطاعات المجتمع الفلسطيني لزيادة الوعي المجتمعي حول الأزمات والمشاكل التي واجهها المجلس التشريعي خلال العقد الأول من عمره.

–راقب أعضاء من الوحدة الجلسات التي عقدها المجلس التشريعي (18 جلسة على مدار العام، منها جلسات عادية وخاصة وطارئة)

مخرج رقم (6)

تقييم مستقل وموضوعي للانتخابات العامة والمحلية التي تجريها السلطة الوطنية الفلسطينية من أجل تشجيع إجراء انتخابات حرة ونزيهة ولزيادة ثقة الجمهور في الانتخابات

النشاطات

الرقابة على الانتخابات التشريعية التي جرت في 25 يناير 2006

1. تنظيم حملة للرقابة على الانتخابات بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني

– تم تنظيم حملة رقابة أهلية قادها المركز الفلسطيني بالتعاون مع 54 منظمة أهلية في جميع أنحاء قطاع غزة.

– جرت الرقابة لجميع مراحل العمليات الانتخابية بما في ذلك: الرقابة على حملات الدعاية الانتخابية؛ مراقبة الأجواء الانتخابية؛ الرقابة على الاقتراع المسبق لأفراد الشرطة الذي جرى في 21-1/23؛ مراقبة عمليات الاقتراع والفرز بتاريخ 25 يناير، مراقبة الطعون الانتخابية؛ وإعلان النتائج النهائية

– نفذ عمليات الرقابة طاقم من المراقبين تم اختياره من بين دائرة الأشخاص سبق وأن تلقوا دورات تدريبية في حقوق الإنسان والديمقراطية نظمها المركز بالتعاون مع منظمات أهلية أو مؤسسات حكومية وغيرها).

– ضم فريق المراقبين 516 مراقبة ومراقب، بينهم 259 امرأة (50%)، تم اعتمادهم جميعاً من قبل لجنة الانتخابات المركزية.

– في بداية يناير، تم استكمال عمليات تدريب وإعداد المراقبين بالتعاون مع وحدة التدريب.

– في كل دائرة انتخابية، تم تقسيم المراقبين إلى مجموعات، لكل مجموعة منسق، تحت إشراف الباحث الميداني في المنطقة (منسق للدائرة ومسؤول عن عدد من منسقي المجموعات).

– شارك الباحثون الميدانيون أيضاً في الرقابة على الحملات الانتخابية والأجواء الانتخابية

– شارك معظم طاقم المركز في الرقابة على عمليات الاقتراع والفرز.

– شاركت الوحدة القانونية في الرقابة على الطعون الانتخابية والقضايا التي نظرتها محكمة استئناف قضايا الانتخابات.

2. إصدار تقارير وبيانات وغيرها من الإصدارات حول سير العمليات الانتخابية

– تقرير بنتائج الرقابة على حملات الدعاية الانتخابية – صدر بتاريخ 2006/1/24

– تقرير أولي حول نتائج الرقابة على عمليات الاقتراع والفرز – صدر بتاريخ 2006/1/26.

– تقرير نهائي حول عمليات الاقتراع والفرز – صدر في يوليو 2006، بعد أن تم تفريغ وتحليل جميع الاستمارات التي وزعت على المراقبين حول عمليات الاقتراع والفرز في كل محطة اقتراع في دوائر قطاع غزة.

– تم إصدار عدد من البيانات الصحفية والمواد الإعلامية خلال فترة الانتخابات.

– تم استحداث زاوية على موقع المركز خاصة بالتطورات الانتخابية قبل أسبوع من يوم الاقتراع، تتناول الانتهاكات التي يقوم بتوثيقها المراقبون، وقد صدر فيها 22 مادة تركزت معظمها على انتهاكات أحكام الدعاية الانتخابية.

3. تدخل مع الجهات المعنية (لجنة الانتخابات المركزية)

– كان هناك اتصال دائم ومستمر وإيجابي مع لجنة الانتخابات المركزية بجميع أجسامها ومكوناتها، بما فيها المكتب الإقليمي ومكاتب الدوائر على امتداد العملية الانتخابية.

4. دعم جهود الرقابة الدولية على الانتخابات

أ) الجهود لجلب مراقبين دوليين

– سعى المركز إلى تشجيع عدد من المنظمات الدولية التي تربطه بها علاقات شراكة من أجل المشاركة في الرقابة على الانتخابات التشريعية. ولكن بسبب تردي الأوضاع الأمنية، خاصة في قطاع غزة، وبسبب قيود قوات الاحتلال الإسرائيلي على تنقل الدوليين، اعتذرت جميع المنظمات عن المشاركة باستثناء مركز حقوق الإنسان في مركز روبرت ف. كنيدي، الذي أوفد (Sushetha Gopallawa)، وهي مسؤولة برامج رئيسية. وقد سهل المركز، من خلال الوحدة، اعتماد سوشيثا كمراقبة ضمن فريق المركز.

ب) التعاون مع بعثات مراقبين دوليين

– لقاء مع داريوس رسنسكي، مساعد خبير العمليات في فريق الرقابة الأوروبية.

– تلبية مدير الوحدة لدعوة المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) له بالمشاركة في جلسة حول الانتخابات ضمن برنامج خاص ببعثة المراقبين الدوليين الخاصة بالمعهد. عقد اللقاء في رام الله بتاريخ 1/23.

– لقاء مع مراقبين دوليين من المعهد الديمقراطي الوطني في غزة بتاريخ 1/24.

5. لقاءات ونشاطات خاصة بالانتخابات

– عقد أكثر من 10 لقاءات مع وسائل الإعلام المحلية والدولية (موثقة في الجدول الذي سبق الإشارة له).

– المشاركة في لقاءين من لقاءات حوار الأربعاء الذي ينظمه معهد كنعان في غزة. كان اللقاء الأول بعنوان "الحملات الانتخابية بين الالتزام القانوني والانضباط الأخلاقي،" وعقد بتاريخ 2006/1/4، وشارك فيه حمدي شقورة، مدير الوحدة، ومجدي أبو زيد، مدير المكتب الإقليمي للجنة الانتخابات المركزية في غزة. أما اللقاء الثاني فكان حول تجربة لجنة الانتخابات المركزية وعقد بتاريخ 2006/2/8، وتحدث فيه أيضاً كل من مجدي أبو زيد وحمدي شقورة.

– عقد لقاء خاص للمنظمات المشاركة في حملة الرقابة لتقييم التجربة ولتكريم وشكر هذه المنظمات. عقد اللقاء في مقر المركز بتاريخ 2006/3/2.

– عقد لقاء تكريمي للمراقبين: تم تنظيم اللقاء بتاريخ 2006/4/24 في قاعة جمعية الشبان المسيحية بغزة، بمشاركة نحو 500 مراقبة ومراقب. وقد تحدث في اللقاء ممثلون عن المركز وعدد من المنظمات المشاركة إضافة لمثلين عن المراقبين. وأشاد الجميع بجهود المركز ودوره الريادي في تنظيم حملة أهلية للرقابة على الانتخابات بمشاركة 54 منظمة أهلية من كافة أنحاء قطاع غزة.

6. ملف توثيقي لتجربة الرقابة

– قامت الوحدة بإعداد مسودة تقرير شامل يوثق تجربة المركز، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، في الرقابة على الانتخابات خلال العامين 2005-2006. ويشمل التقرير ثلاثة أقسام: 1) الرقابة على الانتخابات الرئاسية 2005؛ 2) الرقابة على الانتخابات المحلية 2005؛ و3) الرقابة على الانتخابات التشريعية 2006. سوف يستكمل العمل ويصدر التقرير في مطلع 2007.

المؤشرات

– تم إجراء انتخابات نزيهة وتعبر عن إرادة الناخبين.

– حظيت حملة الرقابة التي قادها المركز باهتمام جميع الأطراف المعنية بالانتخابات بمن في ذلك وسائل الإعلام التي قامت بتغطية كافة المواد التي أصدرها المركز.

– التغطية الإعلامية لنشاطات المركز في الرقابة على الانتخابات.

وسائل التحقق

– تم نشر النتائج الموضوعية والمحايدة حول الرقابة على الانتخابات من قبل المركز.

– المنظمات الدولية التي شاركت في الرقابة خلصت في تقاريرها إلى نتائج مماثلة.

– ساهمت هذه المواد في تصويب بعض الأخطاء ووقف بعض الانتهاكات، منها على سبيل المثال استجابة الموقع الإعلامي لوزارة الداخلية وتوقفه عن بث مواد دعائية لصالح مرشحي الحزب الحاكم. (تلقى المركز رسالة بهذا الشأن ولاحظ عملياً توقف النشاط المذكور لاحقاً)

– تحتفظ الوحدة بتوثيق لما نشر في وسائل الإعلام عن نشاطات ومواد المركز

مخرج رقم (7)

حشد التأييد من أجل إدماج حقوق الإنسان في السياسات الحكومية[51]

النشاطات

مؤتمر الحكومة الفلسطينية الجديدة وأجندة حقوق الإنسان

– بادرت الوحدة بفكرة عقد هذا المؤتمر في أعقاب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية التي جرت في 25 يناير وتشكيلها للحكومة.

– هدف المؤتمر إلى توفير فرصة للحوار وتبادل الرأي بين أقطاب الحكومة الجديدة وممثلي المجتمع المدني في قضايا حقوق الإنسان.

– القضايا التي عالجها المؤتمر تتقاطع مع النشاطات الواردة في خطط عدد من الوحدات، خاصة وحدة تطوير الديمقراطية، وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحدة المرأة والوحدة القانونية.

[51] هذا المخرج غير وارد بشكل مستقل في الخطة، حيث تتم ترجمته من خلال جميع المخرجات السابقة والنشاطات ذات الصلة بها. ولكن يوظف هنا كآلية لوضع النشاط المتعلق بعقد المؤتمر في سياق ملائم يتماثل مع عرض المخرجات والنشاطات الأخرى.

– تم تركيز القضايا ذات الاهتمام بالنسبة للمركز وكان الغرض من ذلك بلورتها في محاور أساسية ومن ثم في جلسات عمل متخصصة يتم فيها عرض هذه القضايا من وجهة نظر حقوق الإنسان والمجتمع المدني بحضور ومشاركة الحكومة بأعلى مستوياتها من أجل إبداء الرأي وتوضيح رؤية الحكومة تجاه ما يعرض من قبل الخبراء ونشطاء حقوق الإنسان والمجتمع المدني.

– وبالتالي كنا معنيين بمشاركة رسمية عالية المستوى، خاصة من قبل رئيس الحكومة والوزراء.

– جرت اتصالات مع الحكومة التي رحبت بالفكرة ودعمتها.

– عقد المؤتمر في قاعة روتس بغزة على مدى يومي 21–22 يونيو 2006

نشر وقائع المؤتمر

– على مدى يومي المؤتمر، تم إصدار عدد من البيانات الصحفية حول وقائع كل جلسة من جلساته، وجرى توزيعها على وسائل الإعلام

– قامت الوحدة بإعداد كتاب يتضمن وقائع المؤتمر بما فيها من مداخلات ومناقشات، وذلك انطلاقاً من أهمية تعميم الخبرة – صدر عن المركز في ديسمبر 2006

مؤشرات القياس

– المشاركة الفعالة من قبل ممثلي الحكومة والمجتمع المدني في المؤتمر

– حقق المؤتمر هدفه الرئيس بتوفير فرصة للحوار وتبادل الرأي بين الحكومة والمجتمع المدني، وأثار ردود الفعل الإيجابية من قبل المشاركين

– حظي المؤتمر باهتمام كبير من وسائل الإعلام

– عالج المؤتمر العديد من القضايا المطروحة في خطة نشاطات وحدة تطوير الديمقراطية بما في ذلك: عقوبة الإعدام، الانفلات الأمني، الحق في حرية التعبير (قانون المطبوعات والنشر)، الحق في التجمع السلمي (قانون الاجتماعات العامة)، الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي.

وسائل القياس

– كان المؤتمر حدثاً رئيساً بمشاركة واسعة من كافة المدعوين المحليين والدوليين، حيث شارك فيه أكثر من 500 مشارك يمثلون كافة القطاعات (منظمات المجتمع المدني، القوى السياسية، أعضاء المجلس التشريعي، أكاديميون، رجال قانون من قضاة ومحامين، شخصيات اعتبارية). كما شارك في المؤتمر ممثلون عن عدد من المنظمات الدولية (بصفة مراقب) من أجل وضعهم في صورة ما يجري من نقاشات داخلية فلسطينية

– قام رئيس الوزراء بافتتاح المؤتمر رسمياً وألقى خطاباً حول الحكومة الجديدة وحقوق الإنسان، أبدى خلاله التزام الحكومة بقضايا حقوق الإنسان.

– شارك عدد من الوزراء في أعمال المؤتمر (وزير الإعلام، وزير الصحة، ممثل عن وزير الاقتصاد الوطني، والناطق الرسمي للحكومة)، إضافة لمشاركة عدد من الوزراء السابقين.

– أشاد جميع المتداخلين بأهمية المؤتمر والقضايا التي يطرحها

– شكل المؤتمر آلية لمساءلة الحكومة سيتم استخدامها في المستقبل، خاصة وأن رئيس الوزراء والوزراء قد أكدوا على التزام الحكومة والتزامهم بحقوق الإنسان.

– استحوذ المؤتمر على اهتمام كبير في وسائل الإعلام المحلية والعربية وكانت هناك تغطية موسعة لوقائعه، وتحتفظ الوحدة بتوثيق لجميع ما نشر.

– يتوفر على الموقع الإلكتروني للمركز تفاصيل كاملة عن سير أعمال المؤتمر.

قائمة باللقاءات التي أجراها مدير وحدة تطوير الديمقراطية مع وسائل إعلام محلية ودولية

التاريخ	اسم الصحفي أو المؤسسة الإعلامية	الموضوع	ملاحظات
1/3	حسن جبر، مراسل صحيفة الأيام	الانتخابات	نشر اللقاء في اليوم التالي
1/18	راديو ألوان – غزة	سيادة القانون	لقاء على الهواء مباشرة لمدة 60 دقيقة
1/18	راديو الإيمان – غزة	الانتخابات	لقاء على الهواء مباشرة لمدة 60 دقيقة
1/21	حسن جبر، مراسل صحيفة الأيام	الانتخابات	
1/22	راديو صوت فلسطين	الانتخابات	لقاء مباشر على الهواء
1/22	تلفزيون فلسطين	الانتخابات	تم بثه ضمن تقرير إخباريي مسائي
1/24	أسماء الغول، صحيفة الأيام	الانتخابات	
1/25	قناة الرأي الكويتية الفضائية	الانتخابات	
1/25	تلفزيون فلسطين	الانتخابات	لقاء مباشر على الهواء استمر لمدة 75 دقيقة
1/26	كريستين هاوسر، نيويورك تايمز	الانتخابات	لقاء بواسطة الهاتف، نشر في نيويورك تايمز بتاريخ 2006/1/26. كما نشرت مقتطفات من اللقاء في صحيفة (Denverpost) بتاريخ 2006/2/2.
3/7	راديو (RTE)، إيرلندة	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة	لقاء مباشر على الهواء في برنامج (TODAY WITH PAT KENNY)
3/10	لقاء إذاعي مع محطة (NEWSTALK 106 FM)، إيرلندة	أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة	
4/3	كريغ نلسون، مراسل الشرق الأوسط (COX Newspapers)	الانفلات الأمني	
4/5	فوزية الشيخ، (Interpress Service) – روما	عقوبة الإعدام	تم نشر المقابلة في (envolverde) بتاريخ 2006/4/6
4/24	غريغوري كاتس، مراسل هيوستن كرونيكل	الانتخابات والفلتان الأمني	
4/25	مارك كرافيتس وجيل ماريروسيان – راديو فرنسا	اللاجئين	لقاء ضمن سلسلة حلقات إذاعية حول قضية اللاجئين الفلسطينيين
5/3	راديو هولندة	أوضاع حقوق الإنسان	

5/4	راديو أجيال	الانتخابات وما بعدها	لقاء عبر الهاتف
5/4	زوي قنسطنطين، (Gulfnews)	وقف المساعدات الدولية	لتقرير تم نشره بتاريخ 4 مايو
5/4	جاكي رولاند، (Al Jazeera International)	حول ظاهرة العملاء	
5/25	تيم ماكغيرك ، مدير مكتب مجلة تايم في القدس	الانفلات الأمني	
6/11	مؤتمر صحفي لوزارة الإعلام (برنامج واجه الصحافة)	جريمة قتل عائلة غالية على شاطئ بيت لاهيا بتاريخ 9 يونيو	
6/11	صوت فلسطين	جريمة قتل عائلة غالية	لقاء عبر الهاتف
6/13	ديون نيسنباوم، من (Knight Ridder Newspapers)	جرائم الحرب الإسرائيلية	
7/31	أشرف خليل، لوس أنجيليز تايمز	الانفلات الأمني	
8/13	شرين شوارازو، راديو (WBAI Radio Pacifica) في نيويورك	جرائم الحرب الإسرائيلية	برنامج "مباشر من فلسطين"
9/6	روري ماكارثي، مراسل الشرق الأوسط، الغارديان	جرائم الحرب الإسرائيلية	
9/6	د. كليمينز فيرينكوت، الراديو الألماني (ARD)	أوضاع حقوق الإنسان	
9/10	شنيتشي موراكامي، مراسل لـ (The asahi Shimbun) اليابانية في الشرق الأوسط	الانفلات الأمني	
9/12	ستيف إيرلانغر، نيويورك تايمز	أوضاع حقوق الإنسان	
9/12	تلفزيون أبو ظبي	الأوضاع بمناسبة مرور عام على خطة الفصل	لتقرير تم بثه في نشرات المساء
9/13	دونالد ماكنتير، مدير مكتب القدس، (The Independent)	الأوضاع الراهنة وجرائم قتل الأطفال	تم نشره في تقرير مفصل سبقت الإشارة له.
9/19	تيم ماكيريغ، مجلة تايم	أوضاع حقوق الإنسان	
9/25	صوت السلام	الموقف من عقوبة الإعدام	
10/2	راديو الشباب	الانفلات الأمني	حوار على الهواء مباشرة لمدة 60
10/3	صوت عمال فلسطين	الانفلات الأمني	حوار مباشر لمدة 2.5 ساعة
/17 10	دونالد ماكنتير، مدير مكتب القدس، (The Independent)	الانفلات الأمني	الاعتداء على إذاعة صوت عمال فلسطين والبيان الذي أصدره المركز لإدانة الاعتداء
11/9	Financial Times	أوضاع حقوق الإنسان	

12/2	سائد أبو فرحة، صحيفة الأيام	دور المركز في ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين	
12/3	تلفزيون سراج الأقصى	الاعتداءات الإسرائيلية على الصحفيين	
/28 12	تلفزيون أبوظبي	جرائم الاحتلال خلال العام 2006	

وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

عملت وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية خلال العام 2006 على مراقبة وتوثيق ودراسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة بشكل خاص، وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام، وذلك وفقاً للخطة السنوية المقرة. وقد شهد هذا العام تردياً غير مسبوق في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في معظم فترات العام. وتزامن ذلك مع تصعيد خطير لانتهاكات حقوق السكان المدنيين، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما عاش سكان الأراضي المحتلة تدهوراً كارثياً على الصعيد الإنساني، وذلك جراء استمرار فرض العقاب الجماعي على حركة وتنقل السكان وبضائعهم، ما خلف أزمات خطيرة تمثلت في النقص الشديد في إمدادات الغذاء والدواء والاحتياجات الأخرى. وقد فرض هذا الواقع تغييراً على أجندة عمل الوحدة، وبالتالي بعض نشاطاتها، وفقاً للمستجدات التي عاشتها الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام. وقد شكل ملف الحصار الشامل المفروض على الأراضي الفلسطينية المحتلة المحور الرئيسي لعمل الوحدة، حيث اضطرت الوحدة للتركيز على الآثار الناجمة عن تلك السياسة على تدهور حقوق الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية. كما فرضت سياسة تشديد الخنق الاقتصادي والاجتماعي للحياة اليومية للفلسطينيين في قطاع غزة، عبر الإغلاق المستمر للمعابر الحدودية لقطاع غزة، وخاصة معبر رفح البري، وخاصة بعد تاريخ 2006/06/25، على الوحدة إصدار سلسلة جديدة من التقارير لرصد حالة المعابر الحدودية للقطاع وتدهور الأوضاع الصحية والمعيشية للسكان المدنيين. وقد كرست الوحدة جل اهتمامها لتنفيذ مضمون الخطة السنوية، واستمرت في متابعة إصدار التقارير والدراسات الخاصة بانتهاكات قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي درجت على إصدارها بشكل دوري. كما تابعت الوحدة عملها على أجندة السلطة الفلسطينية في ميدان تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع الفلسطيني.

واستطاعت الوحدة أن تنجز العديد من التقارير الدورية والتقارير الخاصة، وساهمت الوحدة في إنجاز العديد من النشاطات الأخرى على مستوى المركز، خاصة أنشطة وحدة التدريب، المشاركة في جهود المركز فيما يتعلق بالرقابة على الانتخابات التشريعية التي جرت في بداية العام. كما شاركت الوحدة في إعداد المداخلات القانونية مع الأجسام الدولية، وذلك من خلال التنسيق مع وحدة العلاقات الدولية. وتميز العام 2006 بالمشاركة الواسعة في نشاطات قامت بها العديد من مؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة، بالاضافة إلى اتساع دائرة عمل الوحدة على الصعيد الاعلامي وتعزيز العلاقات العامة مع كافة شرائح المجتمع ومؤسساته. والتقرير التالي يمثل عرضاً لإنجازات الوحدة ونشاطاتها، وذلك وفقاً لخطة الوحدة للعام 2006:

مخرج رقم (1)

المساهمة في تنمية حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأراضي الفلسطينية، وخاصة قطاع غزة، من خلال: تحليل حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفلسطينيين في قطاع غزة بعد تطبيق خطة الفصل الإسرائيلية.

النشاطات

اضطرت الوحدة إلى إجراء بعض التعديلات على هذه النشاطات، وذلك نظراً للتطورات الميدانية التي حدثت خلال العام 2006 في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة، بما فيها تدهور الأوضاع الإنسانية الناجمة عن القرار الدولي بوقف المساعدات المالية

للشعب الفلسطيني واستمرار سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض سياسة العقاب الجماعي من خلال الحصار الشامل والإغلاق على حركة وتنقل السكان المدنيين الفلسطينيين وبضائعهم. وقد عملت الوحدة على تسليط الضوء على آثار تلك السياسات على حقوق الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية، وفيما يلي عرضاً لتلك النشاطات:

1. بناء قاعدة معلومات حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد تطبيق خطة الفصل

واصلت الوحدة عملها خلال العام 2006 في ميدان بناء قاعدة معلومات حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي قطاع غزة بشكل خاص. وكانت تلك المعلومات مصدراً أساسياً لحجم انتهاكات تلك الحقوق، كانتهاكات الحق في التعليم، السكن الملائم، العمل، الصيادين، المنشآت الصناعية، الإغلاق، تدمير مشاريع البنية التحتية، شهداء وجرحى الطواقم الطبية، الاعتداءات على المنشآت الطبية، وفيات المرضى على المعابر الحدودية، المعاقين، انتهاكات الحق في الصحة، الفقر والبطالة، التعليم والتنمية.

2) لقاءات مع خبراء تنمية، مسؤولين حكوميين، وممثلي مؤسسات دولية

عقدت الوحدة العديد من اللقاءات الهادفة للتعريف بتدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة. وقد شملت تلك اللقاءات خبراء في ميدان التنمية، وممثلين عن المؤسسات الحكومية، والمؤسسات الدولية، مندوبي وسائل الإعلام الدولية والمؤسسات المانحة. وقد تركزت معظم تلك اللقاءات على شرح سياسة الحصار الشامل المفروض على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وآثارها على استمرار انتهاك حقوق الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية، وتصاعد حدة الفقر والبطالة. وكانت أبرز تلك اللقاءات ما يلي:

- بتاريخ 12، و 2006/1/22 أجرى مدير الوحدة لقاءين مع الصحفية السويدية بيتا هامرجين، حول أثر الحصار على أوضاع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان الفلسطينيين. كما رافقها في جولة ميدانية في قطاع غزة، شملت لقاءات مع عدد من الشخصيات السياسية، وضحايا انتهاكات قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي.
- بتاريخ 2006/04/05 ألقى مدير الوحدة محاضرة حول سياسة سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في تدمير الممتلكات الزراعية وتجريف الأراضي، وذلك في مقر جمعية المزارعين الفلسطينيين في خان يونس. حضر المحاضرة حوالي 30 من عضوات الجمعية، ودار نقاش مع المشاركات بعد انتهاء المحاضرة.
- بتاريخ 2006/04/08 أدار مدير الوحدة ورشة عمل بعنوان: قراءة تنموية في برنامج الحكومة الفلسطينية، نظمها برنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت في قاعة جمعية الهلال الأحمر في قطاع غزة، وشارك فيها عدد من الباحثين والأكاديميين وممثلي الحكومة الفلسطينية.
- بتاريخ 2006/04/25 اجتمع مدير الوحدة مع سارا ماليون، من منظمة كريسشن إيد في لندن، حول تدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، في ضوء وقف المساعدات المالية للشعب الفلسطيني وتشديد الحصار الإسرائيلي على القطاع.
- رافق مدير الوحدة وفداً من منظمة العفو الدولية، في إطار مهمة المنظمة للاطلاع على أوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة، استمرت المهمة من يوم 4/24 وحتى يوم 2006/4/26، جرى خلالها العديد من اللقاءات مع أعضاء الحكومة، وممثلي القوى السياسية الفلسطينية والمنظمات الأهلية، وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

– التقى مدير الوحدة الكاتب Franciscus Van والصحفية Carvalho Sousa، من بلجيكا، وقدم لهما استعراضاً عن أوضاع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وآثار سياسة الحصار الإسرائيلي على حياة السكان فيها. وقد رافقهما مدير الوحدة في جولة ميدانية لمدة ثلاثة أيام من 17- 2006/5/21 في قطاع غزة، تخللها عقد لقاءات مع ممثلي الحكومة الفلسطينية والقوى السياسية وممثلي المنظمات الأهلية، وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

– بتاريخ 2006/9/22 التقى مدير الوحدة ومدراء وممثلي عدد من المؤسسات الأهلية مع السيدة أنيك فان دان بوش، من مؤسسة نوفب. وقد جرى استعراض أوضاع الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل تصاعد انتهاكات حقوق السكان المدنيين الفلسطينيين، واستمرار تدهور الأوضاع المعيشية لهم بسبب الحصار والإغلاق.

3) إصدار تقرير سنوي حول سياسة الإغلاق وأثرها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

مع استمرار تدهور الأوضاع المعيشية وحقوق الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اضطرت الوحدة إلى تركيز العمل على هذا المحور، وشكل العنوان الأساسي لعملها. وعوضاً عن إصدار تقرير سنوي دوري يرصد آثار سياسة الإغلاق الإسرائيلي المفروض على الأراضي الفلسطينية المحتلة، قامت الوحدة بإصدار ثلاثة تقارير دورية ركزت على استمرار انتهاك سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي لحقوق الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي ضوء تصعيد إجراءات الحصار الشامل وإغلاق المعابر الحدودية لقطاع غزة، وخاصة منذ 2006/6/25، عملت الوحدة، وبناءً على قرار لجنة البرنامج في المركز، على إصدار تقارير دورية شهرية تسلط الضوء على حالة المعابر الحدودية. كما أصدرت الوحدة تقريراً آخر يسلط الضوء على تدهور الأوضاع الصحية جراء الحصار. وفيما يلي عرضاً لمجمل التقارير التي صدرت بهذا الخصوص:

- **نشرة الإغلاق: " نشرة خاصة حول الإغلاق الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة":** وقد غطي التقرير الفترة من 2005/6/1 إلى 2005/9/11. ورصد التطورات الميدانية التي رافقت تنفيذ خطة الفصل الأحادية، وإخلاء قطاع غزة من كافة المستوطنات والمستوطنين الإسرائيليين، ومن قواتها الحربية لتعيد تمركزها خارج حدود القطاع، وإجراءات الحصار الشامل التي رافقت تنفيذ ذلك. صدر التقرير بتاريخ 2006/5/12.
- **نشرة الإغلاق: " نشرة خاصة حول الإغلاق الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة":** رصد هذا التقرير انعكاسات سياسة الحصار الشامل، والذي تواصل رغم بدء تطبيق اتفاقية المعابر في 2005/11/25، على كافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان المدنيين الفلسطينيين، وذلك خلال الفترة من 2006/9/12 وحتى 2006/4/30. وقد صدر التقرير بتاريخ 2006/6/12.
- **نشرة الإغلاق: " نشرة خاصة حول الإغلاق الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة":** صدر هذا التقرير في ظل تعرض القطاع لحصار مشدد لم يسبق له مثيل، يشمل كافة المعابر مع إسرائيل ومصر أيضا، في أعقاب تنفيذ عملية كرم أبو سالم " كيرم شالوم" العسكرية، بالرغم من تنفيذ خطة الانفصال عن قطاع غزة، وغطي التقرير الفترة من 2006/5/1 وحتى 2006/7/30. صدر التقرير بتاريخ 2006/8/7.
- **سلسلة تقارير حول حالة المعابر وآثار الحصار الشامل المفروض على قطاع غزة:** أصدرت الوحدة خمسة تقارير دورية:
  - **حالة معابر قطاع غزة 1، و غطت الفترة من 2006/8/1– 2006/8/24.**
  - **حالة معابر قطاع غزة 2، و غطت الفترة من 2006/8/25– 2006/9/25.**
  - **حالة معابر قطاع غزة 3، وغطت الفترة من 2006/9/26– 2006/10/19.**
  - **حالة معابر قطاع غزة 4، وغطت الفترة من 2006/10/20– 2006/11/30.**

- **حالة معابر قطاع غزة 5، وغطت الفترة من 2006/12/1– 2006/12/31.**

- **تقرير موجز حول تدهور الأوضاع الصحية في قطاع غزة نتيجة الحصار الإسرائيلي:** بتاريخ 2006/8/29 أصدرت الوحدة تقريرا خاصا حول النتائج الكارثية للحصار الإسرائيلي على الأوضاع الصحية في قطاع غزة، وتناول التقرير مسالة نقص الأدوية الضرورية، ومعاناة المرضى الفلسطينيين الذين لا تتوفر فرصة لعلاجهم في مستشفيات القطاع، ويصعب وصولهم إلى مستشفيات الضفة الغربية، إسرائيل ومستشفيات الخارج. كما تطرق التقرير إلى تدهور الأحوال البيئية، وخطورتها على صحة السكان لعدم قدرة المجالس البلدية على ضخ مياه الشرب النظيفة ومعالجة المياه العادمة، وذلك لنقص إمدادات الوقود اللازم في ظل انقطاع التيار الكهربائي عن القطاع.

4) إصدار البيانات الصحفية

أصدرت الوحدة خلال العام 15 بياناً صحفياً حملت دعوات ومناشدات للمجتمع الدولي بالتدخل لوقف سياسة العقاب الجماعي، وتعزيز حماية حقوق الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتدخل لمنع تدهور الأوضاع الإنسانية فيها، ووقف انتهاكها على أيدي سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي، ودعوة بعثة المراقبة الحدودية للاتحاد الأوروبي للضغط من أجل تشغيل معبر رفح الحدودي.

5) نشاطات ولقاءات مع وسائل الإعلام

نفذت الوحدة العديد من النشاطات الإعلامية لتغطية الفعاليات والأنشطة المختلفة التي نفذتها ضمن هذا المخرج، وشمل ذلك المقابلات الصحفية الإذاعية والتلفزيونية والمقابلات الإعلامية مع وسائل الإعلام المكتوبة، بما فيها وسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية. وفيما يلي أبرز تلك اللقاءات:

– بتاريخ 2006/03/21 أجرى مدير الوحدة مقابلة إذاعية على الهواء مع راديو صوت السلام في الضفة الغربية حول آثار الحصار الشامل المفروض على الأراضي الفلسطينية المحتلة، تناول خلاله الالتزامات القانونية لسلطات الاحتلال الحربي تجاه السكان المدنيين في الأراضي المحتلة.

– وبتاريخ 2006/04/23 أجرى مدير الوحدة مقابلة إذاعية على الهواء مباشرة مع راديو صوت فلسطين، تناول آثار الحصار الشامل والإغلاق المفروض على الأراضي المحتلة، وقطاع غزة بشكل خاص، وتأثير ذلك على تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيها.

– بتاريخ 2006/04/27 أجرى مدير الوحدة مقابلة مع صحفي من وكالة سكاي نيوز العالمية حول تدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة. ودارت المقابلة حول تقرير الفقر في قطاع غزة الذي أعدته الوحدة.

– بتاريخ 2006/05/02 أجرى الصحفي يوسف الشايب، من جريدة الأيام مقابلة صحفية مع مدير الوحدة حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الأطفال الفلسطينيين.

– بتاريخ 2006/05/03 أجرت الصحفية زوي، من وكالة Gulf News، مقابلة صحفية مع مدير الوحدة حول تدهور الأوضاع الصحية والغذائية لسكان القطاع، في ضوء تشديد الحصار الشامل على القطاع.

– بتاريخ 2006/5/15 أجرت الطالبة نداء بلاطة، من كلية الإعلام في جامعة الأقصى في مدينة غزة، مقابلة صحفية مع مدير الوحدة حول أوضاع حقوق الإنسان في ضوء تدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة.

- بتاريخ 2006/6/1 أجرت الصحفية أسماء الغول، من صحيفة الأيام اليومية، مقابلة صحفية مع مدير الوحدة حول موقف ودور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني من الأزمة الاقتصادية والمالية التي يمر بها الشعب الفلسطيني.

- بتاريخ 2006/6/22 أجرت محطة فلسطين الفضائية مقابلة صحفية مع مدير الوحدة، تركزت حول آثار الحصار الشامل المفروض على قطاع غزة على السكان المدنيين، وتفاقم الوضع الإنساني فيه.

- بتاريخ 2006/7/26 أجرت إذاعة صوت السلام مقابلة مع مدير الوحدة حول تأثير استمرار الحصار الشامل على أوضاع المدنيين في قطاع غزة.

- بتاريخ 2006/10/29 أجرى الصحفي أسامة راضي، من وكالة الأنباء الفلسطينية وفا، مقابلة صحفية مع مدير الوحدة حول ظاهرة الفلتان الأمني وآثارها على حقوق المواطنين.

- بتاريخ 2006/11/23 أجرت الصحفية لينا شاهين، مديرة قسم الأخبار الإنجليزية في تلفزيون فلسطين، مقابلة مع مدير الوحدة حول أوضاع المعابر الحدودية بعد عام من تطبيق إتفاقية المعابر.

- بتاريخ 2006/11/30 أجرت إذاعة فلسطين مقابلة صحفية على الهواء مع مدير الوحدة حول عمليات التدمير الواسعة في بيت حانون، وقرار مجلس حقوق الإنسان بإرسال بعثة للتحقيق في المجزرة التي حدثت في المدينة.

- بتاريخ 2006/12/7 أجرت الصحفية ميسرة شعبان، من مجلة السعادة، مقابلة مع مدير الوحدة حول الحق في الصحة وقضايا الإهمال الطبي في المؤسسات الصحية.

نشاطات غير منجزة

- **تنظيم المؤتمر الوطني الأول حول تأثير خطة الفصل على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة:** لم يتم إنجاز هذا النشاط نظراً للتعديلات التي طرأت على نشاطات الوحدة.

– إصدار دراسة حول واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد عام من تطبيق خطة الفصل عن قطاع غزة: لم يتم إنجاز هذا النشاط بسبب انشغال الوحدة في العمل على نشاطات أخرى طارئة، خاصة في ضوء التوسع في حجم الإصدارات المتصلة بالحصار.

وسائل التحقق

- تم إعداد ثلاثة تقارير دورية حول آثار الحصار الشامل والإغلاق المفروض على قطاع غزة.
- أصدرت الوحدة 5 تقارير من سلسلة حالة المعابر في قطاع غزة.
- أصدرت الوحدة تقريراً خاصاً حول تدهور الأوضاع الصحية بسبب الحصار الشامل.
- أصدرت الوحدة أخباراً صحفية حول صدور التقارير، تمت تغطيتها في الصحف المحلية الثلاثة، وهي القدس، الأيام والحياة الجديدة، صدور التقارير.
- وزعت التقارير على نطاق واسع، شمل كافة المؤسسات والشخصيات الموجودة على قائمة مراسلات المركز.
- نشرت التقارير أو أجزاء منها في العديد من المواقع الالكترونية المحلية والعربية.
- استخدم المركز جانب هام من الاحصاءات والمعلومات الواردة في التقارير في إعداد المداخلات الدولية.
- أجرى طاقم الوحدة العديد من المقابلات الصحفية المسموعة والمرئية والمكتوبة حول الموضوعات التي عالجتها التقارير.
- اعتمدت العديد من الدوائر الحكومية، كالوزارات والمؤسسات الأهلية المحلية على معلومات التقارير.

- استخدم التقارير عدد من الطالبات والطلاب الجامعيين في إعداد أبحاث ذات علاقة بموضوعاتها.
- تم استحداث سلسلة تقارير دورية حول حالة المعابر الحدودية في القطاع، وآثارها على الأوضاع الإنسانية فيه.
- زاد اهتمام المؤسسات المحلية والدولية بالتقارير الدورية، وذلك عبر الاتصالات المستمرة مع الوحدة.
- شكلت الاحصاءات الخاصة بإغلاق المعابر الحدودية اهتماماً خاصاً لدى العديد من المؤسسات الحكومية والأهلية.
- وفرت التقارير قاعدة معلومات أساسية لرصد أوضاع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة قطاع غزة، للعديد من الباحثين والأكاديميين والإعلاميين.
- بلغ إجمالي عدد البيانات الصحفية التي أعدتها الوحدة وصدرت عن المركز (21) بياناً، حول انتهاكات حقوق الإنسان.
- تم توزيع البيانات الصحفية على نطاق واسع، شمل كافة المؤسسات والشخصيات الموجودة على قائمة مراسلات المركز.
- نشرت البيانات أو أجزاء منها في العديد من المواقع الالكترونية المحلية.

مخرج رقم (2)

تطبيق قانون حقوق المعاق الفلسطيني رقم 4 لسنة 1999

نفذت الوحدة جملة من النشاطات في إطار الضغط من أجل إعمال قانون حقوق المعاق وإصدار بطاقة المعوق التي ينص عليها القانون. وشملت هذه النشاطات ما يلي:

1) مراقبة ورصد واقع حقوق المعاقين

واصلت الوحدة عملها خلال العام 2006 في ميدان بناء قاعدة معلومات حول واقع حقوق المعاقين، حيث شملت تلك البيانات رصداً للعديد من حالات انتهاك حقوق المعاقين في ميدان الحق في العمل والتعليم والصحة والضمان الاجتماعي. كما شمل ذلك إعداد جداول إحصائية حول القتلى والجرحى من المعاقين، وتدمير منشآت رعايتهم وتأهيلهم. وقد أعدت تلك الاحصاءات والبيانات عبر مقابلات أجريت مع الضحايا أو أفراد أسرهم، ومقابلة العاملين في المؤسسات التي تعرضت للأضرار أو التدمير.

2) لقاءات مع مؤسسات المعاقين

عملت الوحدة على تعزيز العلاقة مع العديد من مؤسسات رعاية وتأهيل المعاقين، وذلك عبر الاجتماع بها وتقديم المساعدة والاستشارة القانونية لها، وخاصة فيما يتعلق بإعمال قانون حقوق المعاق الفلسطيني رقم 4 لسنة 1999. ومن بين هذه المؤسسات مركز النور لرعاية المعاقين، رابطة خريجي المعاقين بصرياً، الاتحاد العام للمعاقين بفروعه في محافظات القطاع، الهيئة الوطنية للدفاع عن المعاقين وجمعية أطفالنا للصم.

3) أنشطة مناصرة وضغط مع نواب المجلس التشريعي ووزارة الشؤون الاجتماعية، القوى والأحزاب السياسية، لقاءات مع مؤسسات دولية لدعم مؤسسات تأهيل المعاقين مادياً

قامت الوحدة بعقد عدة لقاءات واجتماعات عديدة مع ممثلي وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الصحة، التربية والتعليم ووزارة العمل. كما قامت بعقد لقاءات واجتماعات مع نواب المجلس التشريعي، وخاصة أعضاء لجنة التربية والقضايا الاجتماعية، وذلك من أجل حثهم على القيام بدورهم لإعمال القانون ولائحته التنفيذية. وشارك مدير الوحدة في الاجتماع الذي عقد مع النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي وعدد من مدراء اللجان في المجلس ووفد من الشبان والشابات الصم في جمعية أطفالنا للصم، وذلك بمناسبة اليوم

العالمي للمعاق. وقدم مدير الوحدة عدداً من المقترحات لأعضاء المجلس تتعلق بوضع آلية زمنية لإعمال نصوص القانون، بما في ذلك إتاحة وتوفير التعليم الثانوي للصم.

4) ورشة عمل لتدريب المعاقين على أنشطة الضغط والمناصرة للمطالبة بحقوقهم

شارك مدير الوحدة في تدريب نحو 45 من الشابات والشبان الصم، وذلك بتاريخ 2006/11/26، في مقر جمعية أطفالنا للصم. هدفت الورشة إلى تدريب المشاركات والمشاركين على آليات التحشيد والمناصرة للمطالبة بحقوق المعاقين. وقد توج ذلك بتنفيذ فعالية اعتصام بمشاركة واسعة من المعاقين الصم في يوم 2006/12/3، في ساحة المجلس التشريعي في مدينة غزة. وقد سلم وفداً ضم مدير الوحدة وعدد من ممثلي الصم للاجتماع مع النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي وعدد من أعضائه، حيث تسلم النائب الأول لرئيس المجلس رسالة طالبت أعضاء المجلس على العمل للضغط على الحكومة من أجل تطبيق القانون.

5) إصدار البيانات الصحفية

بتاريخ 2006/12/3 أصدرت الوحدة بياناً صحفياً بمناسبة اليوم العالمي للمعاق، تناولت فيه الظروف الصعبة التي يعيشها المعاقون الفلسطينيون. وطالب البيان بحماية واحترام حقوق المعاقين ودعا السلطة الفلسطينية إلى تطبيق قانون حقوق المعاق الفلسطيني ولائحته التنفيذية.

6) نشاطات إعلامية وتوعوية

قامت الوحدة بالعديد من النشاطات الإعلامية والتثقيفية تركزت حول الدعوة لحماية واحترام وتعزيز حقوق المعاقين، والتحشيد لإعمال قانون المعاق الفلسطيني ولائحته التنفيذية. وكانت أبرز تلك النشاطات الإعلامية:

- بتاريخ 2006/6/13، وبدعوة من الهيئة الفلسطينية لحقوق المعاقين، ألقى مدير الوحدة محاضرة حول حقوق المعاقين، وذلك في مقر جمعية النهضة للحياة الأسرية في مدينة خان يونس. وقد شارك فيها نحو 45 من أهالي المعاقين.
- بتاريخ 2006/6/15 أجرت جمعية ميثاق مقابلة لحلقة إذاعية حول حقوق المعاقين، جرى بثها ولمدة ساعة في إذاعة الإيمان، تناولت واقع حقوق المعاق الفلسطيني في ضوء القانون الفلسطيني والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- بتاريخ 2006/6/21، وفي الجلسة الثالثة من المؤتمر الذي نظمه المركز حول الحكومة الفلسطينية وأجندة حقوق الإنسان ليومين، قدم مدير الوحدة مداخلة حول حقوق المعاقين الفلسطينيين والالتزامات الواقعة على الحكومة الفلسطينية بموجب القانون الفلسطيني، وذلك خلال الجلسة الثالثة من اليوم الأول.
- بتاريخ 2006/6/22 أجرت محطة فلسطين الفضائية مقابلة صحفية مع مدير الوحدة، وذلك على هامش مؤتمر المركز الذي عقده حول الحكومة الفلسطينية وحقوق الإنسان. تناولت المقابلة موضوع حقوق المعاقين الفلسطينيين وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.
- بتاريخ 2006/11/26 ألقى مدير الوحدة جلسة تدريبية حول إعمال حقوق المعاقين، وذلك للمعاقين والمعاقات الصم في جمعية أطفالنا للصم. وقد شارك في الجلسة أكثر من 45 مشاركة ومشارك. وتركزت الجلسة حول توضيح الحقوق الواردة في قانون حقوق المعاقين الفلسطيني رقم4 لسنة 1999.
- بتاريخ 2006/11/27 ألقى مدير الوحدة محاضرة تدريبية لطلبة مركز النور للمعاقين حول حقوق المعاقين.

– بتاريخ 2006/12/6 أجرت إذاعة صوت إرادة، وبالتنسيق مع خمسة محطات إذاعية محلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مقابلة على الهواء، أذيعت في المحطات الستة، حول دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق المعاقين. وقد جاء اللقاء في ذكرى اليوم العالمي للمعاق.

7) تقرير بعنوان: واقع حقوق المعاقين في قطاع غزة

وهو تقرير يهدف إلى إلقاء الضوء على واقع حقوق المعوقين في قطاع غزة، وفحص مدى إعمال نصوص قانون رقم 4 لسنة 1999 حول حقوق المعاق الفلسطيني ولائحته التنفيذية بشكل فعلي. ويسعى إلى قياس مدى التزام الجهات الحكومية، التي يحددها القانون، بتطبيق أحكامه ونصوصه، وبما يتلاءم وطبيعة المعوق الفلسطيني. ويفحص مدى إعمال القانون في الوزارات والدوائر الحكومية والجهات المعنية، وذلك من خلال تحديد الالتزامات الخاصة بالجهات المعنية في المجال الاجتماعي، المجال الصحي، التعليمي، التأهيل والتشغيل والترويح والرياضة والتوعية الجماهيرية. ويركز على تقييم الجهود العملية التي قامت بها تلك الأطراف الحكومية المختلفة منذ صدور القانون وحتى اليوم، بهدف إعمال كافة الحقوق الواردة فيه وفي لائحته التنفيذية. وقد أعدت الوحدة مسودة التقرير، غير أنه بحاجة إلى إضافة عدد من التعديلات والملاحظات والتحديث. ومن المتوقع أن يصدر في بداية العام القادم.

8) ورشة عمل حول تعزيز وحماية حقوق المعاقين الفلسطينيين

لم تتمكن الوحدة من تنظيم ورشة حول تعزيز وحماية حقوق المعاقين في نهاية العام بسبب تدهور الأوضاع الأمنية، وأجلت على أن يتم التحضير لعقدها في العام الجديد.

وسائل التحقق

– سجل زيادة في الطلب على المعلومات والاحصاءات الخاصة بحقوق المعاقين من قبل المؤسسات الأهلية العاملة في مجال رعاية وتأهيل المعاقين.

– نشرت الصحف المحلية والمواقع الالكترونية العديد من المقابلات الصحفية التي أجراها مدير الوحدة حول حقوق المعاقين.

– سجل اهتمام واسع من الإذاعات المحلية بحقوق المعاقين، وخاصة بث حلقات خاصة حولها، وذلك عبر توحيد البث في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

– شاركت الوحدة في اعتصام تضامني بمناسبة اليوم العالمي للمعاق أمام المجلس التشريعي الفلسطيني للمطالبة بحقوق المعاقين.

– قام نائب رئيس المجلس التشريعي وعدد من أعضاء المجلس، وخاصة لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بزيارة أحد مؤسسات المعاقين، وذلك من أجل دراسة إمكانية تنفيذ مشروع توفير التعليم الثانوي للمعاقين الصم.

– نظراً لعدم صدور التقرير الخاص بحقوق المعاقين لم يتم التحقق من أثره.

– تم الاتفاق مع عدد من مؤسسات رعاية وتأهيل المعاقين على تنظيم دورة تدريبية للمعاقين خلال العام القادم.

مخرج (3)

تعزيز الحق في الصحة من خلال ضمان المساءلة الفعالة لمرتكبي الأخطاء الطبية في قطاع الخدمات الصحية

نفذت الوحدة عدداً من النشاطات في هذا الشأن، شملت:

1) رصد حالات الأخطاء الطبية في قطاع غزة

قامت الوحدة بتوثيق ورصد العديد من الحالات التي اشتبه بوجود إهمال طبي فيها، حيث جرى متابعتها ومقابلة الضحايا أو أفراد أسرهم. كما تمت مقابلة العديد من الموظفين والعاملين في القطاع الصحي الحكومي والخاص والأهلي للتحري حول تلك الحالات.

2) عقد لقاءات مع ممثلي المؤسسات الصحية الحكومية والأهلية والخاصة، وأنشطة ضغط وتعبئة مع أعضاء اللجنة الصحية في المجلس التشريعي، وزارة الصحة لتفعيل الرقابة والمساءلة عن الحوادث الناجمة عن الأخطاء الطبية.

عقدت الوحدة عدة لقاءات ومقابلات مع المسؤولين في كل من وزارة الصحة، المؤسسات الصحية الأهلية، وأعضاء من اللجنة الصحية في المجلس التشريعي. وتمحورت تلك اللقاءات على التعرف على آليات الرقابة والمساءلة في المؤسسات الصحية، ودور كل من وزارة الصحة والمجلس التشريعي في تفعيلها وتطويرها.

3) إصدار البيانات الصحفية والنشاطات الإعلامية

- قامت الوحدة بإصدار بيانين صحفيين يتعلقان بانتهاكات الحق في الصحة.
- أجرى مدير الوحدة مقابلة صحفية حول قضايا الإهمال الطبي في قطاع غزة مع مجلة السعادة.

4) تقرير حول واقع الأخطاء الطبية وآليات الحد منها

عملت الوحدة على إعداد تقرير حول واقع الأخطاء الطبية وآليات الحد منها، وهو تقرير يسلط الضوء على حجم تلك الظاهرة في المستشفيات والعيادات الطبية، وآليات التعامل معها. وقد رفع التقرير إلى لجنة البرنامج، وتقرر تأجيل إصداره لإدخال بعض التعديلات عليه.

5). كتيب تدريبي للتثقيف والتوعية حول الحق في الصحة

تعمل الوحدة على إعداد كتيب تدريبي حول الحق في الصحة، ومن المتوقع صدوره خلال العام القادم.

6). ورشة عمل حول تعزيز الحق في الصحة، وآليات حماية المواطن من الأخطاء الطبية

لم يتم عقد الورشة بسبب انشغال الوحدة في نشاطات أخرى.

مخرج رقم (4)

تعزيز الحق في السكن الملائم، وذلك من خلال ضمان إسكان 15000 نسمة من أصحاب المنازل المدمرة في قطاع غزة خلال 3 أعوام، وفقاً لمعايير الحق في السكن الملائم

بدأت الوحدة في التحضير لتنفيذ هذه النشاطات في الربع الثاني من العام، غير أن توقف كافة المشاريع الإسكانية في القطاع، وذلك بسبب سياسة الحصار المفروض على القطاع، ووقف المساعدات المالية للشعب الفلسطيني، حال دون تنفيذ أياً من هذه المشاريع. وعليه تم تأجيل معظم النشاطات الواردة ضمن هذا المخرج للعام القادم.

نشاطات أخرى غير مدرجة في الخطة السنوية

قامت الوحدة بإصدار عدد من التقارير التي لم تكن مدرجة في الخطة السنوية، وذلك وفقاً لقرار لجنة البرنامج. كما نفذت الوحدة العديد من أنشطة التدريب التي نظمتها وحدة التدريب في المركز، والمؤسسات الأهلية، وأصدرت عدداً آخراً من البيانات الصحفية، فيما أجرى مدير الوحدة عدداً من المقابلات الإعلامية. وفيما يلي عرضاً لذلك:

- **تقرير حول الفقر في قطاع غزة**

وهو تقرير أصدرته الوحدة بتاريخ 2006/5/9، ويبرز آثار وقف المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي قطاع غزة بشكل خاص، والتي خلفها قرار الدول المانحة على حماية حقوق المدنيين الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في حال استمراره. كما تمثل دعوة لكافة البلدان المانحة إلى التوقف الفوري عن فرض عقوبات جماعية ضد الشعب الفلسطيني، وإعمال قواعد القانون الدولي الإنساني، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، والخاصة بحماية السكان المدنيين في أوقات الحرب، وقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، والمواثيق الإقليمية لحقوق الإنسان، بما فيها اتفاقية الشراكة الأوروبية مع حكومة الاحتلال الحربي الإسرائيلي. وتناول التقرير تفاقم الأوضاع الإنسانية، خاصة الأوضاع المعيشية للسكان الفلسطينيين المدنيين، حيث ارتفعت معدلات البطالة والفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة ارتفاعاً مذهلاً وغير مسبوق. فقد بلغت نسبة العاطلين عن العمل نحو 34% في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فيما ارتفعت لتصل حوالي 44% في قطاع غزة، لترتفع إلى نحو 55% في فترات الإغلاق الشامل للأراضي المحتلة. وفي المقابل قفزت نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى حوالي 50%، فيما سجلت قرابة 70% في قطاع غزة كما انعكس ذلك على مداخيل القوى البشرية الفلسطينية العاملة، حيث انخفضت معدلات الدخل الفردي، خلال السنوات الثلاثة الأولى للانتفاضة، إلى حوالي 32%، وبلغ الانخفاض ذروته اليوم ليصل إلى نحو 40%.

وسائل التحقق

- أعلنت رئيسة لجنة حقوق الإنسان في البرلمان الألماني عن إدراج زيارة لها ولأعضاء اللجنة إلى قطاع غزة خلال بداية العام 2007، وذلك على ضوء النقاش الذي جرى في البرلمان حول الأوضاع الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في قطاع غزة، حيث كان التقرير أحد النقاط الرئيسية في النقاش.
- نشرت التقرير أو أجزاء منه في العديد من المواقع الالكترونية المحلية.
- تم استخدامه في "المنطار" – النشرة الإعلامية الخاصة بالمركز.
- تم توزيع التقرير على نطاق واسع، خاصة في المؤسسات الحكومية والأهلية.
- أجرى مدير الوحدة العديد من اللقاءات مع ممثلي المؤسسات الدولية ووكالات الأنباء الدولية حول محتوى التقرير.

- **تقرير موجز حول سياسة الإغلاق والحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية المحتلة**

وهو يستعرض حصاد عام من نتائج تلك السياسة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان المدنيين، ومن المتوقع أن ينشر ضمن التقرير السنوي للمركز للعام 2006.

- **تقرير بعنوان: اتفاقية المعابر: عام آخر من المعاناة**

بتاريخ 2006/12/20 أصدرت الوحدة تقريراً بعنوان: اتفاقية المعابر: عام آخر من المعاناة، يتطرق التقرير إلى تقييم حالة جميع المعابر الحدودية لقطاع غزة بعد مرور عام على تطبيق الاتفاقية، كما يتناول التسهيلات المزعومة والخاصة بحرية حركة وتنقل الفلسطينيين بين غزة والضفة الغربية، والحركة بين مدن الضفة، ووضع الميناء والمطار خلال العام. كما يستعرض التقرير آثار اتفاقية المعابر على مجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين، خاصة الحق في الصحة، الحق في الغذاء، الحق في مستوى معيشي ملائم، الحق في التعليم، والحق في التنمية. ويخلص التقرير إلى أن سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي قد وظفت الاتفاقية المذكورة كوسيلة لفرض العقاب الجماعي على السكان الفلسطينيين المدنيين في قطاع غزة، وتصعيد انتهاكاتها لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك حق السكان في حرية التنقل والحركة، والسماح بالمرور الآمن والحر للبضائع، بما فيها احتياجات السكان من ارساليات الأدوية والأغذية والاحتياجات الأساسية اليومية لحياتهم.

وسائل التحقق

- أصدرت الوحدة خبراً صحفياً حول صدور التقرير، تمت تغطيته في الصحف المحلية الثلاثة: القدس، الأيام والحياة الجديدة.
- تم توزيعه على نطاق واسع، شمل كافة المؤسسات والشخصيات الموجودة على قائمة مراسلات المركز.
- نشر التقرير أو أجزاء منه في العديد من المواقع الالكترونية المحلية.
- أجرى مدير الوحدة العديد من المقابلات الصحفية والإعلامية المسموعة والمرئية حول المواضيع التي يعالجها التقرير.

- **ورقة بعنوان: تأثير القرار الدولي بوقف المساعدات للشعب الفلسطيني على حقوقه الاقتصادية والاجتماعية**

وهي ورقة تستعرض الآثار التي خلفها قرار الدول المانحة بوقف الدعم المالي عن الشعب الفلسطيني على حقوقه الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بعد نحو 9 أشهر من صدور القرار. وتشير الورقة إلى حالة التدهور الكارثي الذي سببه القرار الدولي، خاصة ما نجم عنه من نقص في إمدادات الغذاء والدواء للسكان المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتصاعد حدة الفقر والبطالة.

- **المشاركة في حملة المركز للرقابة على الانتخابات**

انضم مدير الوحدة خلال الفترة التي باشر فيها المركز الرقابة على الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وتابع مع الوفود الدولية التي زارت المركز نشاطه عبر زيارات ميدانية لمراكز الاقتراع ومقار لجنة الانتخابات المركزية في القطاع. كما تابع تزويد المركز بالمعلومات والتطورات الميدانية حول سير عمليات الاقتراع والفرز النهائي للأصوات، عبر التنسيق مع المكتب الإقليمي للجنة الانتخابات المركزية. وبتاريخ 24 و 2006/1/25 رافق مدير الوحدة طاقم المراقبين الدوليين، الذي زار المركز من مؤسسة كينيدي لحقوق الإنسان، والمنظمة العالمية للدفاع عن مدافعي حقوق الإنسان. وقد جرى متابعة الأجواء الانتخابية وعمليات الاقتراع في كافة مدن ومحافظات القطاع. كما شمل ذلك عقد اجتماع مع المدير الإقليمي للجنة الانتخابات المركزية والطواقم الفنية العاملة في قطاع غزة. وقد اصطحب مدير الوحدة طواقم الرقابة الدولية في جولة ميدانية إلى المناطق التي تعرضت لعمليات تدمير شامل في مدن رفح وخان يونس، والتقوا خلالها بأعضاء جمعية أصحاب المنازل المدمرة في رفح، وعدد من ضحايا الانتهاكات الإسرائيلية.

- **نشاطات التدريب التي نظمتها وحدة التدريب في المركز**

ساهمت الوحدة بشكل فعال في نشاطات التدريب التي نظمتها وحدة التدريب في المركز، وشملت أيضاً مساهمة الوحدة في نقاش برامج التدريب المختلفة مع منسق وحدة التدريب، بالإضافة إلى متابعتها وتقديم الجلسات التدريبية المختلفة وفقاً لبرامج هذه الدورات. وقد شارك مدير الوحدة في تقديم 13 جلسة تدريبية في 12 دورة تدريبية نظمتها وحدة التدريب في المركز، واستهدفت فئات وشرائح مختلفة من شرائح المجتمع الفلسطيني.

وحدة البحث الميداني والتوثيق

واصلت وحدة البحث الميداني والتوثيق القيام بنشاطاتها خلال العام 2006 في رصد وتوثيق حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها مدينة القدس ، وفقاً لما ورد في خطتها السنوية، فضلاً عن بعض المهام الأخرى والمتعلقة بالنشاطات المجتمعية لتعزيز دور المركز مع مؤسسات المجتمع المدني وتقوية أواصره مع أفراد المجتمع المحلي. وكان اللافت خلال هذا العام هو التصعيد الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واقترافها للمزيد من جرائم الحرب في قطاع غزة، على الرغم من إعادة انتشارها فيه قبل أكثر من عام. وعلى الصعيد الفلسطيني كان الحدث الأبرز هو عقد الانتخابات التشريعية في يناير 2006 ، وما أعقبها من ردود فعل دولية وإقليمية أثرت في مجملها على الحالة الفلسطينية. كما شهد النصف الثاني لهذا العام تصعيد إسرائيلي غير مسبوق في قطاع غزة في أعقاب أسر الجندي الإسرائيلي" جلعاد شاليط"، الأمر الذي وضع كافة العاملين في الوحدة في حالة طوارئ دائمة، وزاد من المهام والأعباء الملقاة على عاتقهم، وتعرض العديد منهم لحالات الخطر. وسعت وحدة البحث الميداني والتوثيق باستمرار على تحقيق الرسالة المناطة بها عبر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان من تسليط الضوء على حجم الانتهاكات الإسرائيلية وفضح جرائم الحرب التي تقترفها سلطات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فضلاً عن تشخيص حالة حقوق الإنسان على المستوى الداخلي، برصد الانتهاكات التي تقترف من قبل الجهات الفلسطينية المتنفذة، وحالة الفوضى والفلتان الأمني في ظل غياب القانون، والذي زادت حدته خلال هذا العام عن الأعوام السابقة.

المخرج

زيادة الوعي المحلي والدولي بانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي والسلطة الوطنية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

النشاطات

1) رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها:

أ. انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

ب. الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان.

أ. توثيق انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان

وشمل نشاط الوحدة في هذا الجانب ما يلي:

– رصد عمليات القتل والاغتيالات والإصابات والاعتقالات على أيدي قوات الاحتلال: رصدت الوحدة خلال العام 656حالة قتل على أيدي قوات الاحتلال، فيما رصدت 1169 إصابة من قبل تلك القوات، فضلاً عن رصد 115 حالة اعتقال.

– رصد عمليات التوغل والاجتياحات وما يقترف فيها من جرائم حرب مركبة: رصدت الوحدة ووثقت أكثر من 2000 عملية توغل في الضفة الغربية، ونحو أكثر من 30 عملية اجتياح واسعة النطاق في قطاع غزة.

– **رصد عمليات القصف الجوي للمنازل السكنية والمنشآت المدنية:** رصدت الوحدة أكثر من 600 غارة جوية استهدفت منازل نشطاء ومنشآت مدنية، ونشطاء فلسطينيين في قطاع غزة.

– رصد القيود التي تفرضها قوات الاحتلال على الحركة والتحقيق فيها، بما في ذلك الحواجز وحظر التجوال، والوفيات على المعابر الحدودية والحواجز الداخلية: رصدت الوحدة ووثقت جميع حالات منع التجول التي فرضت على مدن وقرى الضفة الغربية، تم رصد تسع حالات وفاة على المعابر الحدودية والحواجز العسكرية، تم رصد 200 حالة اعتقال على الحواجز العسكرية في الضفة الغربية، وتوثيق، أكثر من 70 حالة تنكيل على نفس الحواجز، فيما تم رصد حالتي قتل أيضاً على حواجز الضفة الغربية. رصد لحالة المعابر في قطاع غزة وطبيعة الحركة والتنقل للأفراد والبضائع عليها، وخصوصاً بعد أسر الجندي الإسرائيلي وفرض الحصار الشامل، مثل معبر رفح، كارني، إيرز، نحال عوز، صوفا، كرم أبو سالم "كيرم شالوم".

– رصد عمليات مصادرة الأراضي وهدم المنازل التي تقوم بها قوات الاحتلال: رصد ت الوحدة 934عملية هدم للمنازل والمنشآت المدنية في قطاع غزة، فيما تم رصد جميع عمليات التجريف للأراضي الزراعية في القطاع والتي بلغ عددها 4419 دونماً. هذا في الوقت الذي رصدت فيه الوحدة مئات الحالات لهدم منازل وممتلكات مدنية في الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة، لصالح الأعمال الاستيطانية وجدار الضم، حيث لم يتم السيطرة على جميع المناطق بسبب القيود على حرية الحركة واتساع المناطق وقلة عدد الباحثين هناك.

– رصد الاعتداءات الاستيطانية على الأراضي وعلى المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية، ورصد معاناة السكان جراء بناء جدار الضم: رصدت الوحدة نحو 100 اعتداء من المستوطنين على المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، فيما رصدت أكثر من 150 حالة اعتقال وإصابة من قبل قوات الاحتلال خلال قمع مسيرات الاحتجاج ضد الجدار، فضلاً عن تسجيل معظم الحالات التي تم فيها مصادرة أراضي لصالح أعمال البناء في الجدار، ولصالح الأعمال الاستيطانية والتي بلغت آلاف الدونمات الزراعية.

ولتنفيذ هذه النشاطات يقوم الباحثون الميدانيون بالتالي:

1. الزيارات الميدانية والمشاهدات العينية وتسجيلها

يحرص الباحث الميداني على التوجه لمناطق الأحداث للإطلاع على طبيعة الانتهاك، رغم المخاطر التي يتعرض لها، كون جميع مناطق الأحداث مناطق خطرة، حيث تتعرض للقصف العشوائي أو التواجد المكثف لقوات الاحتلال. ويقوم الباحث بعدة زيارات ميدانية يومياً وفقاً لطبيعة الحدث، فقد يحتاج الباحث أحياناً لزيارتين أو ثلاث للحدث الواحد.

– بلغ إجمالي الزيارات الميدانية للباحثين الميدانيين في قطاع غزة والضفة الغربية أكثر من 10000زيارة ميدانية

2. المقابلات الشخصية مع الضحايا / أو أفراد عائلاتهم، ومع شهود العيان وجمع الإفادات.

يتطلب عمل الباحث إجراء العديد من المقابلات في الحدث الواحد لتحديد أكثر الأشخاص إفادة في تقديم المعلومة. ويعتبر شاهد العيان مهماً جداً في رسم صورة واضحة وحقيقية عن الانتهاك وخصوصاً عندما لا يتوفر للباحث زيارة المكان بسرعة بسبب خطورة المكان وتهديد الحياة بشكل مباشر. وهذا يتطلب مجهوداً إضافياً من الباحث، كون عملية المقابلة بحد ذاتها تأخذ وقتاً لا يستهان به من الباحث الميداني، ومحاولة الباحث حصر أكبر قدر ممكن من الأشخاص القريبين من الحدث نفسه وأكثرهم منطقاً.

– بلغ عدد المقابلات التي قام بها الباحثون مع الضحايا أو مع شهود العيان أكثر من 9000مقابلة.

– بلغ عدد الإفادات التي قام الباحثون بجمعها من شهود العيان أو الضحايا حوالي (4000) إفادة.

3. جمع وثائق ومستندات تتعلق بالانتهاك

وتكمن أهمية هذه الوثائق في كونها دليلاً واضحاً عن الانتهاك، والوثائق عبارة عن (تقارير طبية، أوراق ملكية، صور شخصية، مستندات رسمية من الجهات الحكومية، إضافة للخرائط والرسم الكروكي)، وفي العديد من المرات تم توفير وثائق خاصة بمعتقلين فلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وأعمال تجريف الأراضي وهدم المنازل للدائرة القانونية في المركز.

4. كتابة التقارير الميدانية حول الانتهاكات

يقوم الباحث الميداني بكتابة تقرير تفصيلي عن الانتهاك وفقاً لزيارته الميدانية لموقع الحدث ومشاهدته العينية، وإفادات شهود العيان، ويضع فيه ملاحظاته الشخصية، ليخرج بصورة وافية وواضحة عن الحدث وطبيعته. وكانت أبرز التقارير حول حالة الحصار الإسرائيلي وآثاره على السكان وعلى مختلف مناحي الحياة، وعن أعمال القصف العشوائي البري والجوي والبحري، والذي راح ضحيته العديد من المدنيين العزل، كذلك تقارير عن كل انتهاك يتعرض له المواطنين الفلسطينيين.

- بلغ عدد التقارير الميدانية التي تم كتابتها حول الانتهاكات أكثر من (7000) تقرير.

5. تعبئة استمارات خاصة بالانتهاكات

تهدف الاستمارة إلى تحصيل بيانات دقيقة وواضحة لتفريغها في قاعدة المعلومات المحوسبة *data base* للخروج بأرقام حقيقية وبيانات وافية عن مجمل الانتهاكات وحجمها. وتتضمن كل استمارة معلومات أساسية عن الانتهاك و طبيعة الأشخاص أو الأماكن التي تعرضت للانتهاك. تعبئة الاستمارة تأخذ وقتاً وجهداً كبيراً من الباحث الميداني، يتطلب في كثير من الأحيان العودة لمكان الحدث أو للضحية مرة أخرى وتحديداً في حالة الاستشهاد أو الإصابة أو في حملات الاجتياح الكبرى والتي ينجم عنها جرائم مركبة.

- بلغ إجمالي الاستمارات التي تمت تعبئتها من قطاع غزة والضفة الغربية (**6992**) استمارة.

6. تصوير فوتوغرافي وتصوير عبر الفيديو للانتهاك

يقوم كل باحث ميداني بالتقاط صور فوتوغرافية لكل انتهاك، ويتراوح عدد هذه الصور وفقاً لطبيعة الانتهاك نفسه. ويستدعي الأمر في بعض الأحيان تصوير بكاميرا الفيديو ليعكس التصوير الحي عبر الصوت والصورة حجم الانتهاك. وعملية التصوير مهمة جداً وهي من الآليات المهمة في نقل صورة واضحة عن حجم الانتهاك وبشاعته، ومن الوثائق الهامة في فضح الجريمة والوقوف عليها.

مؤشرات القياس لهذه النشاطات

- تغطية جميع هذه النشاطات في التقارير الأسبوعية، والتي بلغ عددها 48 تقريراً
- أجملت معظم الانتهاكات في بيانات صحفية، بلغ عددها 69 بياناً صحفياً
- تم تحويل عشرات القضايا الخاصة بالمعتقلين، وحالات القتل العمد، وهدم المنازل، وتحديداً منازل النشطاء الذين كان يتم إبلاغهم عبر الهاتف بإخلائها تمهيداً لقصفها للدائرة القانونية في المركز.
- تم تحويل جميع ما وثقته الوحدة حول حالة المعابر وحرية الحركة لوحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
- تم تحويل أكثر من عشر قصص إنسانية لمجلة المنطار الصادرة عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.
- نشر جميع هذه المعلومات على الموقع الالكتروني للمركز الفلسطيني.
- تغطية موسعة في وسائل الإعلام.
- استخدام هذه المواد في التقرير السنوي الصادر عن المركز والذي يرصد حالة حقوق الإنسان.

- استخدام المادة المتوفرة لدى الوحدة في إعداد التقارير المتخصصة الصادرة عن المركز.

وسائل التحقق

- أعدت الوحدة 10 ملفات ضمن تصنيفات محددة ارتأتها الوحدة رهناً بالوضع القائم.
- يوجد لدى الوحدة أكثر من 7000 تقرير ميداني عن الانتهاكات التي اقترفت في غزة والضفة، بما فيها القدس المحتلة.
- نشر على صفحة المركز أكثر من 60 صورة تم التقاطها من الباحثين الميدانيين.
- إعداد أرشيف للصور الفوتوغرافية التي تم التقاطها من الميدان.
- استخدمت الصور والمواد التوثيقية من قبل مؤسسات محلية وإقليمية ودولية.
- تلقت الوحدة اكثر من 600 اتصال هاتفي من مؤسسات ونشطاء وقانونيين وإعلاميين للاستفسار عن العديد من الانتهاكات.
- نشر التقرير الأسبوعي والبيانات الصحفية على الموقع الالكتروني للمركز.
- تم عرض مجموعة من صور الفيديو لمجموعة من الزوار الأجانب وخصوصاً في المكاتب الفرعية للمركز.
- أدخلت جميع البيانات الخاصة بالقتلى والمصابين وهدم المنازل والمعتقلين والوفيات على الحواجز في قاعدة البيانات، وتم استخدامها من قبل الوحدات العاملة في المركز، ومن قبل وسائل الإعلام المختلفة.
- استخدمت جميع البيانات في التقرير السنوي الذي سيصدر عن المركز نهاية العام.
- أجرى الزملاء في الوحدة أكثر من عشرين لقاء إعلامي حول الانتهاكات وطبيعتها.
- تابعت الوحدة القانونية في المركز العديد من القضايا المحولة لها.
- صدر عن وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ثلاثة تقارير متخصصة حول الحصار الشامل المفروض على القطاع وفقاً للمادة المحولة لهم، ونشرت على صفحة المركز.
- صدر عن وحدة تطوير الديمقراطية ثلاثة تقارير متخصصة عن سياسة الاغتيالات، الاقتصاص من المدنيين الفلسطينيين، أوهام الانسحاب اعتمد ت على الإحصائيات المتوفرة لدى وحدة البحث الميداني.

ب. رصد و توثيق الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان

وكانت النشاطات التي نفذتها الوحدة على النحو التالي:

– رصد حالات القتل على خلفية الشرف: رصدت الوحدة 15 حالة قتل على خلفية ما يسمى الشرف.

– رصد وتوثيق جميع حالات القتل ضمن حالة الفوضى والفلتان الأمني وانتشار السلاح في الأراضي الفلسطينية المحتلة: رصدت الوحدة ووثقت 315 حالة قتل ضمن سوء استخدام السلاح و حالة الفلتان الأمني، فيما رصدت 759 إصابة على نفس الخلفية.

– رصد وتوثيق الانتهاكات ضد حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي، وملاحقة الصحافيين والاعتداء عليهم، والاعتداء على المؤسسات الإعلامية: رصدت الوحدة ووثقت عشرات الحالات التي تم فيها مهاجمة مؤسسات إعلامية أو صحفية، أو الاعتداء على أشخاص بسبب اعتقاداتهم أو مواقفهم.

– رصد حالات الاعتداء على الممتلكات العامة من قبل جماعات مسلحة: رصد جميع الحالات التي تم فيها الاعتداء على المباني الوزارية والمؤسسات الخاصة ومباني المجلس التشريعي.

– **رصد وتوثيق عمليات الاختطاف لأفراد محليين ودوليين من قبل جماعات مسلحة:** رصدت الوحدة أكثر من 40 حالة اختطاف قامت بها مجموعات مسلحة لأفراد محليين على خلفيات نزاعات تنظيمية وعائلية ولأجانب كورقة ضغط على الجهات المتنفذة.

– **رصد حالات الإهمال الطبي والتي ينتج عنها حالات وفاة أو أضرارا أخرى:** رصدت الوحدة خلال هذا العام حالتين فقط.

– **رصد حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة:** وثقت الوحدة العديد من الحالات مثل إضراب البلديات، المستشفيات، القطاع العام، عمال الأراضي المخلاة، وغير ذلك.

– **المساهمة في الرقابة على الانتخابات التشريعية:** تم اعتماد مديرة الوحدة وجميع الباحثين فيها في قطاع غزة وعددهم سبعة أشخاص ضمن فريق المركز للرقابة على عملية انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني والتي عقدت في 25 يناير . وكان باحثو قطاع غزة على رأس فريق من المراقبين العاملين مع المركز.

– **بناء قاعدة بيانات محوسبة حول انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة:** واصلت الوحدة عملها في تغذية وبناء قاعدة بيانات محوسبة حول انتهاكات حقوق الإنسان التي يتم توثيقها. وذلك لسهولة الإطلاع على الانتهاكات وللحفاظ عليها من الفناء أو الإهمال وكذلك لسهولة تداولها في الدراسات والأبحاث.

ولتنفيذ هذه النشاطات كان الباحثون الميدانيون يقومون بالتالي:

1. الزيارات الميدانية والمشاهدات العينية وتسجيلها

يحرص الباحث الميداني على زيارة الأماكن التي تقع فيها الانتهاكات، ليطلع عن كثب على طبيعة الانتهاك وحجمه، وليستطيع الوصول لشهود العيان من خلال زيارته للموقع. ويتوجه الباحث في كثير في الأحيان إلى مقترف الانتهاك سواء مسؤول رسمي أو مواطن عادي لسؤاله أيضاً عن ملابسات الحادث. كما يقوم الباحث الميداني بعمل زيارات ميدانية لأقسام الشرطة، وللمراكز الصحية، كونه في كثير من الأحيان لا يتم الإفصاح عن الحدث.

– تم إنجاز مئات الزيارات الميدانية.

2. المقابلات الشخصية مع الضحايا / أو أفراد عائلاتهم، ومع شهود العيان وجمع الإفادات

يحرص الباحث في عمله وتوثيقه للانتهاكات على مقابلة الضحايا أو شهود العيان أو القائمين على الانتهاك، لكي يخرج بصورة حقيقية عن طبيعة الحدث وملابساته. ويواجه الباحث صعوبة كبيرة في تحصيل المعلومات، حيث أن هناك تخوف من قبل الأفراد الذين يتعرضون للانتهاك بالإفصاح عنه أو عن الأشخاص المسؤولين عنه. كما يواجه الباحث في كثير من الأحيان بكذب ومبالغة، تكلفه وقتاً وجهداً للبحث عن الحقيقة.

– بلغ إجمالي المقابلات الشخصية مع الضحايا أو أفراد عائلاتهم أو مع شهود العيان حوالي (3000) مقابلة.

– بلغ عدد الإفادات التي تم توثيقها حوالي (500) إفادة.

3. تصوير فوتوغرافي

وتم توضيح أهمية هذه الآلية في استعرا ضنا للنشاطات المتعلقة بتوثيق الانتهاكات في الجانب الإسرائيلي.

4. جمع وثائق ومستندات حول الانتهاكات

تتنوع هذه الوثائق والمستندات حسب طبيعة الانتهاك، وتعتبر من أهم الآليات التي يستطيع المواطن الذي تعرض للانتهاك من المطالبة بحقه، أو رفع الضرر عنه. وعملية تحصيل أي وثيقة أو مستند ليست عملية سهلة، إل أن الباحث الميداني يحرص على الحصول من الضحية على أي مستند أو وثيقة تثبت الضرر.

– تم جمع العشرات من الوثائق الخاصة بالانتهاكات والتي تنوعت ما بين (بيانات تنظيمية – تقارير طبية– بيانات عائلية– تسجيلات صوتية).

5. كتابة التقارير الميدانية حول الانتهاكات

وتم توضيح أهمية هذه الآلية في استعرا ضنا للنشاطات المتعلقة بتوثيق الانتهاكات في الجانب الإسرائيلي.

– بلغ عدد التقارير الميدانية حوالي (1000) تقرير.

6. إعداد ملفات متخصصة بالانتهاكات الفلسطينية وتوفيرها لاستخدامات المركز المختلفة

تنوعت الملفات التي أعدتها الوحدة خلال هذا العام لتشمل مواضيع مثل: سوء استخدام السلاح، الإهمال الطبي، القتل على خلفية الشرف، حرية الرأي والتعبير، والانتخابات.

مؤشرات القياس

- تحويل كل ما تم توثيقه حول حالة الفلتان الأمني بكافة أشكاله إلى وحدة تطوير الديمقراطية في المركز.
- أجملت معظم الانتهاكات في بيانات صحفية أعدت من قبل الوحدة المذكورة أعلاه، فيما خصصت مساحة على صفحة المركز لمتابعة التطورات الميدانية يوماً بيوم.
- تم تحويل جميع ما وثقته الوحدة حول حالات القتل على خلفية الشرف إلى وحدة المرأة.
- تم تحويل ملفي الإهمال الطبي وبعض القضايا الخاصة بسوء استخدام السلاح لمجلة المنطار الصادرة عن المركز.
- نشر جميع هذه المعلومات على الموقع الالكتروني للمركز الفلسطيني.
- تغطية موسعة في وسائل الإعلام.
- استخدام هذه المواد في التقرير السنوي الصادر عن المركز والذي يرصد حالة حقوق الإنسان.
- استخدام المادة المتوفرة لدى الوحدة في إعداد التقارير المتخصصة الصادرة عن المركز.
- تحويل جميع الملاحظات التي تم تسجيلها من الميدان أثناء الرقابة على الانتخابات لوحدة تطوير الديمقراطية في المركز.
- تحويل القضايا التي تم توثيقها حول إضراب المؤسسات والبلديات—الخ إلى وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وسائل التحقق

- توفر قاعدة بيانات واضحة ودقيقة ومصنفة حول الانتهاكات التي اقترفت في هذا المجال، قتل وإصابات وتم استخدامها من قبل الوحدات العاملة في المركز، ومن قبل وسائل الإعلام المختلفة
- أعدت الوحدة خمسة ملفات ضمن تصنيفات محددة ارتأتها الوحدة رهناً بالوضع القائم.
- صدر ونشر على صفحة المركز بشكل يومي نحو 1074متابعة ميدانية عن حالات الفلتان الأمني بكافة أشكاله.
- يوجد لدى الوحدة نحو 1000 تقرير ميداني عن الانتهاكات التي اقترفت في غزة والضفة، بما فيها القدس المحتلة

- إعداد أرشيف للصور الفوتوغرافية التي تم التقاطها من الميدان.
- استخدمت الصور والمواد التوثيقية من قبل مؤسسات محلية وإقليمية ودولية
- تلقت الوحدة أكثر من 150 اتصالاً هاتفياً من مؤسسات ونشطاء وقانونيين وإعلاميين حول الانتهاكات والاستفسار عنها.
- استخدمت جميع البيانات في التقرير السنوي الصادر عن المركز.
- أجرى الزملاء في الوحدة نحو عشر لقاءات إعلامية حول الانتهاكات وطبيعتها.

2) المساهمة في تعزيز الاتصال بين المركز والمجتمع المحلي

واصلت الوحدة عملها الذي يساهم في تعزيز الاتصال والعلاقة بين المركز والمجتمع المحلي، وذلك من خلال:

تعريف الضحايا وعموم المواطنين بعمل المركز وخدماته

يحرص الباحثون في جميع زياراتهم ومقابلاتهم مع الضحايا أو المواطنين ذوي العلاقة على تعريفهم بالمركز وإعطائهم شرحاً وافياً عن الخدمات التي يقدمها وسقف تعاملاته مع الضحايا، ويترك بين أيديهم البطاقات الخاصة بالمركز.

حث ضحايا الانتهاكات على التوجه للمركز لطلب المساعدة القانونية

يقوم الباحث الميداني خلال توثيقه لأي انتهاك بتقديم النصيحة وحث الضحية أو أقارب الضحية بالتوجه للدائرة القانونية في المركز لتقديم شكوى ضد الجهة المسئولة عن الانتهاك. كما يساهم الباحث الميداني في كثير من الأحيان بتسهيل مهمة المحامي في الوصول للضحية أو اخذ توكيل أو إبلاغ عن نتائج القضية.

المشاركة في النشاطات الإعلامية

يشارك الباحثون الميدانيون ومديرة الوحدة في العديد من اللقاءات الإعلامية أو التلفزيونية أو الإدلاء ببعض التصريحات للصحف المحلية وفقاً لرؤية المركز، وخصوصاً عندما يكون هناك جرائم حرب متنوعة في المناطق من قبل قوات الاحتلال، او تدهور الأوضاع الداخلية وقد وثقت الوحدة عدة نشاطات إعلامية على النحو التالي:

المساهمة في توزيع إصدارات المركز على المؤسسات والأفراد

يقوم بعض الباحثين الميدانيين بتوزيع ما يصدر عن المركز من تقارير ودراسات في المناطق التي لا يتواجد فيها موظف يقوم بهذه المهمة. كما يساعد الباحثون الميدانيون في تحديث قوائم التوزيع بشكل منتظم.

مؤشر القياس

- زيارة المركز من قبل العديد من الأفراد إما بهدف لقاء المحامي أو التعرف على نشاطات المركز.
- توزيع التقرير الأسبوعي في محافظة الوسطى في القطاع وفي محافظة طولكرم، شمال الضفة الغربية.
- اللقاءات الإعلامية والاتصالات.
- تجاوب الضحايا مع باحثي المركز.

- تعاون المؤسسات مع باحثي المركز.
- المشاركة في الفعاليات المجتمعية.

وسائل التحقق

- زار المركز منذ بداية العام المئات من المواطنين في جميع فروعه.
- قدوم عشرات المواطنين للمركز لتقديم شكاوى.
- مشاركة المئات من فئات المجتمع المختلفة في فعاليات المركز من ندوات ودورات تدريبية وورش عمل.
- توزيع ألاف النسخ من التقرير الأسبوعي في المناطق المشار لها أعلاه.
- إجراء العديد من المقابلات على النحو التالي:

اللقاءات التي نفذها أعضاء وحدة البحث الميداني والتوثيق مع وسائل الإعلام

تاريخ اللقاء	المؤسسة الإعلامية	الموضوع
7 يناير	راديو صوت فلسطين– رام الله	حالة الفلتان الأمني وفوضى السلاح في قطاع غزة
18 يناير	راديو صوت النجاح – نابلس	الحصار على قطاع غزة
28 يناير	الشبكة الإعلامية	القصف الإسرائيلي على مدينة خان يونس
31 يناير	راديو صوت السلام	جرائم الاغتيال في الضفة الغربية
19 مارس	راديو صوت فلسطين– رام الله	اعتقال سعدات ورفاقه من سجن أريحا
9 أبريل	راديو الأقصى المحلي	ظاهرة الفلتان الأمني
29 مايو	صوت فلسطين، رام الله	أعمال القصف المتواصل على شمال القطاع
21 يونيو	راديو القدس– غزة	قصف منزل عائلة احمد في خان يونس من قبل قوات الاحتلال
16 أغسطس	جريدة الأخبار اللبنانية	قصف منزل عائلة شعت في خان يونس
23 أغسطس	وكالة راما تان – غزة	مقتل ثلاثة مدنيين من خان يونس في قصف جوي
1 أكتوبر	راديو صوت المحبة– نابلس	الفلتان الأمني
7 نوفمبر	تلفزيوني الفضائية الفلسطينية والقدس التربوي	جرائم الحرب الإسرائيلية في بيت حانون
7 نوفمبر	فضائية العربية التلفزيونية	اجتياح بيت حانون
8 نوفمبر	راديو الإيمان– غزة	قصف المناطق الحدودية لمدينة خان يونس
15 نوفمبر	راديو صوت فلسطين– رام الله	حقوق الإنسان في وثيقة الاستقلال
20 ديسمبر	فضائية الإخبارية التلفزيونية	الفلتان الأمني

3) كتابة التقارير والبيانات الصحفية حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة

مؤشرات قياس النشاط:

1. إعداد تقرير أسبوعي عن الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.

2. إعداد بيانات صحفية عن الانتهاكات الإسرائيلية في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة (باللغة العربية).

1. إعداد تقرير أسبوعي عن الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة

يتضمن كل تقرير توثيق جميع الانتهاكات التي يتعرض لها المدنيون المواطنون الفلسطينيون وممتلكاتهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة يومياً على مدار الأسبوع. ويعتبر التقرير الأسبوعي الوثيقة الأساسية التي تصدر عن الانتهاكات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تعطي صورة حقيقية عما يحدث في الأراضي المحتلة. وتقوم الوحدة بإعداد هذا التقرير بناءً على التقارير والإفادات التي يعدها الباحثون الميدانيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وسائل التحقق

- بلغ عدد التقارير الأسبوعية الصادرة عن الوحدة خلال العام 48 تقريراً أسبوعياً
- هناك تغطية إعلامية واسعة للتقرير، حيث يتم بين فترة وأخرى نشر ملخص له في الصحف المحلية، تستخدمه بعض مواقع الانترنت أسبوعياً، مثل الموقع الالكتروني للجزيرة، الموقع الالكتروني لوكالة فلسطين برس، الموقع الالكتروني للمركز الفلسطيني للإعلام، موقع عرب 48.
- يتم نشره أسبوعياً على صفحة المركز الإلكترونية- تستخدم عناوين محددة منه في عمل تقارير متخصصة وتحقيقات صحفية.
- الطلبات للحصول على التقارير: لا نستطيع حصرها برقم بسبب أن الطلب على التقرير الأسبوعي لا يتم فقط من قبل الوحدة بل يطلب في كثير من المرات من قبل العاملين في المركز.
- تلقت الوحدة العديد من الاتصالات الهاتفية من المؤسسات والأشخاص المعنيين للاستفسار عن العديد من القضايا التي يتم عرضها في التقرير. فقد تلقت مديرة الوحدة عشرات الاتصالات الهاتفية من المؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية، مثل: مكتب المفوض السامي، السفارة البريطانية، اليونسكو، بعض العاملين في وسائل الإعلام الدولية، مكتب الجزيرة نت، مكتب دائرة شؤون اللاجئين، بعض العاملين في المحطات الفضائية، برنامج غزة للصحة النفسية، منظمة اليونسيف للطفولة، المركز الثقافي الفرنسي،وكالة الأنباء الفرنسية.
- تم استخدام مواد التقرير في العديد من المداخلات التي يقوم بها الوزراء الفلسطينيون في مداخلاتهم في المؤتمرات أو في لقاءاتهم بالخارج.

2. إعداد بيانات صحفية عن الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

البيان الصحفي هو آلية رئيسة في فضح الانتهاك وإبراز حجمه وتوضيح موقف المركز من هذا الانتهاك. وأهمية البيان في سرعته ودقته في إبراز الجريمة. وتقوم الوحدة بإعداد البيان الصحفي.

وسائل التحقق

- بلغ عدد البيانات الصحفية التي قامت الوحدة بإعدادها خلال هذا العام 25 بياناً صحفياً، وجميع هذه البيانات خاص بالانتهاكات الإسرائيلية.
- التغطية الإعلامية: ينشر كل بيان صحفي على صفحة المركز الإلكترونية، ويتم نشره في الصحافة المحلية.
- تم تغطية العديد من البيانات الصحفية من قبل راديو وتلفزيون فلسطين، وبعض الفضائيات العربية.

4) مرافقة الوفود الدولية في زيارات ميدانية لإطلاعهم على أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة

يسهم هذا النشاط في تعريف الوفود الدولية الزائرة بأوضاع حقوق الإنسان والاطلاع على آثار الدمار الناجم عن الجرائم التي تقترفها قوات الاحتلال في مختلف أنحاء قطاع غزة. وفي كثير من الحالات كان الباحثون يقومون بالتنسيق للعديد من الوفود لمقابلة الضحايا ومرافقتهم في الوصول لأماكن سكناهم. كما رافق الباحثون الميدانيون في قطاع غزة العديد من الشخصيات الهامة أو طاقم العاملين الأجانب في المركز وبعض الوفود إلى مراكز الاقتراع فترة الانتخابات الرئاسية وكذلك لبعض المناطق المهمشة في قطاع غزة.

مؤشر القياس

إطلاع الوفود التي تم مرافقتها على حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي ساهمت بالتحقيق في بعض الانتهاكات ورفع تقارير متخصصة في بلدانهم أو مؤسساتهم.

وسائل التحقق

- بلغ عدد الجولات التي قام باحثو الوحدة فيها بمرافقة ومساعدة الوفود والشخصيات الزائرة 11 جولة، وكان بين المستفيدين منظمات مثل منظمة العفو الدولية؛ منظمة هيومان رايتس ووتش؛ الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان؛ وجمعية القدس في ملجا بأسبانيا

وحدة التدريب

أنجزت وحدة التدريب خطتها خلال العام 2006، وفقاً لما ورد فيها، مع إجراء تعديلات ثانوية على النشاطات، لم تؤثر على مجمل الخطة، للتكيف مع المستجدات والاحتياجات الطارئة، التي خلقتها الظروف السياسية والأمنية والميدانية المعقدة والمتسارعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لاسيما قطاع غزة، وسيجري تفصيلها عند الحديث عن كل نشاطات.

شهد العام 2006 تدهوراً غير مسبوق لأوضاع حقوق الإنسان الفلسطيني، مما خلق أوضاعاً ميدانية صعبة، وترك آثاراً سلبيةً على عملية التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية، وولد شعوراً لدى المواطن العادي بأن حقوق الإنسان والديمقراطية تخضع لاعتبارات ومصالح سياسية. وفي ضوء ذلك، تم تأجيل تنفيذ عدد من النشاطات المقرة خصوصاً خلال الشهور الأربعة الأخيرة من هذا العام.

مخرج رقم (1)

تدريب 400 شاب وشابة من بين طلاب وطالبات الجامعات والخريجين والخريجات الجدد، والمتطوعين والمتطوعات في مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، محامي ومحامية، مدرسة ومدرس، صحافي وصحافية، امرأة، نشطاء مجتمع مدني، في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية

تم توزيع هذا المخرج على عدد من النشاطات، وقد أملت الأوضاع السياسية والأمنية والميدانية الصعبة التي طرأت خلال العام 2006، في الأراضي لفلسطينية المحتلة، لاسيما في قطاع غزة على الوحدة إجراء بعض التعديلات الثانوية على الأنشطة المقرة في الخطة، بما يضمن التنفيذ بشكل خلاق دون المساس بمجمل المخرج، حيث استبدلت نشاطاً بآخر، ورحلت نشاطاً إلى العام المقبل، وسيجري تفصيل ذلك لاحقاً.

جدول يوضح إجمالي عدد الدورات والفئات المستهدفة وعدد المشاركين ونسبة مشاركة النساء

الرقم	عدد الدورات	المشاركين	ساعات التدريب	مشاركة النساء
1	7 دورات لأطراف البيئة المدرسية	145	98	%37
2	3 دورات لأفراد الشرطة النسائية	58	42	%100
3	4 دورات لأعضاء في مؤسسات مجتمعية	109	65	%41
4	2 دورة لطاقم المراقبين على الانتخابات	61	18	%48

بشكل إجمالي، دربت الوحدة 373 شخصاً من الفئات المذكورة في المخرج، موزعين على 16 دورة تدريبية، حسب الفئة المستهدفة. بلغت نسبة مشاركة النساء في الدورات 45%، مقابل 55% رجال، فيما بلغت نسبة الالتزام بحضور الدورات التدريبية 89%، واشتملت على 223 ساعة تدريبية.

نفذت الوحدة نشاطاتها بالتنسيق والتعاون مع أكثر من 12 مؤسسة مجتمعية حكومية وغير حكومية أهمها الشرطة النسائية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة، كما تعاونت الوحدة مع وحدتي المرأة وتطوير الديمقراطية من داخل المركز، واستفاد

من نشاطاتها 363 شخصاً، مثلوا أكثر من 65 مركز وجمعية واتحاد شبابي، ومؤسسة تعمل في أوساط قطاعات مجتمعية مختلفة، وموزعة على مختلف مناطق قطاع غزة ومحافظاته.

كما انخرطت الوحدة بشكل مباشر، وبتعاون وثيق ومثمر مع وحدة تطوير الديمقراطية في المركز في ترتيب حملة الرقابة على الانتخابات التشريعية التي أجريت في 2006/1/25، حيث أشرفت الوحدة على عقد دورات تدريبية خاصة بالانتخابات والرقابة عليها لطاقم المراقبين الذي يعمل مع المركز

ويحسب للمركز أنه أول من بادر لفتح علاقة مع الشرطة النسائية في قطاع غزة، حيث نظم 3 دورات تدريبية لعناصرها، وفي وقت لاحق نفذت منظمات نسوية نشاطات تدريبية مع الشرطة النسائية.
يذكر أن طاقماً من المدربين المتخصصين، يشارك فيه مدربون من جميع وحدات المركز، يشرف على إدارة الجلسات التدريبية.

جدول يوضح تفاصيل الدورات التدريبية (النشاطات)

الرقم	الفئة المستهدفة	المكان	عدد المشاركين	عدد الساعات	الفترة الزمنية	مشاركة الإناث
1	المشاركون في حملة الرقابة على الانتخابات التشريعية	قاعة المركز الفلسطيني في جباليا	24	9	3 – 2006/1/4	%47
2	المشاركون في حملة الرقابة على الانتخابات التشريعية	مقر النشاط النسائي في جباليا	37	9	4 – 2006/1/5	%49
3	الإداريون والتربويون العاملون في كلية التدريب المهني في مدينة غزة	قاعة في كلية التدريب المهني	19	12	8 – 2006/3/11	%19
4	معلمو ومعلمات المواد الاجتماعية في محافظة غزة.	مدرسة ذكور الزيتون الإعدادية	22	12	14 – 2006/3/16	%32
5	معلمو ومعلمات المواد الاجتماعية في محافظة غزة.	مدرسة ذكور خان يونس الإعدادية	21	12	19 – 2006/3/11	%34
6	مساعدو المدراء والمديرات، والمشرفين والمشرفات	قاعة التدريب في الوكالة	21	20	26 – 2006/3/30	%33
7	معلمو ومعلمات مادة التربية الإسلامية في منطقة غزة التعليمية	قاعة التدريب في الوكالة	18	14	16 – 2006/4/18	%43
8	معلمو ومعلمات مادة المواد الاجتماعية في منطقة بيت	مدرسة بنات جباليا الإعدادية	24	14	23 – 2006/4/25	%50

	حانون وجباليا التعليمية.	"ب"				
9	معلمو ومعلمات مادة التربية الإسلامية في منطقة بيت حانون وجباليا التعليمية	مدرسة بنات جباليا الإعدادية "ب"	20	14	2 - 2006/5/4	%50
10	أعضاء وعضوات في جمعية ساهم لتنمية قدرات الشباب	قاعة جمعية ساهم في مدينة غزة	18	15	18 – 2006/6/20	%17
11	أعضاء وعضوات في 10مؤسسات مجتمعية في محافظة خان يونس	قاعة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في خان يونس	34	16	16 – 2006/6/29	%48
12	عناصر الشرطة النسائية في غزة	قاعة المركز في مدينة غزة	20	14	7/31 – 2006/8/3	%100
13	عناصر الشرطة النسائية في جنوب ووسط القطاع	قاعة المركز في مدينة خان يونس	21	14	14 - 2006/8/17	%100
14	عناصر الشرطة النسائية في شمال غزة	قاعة المركز في جباليا	17	14	28 – 2006\8\31	%100
15	قيادات شبابية تنشط في مؤسسات مجتمعية في محافظة دير البلح	قاعة نادي خدمات دير البلح	22	16	6 – 2006/11/9	%59
16	قيادات شبابية تنشط في مؤسسات مجتمعية في محافظة رفح	قاعة منتدى شارك الشبابي في مدينة رفح	35	18	19 – 2006/11/23	%40

نجحت الوحدة خلال هذا العام في تنفيذ النشاطات المقررة لتنفيذ هذا المخرج، ولأسباب موضوعية لا تتعلق بالوحدة والمركز، لكنها تتعلق بصعوبات فرضتها الأوضاع السياسية والأمنية والتطورات الميدانية الصعبة التي شهدتها الأراضي الفلسطينية المحتلة وتحديداً قطاع غزة، لم تتمكن من تنفيذ عدد من النشاطات، علماً بأن ذلك لم يؤثر على المخرج النهائي بشكل كبير.

جدول بالنشاطات التي لم يتم تنفيذها مع تبيان الأسباب

الرقم	النشاط	المكان	سبب عدم التنفيذ
1	دورة تدريبية لقيادات شبابية تنشط في مؤسسات مجتمعية في محافظة شمال	مقر المركز في جباليا	ألغيت الدورة لاجتياح بلدة بيت حانون أكثر من مرة، لا سيما في الربع الأخير من العام.

	غزة		
2	دورة تدريبية لطاقم المركز حول إدماج مفاهيم النوع الاجتماعي في خطط المركز	مقر المركز في مدينة غزة	تم تأجيل الدورة لعدم القدرة على الحصول على التصاريح اللازمة لمدرية تتمتع بمستوى مهني عالي على مدار العام.
3	دورة تدريبية خارجية للإعلاميين	مصر أو الأردن	ألغيت الدورة للإغلاق المتواصل لمعبر رفح.
4	دورتان للمحامين الشبان	مقر المركز في مدينة خان يونس، ومقر النقابة في غزة	تم استبدالها بدورتين لطاقم المراقبين الذي جنده المركز للرقابة على الانتخابات التشريعية، بسبب ظروف موضوعية تتعلق بنقابة المحامين.

جدير بالذكر أن الوحدة اعتمدت مؤشرات ووسائل قياس موحدة لمعرفة أثر التدريب في النشاطات المذكورة جميعها، وعلى مدار العام قامت الوحدة برصد أثر التدريب، وكانت نتائج هذه العملية متشابهة في النشاطات.

الجدول يوضح وسائل القياس والمؤشرات على مدار العام

الرقم	وسيلة القياس	المؤشرات
1	الملاحظة	**لاحظ مدير وحدة التدريب الذي حضر جميع الدورات التدريبية:** 1) أن تطوراً ملحوظاً قد طرأ على المشاركين والمشاركات على صعيد احترام قواعد المناقشة واحترام الرأي الآخر، واختفاء أسلوب مقاطعة المتحدث؛ و2)أن تطوراً إيجابياً قد طرأ على قدرات المشاركين والمشاركات على التعبير عن رأيهم وما يفكرون به؛ و3)أن نسبة الالتزام بالجلسات التدريبية قد ازدادت في الأيام الأخيرة للدورات
2	عقد لقاءات مباشرة، أو تعبئة استمارات بعد انتهاء التدريب لمعرفة مدى استفادتهم على المستوى المعرفي والسلوكي.	استخدمت الوحدة منهجية موحدة، تمثلت في عقد لقاء قبلي للمشاركين، ولقاء بعدي معهم، إضافة إلى تعبئة استمارة خاصة بكل جلسة تدريبية، وتسجيل اقتراحاتهم للاستفادة منها عند عقد دورت تدريبية جديدة. **وقد صرح المشاركون في اللقاءات القبلية بحاجتهم إلى:** 1) اكتساب معارف ومعلومات جديدة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية بشكل عام، مع ملاحظة أن التفاصيل اختلفت حسب مستوى وحاجة كل فئة، مثلاً فئة العاملين في قطاع التعليم، ركزوا على التعرف على طرق تعليم حقوق الإنسان في المدارس، إضافة إلى طرق حل النزاعات بين الطلاب وغرس روح التسامح بين التلاميذ؛ 2) الحصول على شهادة مشاركة في الدورات؛ 3) اكتساب أصدقاء جدد. **وعند انتهاء الدورات التدريبية صرح المشاركون في اللقاءات البعدية بأنهم:** 1) حصلوا على معلومات ومعارف جديدة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية، وأن تطوراً طرأ على المعلومات التي كانت لديهم مع ملاحظة أن اختلافاً قد لوحظ حسب كل فئة من الفئات المستهدفة؛ 2) حصلوا على شهادات مشاركة في الدورات التدريبية؛ 3) اكتسبوا أصدقاء جدد وتطورت معرفتهم بمن كانت معرفتهم سطحية؛ 4) يفكرون في تنظيم نشاطات مشتركة. **فيما تمثلت اقتراحات المشاركين في هذه اللقاءات (الموثقة لدى الوحدة) في:** 1) الاستمرار في

		عقد هذه الدورات في السنوات القادمة، مع ملاحظة أن كل فئة ركزت على عقدها آخرين من الفئة نفسها؛ 2) تنظيم دورات متخصصة في مجالات المرأة والطفل، إضافة إلى دورات عملية أكثر منها نظرية؛ 3) تنظيم دورات تدريب مدربين ومدربات في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية. **وأوضحت نتائج الاستمارات الخاصة بالجلسات التدريبية ما يلي:**1)ملائمة مستوى المحتوى التدريبي للجلسات لهم؛ و2)كفاءة المدربين وتمكنهم من المواد التدريبية؛ و3)تنوع الطرق التدريبية والوسائل المعينة؛ و4)ارتفاع مستوى المشاركة والتفاعل بين المدرب والمشاركين وبين المشاركين والمحتوى التدريبي.
3	رصد حالات تأثرت بمحتوى الدورات على المستوى الشخصي والمهني.	على الرغم من صعوبة رصد مدى تأثر المشاركين في الدورات بمحتواها على الصعيد الشخصي والمهني، إلا أن الوحدة تابعت بطرق مختلفة عدداً من المشاركين في التدريب على مدار العام، وسجلت التالي: 1) استفسرت شفاهة عبر علاقاتها من مدير مؤسسة دأب على إرسال مشاركين من مؤسسته حول مدى استفادة من يرسلهم من الدورات، فأكد على أن أغلبهم تتطور مهاراتهم وعلاقاتهم مع زملائهم؛ 2) انخراط 5 من المشاركين في التدريب في نشاطات أكثر من منظمة أهلية تنشط في أماكن سكناهم؛ 3) تكون مجموعة من المشاركين في التدريب مع آخرين في إعطاء محاضرات بسيطة حول حقوق الإنسان والديمقراطية، حيث قامت الوحدة بتزويدهم بالمواد اللازمة؛ 4) انخراط أحد المتدربين في العمل في مشروع يتعلق بحقوق الأطفال؛ 5) زار المركز على مدار العام أكثر من 50 شخصاً من الذين شاركوا في التدريب.
4	رصد عدد مرات التبليغ عن الانتهاكات وعدد مرات توجيه الضحايا للمركز.	على الرغم من صعوبة حصر عدد مرات التبليغ عن الانتهاكات وعدد مرات توجيه الضحايا للمركز، إلا أن الوحدة رصدت 15 حالة تبليغ عن الانتهاكات مباشرة لمدير الوحدة، فيما حضر 5 أشخاص من المشاركين بصحبة ضحايا إلى مدير الوحدة مباشرة، الذي بدوره تعامل معها.
5	رصد عدد مرات مشاركة المتدربين في نشاطات المركز المختلفة	شارك عدد كبير من المتدربين يصعب حصره في نشاطات المركز، ولعل أبرز المشاركات كانت كالتالي: 1) حملة الرقابة على الانتخابات التي نظمها المركز؛ 2) حضور أعمال المؤتمر الذي نظمه المركز هذا العام حول الحكومة الجديدة وأجندة حقوق الإنسان؛ 3) حضور ورش العمل التي نظمها المركز؛ 4) المساعدة في تنظيم 4 دورات تدريبية، كان من المفترض تنظيمها بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة هذا العام، لكن الوزارة ولظروف موضوعية اعتذرت، فاستعانت وحدة التدريب بعدد من المتدربين والمؤسسات التي ينشطون فيها لتنظيم الدورات؛ 5) استعانت الوحدة بعدد من المتدربين لعقد لقائين جماهيرين حول عقوبة الإعدام في الأراضي الفلسطينية.
6	رصد مبادرات المشاركين	رغم الظروف الصعبة التي يعيشها قطاع غزة إلا أن الوحدة رصدت عدداً من مبادرات المتدربين، تمثلت في: 1) تنظيم 3 محاضرات للمعلمات والأمهات حول حقوق الطفل واستضافة مدير الوحدة للحديث فيها؛ 2) تنظيم زيارات ميدانية لتلاميذ في المرحلة الابتدائية والإعدادية إلى مقر المركز؛ 3)) تكوين مجموعة من المشاركين في التدريب مع آخرين في إعطاء محاضرات بسيطة حول حقوق الإنسان والديمقراطية؛ 4) استضافة أفراد من طاقم المركز كمتحدثين في ورش عمل تنظمها المؤسسات

		التي ينشط فيها المتدربون؛ 5) تنظيم مخيمات صيفية للتلاميذ مولتها مؤسسة زميلة؛ 6) انخراط أحد المتدربين في العمل في مشروع يتعلق بحقوق الأطفال؛ 7) التبليغ عن انتهاكات حقوق الإنسان واصطحاب عدد من الضحايا للمركز.
7	رصد عدد الطلبات الخاصة بتنظيم دورات تدريبية.	تلقت الوحدة في النصف الأول من هذا العام 11 طلباً من مؤسسات مجتمعية تنشط في مجالات مختلفة، تطلب فيها تنظيم دورات تدريبية لأعضائها في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية أو تطلب وضعها ضمن المؤسسات التي تتعاون معها الوحدة في تنفيذ نشاطاتها ومشاركة أعضائها في الدورات التي تنظمها الوحدة.

إصدار بيانات صحافية خاصة بنشاطات الوحدة

أصدرت الوحدة 16 خبراً صحافياً تغطي نشاطات الوحدة خلال العام، وتمت الإشارة لنشاطات الوحدة في الصحف اليومية المحلية وفقاً لهذه البيانات في كل مرة.

مخرج رقم (2)

إكساب كادر المركز العامل في التدريب مهارات المدرب الجيد، بما فيها استخدام الطرق والوسائل الحديثة في إدارة التدريب

خصص هذا النشاط لتطوير قدرات طاقم التدريب، لتطوير أدائه بما يخدم جودة التدريب، وفقاً للطرق والأساليب الحديثة في التدريب، وتم تخصيص نشاطان لتنفيذ هذا المخرج.

جدول يوضح النشاطات ومدى تنفيذها ووسائل القياس والمؤشرات

الرقم	النشاط	التنفيذ	وسائل القياس	المؤشرات
1	مد طاقم المركز العامل في التدريب بمعلومات حديثة تتعلق بالتقنيات الحديثة المستخدمة في التدريب وطرقة ووسائله.	1) تسلمت الوحدة جهاز كمبيوتر LAP TOP بالإضافة إلى جهاز بروجكتور في منتصف العام وتم تدريب جزء من طاقم المركز العامل في التدريب على برنامج الـ POWER POINT، كوسيلة حديثة مستخدمة في إدارة الجلسات التدريبية، بهدف تطوير المهارات. 2) تم تحويل عدد من المواد التدريبية على البرنامج. 3) يجري حالياً استخدامه في التدريب من قبل جزء من طاقم التدريب	عقد مقابلات مباشرة مع المستفيدين لمعرفة مدى استفادتهم من المعلومات حول التقنيات الحديثة المستخدمة في التدريب وتقنياته	أجرى مدير الوحدة لقاءات مع طاقم التدريب الذي تدرب على برنامج ال POWER POINT، ويستخدمه في التدريب، فصرحوا بأنه يوفر الوقت والجهد، ويجذب الانتباه لمشاركين في التدريب، ويظهرهم بشكل جيد أمام المتدربين، وأنهم قد استفادوا منه بشكل حسن من أدائهم.
2	ترشيح أفراد من طاقم التدريب	شارك زميلان من المركز في دورة تدريبية حول أنشطة المناصرة، نظمتها مؤسسة	عقد مقابلات مباشرة مع المستفيدين لمعرفة	صرح أحد الزملاء في مقابلة معه، بأن الدورة مفيدة وأنها قد

	للمشاركة في دورات تدريب المدربين، لاسيما المدربات.	Dan Church Aid، عقدتها في مدينة غزة، في شهر نوفمبر، واستمرت لمدة 5 أيام متواصلة، ومن المتوقع استكمال الدورة العام المقبل.	مدى استفادتهم	عمقت معلوماته وفتحت في ذهنه آفاق جديدة حول أنشطة المناصرة.

مخرج رقم (3)

إقامة شبكة من المستفيدين من التدريب (نادي أصدقاء المركز الفلسطيني)

خصص هذا المخرج لتلافي الانقطاع الذي غالباً ما يحدث بين المتدربين والمؤسسات التي تشرف على تدريبهم، وللحفاظ على التواصل بين المركز وجمهور المستفيدين من خدمة التدريب التي يقدمها، بهدف دفعهم للانخراط في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية، ولتحقيق هذا المخرج تم تخطيط عدد من النشاطات.

وقد فرضت الظروف السياسة والأمنية والتطورات الميدانية الصعبة في قطاع غزة التروي في الإعلان عن إخراج نادي أصدقاء المركز إلى الوجود الرسمي، واكتفي بشبكة العلاقات الجيدة التي يمتلكها المركز مع مجموعة كبيرة من الأشخاص الذين استفادوا من خدمة التدريب التي تقدمها الوحدة، وذلك على الرغم من إعداد الوحدة البروشور التعريفي الخاص بالنادي، ووضعت تصوراً مفصلاً لخطوات تشكيل النادي رسمياً، وشروط العضوية، ومزايا العضوية...إلخ، واستقبال الوحدة للعشرات من الأشخاص الذين تلقوا التدريب في المركز وسؤالهم عن النادي.

وفي هذا الإطار لم تزل الوحدة تقوم بتغذية قاعدة المعلومات التي تمتلكها عن جميع الأشخاص الذين تلقوا تدريباً في المركز على مدار السنوات الماضية، حيث أضيف إلى القائمة 373 ملفاً، تحتوى هذه الملفات على المعلومات التالية: الاسم، مكان الإقامة، مكان العمل، رقم الهاتف، والبريد الإلكتروني، إذا وجد، الجهة المرشحة للمشاركة في التدريب، والجهة التي تم التنسيق معها لعقد التدريب، إضافة إلى مكان وتاريخ انعقاد التدريب. على مدار العام استفاد المركز من شبكة علاقاته المميزة مع المتدربين، ومن أهم النشاطات التي ساهم في تنفيذها المتدربون:

- حملة الرقابة على الانتخابات التشريعية التي نظمها المركز.
- حضور أعمال المؤتمر الذي نظمه المركز هذا العام حول الحكومة الجديدة وأجندة حقوق الإنسان
- حضور ورش العمل التي نظمها المركز.
- المساعدة في تنظيم 4 دورات تدريبية، كان من المفترض تنظيمها بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة هذا العام، لكن الوزارة ولظروف موضوعية اعتذرت، فاستعانت وحدة التدريب بعدد من المتدربين والمؤسسات التي ينشطون فيها لتنظيم الدورات.
- استعانت الوحدة بعدد من المتدربين لعقد لقائين جماهيريين حول عقوبة الإعدام في الأراضي الفلسطينية.

مخرج رقم (4)

التشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني من خلال التدريب

تسعى الوحدة من خلال مشاركتها في أنشطة التربية على حقوق الإنسان، بمختلف مستوياتها، إلى المساهمة في تعزيز علاقات المركز مع منظمات المجتمع المدني. وتتمتع الوحدة بثقة مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال التربية على حقوق الإنسان، نظراً لمهنيتها

العالية، حيث بات من المألوف أن تتلقى الوحدة دعوات كثيرة من منظمات أهلية ورسمية تطلب منها تنظيم دورات تدريبية لموظفيها أو أعضائها في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية أو مساعدتها في تصميم برامج تدريبية أو إلقاء محاضرات أو إدارة جلسات تدريبية في الدورات التي تنظمها، بما يخدم أهداف المركز ونشاطاته الرامية لنشر ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية.

ويحد التزام الوحدة بخطتها المقرة للعام من قدرتها على الاستجابة لعدد كبير من الطلبات التي تصلها، من أجل تنظيم دورات تدريبية لأعضائها في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية. وتعطي الوحدة أولوية للطلبات المنسجمة مباشرة مع خطتها.

جدول يوضح النشاطات وتنفيذها ووسائل قياسها ومؤشراتها

الرقم	النشاط	التنفيذ	وسائل القياس	المؤشرات
1	المشاركة في نشاطات التدريب التي تنفذها مؤسسات المجتمع المدني، لاسيما المؤسسات النسوية، وذوي الاحتياجات الخاصة.	نظمت الوحدة دورتين تدريبيتين وألقى مدير الوحدة 7 محاضرات وجلسة تدريبية ضمن أنشطة نظمتها مؤسسات مجتمعية (أنظر التفاصيل في الجدول أدناه)	ازدياد عدد الدعوات التي يتلقاها المركز للمشاركة في الدورات التدريبية.	1) تلقت الوحدة 21 طلباً، من مؤسسات تطلب تنظيم دورات لأعضائها أو إعطاء محاضرات في نشاطات تنظمها، أو إدراجهم ضمن قائمة المستفيدين من خدمة التدريب، وفي هذا الإطار لبت الوحدة 2 طلب لتنظيم دورات تدريبية، و7 طلبات خاصة بالمشاركة في نشاطات تدريبية (التفاصيل في الجدول أدناه). 2) تلقى مدير الوحدة 3 شهادات شكر من مؤسسات شارك معهم.
2	استضافة نشاطات المؤسسات الضعيفة، لاسيما التي تعمل في مجال حقوق المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة.	لم ينفذ	ازدياد عدد طلبات استضافة النشاطات التدريبية.	لم تستضيف الوحدة نشاطات بسبب عدم تلقيها طلبات.
3	مساعدة المؤسسات الضعيفة، لاسيما المؤسسات التي تعمل في مجال حقوق المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة على تصميم برامج الدورة	قدمت الوحدة مساعدة فنية في تصميم برنامج تدريبي، وتصميم خطة لثلاث سنوات لأخرى	ازدياد عدد المؤسسات التي تطلب المساعدة في تصميم البرامج التدريبية	ساهم مدير الوحدة في نقاش خطة لثلاث سنوات لجمعية هدف، كما ساهم في تصميم برنامج تدريبي خاص بدائرة الإعلام المركزي في وزارة الداخلية والأمن الوطني.
4	الاستعانة بمدربين من هذه المؤسسات	لم ينفذ	رصد عدد المدربين الذين	لم تستعن الوحدة بمدربين من خارج المركز لتوفرهم في المركز.

			يتم الاستعانة بهم.	

جدول يوضح مشاركات الوحدة في إلقاء محاضرات وإدارة جلسات تدريبية

الرقم	الجهة الداعية	المكان	التاريخ	عدد الحضور	العنوان
1	طاقم شؤون المرأة	طاقم شؤون المرأة في مدينة غزة	2006/1/21	28	الرقابة على الانتخابات
2	دائرة الإعلام المركزي في وزارة الداخلية	دائرة الإعلام المركزي في غزة	2006\3\12	20	حقوق الإنسان وحقوق وواجبات ضابط الأمن
3	مدرسة بنات جباليا الابتدائية "و" للاجئات	مدرسة بنات جباليا في مخيم جباليا	2006\4\6	26	اتفاقية حقوق الطفل
4	مدرسة بنات جباليا الابتدائية "هـ" للاجئات	مدرسة بنات جباليا في مخيم جباليا	2006\5\4	40	اتفاقية حقوق الطفل
5	الهيئة الفلسطينية لثقافة حقوق الإنسان (هدف)	جمعية هدف في مدينة غزة	2006\5\25	25	الحقوق المدنية والسياسية
6	معهد تامي للتدريب	جمعية تنمية المرأة الريفية في عبسان	2006\12\17	24	الشرعة الدولية لحقوق الإنسان
7	معهد تامي للتدريب	جمعية تنمية المرأة الريفية في بيت حانون	2006\12\25	25	الشرعة الدولية لحقوق الإنسان

نشاطات خارج الخطة

أعدت الوحدة دليل حقوق الإنسان، ويحتوي على عدد من اتفاقات القانون الدولي لحقوق الإنسان **وعلى رأسها** الشرعة الدولية لحقوق الإنسان بمكوناتها الثلاثة (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية)، البرتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بهدف العمل على إلغاء عقوبة الإعدام، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، اتفاقية حقوق الطفل، وإعلان الحق في التنمية.

وحدة حقوق المرأة والطفل

تابعت وحدة حقوق المرأة نشاطاتها خلال العام 2006 وفق الخطة السنوية التي وضعتها. وقد أنجزت الوحدة معظم النشاطات المقررة، ولكن لم يتم تنفيذ بعض تلك النشاطات وذلك بسبب التطورات التي طرأت على الساحة الفلسطينية سواء على مستوى تصاعد وتيرة الانتهاكات الاسرائيلية في قطاع غزة وبشكل خاص منذ يونيو 2006، إلى جانب تصاعد حدة الصراعات الداخلية الفلسطينية وتفشي ظاهرة الانفلات الأمني وفوضى انتشار السلاح. وقد انعكست هذه التطورات سلباً حيث لم يتوفر المناخ الملائم لتنفيذ بعض النشاطات، خاصة تلك المتصلة بالعمل على حشد التأييد لتعديل القوانين، بما في ذلك قانون الأحوال الشخصية.

مخرج رقم (1)

المساعدة القانونية للنساء:

1.1)تمثيل 200 امرأة في المحاكم الشرعية

1.2) تقديم الاستشارات القانونية لـ 100 امرأة

1.3) تمثيل 50 امرأة في المحاكم النظامية

واصلت الوحدة عملها في تقديم المساعدة القانونية للنساء من خلال تمثيل النساء في المحاكم الشرعية والنظامية وتقديم الاستشارات القانونية، من خلال التنسيق مع المحاكم الشرعية، التنسيق مع المؤسسات النسوية، والتنسيق مع الشرطة النسائية.

1.1) تمثيل النساء في المحاكم الشرعية

بلغ عدد القضايا التي تابعتها الوحدة أمام المحاكم الشرعية (595) قضية، بينها (507) قضية وردت للوحدة خلال العام 2006، بالإضافة إلى (88) قضية شرعية حولت من العام 2005. وتوضح الجداول التالية القضايا التي تابعتها الوحدة أمام المحاكم الشرعية والنتائج المحصلة على مدار العام:

جدول رقم (1): تنوع القضايا الشرعية التي تابعتها الوحدة خلال العام 2006

نفقة	عفش بيت	حضانة	رؤية أبناء	مصاريف ولادة	مهر مؤجل	تفريق	طاعة	إثبات طلاق	أجرة حضانة	مجموع القضايا
283	122	32	12	12	42	58	4	1	29	595

جدول رقم (2): نتائج القضايا التي تابعتها وحدة المرأة أمام المحاكم الشرعية خلال العام 2006

قضايا أخذت أحكام	قضايا مازالت في المحاكم	قضايا سقطت بسبب التصالح	قضايا أوقفت لعدم متابعة المدعية	قضايا مرحلة للعام 2007	مجموع القضايا
283	43	151	69	49	595

المساعدة القانونية في فرعي المركز في كل من جباليا وخان يونس

خلال العام 2006 تم تفعيل برنامج المساعدة القانونية في فرعي المركز في جباليا وخان يونس بشكل كبير. وقد عملت الوحدة على زيادة أيام تواجد المحامين في الفرعين، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد القضايا الواردة إلى الوحدة فيهما مقارنة مع السنوات الماضية. وخلال العام 2006، بلغ عدد القضايا التي وردت إلى فرع المركز بخان يونس (101) قضية، وعدد القضايا الواردة إلى فرع المركز بجباليا (138) قضية، أي بزيادة ما نسبته 40 % عن العام الماضي.

1.2) تقديم الاستشارات القانونية للنساء

قامت الوحدة بتقديم (292) استشارة قانونية خلال العام 2006، وذلك للنساء اللواتي قدمن إلى طلب الاستشارة أو النساء اللواتي قمن بالاتصال بالوحدة عبر الهاتف. وقد بلغ عدد الاستشارات التي تم تقديمها في فرع جباليا (99) استشارة ، أما في فرع خانيونس فتم تقديم (38) استشارة ، وفي مقر المركز بغزة (155) استشارة.

1.3) تمثيل النساء في المحاكم النظامية

خلال العام 2006 تابعت الوحدة (10) قضايا في المحاكم النظامية، جميعها قضايا إجرائية لدى محكمة صلح غزة وقد أنهت الوحدة متابعتها لـ(9) قضايا، ومازالت تتابع قضية واحدة في محكمة صلح غزة.

مؤشرات القياس

– خلال العام 2006 كان هناك زيادة ملحوظة في عدد القضايا الواردة إلى وحدة المرأة بنسبة12 % عن العام الماضي كما كان هناك زيادة بنسبة 18% في مجمل عدد القضايا التي تابعتها الوحدة خلال العام 2006 عن القضايا التي تابعتها خلال العام الماضي.

– حصلت الوحدة على أحكام لصالح النساء في 50 % من القضايا التي تابعتها.

– تابعت الوحدة العديد من القضايا المحولة من المؤسسات النسوية وبشكل خاص القضايا المحولة من مركز صحة المرأة بجباليا وذلك بعد تفعيل المساعدة القانونية في فرع المركز بجباليا.

– تابعت الوحدة ثلاث قضايا محولة من مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي في القدس، يذكر أن هناك تعاون مستمر ودائم بين مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي وبين وحدة المرأة في مجال تقديم المساعدة القانونية.

– التعاون الدائم والمستمر مع المحاكم الشرعية وذلك بتحويل المحاكم الشرعية العديد من القضايا للوحدة لمتابعتها.

– التعاون مع الشرطة النسائية والذي تعزز خلال هذا العام بشكل كبير.

وسائل التحقق

– بلغ عدد القضايا التي وردت إلى وحدة المرأة خلال العام (507) قضية.

– (507) قضية توبعت في المحاكم الشرعية أي بزيادة نسبتها 150% عن عدد القضايا الذي وضعته الوحدة في خطتها للعام 2006 لتمثيلهن في المحاكم الشرعية.

– (10) قضايا تابعتها الوحدة لدى محكمة صلح غزة.

– بالإضافة إلى متابعة (88) قضية رحلت من العام 2005 وبذلك يبلغ عدد القضايا التي تابعتها الوحدة خلال العام 2006 (595) قضية.

– بلغ عدد الأحكام التي حصلت عليها الوحدة لصالح النساء (283) حكماً

– بلغ عدد الاستشارات التي قدمتها الوحدة للنساء (292) استشارة أي بزياة نسبتها 190% عن عدد الاستشارات التي وضعتها الوحدة في خطة العام 2006.

– بلغ عدد القضايا التي حولتها المحاكم الشرعية للوحدة لمتابعتها (67) قضية.

– بلغ عدد القضايا التي حولت من المؤسسات النسوية والمجتمعية (36) قضية.

– بلغ عدد القضايا التي توبعت بالتنسيق مع الشرطة النسائية (4) قضايا.

معوقات العمل

لقد تأثر عمل الوحدة في المحاكم النظامية فقد وضعت الوحدة في خطتها تمثيل (50) امرأة في المحاكم النظامية إلا أنها قامت بتمثيل (10) نساء ومن الممكن إرجاع ذلك إلى إضراب العمل في المحاكم النظامية والذي استمر لمدة خمس شهور .

مخرج رقم (2)

التوعية القانونية للنساء: توعية 2000 امرأة في القوانين المحلية والدولية وفي قضايا العنف ضد المرأة

النشاطات التي قامت بها:–

2.1) عقد محاضرات توعية قانونية خاصة بحقوق المرأة والطفل بالتنسيق مع مؤسسات نسوية ومجتمعية

2.2) نشر مطويات خاصة بحقوق المرأة

2.3) التعاون مع وسائل الإعلام من خلال الاشتراك في برامج تلفزيونية وإذاعية ومقابلات صحفية

2.4) المشاركة في الدورات التدريبية التي تنفذها الوحدة مع وحدة التدريب

2.1) تنظيم محاضرات توعية قانونية للنساء

تميز برنامج التوعية القانونية خلال هذا العام بما يلي:–

– تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع التوعية القانونية الخاص بالعنف ضد المرأة والمساعدة القانونية الميدانية بالتعاون مع مؤسسة نساء لنساء السويدية (كفينا تل كفينا) وذلك من 1 يناير وحتى 31 ديسمبر 2006، إذ نفذت الوحدة (38) محاضرة خاصة بتوعية النساء في موضوع العنف وبشكل خاص تعريف النساء بالإعلان العالمي لمناهضة العنف ضد النساء الصادر عن الأمم المتحدة في ديسمبر 1993.

– تنفيذ (36) محاضرة توعية قانونية في قانون الأحوال الشخصية (عقد الزواج، الآثار المترتبة، الحالات التي يحق للمرأة فيها طلب التفريق عن طريق القضاء).

– العمل مع مؤسسات مجتمعية ونسوية لأول مرة بالإضافة إلى العمل مع مدارس إعدادية وثانوية.

– تنفيذ العديد من محاضرات التوعية بدعوة من مؤسسات مجتمعية ونسوية.

مؤشرات القياس

– خلال العام 2006 تلقت الوحدة (15) مراسلة من مؤسسات مجتمعية ونسوية بالإضافة إلى مدارس إعدادية وثانوية لتنفيذ محاضرات توعية قانونية .

– قامت الوحدة بعمل أكثر من محاضرة في عدد من المؤسسات التي تعاونت معها وذلك بناء على طلب النساء مثل مركز النشاط النسائي جباليا، مركز النشاط النسائي الدرج، جمعية الغد للتنمية،جمعية غسان كنفاني.

تعاونت الوحدة خلال هذا العام مع مؤسسات مجتمعية لم يسبق التعاون معها من قبل في مناطق مهمشة من قطاع غزة.

وسائل التحقق

– نظمت وحدة المرأة خلال العام 2006 (102) محاضرة توعية قانونية.

– (38) محاضرة في موضوع التوعية في قضايا العنف ضد المرأة.

– (36) محاضرة في قانون الأحوال الشخصية.

– (10) محاضرات في موضوعات تتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة ، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة اتفاقية حقوق الطفل.

– نفذت الوحدة (18) محاضرة بدعوة من (15) مؤسسة وهي: اتحاد الكنائس، طاقم شؤون المرأة، جمعية الغد للتنمية، مركز شؤون المرأة، منتدى الشباب الفلسطيني، مركز صحة المرأة–جباليا، مؤسسة صوت المجتمع، جمعية زاخر، لجنة حي قيزان رشوان مدرسة الشهيد أبو حميد الدنيا–خانيونس، مدرسة شهداء بني سهيلا الثانوية، مدرسة بني سهيلا الإعدادية، مدرسة صبحي أبو كرش الأساسية، مؤسسة أبناء الوطن.

– بلغ عدد المشاركات في المحاضرات (2150) مشاركة.

– بلغ عدد النساء اللواتي توجهن إلى الوحدة طلبا للمساعدة على اثر مشاركتهن في المحاضرات (45) امرأة.

– بلغ عدد الاستشارات التي قدمتها الوحدة للنساء أثناء المحاضرات (252) استشارة.

– تم عقد هذه المحاضرات بالتعاون مع (45) مؤسسة في جميع أنحاء قطاع غزة بما فيها مراكز النشاط النسائي التابعة لوكالة الغوث.

– تم التعاون خلال هذا العام مع (15) مؤسسة ومدرسة لأول مرة.

معوقات العمل

واجهت الوحدة العديد من المعيقات أثناء تنفيذها لبرنامج التوعية القانونية أهمها:

– سوء الأوضاع الأمنية في قطاع غزة الأمر الذي حال في كثير من الأحيان دون تنفيذ محاضرات التوعية القانونية.

– تصاعد وتيرة الانتهاكات الإسرائيلية في قطاع غزة حالت دون تنفيذ عدد من محاضرات التوعية وبشكل خاص في المنطقة الشمالية.

2.2) نشر مطويات خاصة بحقوق المرأة

قامت الوحدة بطباعة الإعلان العالمي لمناهضة العنف ضد النساء الصادر عن الجمعية العامة في الأمم المتحدة في ديسمبر 1993 وذلك لاستخدامه ضمن مشروع التوعية القانونية على موضوع العنف ضد المرأة الذي نفذته الوحدة خلال هذا العام ، كما تزامنت طباعته مع حملة 16 يوم من النشاط العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة والتي تمتد في الفترة مابين 25 نوفمبر وحتى 10 ديسمبر.

إصدار بوستر خاص بيوم المرأة العالمي

قامت وحدة المرأة بإصدار بوستر خاص بيوم المرأة العالمي ، تهدف من خلاله المشاركة في إحياء يوم المرأة العالمي الذي يصادف الثامن من آذار من كل عام.

إصدار بوستر خاص بيوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة

قامت وحدة المرأة بإصدار بوستر خاص بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة الذي يصادف الخامس والعشرون من نوفمبر كل عام، وتهدف من خلاله توعية الجمهور بقضية العنف ضد المرأة.

مؤشرات القياس

- قامت الوحدة بتوزيع الإعلان العالمي لمناهضة العنف أثناء محاضرات التوعية الخاصة بالعنف ضد المرأة.
- قامت الوحدة بتوزيع البوستر الخاص باليوم العالمي للمرأة على العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.
- قامت الوحدة بتوزيع البوستر الخاص بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة.

وسائل التحقق

- تم طباعة 2000 نسخة من الإعلان العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة.
- تم طباعة (2000) نسخة من كل بوستر.
- تم وضع البوستر الخاص باليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة على الصفحة الالكترونية للمركز.

2.3) التعاون مع وسائل الإعلام من خلال الاشتراك في برامج إذاعية وتلفزيونية ومقابلات صحفية

اهتمت وحدة المرأة بالتعاون مع وسائل الإعلام سواء المكتوبة أو المسموعة أو المرئية، وتسعى الوحدة من خلال ذلك إلى توعية النساء بالحقوق التي يكفلها القانون المحلي أو الدولي وإثارة العديد من القضايا ذات العلاقة بحقوق المرأة وخلال العام 2006 عززت الوحدة تعاونها مع وسائل الإعلام خصوصا المحلية منها وذلك على النحو التالي:

اللقاءات الصحفية

- بتاريخ 2006/2/19 التقت الصحفية ماجدة احمد بمنى الشوا مديرة وحدة المرأة حول مشروع العنف ضد المرأة والتعاون مع الشرطة النسائية والذي نشر بصوت النساء.
- بتاريخ 2006/9/11 التقى الصحفي Steven Erlanger من صحيفة نيويورك تايمز مع منى الشوا مديرة وحدة المرأة حول تأثير الأوضاع الأمنية والاقتصادية على حياة النساء
- بتاريخ 2006/11/13 التقت الصحفية سمر الدريملي من مجلة الغيداء التي تصدر عن مركز شؤون المرأة مع منى الشوا حول الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق المرأة.

- بتاريخ 2006/12/21 التقى الصحفي Stephen Farrell من صحيفة THE TIMES مع منى الشوا حول أثر الانفلات الأمني على حياة النساء في قطاع غزة.

اللقاءات الإذاعية:

- بتاريخ 2006/3/2 شاركت المحامية حنان مطر في برنامج (محطات نسائية) الذي يبثه صوت العمال حول موضوع النفقات.
- بتاريخ 2006/3/8 تم عمل مقابلة مع منى الشوا مع صوت عمال فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للمرأة.
- بتاريخ 2006/3/8 تم عمل حديث إذاعي مع المحامية حنان مطر مع صوت عمال فلسطين بمناسبة يوم المرأة العالمي.
- بتاريخ 2006/11/26 وبمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة استضاف **"برنامج الحياة ممكنة بدون تمييز وعنف"** في راديو الشباب كل من منى الشوا مديرة وحدة المرأة ومنال أبو عواد مديرة مشروع دعم وتأهيل المرأة التابع لبرنامج غزة للصحة النفسية حول دور المؤسسات النسوية في قطاع غزة.
- بتاريخ 2006/12/10 استضاف "**برنامج الحياة ممكنة بدون تمييز وعنف**" في راديو الشباب كل من المحامية حنان مطر والمحامية رجاء عيد من مشروع دعم وتأهيل المرأة حول أهمية التوعية القانونية للنساء.

مؤشرات القياس

تلقت مديرة الوحدة اتصالا تليفونيا من الشرطة النسائية بعد نشر المقابلة مع مديرة الوحدة حول التعاون مع الشرطة النسائية في صوت النساء بتاريخ 2006/2/22 للتأكيد على التعاون المستمر بين الوحدة وبين الشرطة النسائية.

وسائل التحقق

- تم عقد (4) لقاءات صحفية.
- تم عقد (5) لقاءات إذاعية.
- تم نشر العديد من الأخبار الصحفية المتعلقة بنشاطات الوحدة المختلفة في الصحف اليومية (القدس، الحياة، الأيام، صوت النساء).
- نشر العديد من نشاطات الوحدة والملفات التي تتابعها في نشرة المنطار التي يصدرها المركز.
- نشر موضوع حقوق المرأة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية في مجلة الغيداء الصادرة عن مركز شؤون المرأة في العدد 16 خريف 2006.

2.4) المشاركة في الدورات التدريبية التي تنفذها وحدة التدريب في المركز

شاركت الوحدة في (14) دورة تدريبية نظمتها وحدة التدريب في المركز بينها دورات عامة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى جانب (3) دورات خاصة بعناصر الشرطة النسائية قامت الوحدة بتنفيذها بالتنسيق مع وحدة التدريب، كما تميز العام 2006 بإعطاء جلسات تدريبية خاصة بموضوع النوع الاجتماعي (الجندر).

الدورات التدريبية الخاصة بالشرطة النسائية

ففي إطار مشروع مشترك مع المؤسسة السويدية "كفينا تل كفينا"، نظمت وحدتا التدريب والمرأة ثلاث دورات تدريبية خاصة بالشرطة النسائية خاصة بحقوق الإنسان والمرأة بواقع (16) ساعة تدريبية في كل دورة، عقدت في كل من غزة، خان يونس، جباليا لعناصر من الشرطة النسائية. وقد شارك فيها ما يقرب من (60) عنصراً من عناصر الشرطة النسائية. وقبل انعقاد الدورات قامت

منى الشوا مديرة وحدة المرأة وبسام الأقرع مدير وحدة التدريب بالمركز بزيارة الرائد إيناس شلبي مديرة الشرطة النسائية للتعرف على احتياجات العاملات في مجال الشرطة النسائية وعلى هذا الأساس تم اختيار مواضيع التدريب التي تركزت على مواضيع عدة كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الإعلان العالمي للقضاء على العنف، قانون الأحوال الشخصية، اتفاقية مناهضة التعذيب، اتفاقية حقوق الطفل، الطفل الحدث، قواعد سلوك المكلفين بإنفاذ القانون، حقوق السجناء.

مؤشرات القياس

يعتبر هذا النشاط هو التعاون الأول من نوعه بين وحدة المرأة ووحدة التدريب وبين الشرطة النسائية والخاص بتنظيم دورات تدريبية خاصة بحقوق الإنسان وحقوق المرأة لعناصر الشرطة النسائية، كما يعتبر التدريب الأول من نوعه الذي تتلقاه عناصر الشرطة النسائية.

وسائل التحقق

- شارك في التدريب (60) عنصر من عناصر الشرطة النسائية

تنظيم دورة تدريبية لطاقم العاملين في المركز حول الجندر وكيفية إدماج الجندر في الخطط الإستراتيجية

وضعت الوحدة في خطتها للعام 2006 تنظيم دورة تدريبية لطاقم العاملين في المركز حول الجندر، وذلك ضمن مشروع تنفذه الوحدة بالشراكة مع مؤسسة نساء لنساء السويدية. وقد عملت الوحدة خلال الأشهر الأولى من العام على ترتيب إحضار مدربة من جامعة بيرزيت بالتنسيق مع المؤسسة الشريكة، إلا أن المدربة لم تتمكن من الوصول إلى قطاع غزة لعدم منحها تصريح وبالتالي لم يتم تنفيذ التدريب.

معوقات العمل

حالت إجراءات الاحتلال من تنفيذ التدريب الخاص بالجندر وذلك لعدم حصول المدربة على تصريح يمكنها من دخول غزة وبالتالي واجهنا مشكلة في تنفيذ المشروع الخاص بالجندر.

المخرج رقم (3)

حشد التأييد

3.1) العمل على رفع سن الزواج إلى 18 سنة

3.2) العمل على ضمان مساواة المرأة والرجل في الشهادة أمام المحاكم الشرعية

3.3)العمل من اجل رفع سن الحضانة

3.4) العمل على توفير قانون خاص بحماية النساء ضحايا العنف

تقوم الوحدة بمتابعة القوانين التي تناقش في المجلس التشريعي وبشكل خاص القوانين ذات العلاقة بالمرأة والطفل وذلك من أجل إبداء الملاحظات التي تهدف إلى تضمين المعايير الدولية الخاصة بالمرأة والطفل في هذه القوانين، وقد وضعت الوحدة في خطتها للعام

2006 العمل على مسودة مشروع قانون الأحوال الشخصية الذي يعتبر من أهم القوانين وأكثرها مساساً بحياة المرأة، وإثارة قضايا محددة من القانون ومناقشتها مع مؤسسات مجتمع مدني سواء مؤسسات نسوية أو مجتمعية أو قضاة ومحاميين شرعيين.

وقد قامت الوحدة بعدد من النشاطات أهمها:

– وضعت الوحدة ملاحظاتها على مسودة مشروع قانون الأحوال الشخصية الصادرة عن ديوان قاضي القضاة للمحاكم الشرعية وديوان الفتوى والتشريع بما فيها ملاحظاتها الخاصة برفع سن الزواج إلى 18 سنة، رفع سن الحضانة، مساواة المرأة والرجل في الشهادة أمام المحاكم الشرعية أسوة بالمحاكم النظامية.

– قامت بتنفيذ ثلاث ورشات عمل خاصة بمناقشة مسودة مشروع قانون الأحوال الشخصية في كل من خان يونس وجباليا شارك فيها عدد من قضاة المحاكم الشرعية وعدد من المحامين الشرعيين بالإضافة إلى ممثلين عن مؤسسات مجتمعية ونسوية تعمل في المنطقة الشمالية والجنوبية وكان الهدف من عقد هذه الورش هو مناقشة الملاحظات التي وضعتها الوحدة على مسودة مشروع القانون مع أعضاء لجنة إعداد قانون الأحوال الشخصية وفتح الباب أمام عدد من المهتمين لإبداء ملاحظاتهم على المسودة.

– نظمت لقاء في مقر المركز بمدينة غزة للمؤسسات النسوية والحقوقية لمناقشة مسودة مشروع قانون الأحوال الشخصية من منظار حقوق المرأة.

مؤشرات القياس

– وضعت الوحدة ملاحظاتها على مسودة مشروع قانون الأحوال الشخصية.

– طالب المشاركون في الورش مواصلة عقد اللقاءات لنقاش مسودة مشروع قانون الأحوال الشخصية.

– أكد القضاة الشرعيون على اهتمامهم بجميع الملاحظات التي خرج بها المشاركون بالورش والتي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

– كان هناك اعتراض من قبل القضاة الشرعيين في العديد من الملاحظات التي أبدتها وحدة المرأة على مسودة مشروع قانون الأحوال الشخصية وأهمها ما يتعلق برفع سن الزواج من 15 إلى 18 سنة؛ تقييد تعدد الزوجات؛ والسماح بزواج البكر من دون إذن ولي، مساواة المرأة والرجل في الشهادة امام المحاكم الشرعية.

وسائل التحقق

– شارك في ورشة العمل في خان يونس (7) قضاة من المحاكم الشرعية في المحافظة الجنوبية.

– شارك في ورشة العمل في خان يونس (30) من ممثلي المؤسسات النسوية والمجتمعية والمهتمين.

– شارك في ورشة العمل في جباليا (5) قضاة من المحكمة الشرعية العليا و المحاكم الشرعية في المنطقة الشمالية.

– شارك في ورشة العمل في جباليا (28) من ممثلي المؤسسات النسوية والمجتمعية والمحاميين الشرعيين.

–شارك في ورشة العمل في غزة (8) ممثلين لمؤسسات نسوية وحقوقية.

– صدور خبر صحفي عن كل ورشة من الورشات وتم وضعها على الصفحة الالكترونية للمركز.

– تم تغطية خبر الورشات في الصحف اليومية (الأيام ، القدس ، الحياة)

معوقات العمل :–

– أهم المعيقات التي واجهتها الوحدة في عملها على مسودة مشروع قانون الأحوال الشخصية تجسدت بمعارضة القضاة الشرعيين للعديد من المقترحات التي تقدمت بها الوحدة.

– لم تتمكن الوحدة من عقد لقاءات مع أعضاء من المجلس التشريعي ويرجع ذلك إلى ضعف أداء المجلس التشريعي وعدم تمكنه من عقد جلساته الاعتيادية.

التشبيك مع المؤسسات النسوية والمجتمعية على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي

- **مشاركة الوحدة في اللجنة التوجيهية لمشروع التوعية بحقوق الطفل**

شاركت منى الشوا في اجتماعات اللجنة التوجيهية لمشروع التوعية بحقوق الطفل الذي ينفذه معهد كنعان التربوي مع اليونسيف واللجنة مؤلفة من ممثلين عن برنامج غزة للصحة النفسية ، قطاع التعليم وكالة الغوث، وزارة التربية والتعليم ، وحدة المرأة والطفل في المجلس التشريعي.

- **مشاركة الوحدة في اللجنة الاستشارية لحملة توعية (حقوق المرأة حقوق الانسان والعنف ضد المرأة)**

شاركت منى الشوا في اجتماعات اللجنة الاستشارية لحملة توعية (حقوق المرأة حقوق الانسان والعنف ضد المرأة) التي ينفذها مركز شؤون المرأة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفام).

المشاركة في اللقاءات التي تنظم من قبل مؤسسات محلية أو دولية:–

على المستوى المحلي

شارك طاقم الوحدة بالعديد من اللقاءات وورش العمل والمؤتمرات التي نظمت خلال العام 2006 من قبل المؤسسات المحلية ومنها:–

– بتاريخ 2006/12/11 شاركت منى الشوا في المؤتمر الذي نظمه طاقم شؤون المرأة بعنوان "ماذا تريد الحركة النسوية من حكومة الوحدة الوطنية" وقدمت ورقة عمل بعنوان : **مطالب النساء في الإصلاح الأمني ومواجهة العنف الأسري"**

نشاطات الوحدة خلال حملة الـ16 يوما من النشاط العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة الممتدة في الفترة ما بين 25 نوفمبر وحتى 10 ديسمبر :–

اهتمت الوحدة خلال العام 2006 بالحملة التي تنظمها الأمم المتحدة لمناهضة العنف ضد المرأة وقد قامت بعدد من النشاطات وهي:

– إصدار بوستر خاص باليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة والذي يصادف 25 نوفمبر من كل عام.

– إعادة طباعة الإعلان العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة الصادر عن الأمم المتحدة في ديسمبر 1993.

– إصدار بيان خاص باليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة.

– المشاركة في اللقاءات وورشات العمل التي نظمت بهذه المناسبة وذلك على النحو التالي:–

– بتاريخ 06/11/26 شاركت منى الشوا في ورشة العمل التي نظمها مركز شؤون المرأة واليونيفم بمناسبة الحملة العالمية لمناهضة العنف ضد المرأة وتحدثت حول موضوع **آليات الدعم القانوني المقدم للنساء المعنفات من واقع تجربة عمل وحدة المرأة في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.**

- بتاريخ 06/11/29 شاركت منى الشوا في ورشة العمل التي نظمتها الحملة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة بعنوان "الوضع الفلسطيني الراهن وتأثيره على الأسرة وصحة المرأة النفسية والاجتماعية" وقدمت ورقة عمل بعنوان" **العنف ضد المرأة في المواثيق والاتفاقيات الدولية"**

على المستوى الإقليمي

- بتاريخ 2-2006/6/3 شاركت منى الشوا في الحلقة الدراسية التي نظمتها Dan Church Aid في القاهرة والخاصة بمناقشة "**تحديات الحركة النسوية الفلسطينية ما بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة**" والتي شارك فيها عدد من الشخصيات النسوية الممثلة لمختلف المؤسسات النسوية في الضفة الغربية وقطاع غزة وقد انبثق عن هذه الحلقة تشكيل المنبر النسوي البديل الذي يهدف إلى محاولة صياغة خطاب نسوي واضح المعالم ومبني على أساس العدل والمساواة بين الجنسين.

على المستوى الدولي

استضافت وحدة المرأة وفد من مؤسسة نساء لنساء KTK، والتي تعنى بمساعدة النساء في أوقات الصراع وتجمعها ووحدة المرأة علاقة شراكة. وخلال زيارة الوفد إلى قطاع غزة في سبتمبر 2006 نظمت الوحدة بتاريخ 2006/9/27 لقاء بين الوفد وبين عدد من المؤسسات النسوية في قطاع غزة، تم خلاله عرض تقرير أعدته المؤسسة حول "تجربة المؤسسات النسوية في البوسنة والهرسك في وضع استراتجيات السلام" حيث تم خلال اللقاء تبادل تجربة النساء في البوسنة والهرسك مع تجربة النساء في فلسطين في بناء الديمقراطية.

مخرج رقم (4)

توثيق حالات العنف ضد المرأة وانتهاكات حقوق المرأة

النشاطات

تتعاون وحدة المرأة مع وحدة البحث الميداني ووحدة تطوير الديمقراطية في توثيق انتهاكات حقوق المرأة وبشكل خاص حالات القتل على خلفية ما يسمى بالشرف، اذ تولي الوحدة أهمية خاصة لموضوع قتل النساء على خلفية ما يسمى بالشرف، وقد كان من الملاحظ ازدياد حالات قتل النساء على خلفية ما يسمى بالشرف خلال العام 2006 ويمكن ربط ذلك بتفشي ظاهرة الانفلات الأمني وفوضى انتشار السلاح وبشكل خاص في قطاع غزة.

مؤشرات القياس

-يتوفر لدى المركز توثيق لحالات القتل على خلفية ما يسمى بالشرف خاصة في قطاع غزة من خلال وحدة البحث الميداني.

- يتوفر لدى الوحدة إحصائيات من الشرطة النسائية حول حالات القتل، الاغتصاب والاعتداء.

- تم استخدام الحالات الموثقة لدى الوحدة في ورشات العمل والمؤتمر الذي شاركت فيه مديرة الوحدة.

- تم استخدام المعلومات الموجودة لدى الوحدة من قبل باحثين يقوموا بإجراء أبحاث حول القتل على خلفية الشرف والاغتصاب.

وسائل التحقق

- تم توثيق (12) حالة قتل نساء على خلفية الشرف في قطاع غزة.
- صدور (4) بيانات حول إدانة قتل النساء على خلفية الشرف ضمن الزاوية الخاصة بمتابعة الانفلات الأمني وفوضى استخدام السلاح على الصفحة الالكترونية الخاصة بالمركز والتي تشرف عليها وحدة تطوير الديمقراطية.

معوقات العمل

- عدم وجود إحصائيات دقيقة حول جرائم القتل على خلفية الشرف
- عدم وجود إحصائيات دقيقة خاصة بقضايا العنف ضد المرأة

الوحدة الدولية

مقدمة

منذ تطبيق "خطة الانفصال" عن قطاع غزة، فرض على قطاع غزة حصار شامل. ولا يمكن إدخال أو إخراج أي شي إلى أو من القطاع دون تصريح من إسرائيل التي احتفظت بالسيطرة المطلقة على القطاع، حيث استمر احتلال غزة بأوجهه القانونية والمادية والسياسية. وكان لذلك كله أثر على عمل الوحدة الدولية فقد واجه الأجانب الذين هم عماد الوحدة صعوبات في الدخول إلى غزة، حيث منع عدد من الموظفين الأجانب المرشحين للعمل في الوحدة من دخول غزة أو قرروا عدم العمل في المركز بسبب الأوضاع الصعبة في غزة. وخلال عام 2006، خلت الوحدة من الموظفين في الفترة الممتدة من شهري يونيو حتى أكتوبر، باستثناء الموظف المكلف بجلب التمويل الذي كان عليه القيام بمهام الوحدة الدولية عندما كان يسمح وقته بذلك.

بشكل عام، ساندت الوحدة الدولية الوحدات الأخرى في المركز لتعزيز العلاقات الدولية، وعملت كجسر بين المركز والمجتمع الدولي. وخلال هذا العام، وخلافاً للأعوام السابقة، ركزت الوحدة على المهام الإدارية أكثر من تركيزها على البحث وحشد التأييد وذلك بسبب النقص في عدد الموظفين. قام العاملون في الوحدة بالرد على المراسلات بصورة يومية وبذلك ساعدوا مدير المركز في المحافظة على الاتصالات مع المنظمات والمؤسسات الدولية، ورافقوا الزوار الأجانب خلال جولاتهم في غزة. وقاموا أيضاً بتدقيق التقارير المختلفة والبيانات الصحفية التي تعدها الوحدات الأخرى في المركز وساعدوا في تحديث الموقع الالكتروني الخاص بالمركز.

وحافظت الوحدة على الاتصالات مع جماعات التضامن ومنظمات حقوق الإنسان من إطلاع المجتمع الدولي على انتهاكات حقوق الإنسان والأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد نجحت الوحدة في إيصال البيانات الصحفية والتقارير الأسبوعية الصادرة عن المركز إلى موقع الانتفاضة الالكترونية، والذي يتصفحه أكثر من 750 ألف شخص شهرياً.

وأعدت الوحدة الدولية العديد من الإصدارات وقامت بتدقيق التقرير السنوي للمركز لعام 2005، وأكملت التقرير السنوي لمؤسسة فورد. وأعد طاقم الوحدة كتاباً حول المركز بمناسبة مرور عشر سنوات على تأسيسه. وساعدت الوحدة الدولية الموظف المكلف بجلب التمويل في إعداد التقارير المقدمة إلى المانحين.

1. العمل القانوني الدولي

النشاط: تعزيز الاتصالات مع الشركاء القانونيين الدوليين الحاليين

- ساعد العاملون في الوحدة الوحدات الأخرى في تنظيم مؤتمر حول الولاية القضائية الدولية في مدينة ملقا بإسبانيا وحضروا المؤتمر وتابعوا القضايا المتصلة بالمؤتمر بعد انعقاده.

- ساعدت الوحدة الدولية الوحدة القانونية في تعبئة استمارات التقييم للمراجعين لتستخدمها فيما بعد مؤسسة هيكمان أند روز للمحاماة في لندن.
- رافق العاملون في الوحدة وفداً من مؤسسة هيكمان أند روز في جولاته الميدانية في غزة وسجن أريحا لمقابلة الموكلين.

2. الانتخابات العامة للمجلس التشريعي الفلسطيني

النشاط: الرقابة على الانتخابات البرلمانية

- كان طاقم الوحدة إلى جانب الوحدات الأخرى في المركز جزءاً من الفريق الذي راقب الانتخابات البرلمانية التي جرت في شهر يناير.
- أعد طاقم الوحدة تقارير بعد الانتخابات البرلمانية.
- رافق العاملون الوحدة الدولية الوفود الدولية في جولاتها الميدانية في غزة خلال الانتخابات البرلمانية.

3. المداخلات لدى أجسام الأمم المتحدة

النشاط (1): المداخلات مع الأمم المتحدة

- أعدت الوحدة الدولية مداخلة قدمت إلى الأمم المتحدة حول الأوضاع في فصل الصيف بعد أن دمرت قوات الاحتلال عمداً البنية التحتية الفلسطينية وصعّدت بشكل خطير انتهاكاتها لحقوق الإنسان في غزة.

النشاط (2): المداخلات مع الجمعية العامة للأمم المتحدة

- في ضوء الرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية، قدّم المركز، بمساعدة الوحدة الدولية، وبالتعاون مع مؤسسة الحق ومركز الميزان ومؤسسة عدالة مداخلة لدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لمطالبة رئيس الجمعية العامة بعقد جلستها الخاصة الطارئة التاسعة من أجل إدانة بناء إسرائيلي للجدار في الضفة الغربية.

النشاط (3): المداخلات مع المفوض السامي لحقوق الإنسان

- أعدت الوحدة مداخلة قدّمت إلى السيدة لويز آربر، المفوض السامي لحقوق الإنسان، حول المخالفات الإسرائيلية لاتفاقية جنيف الرابعة خلال "عملية أمطار الصيف" التي بدأت بتاريخ 25 يونيو، خاصة المخالفات للمادتين 23 و55 من الاتفاقية فيما يتعلق بالمنع الإسرائيلي لتدفّق إمدادات الطعام والدواء. وقد طالبت المداخلة السيدة آربر بزيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة وإدانة مخالفات القانون الدولي. ودعت المداخلة أيضاً إلى تعبئة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة من أجل الوفاء بالتزاماتها بحماية المدنيين والضغط من أجل توفير قوة حماية دولية من خلال مجلس الأمن.

- أعدت الوحدة بالتعاون مع عدد من منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية الأخرى مداخلة قدمت إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان بمناسبة زيارتها للأراضي الفلسطينية المحتلة في شهر نوفمبر. وقد رحبت المداخلة بقرار المفوض السامي بزيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة للإطلاع على آثار الاجتياحات وانتهاكات حقوق الإنسان. ودعت المداخلة المفوض السامي أيضاً إلى حثّ أجسام الأمم المتحدة المختصة على عقد مؤتمر عالمي من أجل حماية السكان المدنيين وتطبيق اتفاقيات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

المخرجات

- نجحت المداخلة في كون السيدة لويز آربر زارت الأراضي الفلسطينية المحتلة، وشاهدت بأم أعينها الأوضاع الصعبة، خاصة في غزة. ولكن للأسف، كان البيان الذي أصدرته السيدة آربر بعد زيارتها مخيباً للآمال في لغته وعدم الإشارة إلى التزامات السلطة الفلسطينية وإسرائيل بالتقيد بالقانون الإنساني. وادعت السيدة آربر بأن التحرك العاجل من جانب المجتمع الدولي سيكون هو دعم تطبيق القانون الدولي.

النشاط (4): المداخلات مع المفوض السامي لحقوق الإنسان بعد زيارتها للأراضي الفلسطينية المحتلة

- أعدت الوحدة، بالتعاون مع مركز الميزان ومؤسسة الضمير، مداخلة تتعلق بالتصريحات غير المرضية الصادرة عن المفوض السامي لحقوق الإنسان عقب زيارتها للأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد ساوت بين الضحية والجلاد، وكانت لغتها أيضاً غير مرضية، فقد استخدمت على سبيل المثال كلمة "الحاجز" للإشارة إلى جدار الضم على الرغم من أن محكمة العدل الدولية اعتبرته كجدار غير قانوني.

4. المداخلات في أطر خارج الأمم المتحدة

النشاط (1): مؤتمر حقوق الإنسان في غزة

- شاركت الوحدة في يومي 21 و22 يونيو 2006 في المؤتمر الذي نظمه المركز بعنوان "الحكومة الفلسطينية الجديدة وأجندة حقوق الإنسان" في مدينة غزة، والذي شارك فيه ممثلون عن السلطة الفلسطينية. وكان الهدف من المؤتمر هو خلق إطار للحوار بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني. ورافقت الوحدة على هامش المؤتمر الوفود الدولية التي حضرت المؤتمر في جولات ميدانية.

النشاط (2): مداخلة لدى الحكومة السويسرية

- أعد طاقم الوحدة مذكرة إلى الحكومة السويسرية بصفتها المودعة لديها اتفاقية جنيف الرابعة حول الحملة العسكرية الإسرائيلية "عملية أمطار الصيف" التي بدأت بتاريخ 25 يونيو 2006، والمخالفات للقانون الدولي الإنساني التي رافقتها. وقد دعت

المداخلة الحكومة السويسرية إلى الاضطلاع بدور قيادي لدعوة الأطراف السامية المتعاقدة على الاتفاقية وحث مجلس الأمن على إرسال قوة حماية دولية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة.

النشاط (3): مداخلة لدى الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة

- أعد طاقم الوحدة مذكرة إلى الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة تدعوها إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة فيما يتصل بالحملة العسكرية الإسرائيلية "عملية أمطار الصيف" التي بدأت بتاريخ 25 يونيو 2006، والمخالفات للقانون الدولي الإنساني التي رافقتها. ودعت المذكرة الأطراف السامية المعاقدة إلى بذل الجهود عبر مجلس الأمن من أجل تشكيل قوة حماية دولية للسكان المدنيين الفلسطينيين.

النشاط (4): مؤتمر سيادة القانون والولاية القضائية الدولية

- ساعد العاملون في الوحدة الوحدات الأخرى في المركز في تنظيم مؤتمر حول الولاية القضائية الدولية في مدينة ملقا في شهر إبريل، وحضروا المؤتمر. وقد شارك في المؤتمر محامون ونشطاء حقوق إنسان من أربع قارات. وكان الهدف من المؤتمر هو مناقشة قضايا مثل الولاية القضائية الدولية والحصانة، وتشكيل لجنة فرعية لتطوير آليات لجبر الضرر في إطار الولاية القضائية الدولية فيما يتعلق بانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

المشاركة في مؤتمرات ولقاءات دولية وإقليمية

تلقى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام ٢٠٠٦، عشرات الدعوات للمشاركة في العديد من المؤتمرات واللقاءات الدولية والإقليمية حول قضايا حقوق الإنسان. وقد أرغمت إجراءات الحصار المشدد على قطاع غزة، وإغلاق معبر رفح وهو المنفذ الوحيد لقطاع غزة على العالم الخارجي، المركز على الاعتذار عن عشرات الدعوات التي تلقاها حيث حالت تلك الإجراءات دون تلبيته للكثير من دعوات المشاركة في مؤتمرات ولقاءات وندوات إقليمية ودولية. وعلى وجه الخصوص، حالت ظروف معبر رفح التي تمخض عنها تطبيق إسرائيل لخطة الفصل أحادي الجانب عن قطاع غزة، وتواصل السيطرة الإسرائيلية الفعلية على المعبر، دون سفر أي من أفراد طاقم المركز طيلة شهور متواصلة، حيث واجه هؤلاء كغيرهم من أبناء الشعب الفلسطيني، تردي شروط العمل على المعبر، وسوء أوضاعه، وتكرار مرات إغلاقه. وفي الكثير من الأحيان، كانت تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وعلى وجه الخصوص في قطاع غزة، تتطلب باستمرار حضور المركز وطاقمه للقيام بمهامه من متابعة ورصد وتوثيق، وهو الأمر الذي حث المركز في حالات عدة تجاه خيار عدم مغادرة القطاع والمشاركة في بعض المؤتمرات والفعاليات على أهميتها. أما عن أبرز المؤتمرات واللقاءات الدولية والإقليمية التي شارك فيها المركز فهي كالتالي:

المنتدى المدني الثاني الموازي للقمة العربية – المغرب

خلال الفترة من ١٧ إلى ١٩ فبراير ٢٠٠٦، شارك مدير المركز راجي الصوراني في فعاليات المنتدى المدني الثاني الموازي للقمة العربية والذي حمل عنوان "حصيلة عامين من الإصلاح في العالم العربي." نظم المنتدى الذي عقد في المغرب مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان.

ناقش المنتدى عدداً من المواضيع وهي: تقييم عملية الإصلاح الديمقراطي خلال العامين المنصرمين، تقييم مدى إسهام العمليات الانتخابية في دفع عملية الإصلاح للأمام، أبعاد أزمة العدالة والإفلات من العقاب في العالم العربي، تقييم دور المجتمع المدني في دعم التطور الديمقراطي، تقييم مدى فعالية المبادرات الدولية للإصلاح، وتطورات أوضاع حقوق الإنسان في العراق، فلسطين، وإقليم دارفور في السودان.

المؤتمر الثاني للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية – قطر

خلال الفترة من ٤-٦ مارس ٢٠٠٦، شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان راجي الصوراني في المؤتمر الثاني للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية والذي نظمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الدوحة في قطر بعنوان: "ثقافة حقوق الإنسان"، وذلك بناء على توصية صادرة عن المؤتمر الأول للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العالم العربي. وتطرقت جلسات المؤتمر لموضوعات عدة أبرزها: الإشكاليات المؤثرة على ثقافة حقوق الإنسان وسبل تجاوزها، الإطار الدولي لمؤسسات حقوق الإنسان، التربية على حقوق الإنسان في النظام المدرسي، ودور المؤسسات الوطنية في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في الواقع العملي.

ندوة لحملة التضامن الإيرلندية الفلسطينية – إيرلندا

مثل مدير وحدة تطوير الديمقراطية في المركز حمدي شقورة المركز في الندوة التي نظمتها حملة التضامن الإيرلندية الفلسطينية في نادي المعلمين في إيرلندا بتاريخ ٧ مارس ٢٠٠٦. تحدث شقورة خلال الندوة التي حملت عنوان: "ماذا بعد انتخاب حماس"، مشيراً لعدد

من الموضوعات أبرزها: خطوات التحول الديمقراطي التي تمر بها السلطة الوطنية الفلسطينية منذ العام ٢٠٠٤، تعرض الفلسطينيين للعقاب والمقاطعة بسبب إنجازهم للديمقراطية وانتخابهم من يمثلهم، وحصاد عملية السلام على مدار ١٢ عاماً.

ندوة حول الشأن الفلسطيني – قطر

على هامش زيارته لقطر، شارك مدير المركز راجي الصوراني في ندوة عقدت في ٨ مارس ٢٠٠٦، في ديوان د. علي الكواري أحد أبرز الأكاديميين في الوطن العربي. تحدث الصوراني خلال الندوة التي تناولت الشأن الفلسطيني حول أمور عدة منها: الأبعاد والاستحقاقات لخطة الانفصال أحادي الجانب عن قطاع غزة، تبعات هذا الفصل وآثاره على السكان الفلسطينيين، حقيقة التوجهات الإسرائيلية، إضافة للحديث عن تجربة الانتخابات الفلسطينية وما تلاها.

لقاء مع أعضاء لجنة الشئون الخارجية في البرلمان الإيرلندي – إيرلندا

بتاريخ ٨ مارس ٢٠٠٦، التقي مدير وحدة تطوير الديمقراطية في المركز حمدي شقورة مع لجنة الخارجية والأمن في البرلمان الإيرلندي. نظم اللقاء كل من مؤسسةTrocaire Christian Aid , ، وذلك خلال جلسة رسمية للجنة داخل البرلمان. واستعرض شقورة في كلمته أمام اللجنة جملة من الأمور ضمنها أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خطة الفصل أحادي الجانب التي تمثل استمراراً للاحتلال لا إنهاء له، والإحباط الفلسطيني إزاء الموقف الدولي حيال قضايا الفلسطينيين وبخاصة الانتخابات ونتائجها.

اجتماع مجلس أمناء - Christian Aid إيرلندا

شارك مدير وحدة تطوير الديمقراطية في المركز حمدي شقورة في مؤتمر مجلس أمناء الـChristian Aid ، وذلك بتاريخ ٩ مارس ٢٠٠٦، في إيرلندا. تحدث شقورة خلال المؤتمر مستعرضاً من ناحية، أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة في أعقاب تطبيق خطة الفصل أحادي الجانب. ومن الناحية الأخرى، تطرق شقورة أيضاً للانتخابات الفلسطينية وتداعياتها والإحباط الفلسطيني من ردة الفعل الدولية المتمثلة في قطع المساعدات عن الشعب الفلسطيني رغم أن الجميع شهد لمجريات العملية الانتخابية بالنزاهة والشفافية.

ندوة حول جدار الضم – إيرلندا

شارك مدير وحدة تطوير الديمقراطية حمدي شقورة بتاريخ ١٠ مارس ٢٠٠٦، في الندوة التي نظمتها مؤسسةTrocaire ، في إيرلندا وهي واحدة من الشركاء الدوليين للمركز، حول جدار الضم الذي تواصل إسرائيل بناءه على أراضي الضفة الغربية الفلسطينية. خلال الندوة التي شارك فيها أيضاً ساريتا ميخائيللي من منظمة بيتسيلم الإسرائيلية، تحدث شقورة حول الجدار باعتباره واحداً من أخطر تجليات سياسة الخطوات أحادية الجانب. كما تطرق أيضاً لخطة الفصل أحادي الجانب التي نفذتها إسرائيل في قطاع غزة وشمال الضفة الغربية معتبراً أن الهدف الحقيقي منها هو فرض حقائق غير قابلة للتغيير على أرض الواقع.

لقاء مع نائب مدير وحدة آسيا والشرق الأوسط في الخارجية الإيرلندية – إيرلندا

بتاريخ ١٠ مارس ٢٠٠٦، التقى مدير وحدة تطوير الديمقراطية حمدي شقورة مع نائب مدير وحدة آسيا والشرق الأوسط في وزارة الخارجية الإيرلندية. وقد تناول اللقاء موضوعات عدة أبرزها الإجراءات التي يفترض أن تتخذها أوروبا لوقف تدهور أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة،

اجتماعات المكتب التنفيذي للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان – باريس

شارك مدير المركز راجي الصوراني في اجتماعات المكتب التنفيذي للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان الذي عقد في باريس خلال الفترة من ١٠ إلى ١٢ مارس ٢٠٠٦. يذكر أن الصوراني يشغل منصب نائب رئيس الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان.

ورشة عمل إقليمية – القاهرة

خلال يومي ١٢ و ١٣ مارس ٢٠٠٦، شارك مدير المركز راجي الصوراني في ورشة العمل الإقليمية التي نظمها في القاهرة برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع المجلس ا لقومي لحقوق الإنسان في مصر بعنوان: "نحو تطوير أداء ونزاهة العمليات الانتخابية العربية."

تضمنت الورشة مجموعة من الجلسات التي تناولت جملة من الموضوعات وهي: الأدوار والتجارب المؤسسية للهيئات العامة المشرفة على الانتخابات في كل من لبنان، مصر، فلسطين، والعراق، العملية الانتخابية تحديات وطعون، مراقبة الانتخابات ودور المجتمع المدني، مراقبة الانتخابات دولياً، وتقييم العمليات الانتخابية والدروس المستفادة. وقد قدم الصوراني مداخلة خلال الورشة حول الانتخابات الفلسطينية مسلطاً الضوء على مجريات العملية الانتخابية الفلسطينية والأجواء التي جرت فيها.

المؤتمر السنوي الأول لجامعة أسيوط – أسيوط

شارك المحامي في الدائرة القانونية في المركز أشرف نصر الله في المؤتمر السنوي الأول الذي نظمته جامعة أسيوط خلال الفترة من ١٤ إلى ١٦ مارس ٢٠٠٦، في محافظة أسيوط بجمهورية مصر العربية بعنوان: "حقوق الإنسان في الأنظمة الدستورية: الواقع والمأمول." ناقش المؤتمر جملة من القضايا منها: حقوق الإنسان في الدساتير العربية، الضمانات القانونية لحماية حقوق الإنسان، الضمانات الواقعية لحماية حقوق الإنسان، وإنشاء نظام إقليمي عربي متكامل لحماية حقوق الإنسان. شارك في المؤتمر أعضاء هيئات تدريس بجامعات داخل مصر وخارجها، أعضاء هيئات قضائية داخل مصر وخارجها، ممثلو المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان، ممثلو الحكومات والوزارات، وعدد من رجال الفكر والإعلام.

مؤتمر دولي – دبلن

شارك مدير المركز راجي الصوراني في المؤتمر الدولي الذي نظمته في دبلن في إيرلندا جامعة ليميرك يومي ١ و ٢ أبريل ٢٠٠٦، بعنوان: "نحو السلام والعدل في فلسطين وإسرائيل." تناول المؤتمرون عدداً من المحاور أبرزها: تاريخ الاحتلال وآثاره، الدور الدولي بصدد بناء السلام في الشرق الأوسط، التضامن الدولي، والمقاطعة.

ندوة حول المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان – القاهرة

شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان راجي الصوراني في ٧ أبريل ٢٠٠٦، في ندوة بعنوان: "التحديات والفرص في تطبيق المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان." تخلل الندوة التي نظمتها في القاهرة اللجنة الأوروبية نقاش واسع تم خلاله تبادل المعلومات ووجهات النظر بصدد المبادرة الأوروبية.

اجتماع مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان – القاهرة

في يومي ٨ و ٩ أبريل ٢٠٠٦، شارك مدير المركز راجي الصوراني في اجتماعات المنظمة العربية لحقوق الإنسان والتي عقدت في العاصمة المصرية القاهرة ممثلاً عن المركز.

حلقة تقييم لمنظمة الخط الأمامي لحقوق الإنسان – جنيف

خلال الفترة من ١٢ إلى ١٤ أبريل ٢٠٠٦، شارك نائب مدير المركز جبر وشاح في حلقة التقييم التي نظمتها في جنيف منظمة الخط الأمامي للدفاع عن حقوق الإنسان لتقييم عملها منذ بداية إنشائها في عام ٢٠٠١. تضمنت جلسة التقييم التي شارك فيها عدد من المنظمات الناشطة في أمريكا، أوروبا، أمريكا اللاتينية، إضافة للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان نقاش آليات الدفاع عن مدافعي حقوق الإنسان.

لقاءات متعددة – سويسرا

التقى نائب مدير المركز جبر وشاح خلال الفترة من ١٢ إلى ١٥ أبريل ٢٠٠٦، عدداً من الشخصيات الرسمية وغير الرسمية في سويسرا. وقد استعرض وشاح خلال هذه اللقاءات أوضاع حقوق الرنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومن بين هذه اللقاءات:

– لقاء في جنيف مع باتريس ماغني عمدة جنيف ووزير الشئون الثقافية فيها.

– لقاء في جنيف مع أحد مسئولي الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون الدولي التابعة لوزارة الخارجية السويسرية.

– لقاء في نيوشاتل مع عدد من ممثلي المنظمات السويسرية المساندة للشعب الفلسطيني.

-لقاء في بازل مع عدد من النشطاء السويسريين المساندية للشعب الفلسطيني.

اجتماع الجمعية العامة السابع للشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان – مدريد

خلال يومي ١٢ و ١٤ مايو ٢٠٠٦، شارك مدير وحدة تطوير الديمقراطية في المركز حمدي شقورة ومدير الوحدة القانونية في المركز إياد العلمي في اجتماع الجمعية العامة السابع للشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان والذي عقد في مدريد في أسبانيا. تخلل الاجتماع عرض للتقرير السياسي، تقرير الأنشطة للفترة من ٢٠٠٣ – ٢٠٠٦، والتقرير المالي، وتبعه نقاش حول استراتيجية الشبكة وبرنامج العمل خلال عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.

اجتماع اللجنة التنفيذية للجنة الحقوقيين الدولية – جنيف

شارك مدير المركز راجي الصوراني يومي ٢٣ و ٢٤ مايو ٢٠٠٦، في اجتماع اللجنة التنفيذية للجنة الحقوقيين الدولية الذي عقد في جنيف.

مؤتمر دولي حول إنفاذ القانون الإنساني الدولي – جنيف

تلبية لدعوة تلقاها من لجنة التنسيق الأوروبية للقضية الفلسطينية، شارك مدير المركز راجي الصوراني في المؤتمر الدولي الذي عقدته اللجنة في جنيف بعنوان: "إنفاذ القانون الدولي: من أجل سلام عادل في فلسطين وإسرائيل"، وذلك خلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ مايو ٢٠٠٦. وقدم الصوراني خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر مداخلة بعنوان: "القانون الدولي: عامل هام في الصراع نحو تحقيق سلام عادل"، استعرض خلالها تاريخياً الموقف الفلسطيني من القانون الدولي الإنساني الذي ينتصر للفلسطينيين ويعتبر جرائم الاحتلال الإسرائيلي على تعددها من استيطان، تعذيب، تطهير عرقي، جدار الضم، ضم القدس غير القانوني، وغيرها، جرائم حرب.

حلقة دراسية حول التحديات التي تواجه الحركة النسوية الفلسطينية – القاهرة

مثلت مديرة وحدة المرأة منى الشوا المركز في الحلقة الدراسية التي عقدتها منظمةDan Church Aid ، في القاهرة خلال الفترة من ٢ – ٤ يونيو ٢٠٠٦، حول التحديات التي تواجه الحركة النسوية الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة وسبل مواجهة هذه التحديات. شارك في الحلقة الدراسية ممثلين عن ١٥ مؤسسة نسوية وحقوقية في الضفة الغربية وقطاع غزة إضافة لمشاركة عدد من الخبراء المستقلين.

مؤتمر دولي حول القضية الفلسطينية – لندن

شارك مدير المركز راجي الصوراني ممثلاً عن المركز في الفترة من ٨ إلى ١١ يونيو ٢٠٠٦، في المؤتمر الدولي الذي نظمته جامعة إكستر في لندن حول القضية الفلسطينية بعنوان: "منهج مستند على الحقوق لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي." وقدم الصوراني مداخلة خلال المؤتمر بعنوان: "إعادة تأطير الاحتلال" تحدث خلالها حول الإجراءات العنصرية للاحتلال وحماية المدنيين بموجب القانون الإنساني الدولي.

مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للمنظمات الأهلية من أجل فلسطين – جنيف

خلال يومي ٧ و ٨ سبتمبر ٢٠٠٦، شارك مدير المركز راجي الصوراني في فعاليات مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للمنظمات الأهلية من أجل فلسطين والذي عقد في مبنى الأمم المتحدة في جنيف بحضور ممثلي البعثات الدبلوماسية في الأمم المتحدة والعديد من المنظمات الأهلية الفلسطينية والدولية إضافة لممثلين عن منظمات الأمم المتحدة الفرعية العاملة في الشرق الأوسط. ناقش المؤتمر على مدار يومين الهجوم على لبنان، محاصرة السلطة الفلسطينية، إغلاق قطاع غزة، وذلك عبر عدد من ورش العمل والندوات.

اجتماع إقليمي حول الصراع العنيف والأمن في الشرق الأوسط – عمان

شارك نائب مدير المركز جبر وشاح خلال يومي ٦ و ٧ سبتمبر ٢٠٠٦، في الاجتماع الذي نظمته لجنةQuaker Service ، في العاصمة الأردنية عمان بعنوان: "الصراع العنيف والأمن في الشرق الأوسط." حضر الاجتماع ممثلون عن المجتمع المدني من المنطقة العربية وتم خلاله التطرق لأعمال العنف والتوتر التي تتزايد باضطراد في المنطقة والدور المنوط بالمجتمع المدني.

مؤتمر حوار الحضارات – باريس

خلال الفترة من ١٣ إلى ١٥ سبتمبر ٢٠٠٦، شارك مدير المركز راجي الصوراني في مؤتمر عقد في العاصمة الفرنسية باريس بعنوان: "حوارالحضارات بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط." تطرق الموتمرون لجملة من الموضوعات منها: الحوار بين الثقافات، تفادي النزاعات، العمل للتقارب بين الحيزين الثقافيين للانتقال من وضعية المقابلة "وجه مقابل وجه" إلى وضعية المجاورة "جنباً إلى جنب."

اجتماع اللجنة التنفيذية للجنة الحقوقيين الدولية – جنيف

شارك مدير المركز راجي الصوراني في اجتماع اللجنة التنفيذية للجنة الحقوقيين الدولية الذي عقد يومي ٢٣ و ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٦، في جنيف. يذكر أن الصوراني عضواً في اللجنة التنفيذية للجنة الحقوقيين الدولية.

المؤتمر السنوي لنقابات المحامين الاسكندنافية – ستوكهولم

شارك مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان راجي الصوراني في المؤتمر السنوي لنقابات محامي اسكندنافيا بدعوة من نقابة المحامين السويديين الذي عقد في ستوكهولم خلال يومي ٩ و ١٠ نوفمبر ٢٠٠٦.

قدم الصوراني خلال المؤتمر مداخلة بعنوان: "التجربة الديمقراطية في فلسطين، والقانون الإنساني والصراع الفلسطيني الإسرائيلي"، حيث استعرض فيما يتعلق بالأجندة الفلسطينية، تجربة البناء المؤسساتي الديمقراطي في فلسطين مشاكل القضاء الفلسطيني، الموقف من محاكم أمن الدولة وسوء استخدام السلاح واختطاف الأجانب. أما فيما يتعلق بالأجندة الإسرائيلية فقد تطرق الصوراني لموضوعات: تواصل العدوان الإسرائيلي وعلى وجه الخصوص جريمة الحرب المقترفة في بيت حانون والتي أسفرت عن مقتل ١٩ مدنياً فلسطينياً، أزمة الجندي الإسرائيلي الذي أسرته المقاومة الفلسطينية من أحد المواقع العسكرية الإسرائيلية وما تلاها من انتهاكات إسرائيلية، القدس والتطهير العرقي، جدار الضم وموقف إسرائيل من الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بصدده، دور المحكمة العليا الإسرائيلية في تمرير جرائم الاحتلال والتغطية عليها، وغيرها.

المؤتمر المدني الثالث الموازي للمنتدى لمنتدى المستقبل – عمان

شارك مدير المركز راجي الصوراني خلال يومي ٢٧ و٢٨ نوفمبر ٢٠٠٦، في المؤتمر المدني الثالث الموازي للمنتدى لمنتدى المستقبل في العاصمة الأردنية عمان بموازاة المنتدى الوزاري الثالث الذي ترعاه كل من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة روسيا الاتحادية. تركزت مناقشات المؤتمر المدني حول موضوعات منها: الشفافية والفساد، البيئة القانونية للمجتمع المدني، سيادة القانون ولاسيما القضاء المستقل، التعددية السياسية والعملية الانتخابية وتمكين المرأة، التمكين السياسي والاقتصادي للشباب، الإعلام المستقل وغيرها.

اللقاءات مع الوفود والشخصيات الزائرة

يستقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان سنوياً عشرات الشخصيات والوفود الدولية الرسمية والشعبية الزائرة في إطار جهوده المتواصلة بهدف الكشف عن الوجه الحقيقي للاحتلال وممارساته. ويعمل المركز على تقديم المعلومات والشهادات والإفادات والأرقام والإحصائيات التي يحتاج إليها زواره وذلك في إطار ما يبذله من مساعي جادة لاطلاع هؤلاء الزوار على صورة الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وإلى جانب المعلومات والإفادات والاحصائيات، يقدم المركز للزوار عرضاً مفصلاً حول أوضاع حقوق الإنسان في مختلف أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، وينظم لهم في الكثير من الأحيان جولات ميدانية يزورون خلالها مواقع الأحداث ويلتقون مع الضحايا أو ذويهم.

وخلال العام ٢٠٠٦، حالت الإجراءات الإسرائيلية المطبقة على قطاع غزة، وبخاصة، تلك الإجراءات المتصلة بإغلاق القطاع ومنافذه إلى جانب إجراءات الفحص والتدقيق المشددين، دون تمكن الكثيرين من الوصول إلى قطاع غزة للاطلاع عن كثب على حقيقة ما يجري داخله، وهو ما أدى إلى تقليص أعداد زوار المركز. وعلى وجه الخصوص، حالت إجراءات الحصار التي تعرقل حيناً وتحول أحياناً، إمكانية وصول وفود وعدداً من الزوار المنضوين في إطار ما يعرف بـ "الحملة الشعبية الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني."

وعلى الرغم من الإجراءات الإسرائيلية المتبعة بهدف تقييد حركة المرور من وإلى قطاع غزة، استقبل المركز خلال العام ٢٠٠٦، عدداً من الشخصيات والوفود الزائرة ممن نجحوا في المرور إلى القطاع. وقد قدم المركز لهؤلاء الزوار شرحاً وافياً حول ما آلت إليه أوضاع

حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي الكثير من الأحيان، وفر المركز لهذه الشخصيات والوفود الزائرة إمكانية الوصول لمواقع الأحداث والالتقاء بشهود العيان والضحايا والاستماع منهم لإفاداتهم في إطار سعيه المتواصل بهدف وضع الرأي العام الدولي أمام الصورة الحقيقة لما يجري داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومن أبرز الوفود والشخصيات التي استقبلها المركز (مرتبة زمنياً) :

نائب السفير المغربي لدى السلطة الوطنية الفلسطينية

استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتاريخ ٣ يناير ٢٠٠٦، سعيد بن مبارك نائب السفير المغربي لدى السلطة الوطنية الوطنية الفلسطينية، وذلك في مقرها الرئيسي في مدينة غزة. التقى نائب السفير مع مدير المركز راجي الصوراني الذي قدم له شرحاً وافياً حول تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة قطاع غزة.

رئيس الممثلية النمساوية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية

بتاريخ ٩ يناير ٢٠٠٦، استقبل المركز في مقره الرئيسي في مدينة غزة، ليون هارد مول رئيس الممثلية النمساوية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، ونائبه ولفانغ موهلبيرغر. التقى مول مع مدير المركز راجي الصوراني ومدير وحدة تطوير الديمقراطية في المركز حمدي شقورة اللذين استعرضا الأوضاع التي تعيشها الأراضي الفلسطينية المحتلة خاصة في ضوء الاستعدادات لإجراء الانتخابات التشريعية.

منسق الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط

استقبل المركز بتاريخ ١٦ يناير ٢٠٠٦، منسق الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط ألفارو دي سوتو. التقى دي سوتو في مقر المركز الرئيسي في مدينة غزة مدير المركز راجي الصوراني الذي تحدث حول الانتخابات التشريعية الفلسطينية المزمع عقدها مكرراً موقف المركز الداعي لضرورة قيام السلطة الوطنية باتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان توفير الظروف الملائمة لعقد انتخابات نزيهة وحرة.

بعثة مراقبة من الاتحاد الأوروبي

استقبل المركز بتاريخ ١٧ يناير ٢٠٠٦، نائب مدير العمليات في الاتحاد الأوروبي داريوسز رازنسكي في إطار بعثة الرقابة على الانتخابات التشريعية الفلسطينية.

مستشارين حول الانتخابات من اللجنة الرباعية

استقبل المركز في مقره بمدينة غزة بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠٠٦، وفداً ضم اثنين من المستشارين من اللجنة الرباعية وهما: بيتر إربن، وجاريت بلانك. التقى المستشارين مدير المركز راجي الصوراني وتركز النقاش خلال اللقاء حول الانتخابات التشريعية وظروف عقدها ودور المركز الرقابي عليها.

القنصل العام البريطاني

بتاريخ ١ فبراير ٢٠٠٦، استقبل المركز روس آلن القنصل العام البريطاني، وذلك في مقر المركز الرئيسي في مدينة غزة. التقت آلن مع مدير المركز راجي الصوراني الذي قدم لها عرضاً مسهباً حول تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة عقب إجراء الانتخابات والإعلان عن نتائجها.

وفد من البرلمان الأوروبي

استقبل المركز في مقره بمدينة غزة بتاريخ ١ فبراير ٢٠٠٦، وفداً برلمانياً أوروبياً ضم ٣ أفراد التقاهم مدير المركز راجي الصوراني وأطلعهم على آخر مستجدات أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

نائب ممثل ممثلية جنوب أفريقيا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية

بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠٠٦، استقبل المركز في مقره بمدينة غزة رويس كازوايو نائب ممثل ممثلية جنوب أفريقيا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية. **التقى كازوايو مع نائب مدير المركز جبر وشاح** حيث تناول النقاش بينهما الانتخابات الفلسطينية ونتائجها والدور الرقابي الذي لعبه المركز خلالها.

مدير العمليات في وكالة الغوث الدولية لتشغيل الفلسطينيين

استقبل المركز بتاريخ ٢١ مارس ٢٠٠٦، جون جنج مدير العمليات في وكالة الغوث الدولية لتشغيل الفلسطينيين وذلك في مقره الرئيسي بمدينة غزة. التقى مدير المركز راجي الصوراني مع جنج مقدماً له شرحاً وافياً حول المستجدات على صعيد أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومسلطاً الضوء على مسألتين أولاهما ما تمارسه إسرائيل من انتهاكات ضد الفلسطينيين وثانيهما تعرض الأجانب للاختطاف وموقف المركز الرافض لهذا الإجراء .

نائب ممثل ممثلية جنوب أفريقيا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية

بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠٠٦، استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان نائب ممثل جنوب أفريقيا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية وذلك في مقر المركز الرئيسي في مدينة غزة. التقى الزائر مدير المركز راجي الصوراني ونائبه جبر وشاح اللذين استعرضا أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفد من منظمة أطباء العالم في فرنسا

استقبل المركز بتاريخ ٤ أبريل ٢٠٠٦، وفداً ضم أربعة أشخاص من منظمة أطباء العالم في فرنسا. التقى الوفد مدير المركز راجي الصوراني حيث استمع أعضاء الوفد خلال اللقاء لشرح مفصل حول الظروف الإنسانية المتدهورة للسكان المدنيين الفلسطينيين بفعل ممارسات قوات الاحتلال وانتهاكاتها.

وفد من البرلمان الألماني

استقبل المركز في ٢٦ أبريل ٢٠٠٦، في مقره الرئيسي في مدينة غزة وفداًٍ من البرلمان الألماني. تلقى الوفد الذي ضم ستة أفراد شرحاً مفصلاً من نائب مدير المركز جبر وشاح حول تطورات أوضاع حقوق الإنسان والظروف السياسية السائدة في الأراضي الفلسطينة المحتلة .

وفد من منظمة الصليب الأحمر

استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتاريخ ٧ مايو ٢٠٠٦، وفداً ضم شخصين من منظمة الصليب الأحمر. التقى الوفد مدير الدائرة القانونية إياد العلمي الذي قدم شرحاً وافياً خلال اللقاء حول أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل التطورات السياسية وتواصل الانتهاكات الإسرائيلية.

السفير المصرى لدى السلطة الوطنية الفلسطينية

بتاريخ ٨ مايو ٢٠٠٦، استقبل المركز في مقره في مدينة غزة السفير المصري لدى السلطة الوطنية الفلسطينية أشرف عقل ونائبه د. حازم رمضان. التقى الوفد مع مدير المركز راجي الصوراني ونائبه جبر وشاح حيث تم خلال اللقاء وضع الزائرين في صورة آخر المستجدات على صعيد أوضاع حقوق الإنسان والظروف المعيشية والإنسانية للمدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الكاتب البلجيكي فرانسيكس يان

خلال أيام ١٦ و ١٧ و٢١ مايو ٢٠٠٦، استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الكاتب البلجيكي فرانسيكس يان فيما كان يعمل على إعداد كتاب حول النظام السياسي الفلسطيني ترافقه الصحفية كارثالو سوسا. نظم المركز للزائرين جولة ميدانية رافقهم فيها مدير وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية خليل شاهين. شملت الجولة زيارة مواصي خان يونس ورفح إضافة لزيارة كل من المنازل المدمرة في خان يونس حيث التقى الكاتب البلجيكي خلال الجولة مع سكان فلسطينيين واستمع منهم لمعاناتهم .

إلى ذلك، نظم المركز للكاتب البلجيكي لقاء مع عدد من ممثلي المؤسسات الحكومية والأهلية والنسوية إضافة لعدد من ممثلي القوى والاحزاب الوطنية حيث تناول اللقاء موضوعات عدة منها: الوضع السياسي الراهن في فلسطين، الرؤية الفلسطينية لأوضاع الأراضي الفلسطينية المحتلة، آثار تطبيق خطة فك الارتباط عن قطاع غزة، الفقر في القطاع، والأوضاع الانسانية والصحية لسكان قطاع غزة.

محاميان من مجلس نقابة المحامين السويدية ونقابة المحامين الدوليين ومجموعة المساعدة القانونية

خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٠ مايو ٢٠٠٦، استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان المحاميان بيير شتاردغ وهانس هجالمرز اللذان زارا القطاع نيابة عن مجلس نقابة المحامين السويدية ونقابة المحامين الدوليين ومجموعة المساعدة القانونية الدولية "أيلاك."

التقى الزائران مع كل من مدير المركز راجي الصوراني ومدير الدائرة القانونية إياد العلمي حيث تطرق اللقاء لمختلف المستجدات على الساحة الفلسطينية. من ناحية أخرى نظم المركز للزائران جولة ميدانية تضمنت لقاءات مع ممثلين عن الجهاز القضائي الفلسطيني والنائب العام وعدد من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني وشخصيات من المجتمع المحلي.

القنصل العام الفرنسي

بتاريخ ٣٠ مايو ٢٠٠٦، استقبل المركز في مقرة في مدينة غزة القنصل العام الفرنسي ألان ريميه يرافقه من القنصلية جاكلين لازكاوكس. التقى القنصل مع كل من نائب مدير المركز جبر وشاح، مدير وحدة تطوير الديمقراطية حمدي شقورة، مدير الوحدة القانونية إياد العلمي، مديرة وحدة المرأة منى الشوا، ومن الوحدة الدولية دارين واللر، الذين تحدثوا كل على حدة عن نشاطات وحداتهم وبرامج عملها.

منسق دائرة الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا في وزارة الخارجية السويدية

استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في مقره في مدينة غزة مع منسق دائرة الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا في وزارة الخارجية السويدية وذلك في ٤ يونيو ٢٠٠٦. التقى الزائر مع مدير المركز راجي الصوراني واستمع منه لحديث مفصل حول أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

مدير منظمة مراقبة حقوق الإنسان

بتاريخ ٤ يونيو ٢٠٠٦، استقبل المركز في مقره الرئيسي في مدينة غزة مدير منظمة مراقبة حقوق الإنسان الذي التقى مع مدير المركز راجي الصوراني.

ممثل ألمانيا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية والسكرتير الثاني في مكتب الممثلية

بتاريخ ٧ يونيو ٢٠٠٦، استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ممثل ألمانيا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية والسكرتير الثاني في مكتب الممثلية. التقى الزائران مع مدير المركز راجي الصوراني الذي أطلعهما على أبرز المستجدات على صعيد أوضاع حقوق الانسان والظروف الإنسانية للسكان الفلسطينيين.

وفد من اتحاد الكنائس

استقبل المركز بتاريخ ١٩ يوليو ٢٠٠٦، وفداً من اتحاد الكنائس. التقى الوفد في مقر المركز في مدينة غزة مدير المركز راجي الصوراني حيث تم خلال اللقاء تسليط الضوء على السياسات المنتهجة من قبل إسرائيل للتضييق على المدنيين الفلسطينيين.

مسئولة الصحافة والعلاقات العامة في بعثة الاتحاد الأوروبي على معبر رفح

بتاريخ ١٤ أغسطس ٢٠٠٦، استقبل المركز في مقره في مدينة غزة مسئولة الصحافة والعلاقات العامة في بعثة الاتحاد الأوروبي على معبر رفح. التقى الزائرة مدير المركز راجي الصوراني.

نائب الممثل الألماني لدى السلطة الوطنية الفلسطينية

استقبل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتاريخ ١٦ أغسطس ٢٠٠٦، نائب الممثل الألماني لدى السلطة الوطنية الفلسطينية الذي التقى مع مدير المركز راجي الصوراني واستمع منه لحديث مفصل حول أوضاع حقوق الإنسان وسياسات الاحتلال الإسرائيلي المنفذة بحق المدنيين الفلسطينيين.

وفد من الشبكة الأورومتوسطية والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان

استقبل المركز بتاريخ ٣١ أغسطس ٢٠٠٦، وفداً ضم أربعة أشخاص من الشبكة الأورمتوسطية لحقوق الإنسان والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان وذلك في مقره الرئيسي في مدينة غزة. التقى الوفد نائب مدير المركز جبر وشاح ومدير وحدة تطوير الديمقراطية حمدي شقورة اللذين وضعا أعضاء الوفد في صورة مستجدات أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفد من منظمة سيدا

بتاريخ ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٦، استقبل المركز في مقره الرئيسي في مدينة غزة وفداً ضم خمسة أشخاص من منظمة سيدا. التقى الوفد مدير وحدة تطوير الديمقراطية حمدي شقورة الذي تحدث بشكل مفصل حول الظروف الانسانية والمعيشية للسكان الفلسطينيين في ظل تواصل السياسات الإسرائيلية الهادفة للتضييق عليهم .

نائب مدير الصليب الأحمر

بتاريخ ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٦، استقبل المركز في مقره الرئيسي في غزة نائب مدير اللجنة الدولية للصليب الأحمر. التقى الزائر مدير وحدة تطوير الديمقراطية حمدي شقورة حيث تطرق اللقاء للظروف الإنسانية للسكان المدنيين الفلسطينيين في ظل تواصل الحصار الإسرائيلي إضافة لبحث أوضاع المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

وفد من منظمة النساء من أجل النساء

استقبل المركز بتاريخ ٢٦ و ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٦، وفداً من منظمة النساء من أجل النساء السويدية. التقى الوفد مديرة وحدة المرأة منى الشوا التي وضعت عضوات الوفد في صورة التطورات البارزة على صعيد الظروف التي تعيشها النساء الفلسطينيات. من ناحية أخرى اطلع الوفد على عدد من الأنشطة البارزة التي تنظمها الوحدة في إطار برنامجها المشترك مع المنظمة.

ممثل إيرلندا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية

استقبل المركز بتاريخ ٤ أكتوبر ٢٠٠٦، ممثل إيرلندا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية حيث التقى مع نائب مدير المركز جبر وشاح واستمع منه لشرح وافي حول أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل التصعيد الإسرائيلي بحق السكان المدنيين.

وفد من Irish Aid

بتاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠٠٦، استقبل المركز في مقره الرئيسي في مدينة غزة وفداً من (Irish Aid). التقى الوفد الذي ضم خمسة أفراد كلاً من نائب مدير المركز جبر وشاح، مدير وحدة تطوير الديمقراطية حمدي شقورة، ومدير الوحدة القانونية إياد العلمي.

وفد منChristian Aid

بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٦، استقبل المركز في مقره بمدينة غزة وفداً من (Christian Aid). التقى الوفد مع نائب مدير المركز جبر وشاح الذي استعرض جملة التطورات ذات العلاقة بأوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل تواصل الانتهاكات الإسرائيلية المقترفة بحق المدنيين الفلسطينيين.

مقرر الأمم المتحدة الخاص بالأراضي الفلسطينية المحتلة

استقبل المركز بتاريخ ٦ ديسمبر ٢٠٠٦، مقرر الأمم المتحدة الخاص بالأراضي الفلسطينية المحتلة جون دوغارد. التقى الزائر في مقر المركز في مدينة غزة نائب مدير المركز جبر وشاح ومدير وحدة تطوير الديمقراطية حمدي شقورة اللذين تحدثوا عن مجمل تطورات أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة مسلطين الضوء على التصعيد الإسرائيلي الذي شهدته الفترة المنصرمة منذ ٢٥ يونيو ٢٠٠٦.

الممثل الدانماركي لدى السلطة الوطنية الفلسطينية

استقبل المركز بتاريخ ٦ ديسمبر ٢٠٠٦، ممثل الدانمارك لدى السلطة الوطنية الفلسطينية رولف هولمبوي. التقى الزائر في مقر المركز في مدينة غزة نائب مدير المركز جبر وشاح ومدير وحدة تطوير الديمقراطية حمدي شقورة اللذين أطلعا الزائر على أبرز المستجدات ذات العلاقة بالانتهاكات الإسرائيلية المقترفة بحق المدنيين الفلسطينيين وآثارها على حياتهم وظروفهم المعيشية.

السكرتير العام لمنظمة العفو الدولية

بتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠٠٦، استقبل المركز في مقره في مدينة غزة السكرتير العام لمنظمة العفو الدولية أيرين خان. التقت خان نائب مدير المركز جبر وشاح الذي وضعها في صورة جملة تطورات أوضاع حقوق الإنسان في ظل تصاعد وتواصل الانتهاكات الإسرائيلية مقدماً لها شرحاً مفصلاً حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان الفلسطينيين بفعل تواصل سياسة الحصار. إلى ذلك، رافق وشاح ومدير وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية خليل شاهين وعدد من باحثي المركز الميدانيين خان في جولة ميدانية نظمها لها المركز زارت خلالها بيت حانون وجباليا ورفح والتقت بالسكان المدنيين واستمعت منهم لشرح مفصل حول معاناتهم.

وفد برلماني بلجيكي

بتاريخ ١١ ديسمبر ٢٠٠٦، استقبل المركز في مقره في مدينة غزة وفداً برلمانياً بلجيكياً ضم ثلاثة أفراد. التقى أعضاء الوفد نائب مدير المركز جبر وشاح الذي أطلعهم على المستجدات البارزة المتعلقة بأوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل تواصل العدوان الإسرائيلي.

قائمة بأسماء ابرز زوار المركز خلال العام 2006

تاريخ الزيارة	اسم الزائر أو المؤسسة	عدد الزوار
3 يناير	فيل اندرسون، المدير التنفيذي، شركاء السلام	1
3 يناير	سعيد بنمبارك، وزير مفوض، نائب السفير، مكتب الاتصال، المملكة المغربية	1
4 يناير	اجتماع في فندق الديرة مع: فيرونيك دو كيسي، مسؤول المراقبين، الاتحاد الأوروبي، بعثة المراقبين الدوليين، الضفة الغربية وقطاع غزة 2006 جوان جارسيا، منسق الأمن، الاتحاد الأوروبي، بعثة المراقبين الدوليين، الضفة الغربية وقطاع غزة 2006	5
9 يناير	ليون هارد مول، رئيس الممثلية النمساوية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية ولفجانج ميلبيرجر، نائب رئيس الممثلية النمساوية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية	2
16 يناير	كيت مينارد، هيكمان و روز المحامون	1
16 يناير	ال فارو دي سوتو، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق و الممثل الشخصي للامين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية وفد من الاتحاد الأوروبي	4
17 يناير	داريوس راسينسكي، نائب خبير العمليات، الاتحاد الأوروبي، بعثة المراقبين الدوليين، الضفة الغربية وقطاع غزة 2006	1
17 يناير	سيموس شون، مسئول التنمية الاجتماعية، مجموعة الإدارة الدولية روبرتو ريبودو، Comando General Della Guardia Di Finanza – II Reparto –	2
19 يناير	د. حازم رمضان، نائب السفير المصري، سفارة جمهورية مصر العربية، في مكتبه	1
22 يناير	مستشارين حول الانتخابات للجنة الرباعية ومنسقين مؤسسة IFES: بيتر اربن، مسئول الاستشاريين جاريت بلانس	2
23 يناير	د. أسامة عنتر، مؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية	1
24 يناير	اجتماع في فندق البيتش مع: لويزا مورجانتيني، عضو البرلمان الأوروبي رتشارد هويت، عضو عمالي في البرلمان الأوروبي، ممثل عن شرق انجلترا	2
26 يناير	وفد من (Brithright Unplugged (Because Knowledge is a journey	2
30 يناير	القس كريس فرغوسو، القدس، مسئول مجلس اتحاد الكنائس العالمي في الشرق الأوسط	2
30 يناير	ريتشارد ستانفورث، مسئول السياسات، الحملات الإقليمية، اوكسفام بريطانيا كاورلينا أبو سادا، اوكسام، القدس	2
1 فبراير	روس الين، القنصل لشئون السياسية والصحافة، القنصلية البريطانية العامة في القدس كمال الغرباوي، مدير مكتب القنصلية البريطانية العامة، غزة	2
1 فبراير	مستنبرغ اديث ، البرلمان الاوروبي، بلجيكا	3

	أماني أبو رمضان، الاتحاد الأوروبي، بعثة المراقبين الدوليين، الضفة الغربية وقطاع غزة 2006	
7 فبراير	ستيوارت شيبرد، مكتب منسق الشئون الإنسانية، الأمم المتحدة حمادة البياري، مكتب منسق الشئون الإنسانية، الأمم المتحدة	2
7 فبراير	اجتماع في فندق الديرة مع: جانيت سيبيل ، مديرة مكتب الاتحاد الأوروبي، القدس	1
8 فبراير	وفد من مؤسسة (Front Line) ضم كل من: ماري لاولر؛ أوين موريه؛ أندرو اندرسن	3
12 فبراير	نائل يونس، مدير مشروع دعم للعملية التشريعية في فلسطين، DAI	1
22 فبراير	وفد من (Unicef)	
27 فبراير	رويس كوزوايو، نائب ممثل جنوب أفريقيا، مكتب ممثلية جنوب أفريقيا لدى السلطة الفلسطينية	1
28 فبراير	فادية دعيبس، مستشارة برامج، قسم الشرق الأوسط، مؤسسة دان تشيرش ايد	1
7 مارس	المحامية كيت ما ينرد، هيكمن اند روز	1
21 مارس	جون جانج، مدير عمليات وكالة غوث اللاجئين، غزة	1
22 مارس	رويس كوزوايو، نائب ممثل جنوب أفريقيا، مكتب ممثلية جنوب أفريقيا لدى السلطة الفلسطينية	1
30 مارس	فادية دعيبس، مستشارة برامج، قسم الشرق الأوسط، مؤسسة دان تشيرش ايد	1
3 ابريل	القاضي كلوديا فينز، المستشار الخاص لسيادة القانون، مكتب التنسيق للاتحاد الأوروبي لدعم الشرطة الفلسطينية	1
4 ابريل	اجتماع مع وفد من منظمة أطباء العالم – فرنسا	4
6 ابريل	ايميلي هاردنج، مسئولة برنامج الأحزاب السياسية، المعهد الديمقراطي الوطني جعفر فلفل، منسق برنامج، المعهد الديمقراطي الوطني غدير دجاني	3
24 ابريل	دوناتيلا روفيرا، ود. عبد السلام السيد احمد، منظمة العفو الدولية	2
24 ابريل	جاكولين كولون لاسكوت، ملحق التعاون الاجتماعي والإنساني في القنصلية الفرنسية، القدس	1
24 ابريل	جانيت سيبر، ممثلة الاتحاد الأوروبي بالقدس	1
27 ابريل	تاهيا يكالو، منسق الشرق الأوسط وأوروبا، البرنامج الدولي، مؤسسة الكويكر	1
7 مايو	اوليفر هويني، مندوب اللجنة الدولية للصليب الأحمر، غزة ديان ايفكوف – مترجم	2
8 مايو	السيد اشرف عقل، السفير المصري لدى السلطة الوطنية الفلسطينية د. حازم رمضان، نائب السفير المصري، سفارة جمهورية مصر العربية، السلطة الوطنية الفلسطينية	2
10 مايو	نيكولاس بيلهام، محلل أول، مجموعة الأزمات للعمل على منع الصراعات في أنحاء العالم، مركز الدراسات السياسية	1
16+17+21 مايو	فرانسيسكوس فان، كاتب بلجيكي كارفالهو سوسا	2
17 مايو	كيرتسي ليندوي، منسق مشروع غوككس، التحالف العالمي للكشافة جمعية الشبان المسيحيين النرويجية، النرويج	8
18–20 مايو	بير شتادج وهانس هجالمرس، مجموعة المساعدة القانونية الدولية (أيلاك) – ستوكهولم	2

30 مايو	آلان ريمي، القنصل الفرنسي العام، القدس جاكلين كولون لاسكو، منسقة في القنصلية الفرنسية، القدس	2
4 يونيو	فريدريك فلورين، منسق قسم عملية السلام في الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا، وزارة الشئون الخارجية السويدية؛ وفريدريك كريست، القنصل للشئون السياسية، القنصلية السويدية، القدس	2
4 يونيو	بيتر بوكيرت، مدير منظمة هيومان رايتس ووتش	1
5 يونيو	اجتماع مع وفد من رابطة الأطباء لحقوق الإنسان ضم كل من صلاح الحاج يحي وإبراهيم حبيب	2
7 يونيو	جورج رانو ، الممثل الألماني، مكتب ممثلية ألمانيا فيليب باريت هولزابفيل، سكرتير ثاني للشؤون السياسية، مكتب ممثلية ألمانيا	2
11 يونيو	اجتماع مع البروفيسور جون دوغارت، المقرر الخاص للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان	
11 يونيو	ديان افيكوف، اللجنة الدولية للصليب الأحمر	1
19يونيو	ماثيو هوديس، مدير برنامج الولايات المتحدة لحل الصراعات، مركز كارتر جوشوا روبرت، منسق مكتب مركز كارتر في الضفة الغربية وقطاع غزة	2
5 يوليو	د. اسامة عنتر، فريدريش ايبرت فاونديشن	1
9 يوليو	جمال عيد، منظمة أطباء العالم، فرنسا	1
19يوليو	وفد من مجلس اتحاد الكنائس العالمي: ماثيوس هوبرتيوس، متابعة مع حمدي جوهانز زانج، صحفي، صحيفة كاثوليكية ألمانية (هولي لاند) سهيلة ترزي، المستشفي الأهلي	3
19 يوليو	ديفيد شيرال، مدير مكتب منسق الشئون الإنسانية، الأمم المتحدة، القدس	1
20 يوليو	مساعدة وزيرة الخارجية الفرنسة جاكولين كولون لاسكوت، ملحق التعاون الاجتماعي والإنساني في القنصلية الفرنسية، القدس	2
25 يوليو	ايان اجلند، مساعد الأمين العام للشؤون الإنسانية الفاردا دي سوتو، منسق الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط في مكتب الاونسكو.	2
27 يوليو	وفد من الباسك	9
1 اغسطس	اجتماع مع السيدة كارين ابو زيد، المفوض العام لوكالة الغوث لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين	1
8 اغسطس	فوزكيتو، مستشار، استراليا كارولين كيتو، منسق دعم الكنيسة سهيلة ترزي، المستشفي الأهلي	3
10 اغسطس	جون ري، مسئولة مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، القدس والضفة الغربية علاء شلبي، مسئول مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، غزة. صابر النيرب، مسؤول حقوق الإنسان في مكتب المفوض السامي بغزة	3
16-12	أوين موريه، مدير البرنامج الفلسطيني، مؤسسة تروكير	1

اغسطس		
14 اغسطس	ماريا تاليريا، مسؤول الصحافة والإعلام، بعثة الاتحاد الأوروبي للرقابة في معبر رفح	1
15 اغسطس	اجتماع مع السيد احمد بحر، النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، في مقر المجلس التشريعي	
15 اغسطس	علاء شلبي، مسئول مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، غزة خليل أبو شمالة، مدير مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان	2
16 اغسطس	هوبير جاجير، نائب الممثل الألماني، مكتب تمثيل ألمانيا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية	1
16 اغسطس	وفد من مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، جنيف، في مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان كارين لوسي، مسئولة القسم العربي سابريفو هوليشيلد، مسئول تطوير القدرات	2
19 أغسطس	السيدة جميلة الشنطي، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني	1
23 أغسطس	جارات تشوبرا، مستشار، مجموعة الحركة الدولية للمساعدة	1
31 أغسطس	وفد من الشبكة الأورو– متوسطية لحقوق الإنسان والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان	4
18 سبتمبر	أوليفر هوبي، اللجنة الدولية للصليب الحمر	1
22 سبتمبر	انيكي فندن، قسم الإعلام، بوش، نوفيب، هولندا	1
24 سبتمبر	وفد من وكالة التنمية السويدية (سيدا) ضم كل من: ايفا اسبلوند، مساعد المدير العام ومدير إدارة آسيا؛ فريدريك ويسترهولم، برنامج آسيا و الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ سامر أبو جباره، برنامج آسيا و الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ ماريا بجيرنيفي، برنامج آسيا و الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ واليزابيت هيلستن، برنامج آسيا و الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	5
25 سبتمبر	اربان كاليوري، نائب رئيس بعثة غزة، اللجنة الدولية للصليب الأحمر	1
28-26 سبتمبر	وفد من مؤسسة (نساء من أجل نساء)، السويد	
27 سبتمبر	وفد من مؤسسة دان تشيرش ايد برئاسة السيد اوفه غجيردينغ	13
4 أكتوبر	كونور اوريودان، مكتب ممثلية ايرلندا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية	1
14 أكتوبر	وفد أسباني من الباسك	13
1 نوفمبر	وفد من مؤسسة أطباء بلا حدود ضم كل من كورين واغنرت، المنسق الميداني في غزة، وأيمن الجاروشة، مساعد المنسق الميداني	2
2 نوفمبر	وفد من تروكير، ايرلندا ضم كل من: لارا كيللي، مسئول الحملة الإعلامية؛ الأب اوين جاسيدي، اللجنة الايرلنديه للعداله والشؤون الاجتماعية؛ وأوين موريه، مدير البرنامج الفلسطيني	3
2 نوفمبر	كريستسنا مانسفيلد، دان تشيرش ايد	1
14 نوفمبر	وفد من الممثلية الإيرلندية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية والوكالة الإيرلندية للتنمية الدولية ضم كل من: كونور اوريودان، رئيس مكتب الممثلية؛ كولم أوكونل، نائب رئيس مكتب الممثلية؛ بريندان ماكماهون، مدير قسم الطوارئ والتنمية دائرة التعاون في الوكالة الايرلندية لتنمية الدولية؛ كيت موران، نائب مدير قسم الطوارئ؛ وديرموت ماكغوران، نائب المدير الإقليمي لقسم الشؤون الخارجية	5
20 نوفمبر	اجتماع مع السيدة لويز أربر، المفوض السامي لحقوق الإنسان في مكتب المفوض السامي مع منظمات حقوق الإنسان و المجتمع المدني	

21 نوفمبر	جينيفر مورهيد، منسق المناصرة، مؤسسة إنقاذ الطفل، لندن	1
21 نوفمبر	البروفيسور ايان جيست، المدير التنفيذي، قسم العلاقات الدولية، جامعة جورج تاون د. أسامة عنتر، مدير مشاريع، فريدرش ايبرت شتفتنبج	2
26 نوفمبر	جانيت سيمس، المدير الإقليمي للشرق الأوسط، كريستشن ايد هيلين موري، مسئول الحماية، كريستشن ايد	2
3 ديسمبر	الينا تيفرت فون، منسق مشروع، ماب، دعم القدس الطبي للفلسطينيين توم هاتشينسون، مسئول برنامج الدعم المالي، ماب، لندن	2
6 ديسمبر	سعيد نهاد الغندور، مدير المشروع، مشروع دعم التنمية والإدارة البلدية في المنطقة الوسطى، قطاع غزة رولف هولمبوي، رئيس مكتب ممثلية الدانمارك، لدى السلطة الوطنية الفلسطينية	2
6 ديسمبر	البروفسور جون دوغارت، المقرر الخاص للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة داركا طوبالي، مساعد المقرر الخاص للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة	
7 ديسمبر	منظمة هيومان رايتس ووتش	
9 ديسمبر	أيرين خان، السكرتير العام لمنظمة العفو الدولية (أمنستي) دوناتيلا روفيرا ، منظمة العفو الدولية "أمنستي"	2
11 ديسمبر	وفد برلماني بلجيكي: ضم كل من: بيير غالاند، سيناتور، بروكسيل؛ نادية فرخ، الرابطة البلجيكية؛ ودانييل فونتين، صحفي	3

اللقاءات مع وسائل الإعلام

يولي المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان اهتماماً خاصاً بالعمل مع وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية، وذلك انطلاقاً من تقديره وإيمانه بالتكامل بين دور منظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام في النضال من أجل حماية واحترام حقوق الإنسان. ويقوم المركز بتزويد المئات من الصحفيين المحليين والدوليين بالمعلومات حول أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة أولاً بأول. كما يقدم المركز خدمات للصحفيين، خاصة الصحفيين الدوليين، بهدف تسهيل وصولهم للضحايا. وفيما يلي قائمة بأبرز الصحفيين وممثلي وسائل الإعلام الذين التقى بهم المركز خلال العام 2006.

قائمة بأسماء أهم الصحفيين والمؤسسات الإعلامية

تاريخ اللقاء	أسماء الصحافيين أو المؤسسات الإعلامية
12 يناير	غوينايل لينيور، صحفي، أوروبا والعالم، القناة الفرنسية الثالثة
15 يناير	جيل باريس، مراسل، صحيفة لومند الفرنسية
15 يناير	كين لينغوود، كاتب، لوس انجلوس تايمز
15 يناير	فايد أبو شمالة، إذاعة بي بي سي
17 يناير	هاربي موريس، صحيفة فايننشال تايمز
18 يناير	لينا ريكو، صحفية، الإذاعة الفنلندية كريستر فريدن، مراسل الشرق الأوسط، الإذاعة السويدية عزمي القيشاوي، صحفي
21 يناير	هيروتو كانو، مدير مكتب الشرق الأوسط، صحيفة سانكي جمال الحلبي، وكالة الأنباء اليابانية
21 يناير	ماريان كلاريتش، التلفزيون البلجيكي
21 يناير	لقاء على الهواء مع راديو القدس
21 + 22 يناير	بيت هامارغرين، مراسل الشئون الخارجية، (Svenska Dagbladet)، السويد
22 يناير	ماتثين يشر، صحفي، كندا انا دالبيرغ، محرر، التعبير، السويد
23 يناير	هجيمي يوشيوكا، مراسل، الشرق الأوسط وأفريقيا، صحيفة أسهاي
24 يناير	اليكس بورغورن، مراسل إسرائيل والأراضي الفلسطينية، دي فولكسكرانت، صحيفة هولندية يومية
24 يناير	راديو بي بي سي، غزة
24 يناير	راديو بي بي سي، القاهرة
24 يناير	قناة الجزيرة الفضائية (حصاد اليوم)
24 يناير	مع اسوشيتد برس
25 يناير	قناة العربية الفضائية، برنامج خاص حول الانتخابات التشريعية
25 يناير	بي بي سي، لندن (مرتين)
25 يناير	بي بي سي، القاهرة

25 يناير	راديو جنوب أفريقيا
25 يناير	راديو كيب تاون
26 يناير	الكسندرا لوكاس كويلهو، مراسل، (PUBLICO) لويس ليما، صحفي، (Le Temps)
26 يناير	ايفا لود مان، صحفية، تلفزيون هولندا
26 يناير	قناة الجزيرة الفضائية
28 يناير	دونالد ماكينتري، مدير مكتب القدس، (The Independent)
28 يناير	يوكي هاسيغاوا، مراسل القاهرة، صحيفة شيمبون اليابانيه
30 يناير	سي ان ان، تركيا
30 يناير	صوت الأقصى باللغة الإنجليزية
31 يناير	(Ben Wedmoin)، سي ان ان
1 فبراير	شنتشي موراكامي، مراسل الشرق الأوسط، شيمبون الآسيوية
2 فبراير	فايد أبو شمالة، بي بي سي
2 فبراير	جميلة أبو شنب، قناة الحرة الفضائية
5 فبراير	زكريا التلمس، التلفزيون الدنماركي
19 فبراير	هارفي موريس، المكتب الرئيس، فايننشال تايمز
13 مارس	الصحافة الدولية، كندا
16مارس	تلفزيون فلسطين، برنامج اليوم السابع عن حقوق الإنسان
21 مارس	بي بي سي، لندن
3 ابريل	كريغ نيلسون، مراسل الشرق الأوسط، صحيفة كوكس، واشنطن
20 ابريل	ويندي كريستيانسن، العالم الديبلوماسي، لندن
24 ابريل	كريغ كادز، صحيفة هيموستن كرونكن، أمريكا
26 ابريل	مور كرافتز، راديو فرنسا
4 مايو	غصون بشارات، معد برامج، قناة الجزيرة الدولية، القدس
9 مايو	راديو الدنمارك
11 مايو	راديو الإمارات
15 مايو	سمير أبو شمالة، قناة الجزيرة الفضائية، برنامج ما وراء الخبر
16 مايو	تشارليز ليفنسون، مراسل فرانس برس
18 مايو	ستورر رولي، صحيفة شيكاغو تريبيون
24 مايو	تيم ماكجريك، مدير مكتب القدس، مجلة التايمز الكسندر بولات، مجلة تايمز
1 يونيو	كارين ويجر، صحفية سويسرية
11 يونيو	برنامج واجه الصحافة
29 يونيو	ريتشارد كورويلي، التلفزيون الايرلندي
30 يونيو	اليتانيرا وكاس كوييتو، صحيفة (publico)، البرتغال

30 يونيو	لوس انجليس تايمز
30 يونيو	جون ميرفي، مراسل بالتيمور صن
2 يوليو	سيف الدين شاهين، قناة العربية الفضائية
2 يوليو	سكوت ويلسون، مدير مكتب واشنطن بوست
2 يوليو	ماريا جيانيتي، راديو ايطاليا، (RAI)
4 يوليو	مايكل جانسن، التايمز الايرلندية
19يوليو	يوهانس زانج، مراسل في الأراضي المقدسة،داي تاغيسبوست، صحيفة كاثوليكية ألمانية ماتياس هوبرتوس، البطريارکية الكاثولوكية اليونانية
23 يوليو	بيسياس افينغلولس ، اليونان
26 يوليو	توني ولفلن، مراسل صحفي حر، (Australian financial Review) توني ولالتار، مراسل صحفي حر، (Australian financial Review)
27 يوليو	عصام عبد الله، صحفي، قناة الحوار
27 يوليو	كونال اوركوهارت، مراسل، المملكة المتحدة
31 يوليو	المخرجة جيلان جلال، تلفزيون فلسطين
3 اغسطس	كارين ونجر، صحفي، المحامي الجنوبي، سويسرا
6 اغسطس	سيبيلي ويتليكر، صحفي، القدس
16 اغسطس	توماس بيجستون، مراسل، TT، وكالة الأنباء السويدية
17 أغسطس	أغنيس غرودا، مراسل، (LA Presser)، كندا
17 أغسطس	ايان ماكينون، مراسل، تايمز، القدس
20 أغسطس	شرين خليفة، صحفية، جريدة الديمقراطي
20 أغسطس	كالي ثيو، صحفي، صحيفة فولكسرانت
22 أغسطس	بول ماكجري، صحفي أسترالي
5 سبتمبر	بيير ترير، مراسل الشرق الأوسط، الفياجرو، باريس
6 سبتمبر	د. كليمنص فيرين كوتي، مدير مكتبARD، راديو ألماني
6 سبتمبر	روي مكارني، مراسل الشرق الأوسط، صحيفة الجارديان
10 سبتمبر	شنتشي موراكامي، مراسل الشرق الأوسط، شيمبون اليابانية
13 سبتمبر	دونالد ماكينتري، مدير مكتب القدس، (The Independent) سعيد الغزلي، صحفي
19 سبتمبر	تيم ماك جيك، مدير مكتب القدس، مجلة التايمز
6 أكتوبر	د. ماركس بيتينا، مراسل، ARD، راديو ألماني
18 أكتوبر	ديفيد اس هالبين، رئيس الحمامة والدولفين
19 أكتوبر	باتريك ستينبول، (Figaro)؛ رشا أبو دقة، (Figaro) خافير سبينوس، (Elmondo)؛ ميشيل ريشاند، (Le monde)
16 نوفمبر	ستيفن غاسيل، ستيرن، ألمانيا
19 نوفمبر	بربارة لوهر، صحفي، (Arte info)

12 ديسمبر	القناة الثانية، التلفزيون الكويتي، انجليزي القناة الثانية، التلفزيون السعودي، انجليزي
12 ديسمبر	التلفزيون السعودي
12 ديسمبر	ريهام عبد الكريم، ام بي سي
14ديسمبر	تلفزيون فلسطين
14ديسمبر	هانز فانتر، صحفي دنماركي
14ديسمبر	اوراس، راديو الشرق، باريس
14ديسمبر	اريك ويسترفيلت، مدير مكتب القدس، (NPR) أحمد أبو حمدة، صحفي
15 ديسمبر	صباح الخير يا قدس، تلفزيون فلسطين
20 ديسمبر	ستيفين فيريل، مراسل التايمز في الشرق الأوسط
20 ديسمبر	كارين لوب، كبير مراسلين اسوشيتد برس، رام الله

إصدارات ومطبوعات المركز خلال العام 2007

أصدر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على مدار العام 2006 مجموعة كبيرة من المنشورات، وفقاً لما تضمنته النشاطات الواردة في الخطط السنوية لوحدات المركز. وتشمل إصدارات المركز ما يلي: بيانات صحفية؛ تطورات ميدانية حول حالة الانفلات الأمني وفوضى السلاح؛ تطورات العمليات الانتخابية؛ تطورات ميدانية متعلقة بالحصار؛ المنطار (النشرة الإعلامية للمركز)؛ دراسات وتقارير؛ مطويات توعية؛ أوراق موقف؛ مداخلات مع أجسام الأمم المتحدة؛ أوراق عمل في مؤتمرات دولية ومحلية؛ وبوسترات.

1) البيانات الصحفية

يعتبر البيان الصحفي أحد أهم الوسائل التي ينتهجها المركز للإعلام عن انتهاكات حقوق الإنسان. وخلال العام 2006 أصدر المركز (127) بياناً صحفياً حول انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بينها (35) بياناً، تناولت الانتهاكات التي تتصل بالسلطة الوطنية الفلسطينية والأوضاع الداخلية الفلسطينية، بينما تناول (88) بياناً، انتهاكات اقترفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، إضافة إلى ذلك أصدر المركز (4) بيانات صحفية تناولت انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بشكل عام.

جدول البيانات الصحفية التي أصدرها المركز حول الانتهاكات الإسرائيلية 2006

الرقم	تاريخ الإصدار	الوحدة المعدة	موضوع البيان
.1	3 يناير	البحث الميداني	مقتل مواطنين في جريمة اغتيال جديدة، وقوات الاحتلال تواصل قصفها البري والجوي لعدة مناطق في قطاع غزة
.2	15 يناير	البحث الميداني	قوات الاحتلال تقتل مواطنة فلسطينية وابنها وتصيب خمسة آخرين من عائلتها في قرية روجيب شرقي نابلس
.3	17 يناير	البحث الميداني	القيود على الحركة في الضفة الغربية تمس بحملات الدعاية الانتخابية
.4	30 يناير	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	المركز يحذر من عواقب استمرار إغلاق معبر المنطار(كارني)
.5	5 فبراير	البحث الميداني	قوات الاحتلال تستهدف مجموعة من النشطاء في قطاع غزة وتقتل ثلاثة منهم
.6	6 فبراير	البحث الميداني	مقتل ناشطين في جريمة جديدة من جرائم القتل خارج نطاق القضاء في غزة
.7	7 فبراير	البحث الميداني	مقتل ثلاثة نشطاء فلسطينيين في الضفة والقطاع في جريمتين جديدتين من جرائم القتل خارج نطاق القانون
.8	21 فبراير	البحث الميداني	قوات الاحتلال تواصل أعمالها الحربية في نابلس لليوم الثالث على التوالي
.9	23 فبراير	البحث الميداني	استشهاد خمسة مواطنين، ثلاثة منهم قضوا في جريمة إعدام خارج نطاق القانون
.10	7 مارس	البحث الميداني	استشهاد خمسة مواطنين فلسطينيين، بينهم ثلاثة أطفال في جريمة جديدة من جرائم الإعدام خارج نطاق القانون في مدينة غزة
.11	9 مارس	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي تستمر في حصار قطاع غزة
.12	14 مارس	البحث الميداني	قوات الاحتلال تجتاح سجن أريحا لاعتقال أو اغتيال أحمد سعدات: استشهاد اثنين من الحراس حتى لحظة صدور هذا البيان
.13	15 مارس	البحث الميداني	المركز يدين جريمة اعتقال الأمين العام للجبهة الشعبية ورفاقه
.14	19 مارس	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي تفرض سياسة تجويع جماعية على الشعب الفلسطيني، المركز يحذر من كارثة إنسانية في قطاع غزة
.15	3 ابريل	البحث الميداني	استشهاد مواطن فلسطيني، وإصابة آخر واعتقاله في جريمة جديدة من جرائم الإعدام خارج نطاق القانون في مدينة بيت ساحور
.16	6 ابريل	الحقوق الاقتصادية	سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي تعيد إغلاق معبر المنطار (كارني) وتعيد حصار الشعب الفلسطيني في

		والاجتماعية	قطاع غزة
.17	8 ابريل	البحث الميداني	قوات الاحتلال تقتل خمسة مواطنين بينهم طفل، وتصيب ستة آخرين بجراح في جريمة جديدة من جرائم الإعدام خارج نطاق القانون
.18	9 ابريل	البحث الميداني	قوات الاحتلال الإسرائيلي تقتل تسعة مواطنين فلسطينيين في قطاع غزة خلال 24 ساعة
.19	11 ابريل	تطوير الديمقراطية	المركز يدين أعمال الاقتصاص من المدنيين
.20	18 ابريل	البحث الميداني	مقتل طفل فلسطيني وإصابة اثنين آخرين في أعمال القصف المدفعي على بلدة بيت لاهيا
.21	23 ابريل	البحث الميداني	قوات الاحتلال الإسرائيلي تفصل شمال الضفة الغربية فصلاً تاماً
.22	24 ابريل	البحث الميداني	المركز يدين جريمة إعدام اثنين من المواطنين خارج إطار القضاء في بيت لحم على أيدي قوات الاحتلال
.23	27 ابريل	البحث الميداني	مقتل ناشط فلسطيني وجرح آخر في جريمة جديدة من جرائم الإعدام خارج إطار القانون وسط القطاع
.24	2 مايو	البحث الميداني	في إطار سياسة العقاب الجماعي قوات الاحتلال تكرر أعمال اعتقال أمهات المطلوبين، وتنكل بهن
.25	7 مايو	البحث الميداني	المركز يدين مقتل مزارعين فلسطينيين وجرح ستة مدنيين آخرين في أحدث أعمال القصف المدفعي الإسرائيلي على شمال القطاع
.26	15 مايو	البحث الميداني	قوات الاحتلال تقتل ستة فلسطينيين في قباطية وجنين، وتصيب ستة عشر آخرين بجراح
.27	21 مايو	البحث الميداني	مقتل مواطنة فلسطينية في مخيم بلاطة في الضفة الغربية، إعدام ناشط فلسطيني خارج إطار القضاء، وقتل ثلاثة مدنيين وإصابة آخرين من عائلة واحدة في مدينة غزة
.28	26 مايو	المساعدة القانونية	حرمان محامية حقوق إنسان بريطانية من دخول إسرائيل
.29	30 مايو	البحث الميداني	قوات إسرائيلية خاصة تتوغل في بيت لاهيا، شمال القطاع، وتقتل أربعة مواطنين فلسطينيين، وتصيب صحفيين وأربعة من أفراد الطواقم الطبية
.30	30 مايو	المساعدة القانونية	مركز الحقوق الدستورية يترافع غداً في محكمة أمريكية ضد القتل خارج إطار القانون من قبل الجيش الإسرائيلي
.31	6 يونيو	البحث الميداني	المركز يدين جريمة إعدام اثنين من المواطنين خارج إطار القضاء في بلدة جباليا على أيدي قوات الاحتلال
.32	10 يونيو	البحث الميداني	14 قتيلاً بينهم أب وأم وأطفالهما الخمسة، شقيقان، و36 جريحاً في أقل من 24 ساعة في قطاع غزة
.33	13 يونيو	البحث الميداني	11 قتيل، من بينهم أب وطفليه، اثنان من أفراد الطواقم الطبية، وأكثر من 30 جريح في غارة جوية على سيارة مدنية في غزة
.34	21 يونيو	البحث الميداني	في جريمة اغتيال فاشلة شمالي قطاع غزة، مقتل ثلاثة أطفال فلسطينيين وإصابة خمسة عشر مواطناً بجراح
.35	27 يونيو	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي تشل حياة المدنيين في قطاع غزة
.36	28 يونيو	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي تمعن في سياسة الاقتصاص من المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة
.37	29 يونيو	البحث الميداني	اعتقال ثمانية وزراء وواحد وعشرين عضواً في المجلس التشريعي
.38	30 يونيو	البحث الميداني	قتيلان واثنان وعشرون مصاباً في الضفة والقطاع، قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي تمعن في سياسة الاقتصاص من المدنيين الفلسطينيين في القطاع
.39	2 يوليو	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	قوات الاحتلال تمعن في عدوانها على قطاع غزة، وتواصل سياسة الاقتصاص من المدنيين الفلسطينيين.
.40	2 يوليو	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	سلطات الاحتلال الحربي تفرض سياسة الأرض المحروقة على الشعب الفلسطيني، المركز يحذر من كارثة إنسانية في قطاع غزة
.41	4 يوليو	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	العشرات من مرضى القطاع والمئات من الفلسطينيين يعانون أوضاعاً إنسانية قاسية، جراء استمرار إغلاق معبر رفح الحدودي
.42	4 يوليو	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	للمرة الثانية خلال أسبوع قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي تقصف الجامعة الإسلامية
.43	5 يوليو	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	الطائرات الحربية تدمر مبنى وزارة الخارجية في غزة ومدرسة تعليمية
.44	7 يوليو	المساعدة القانونية	أربع منظمات حقوقية تتقدم بطلب للمحكمة العليا الإسرائيلية للسماح بعودة المرضى إلى منازلهم

.45	7 يوليو	البحث الميداني	مقتل أربعة وعشرين مواطناً في قطاع غزة، واثنين في الضفة أحدهم طفل، وإصابة مئة وخمسة عشر آخرين
.46	8 يوليو	البحث الميداني	قوات الاحتلال تواصل عدوانها على قطاع غزة، مقتل أحد عشر مواطناً، معظمهم من المدنيين، أحدهم معاق ذهنياً، وبينهم طفلان أحدهم معاق سمعياً
.47	9 يوليو	البحث الميداني	عائلة فلسطينية ضحية أحدث أشكال التصعيد العسكري الإسرائيلي في القطاع
.48	11 يوليو	البحث الميداني	مقتل ثلاثة أطفال وإصابة رابع بجراح بالغة في بلدة بيت حانون في غارة جوية جديدة
.49	12 يوليو	البحث الميداني	سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي تقصف منزلاً سكنياً في حي الشيخ رضوان وتقتل مواطناً وزوجته وأطفالهما السبعة، وتصيب نحو 34 مدني آخر
.50	15 يوليو	البحث الميداني	مقتل ثلاثة مواطنين وإصابة 10 آخرين في ثلاثة حوادث منفصلة في غزة ووسط القطاع، واستمرار استهداف المباني الحكومية والبنية التحتية
.51	16 يوليو	البحث الميداني	مقتل أربعة مواطنين فلسطينيين، بينهم امرأة وإصابة 10 آخرين بجراح في بيت حانون ورفح
.52	17 يوليو	البحث الميداني	قوات الاحتلال تحتل بيت حانون وتعزلها عن محيطها الخارجي وتدمر مقر وزارة الخارجية في غزة
.53	19 يوليو	البحث الميداني	قوات الاحتلال تجتاح مخيم المغازي وسط القطاع، ومدينة نابلس شمال الضفة، مقتل تسعة مواطنين بينهم طفلان وإصابة 81 آخرين بجراح
.54	22 يوليو	البحث الميداني	مقتل أربعة أفراد من عائلة واحدة في مدينة غزة
.55	24 يوليو	البحث الميداني	قوات الاحتلال تقتل خمسة مدنيين فلسطينيين، من بينهم طفلان ومسنة شمال قطاع غزة، وتصيب 16 مدنياً بجراح
.56	26 يوليو	المساعدة القانونية	المركز ينظر بخطورة لانتهاج قوات الاحتلال سياسة إنذار سكان المنازل قبل قصفها كمبرر للقصف
.57	26 يوليو	البحث الميداني	تحقيقات المركز تؤكد تورط قوات الاحتلال في جريمة قتل 3 أفراد من عائلة حجاج جراء استهداف منزلهم بثلاثة صواريخ من طائرة استطلاع إسرائيلية
.58	26 يوليو	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	حصاد العمليات الحربية لقوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة: مقتل 11 فلسطينياً، بينهم طفلة وإصابة 45 آخرين بجراح
.59	30 يوليو	البحث الميداني	قوات الاحتلال تعدم مواطنين من مدينة نابلس وتواصل مسلسل قصف المنازل السكنية والمنشآت المدنية في قطاع غزة
.60	31 يوليو	المساعدة القانونية	مطالباً بمنحهم الوقت المناسب لإخلاء المنازل وللاعتراض على نية هدمها، المركز يتوجه بطلب للنيابة الإسرائيلي بصدد سياسة تبليغ المواطنين قبل هدم منازلهم
.61	1 أغسطس	البحث الميداني	في أحدث أشكال القصف المدفعي الإسرائيلي المتواصل على شمال قطاع غزة، مقتل طفل وامرأة في بلدة بيت حانون
.62	3 أغسطس	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	دور مراقبو الاتحاد الأوروبي في معبر رفح يساهم في إجراءات الخنق والتضييق على سكان قطاع غزة المدنيين
.63	3 أغسطس	البحث الميداني	الاحتلال يقتل ثمانية مواطنين فلسطينيين في مدينة رفح، من بينهم طفل، وإصابة 20 آخرين بجراح في أقل من 12 ساعة
.64	5 أغسطس	البحث الميداني	ارتفاع عدد ضحايا التوغل في رفح إلى 16 قتيلاً بينهم 10 مدنيين، منهم 4 أطفال، و39 إصابة، بينهم 13 طفلاً وتجريف أراضي وممتلكات، واستهداف منزلين سكنيين
.65	6 أغسطس	البحث الميداني	المركز يدين اعتقال رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني
.66	13 أغسطس	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	تعقيباً على بيان مراقبي دول الاتحاد الأوروبي في معبر رفح الحدودي، المركز الفلسطيني يستنكر إعادة إغلاق المعبر بعد فتحه لأقل من 7 ساعات خلال يومين
.67	15 أغسطس	البحث الميداني	مقتل ثلاثة مدنيين إصابة ثلاثة آخرين في قصف تجمع للمواطنين في بيت حانون
.68	16 أغسطس	البحث الميداني	مقتل مسن وابنه بعد قصف منزلهم في خان يونس
.69	20 أغسطس	البحث الميداني	المركز يدين اعتقال نائب رئيس الوزراء الفلسطيني
.70	20 أغسطس	البحث الميداني	مقتل ثلاثة مدنيين فلسطينيين، اثنان راجا في جريمة إعدام خارج نطاق القضاء
.71	23 أغسطس	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	فتح معبر رفح الحدودي لأقل من 7 ساعات لا يحل مشكلة آلاف الفلسطينيين المضطرين للسفر للخارج أو العودة إلى قطاع غزة

.72	24 أغسطس	البحث الميداني	قوات الاحتلال تقتل فلسطينياً بدم بارد، وتقصف منزله، بعد اعتقال شقيقه في بلدة عبسان في خان يونس
.73	27 أغسطس	تطوير الديمقراطية	المركز يدين القصف الإسرائيلي الذي استهدف سيارة صحافة في مدينة غزة
.74	3 سبتمبر	البحث الميداني	مقتل أب وابنه بدم بارد، وإصابة طفلتاه بجراح بالغة، تدمير تسعة منازل سكنية واعتقال ناشطين، وإصابة ستة مدنيين بجراح في بلدة بيت حانون
.75	6 سبتمبر	البحث الميداني	قوات الاحتلال تقتل أربعة مواطنين، وتصيب 27 آخرين، من بينهم خمسة أطفال بجراح في مدينة رفح
.76	20 سبتمبر	البحث الميداني	قوات الاحتلال تقتحم بنكاً وأحد عشر محل صرافة في الضفة الغربية، وتصادر حوالي ستة ملايين شيكل
.77	21 سبتمبر	البحث الميداني	قوات الاحتلال تقتل خمسة مدنيين فلسطينيين في قطاع غزة، من بينهم ثلاثة أطفال، وتصيب سبعة آخرين بجراح
.78	1 أكتوبر	البحث الميداني	قوات الاحتلال تقتل أربعة مدنيين فلسطينيين، من بينهم طفلان شقيقان في قطاع غزة
.79	10 أكتوبر	البحث الميداني	تحقيقات المركز تدل على تورط قوات الاحتلال في عمليتي قتل عمد لاثنين من المدنيين الفلسطينيين على حواجزها العسكرية في مدينة نابلس
.80	12 أكتوبر	البحث الميداني	قوات الاحتلال تتوغل في بلدة عبسان الكبيرة في خان يونس وتقتل اثنين من المدنيين الفلسطينيين، هم أب وطفلة، وثلاثة من رجال المقاومة الفلسطينية
.81	15 أكتوبر	البحث الميداني	قوات الاحتلال تصعد من جرائم حربها في قطاع غزة وتقتل عشرة مواطنين فلسطينيين خلال اليومين الماضيين
.82	2 نوفمبر	البحث الميداني	مقتل 12 مواطناً، وإصابة أكثر من 50 بجراح، أعمال تدمير وتجريف واسعة النطاق في الأعيان المدني
.83	4 نوفمبر	البحث الميداني	لليوم الرابع على التوالي قوات الاحتلال تمارس أسوأ أشكال إرهاب الدولة في بلدة بيت حانون، مقتل 34 مواطناً فلسطينياً وإصابة 150 بجراح
.84	6 نوفمبر	البحث الميداني	في أحدث جرائمها في قطاع غزة، قوات الاحتلال تقتل طفلاً فلسطينياً، وتصيب سبعة آخرين بجراح، من بينهم فتاة
.85	8 نوفمبر	البحث الميداني	قوات الاحتلال تقتل 18 فلسطينياً في بلدة بيت حانون، 17 منهم من عائلة واحدة، من بينهم ستة أطفال وسبع نساء، وتصيب 56 آخرين بجراح
.86	30 نوفمبر	المساعدة القانونية	المدعي العام النيوزلندي يحمد مقاضاة إسرائيلي متهم بجرائم حرب مما مكنه من الهرب من العدالة الدولية
.87	10 ديسمبر	المساعدة القانونية	في الذكرى 58 لليوم العالمي لحقوق الإنسان، الانتهاكات الإسرائيلية تتواصل والمدنيون الفلسطينيون هم الضحية
.88	14 ديسمبر	المساعدة القانونية	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يتابع عبر حالات حسية ملموسة قرار المحكمة الإسرائيلية حول قانون الأضرار المدينة

جدول البيانات الصحفية التي أصدرها المركز حول انتهاكات السلطة الفلسطينية 2006

الرقم	تاريخ الإصدار	الوحدة المعدة	موضوع البيان
.1	2 يناير	تطوير الديمقراطية	مسلحون يفجرون مبنى للأمم المتحدة في مدينة غزة، وآخرون يختطفون مواطن إيطالي في خان يونس
.2	4 يناير	تطوير الديمقراطية	مقتل مواطنين في شجار عائلي في خان يونس، ومسلحون يقتحمون عدداً من المؤسسات العامة في رفح
.3	5 يناير	تطوير الديمقراطية	المركز يدين بشدة مقتل جنديين مصريين على أيدي مسلحين فلسطينيين على الحدود المصرية الفلسطينية
.4	5 يناير	تطوير الديمقراطية	المركز يدين بشدة الضغوطات التي تتعرض لها لجنة الانتخابات المركزية
.5	26 يناير	تطوير الديمقراطية	الانتخابات التشريعية الفلسطينية (2006): تقييم أولي لنتائج الرقابة على عمليات الاقتراع والفرز
.6	5 فبراير	تطوير الديمقراطية	استمرار عمل اللجنة العليا للانتخابات المحلية مخالف للقانون
.7	5 فبراير	تطوير الديمقراطية	المركز يدين الاعتداءات على المؤسسات الدولية والرعايا الأجانب
.8	9 فبراير	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	أعمال سرقة ونهب للدفيئات والمعدات الزراعية والممتلكات العامة في الأراضي المخلاة (المستوطنات سابقاً)
.9	9 فبراير	تطوير الديمقراطية	صواريخ المقاومة تعرض حياة المدنيين للخطر
.10	10 فبراير	تطوير الديمقراطية	اختطاف دبلوماسي مصري في غزة

.11	14 فبراير	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	إطلاق النار على محاضر جامعي في مدينة غزة (خليل)
.12	15 فبراير	تطوير الديمقراطية	مقتل طفل في شجار عائلي في خان يونس
.13	16 فبراير	تطوير الديمقراطية	المركز يبدي تحفظه على الجلسة الختامية للمجلس التشريعي الفلسطيني
.14	15 مارس	تطوير الديمقراطية	المركز يدين الاعتداءات على الأجانب والمؤسسات الدولية
.15	1 ابريل	تطوير الديمقراطية	المركز يدين الأحداث الدامية التي وقعت في غزة يوم أمس بين مسلحين فلسطينيين وعناصر أجهزة أمنية
.16	23 ابريل	تطوير الديمقراطية	على خلفية الأحداث الدامية وأجواء التوتر بين فتح وحماس، المركز يدعو إلى تغليب لغة الحوار والاحتكام لسيادة القانون
.17	29 مايو	تطوير الديمقراطية	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدين محاولة اختطاف المحامي أشرف نصر الله في مدينة غزة
.18	5 يونيو	تطوير الديمقراطية	تصاعد خطير في حدة التوتر بين حركتي حماس وفتح في قطاع غزة، مقتل 4 مواطنين، بينهم امرأة حامل، وإصابة 12 آخرين، بينهم امرأة وطفل، خلال اشتباكات مسلحة في غزة، خان يونس ورفح
.19	13 يونيو	تطوير الديمقراطية	تصاعد خطير في حدة التوتر بين حركتي حماس وفتح في الضفة الغربية وقطاع غزة
.20	14 يونيو	تطوير الديمقراطية	مقتل مواطنين على أيدي قوات الأمن الوطني الفلسطيني
.21	6 أغسطس	تطوير الديمقراطية	مقتل 6 مواطنين، وإصابة ثلاثة آخرين على أيدي مسلحين في سجن أريحا المركزي
.22	15 أغسطس	تطوير الديمقراطية	السلطة مطالبة بالعمل الجاد لإنهاء ظاهرة اختطاف الأجانب والاعتداء على المؤسسات الدولية، اختطاف صحفيين أجنبيين في مدنية غزة
.23	28 أغسطس	تطوير الديمقراطية	مقتل مواطن على أيدي القوة التنفيذية المساندة في خان يونس
.24	30 أغسطس	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	كارثة بيئية وصحية تنتظر مدينة غزة جراء انتشار أكوام القمامة في الشوارع العامة
.25	5 سبتمبر	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	تواصل إضراب موظفي الخدمة المدنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة
.26	17 سبتمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدين جريمة قتل عميد في جهاز المخابرات العامة ومرافقيه الأربعة في مدينة غزة
.27	17 سبتمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدين بشدة الاعتداءات على الكنائس الفلسطينية
.28	20 سبتمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدين الاعتداء على عدد من الصحفيين ومكتب وكالة وفا في غزة وخان يونس
.29	2 أكتوبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدين الأحداث الدامية في غزة
.30	3 أكتوبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدين أحداث العنف الدامية التي تشهدها أراضي السلطة الوطنية
.31	15 أكتوبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدين الاعتداء على مقر إذاعة صوت عمال فلسطين
.32	2 نوفمبر	تطوير الديمقراطية	المركز يدين الاعتداء على إذاعة صوت الشعب بمدينة غزة
.33	11 ديسمبر	تطوير الديمقراطية	منظمات حقوق الإنسان تطالب السلطة الوطنية الفلسطينية باتخاذ إجراءات عاجلة لحماية أمن المواطنين
.34	17 ديسمبر	تطوير الديمقراطية	منظمات حقوق الإنسان تدعو إلى الحوار والاحتكام إلى القانون من أجل وضع حد لحالة التوتر والاحتقان في الأراضي الفلسطينية المحتلة
.35	19 ديسمبر	تطوير الديمقراطية	المركز الفلسطيني يدين تصاعد أعمال العنف بين حركتي حماس وفتح، مقتل 6 مواطنين، وإصابة 26 آخرين، واختطافات متبادلة

جدول بيانات صحفية أخرى أصدرها المركز خلال العام 2006

الرقم	تاريخ الإصدار	الوحدة المعدة	موضوع البيان
.1	7 مارس	المرأة والطفل	اليوم العالمي للمرأة يحل ومعاناة النساء الفلسطينيات تتواصل
.2	10 أكتوبر	تطوير الديمقراطية	بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدعو إلى تكثيف الجهود لوقف العمل بهذه العقوبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة
.3	26 نوفمبر	المرأة والطفل	بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدعو إلى تكثيف

			الجهود للحد من ظاهرة العنف ضد النساء في الأراضي الفلسطينية المحتلة
.4	3 ديسمبر	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	في ذكرى اليوم العالمي للمعاق، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يدعو المجتمع الدولي للوقف الفوري للانتهاكات الفظيعة التي تمارسها قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي ضد الأشخاص الفلسطينيين المعاقين في الأراضي الفلسطينية المحتلة

2) تطورات ميدانية حول حالة الانفلات الأمني وفوضى السلاح

وهي نشرة جديدة استحدثتها وحدة تطوير الديمقراطية في المركز كأداة لتسليط الضوء على التصاعد غير المسبوق لحالة الفلتان الأمني وفوضى السلاح التي استشرت في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويتم إعدادها في ضوء ما توثقه وحدة البحث الميداني من أحداث ذات صلة. وقد صدر من هذه السلسلة 191 نشرة على مدار العام 2006، تتوفر جميعها على الموقع الإلكتروني للمركز.

3) تطورات العمليات الانتخابية

في إطار حملة الرقابة على الانتخابات التشريعية التي نفذها المركز بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، استحدثت وحدة تطوير الديمقراطية هذه سلسلة نشرات لرصد ونشر انتهاكات الانتخابات، بما في ذلك انتهاكات أحكام الدعاية الانتخابية. وقد صدر من هذه السلسلة 22 نشرة خلال العام 2006، تتوفر جميعها على الموقع الإلكتروني للمركز.

4) التطورات الميدانية المتعلقة بالحصار

في ضوء التشديد غير المسبوق لإجراءات الحصار الذي تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، بما في ذلك الإغلاق التام لكافة المعابر الحدودية للقطاع، استحدثت وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المركز هذه النشرة التي تعنى بتوثيق حالة المعابر في قطاع غزة. وقد صدر من هذه السلسلة خمس نشرات خلال العام 2006، تتوفر جميعها على الموقع الإلكتروني للمركز.

5) المنطار

وهي النشرة الإعلامية للمركز، تصدر شهرياً بالعربية، وتغطي نشطات المركز وفعالياته على مدار الشهر، فيما تسلط الضوء على قضايا حقوق الإنسان من خلال التقارير والتحقيقات الصحفية والمقابلات وغير ذلك. وقد صدر من هذه المجلة 12 عدداً خلال العام 2006.

6) التقارير والدراسات وغير ذلك من الإصدارات

يتضمن الجدول التالي عرضاً موجزاً لإصدارات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام 2006، وقد تمت الإشارة إلى معظمها ضمن تقارير نشاطات الوحدات.

جدول بالتقارير والدراسات التي أصدرها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال العام 2006

اسم الإصدار	نوع الإصدار	العدد	لغة الإصدار
التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان 2006	تقرير دوري يصدر سنوياً	1	العربية – الإنجليزية
المجلس التشريعي الفلسطيني: عشرة أعوام من غياب المساءلة	دراسة	1	العربية

(دراسة تحليلية نقدية للمجلس التشريعي الفلسطيني خلال العقد الأول من عمره 1996 – 2006)			
سياسة الاغتيالات الإسرائيلية: إرهاب الدولة المنظم	سلسلة تقارير خاصة	1	العربية
الانتخابات التشريعية الفلسطينية 25 يناير 2006: تقرير نتائج الرقابة على عمليات الاقتراع والفرز (حالة قطاع غزة)	تقرير	1	العربية – الإنجليزية
تأهيل ضحايا انتهاكات الحق في السكن الملائم: دراسة تقييمية للتجمعات السكانية الجديدة لأصحاب المنازل المدمرة في قطاع غزة "نموذجاً"	دراسة	1	العربية
الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006: تقرير نتائج الرقابة على حملات الدعاية الانتخابية	تقرير	1	العربية
المحرومون من الحرية: تقرير حول المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي (يصدر بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني)	تقرير	1	العربية – الإنجليزية
الاقتصاص من المدنيين: تقرير حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة منذ العملية العسكرية التي نفذتها المقاومة الفلسطينية في 25 يونيو 2006 وحتى 31 يوليو 2006	تقرير	1	العربية – الإنجليزية
التوظيف الإسرائيلي لأدوات القانون: تقرير خاص حول الإجراءات الإسرائيلية الهادفة لتسويغ استمرارها في اعتقال معتقلي قطاع غزة رغم إعلان إنهاء الحكم العسكري عليه	تقرير	1	العربية – الإنجليزية
أوهام الانسحاب: تقرير حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة بمناسبة مرور عام على تنفيذ خطة الفصل	تقرير	1	العربية – الإنجليزية
Confirm to Kill: IOF Killings of Children during the al Aqsa Intifada	تقرير	1	الإنجليزية
عقوبة الإعدام بين منظومة حقوق الإنسان والقوانين والتشريعات الفلسطينية	ورقة بحث	1	العربية
عام على تطبيق اتفاقية المعبر: تقرير حول آثار اتفاقية المعابر على سكان قطاع غزة (25 نوفمبر 2005 – 24 نوفمبر 2006)	تقرير	1	العربية
الإغلاق الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة	سلسلة نشرات الإغلاق	3	العربية
الفقر في قطاع غزة (مايو 2006)	سلسلة تقارير حول الفقر في قطاع غزة	1	العربية – الإنجليزية

التقرير الأسبوعي حول انتهاكات قوات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية	سلسلة التقارير الأسبوعية	50	العربية – الإنجليزية
عقاب الضحية (حول قرار وقف المساعدات الدولية للسلطة الوطنية الفلسطينية)	ورقة موقف	1	العربية – الإنجليزية
مذكرة بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الاجتماعات العامة رقم 12 لسنة 1998	مذكرة	1	العربية
عقوبة الإعدام في السلطة الوطنية الفلسطينية	ورقة موقف	1	العربية – الإنجليزية
الإعدام بادعاء العمالة	ورقة موقف	1	العربية – الإنجليزية
عقوبة الإعدام في السلطة الوطنية الفلسطينية	مطوية	1	العربية

7) ملصقات (بوسترات)

يشكل البوستر وسيلة من وسائل التوعية الجماهيرية، ولتسليط الضوء على نوع معين من الانتهاكات وتوضيح موقف منه. وينتهز المركز مناسبات دولية أو وطنية محددة لإصدار بوسترات يقوم في العادة إعدادها فنانون فلسطينيون وأحياناً دوليون. وقد أصدر المركز خلال العام 2006 أربعة بوسترات في المناسبات التالية:

- يوم المرأة العالمي (8 آذار)
- يوم الأسير الفلسطيني (17 أبريل)
- اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام (10 أكتوبر)
- اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء (25 نوفمبر)

الموقع الإلكتروني للمركز (www.pchrgaza.org)

وفقاً للدور المتزايد الذي تلعبه تكنولوجيا الاتصالات في تسهيل مهمة الاتصالات بين الشعوب والدول، فقد أولى المركز أهمية خاصة لاعتماده على هذه التكنولوجيا كوسيلة هامة لنشر المعلومات حول أوضاع حقوق الإنسان. ومنذ إنشاء موقعه على شبكة الانترنت يقوم المركز بتغذية موقعه يومياً بكل ما ينشره من بيانات وتقارير ودراسات وغير ذلك من نشاطاته. ويتوفر على الموقع معلومات حول أوضاع حقوق الإنسان باللغتين العربية والإنجليزية. كما يعتمد المركز على شبكة الانترنت الدولية في إرسال إصداراته عبر البريد الالكتروني، حيث وصل عدد الذين يرسل إليهم المركز إصداراته عبر البريد الالكتروني إلى ما يقارب 5300 مستقبل. ووفقاً لمتابعة المركز لزوار موقعه الالكتروني خلال العام 2006، تبين ما يلي:

- بلغ عدد زيارات الموقع 297915 زيارة على مدار العام 2006، أي حوالي 24826 زيارة شهرياً، بمعدل 828 زيارة يومياً.
- بلغ عدد صفحات المشاهدة من قبل الزوار 908977 صفحة، أي بمعدل 75784 صفحة شهرياً، 2525 صفحة يومياً.

جدول تفصيلي يوضح الزيارات للموقع خلال العام 2006

الشهر	عدد الزيارات	الصفحات المشاهدة	الوصول
يناير	23678	56723	188443
فبراير	21813	68434	192463
مارس	25488	73091	222487
ابريل	23462	71983	224746
مايو	22652	77972	212271
يونيو	22709	60797	217256
يوليو	30286	77565	351392
أغسطس	29740	89274	271080
سبتمبر	24940	67052	213206
أكتوبر	24048	98957	254056
نوفمبر	24245	84584	244585
ديسمبر	24854	82545	225419
المجموع	297915	908977	2817404

رسم بياني يوضح الزيارات خلال الأشهر للعام 2006

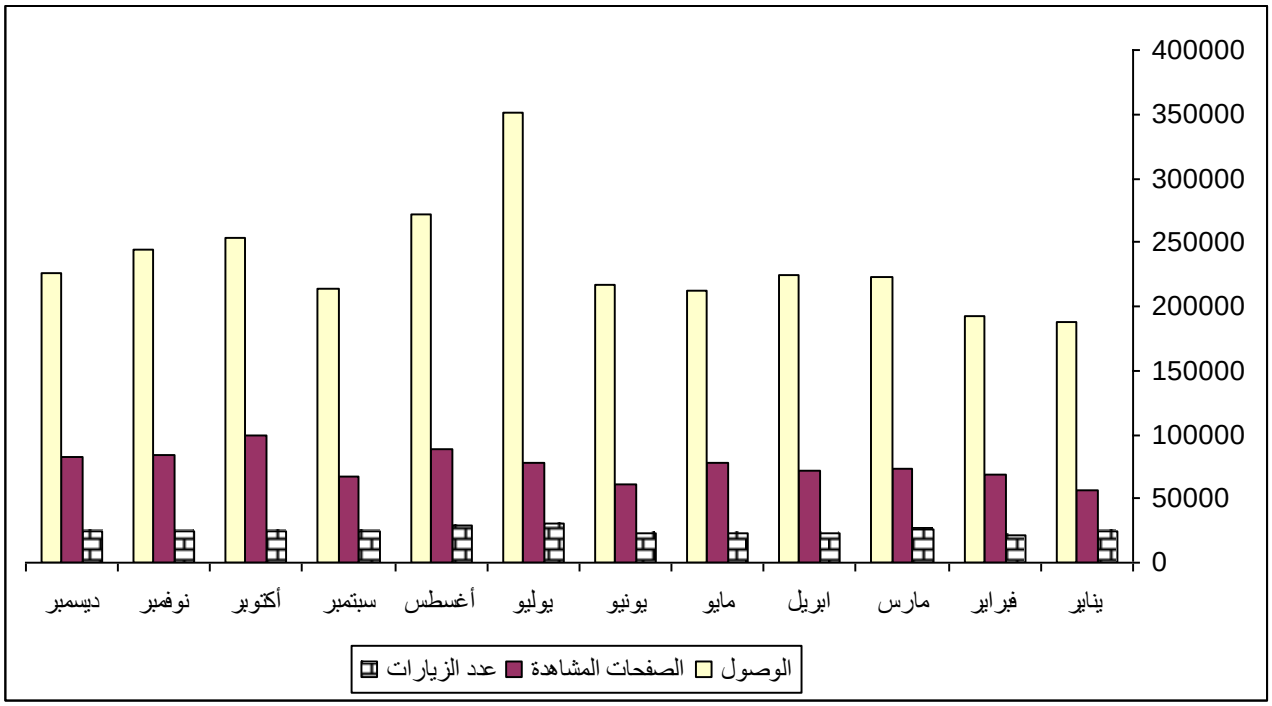

المكتبة

يضم المركز مكتبة متخصصة تحتوي على مراجع ومجلات عربية وانجليزية تتنوع مواضيعها لتشمل القانون الدولي وحقوق الإنسان والقوانين المحلية والديمقراطية والقضية الفلسطينية. ومع نهاية العام 2006 بلغ عدد الكتب الموجودة فعلياً في المكتبة 3955 كتاباً، منها 2320 كتاباً باللغة العربية و1635 كتاباً باللغة الإنجليزية. أما عدد المجلات فبلغ 1008، منها 313 مجلة باللغة العربية و695 باللغة الإنجليزية.

ويقدم المركز خدمات المكتبة لكافة شرائح الجمهور، ويستفيد منها على نحو خاص مئات الطلاب والجامعيين والباحثين وغيرهم من المهتمين.